شروح جمل الزّجاجي

(دراسة تحليلية موازنة)

أطروحة تقدّم بها

نصيف جاسم محمد الراوي

الى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه في آداب اللغة العربيَّة

بإشراف

الأستاذ الدكتور طه محسن

1424 هـ 2003م

إقرار المشرف

أشـــهد أنّ إعـــداد هـــذه الأطروحـــة الموســـومة بـــ (شـــروح جمـــل الزّجـــاجي – دراسـة تحليليـة موازنـة –) للطالـب: نصيف جاسم محمد الراوي، جرى تحت إشرافي فـي جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم اللغة العربيَّة، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيَّة وآدابها.

التوقيع:
الأستاذ الدكتور طه محسن
التأريخ:

بناءً على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:
الأستاذ الدكتور أيهم عباس القيسي
رئيس قسم اللغة العربيَّة
رئيس لجنة الدراسات العليا
التأريخ:

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**1**
التمهيد	**3**
الفصل الأول: مناهج الشراح	**82-7**
المبحث الأول :مناهج الشراح في عرض المادة العلمية	**8**
المبحث الثاني: مناهج الشراح في الاستشهاد	**32**
القسم الأول : الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته	**32**
القسم الثاني: الاستشهاد بالحديث الشريف	**57**
القسم الثالث: الاستشهاد بكلام العرب	**67**
1-الشعر	**67**
2-النثر	**78**
الفصل الثاني: موارد الشروح وطرائق النقل	**130-83**
المبحث الأول: موارد الشروح	**84**
الطريق الأول: الأعلام	**84**
الطريق الثاني: الكتب	**110**
المبحث الثاني : طرائق النقل والانتفاع من المصادر	**115**
المبحث الثالث: أثر الشراح السابقين في اللاحقين	**125**
الفصل الثالث: موقف الشراح من الزجاجي	**171-131**
المبحث الأول: الدفاع عن الزجاجي والاعتذار له	**132**
المبحث الثاني :استدراكات الشراح على الزجاجي	**138**
المبحث الثالث : اعتراضات الشراح على الزجاجي	**147**
القسم الأول: الاعتراض على المنهج	**147**
القسم الثاني : الاعتراض على الحدود والتعريفات	**152**
القسم الثالث: الاعتراض على الألفاظ والعبارات	**156**
القسم الرابع : الاعتراض على المسائل والقواعد النحوية	**160**
القسم الخامس: الاعتراض على الشواهد والأمثلة	**166**
الفصل الرابع : أدلة الصناعة النحوية في الشروح	**224-172**
المبحث الأول: أصول النحو في الشروح	**173**
أولاً: السماع والقياس	**173**
ثانياً: الإجماع	**186**

ثالثاً: استصحاب الحال **191**
المبحث الثاني: التعليل في الشروح **196**
المبحث الثالث: العامل النحوي في الشروح **211**
القسم الأول: العوامل اللفظية **211**
النوع الأول: الأفعال **211**
النوع الثاني: الحروف **214**
النوع الثالث: الأسماء **216**
القسم الثاني :العوامل المعنوية **218**
النوع الأول: عامل الرفع في المبتدأ **219**
النوع الثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع **220**
الخاتمة **225**
المصادر والمراجع **227**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

حظي كتاب الجمل للزجاجي بعناية كبيرة ، إذ اتجه النحويون اليه بالشرح والتوضيح والتعقيب، حتى كثرت شروحه وتنوعت ، مما دفعني الى اختيار شروح لستة من الشراح ، هم : ابن بابشاذ(469هـ) ، وابن عصفور (669هـ) ، وابن الضائع (680هـ) ، وابن أبي الربيع(688هـ)، وابن حمزة (749هـ) ، وابن هشام (761هـ) .

وهي الشروح التي حصلت عليها ، وتجنبت الشروح الخاصة بأبيات الجمل ، و الشروح التي اقتصرت على التعقيب .

والسبب الذي دفعني الى اختيار الموضوع ما رأيته من اختلاف بين الشراح في تناولهم لمادة هذا الكتاب ، فمنهم من توسع في شرحه واستطرد ، ومنهم من أوجز واختصر ، ومنهم من تعقّب الزجاجي واعترض عليه ، ومنهم من دافع واعتذر عنه ، فأردت عقد موازنة بين هذه الشروح وتحليل مادتها ، فجاء عنوان الدراسة :

((شروح جمل الزجاجي ، دراسة تحليلية ، موازنة))

وانقسمت على أربعة فصول يسبقها تمهيد ، تحدثت فيه عن كتاب الجمل وأهميته وشروحه ،

فالفصل الأول: تحدثت فيه عن مناهج الشراح ، وشمل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تحدث عن مناهج الشراح في عرض المادة العلمية .

والمبحث الثاني: تحدث عن مناهج الشراح في الاستشهاد ، وقسمته ثلاثة أقسام :

القسم الأول:الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

القسم الثاني:الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

القسم الثالث:الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره

والفصل الثاني : تحدثت فيه عن موارد الشروح وطرائق النقل ،وشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن موارد الشروح التي شملت طريقين:

الطريق الأول : الأعلام ، إذ ذكرت قائمة تبين الأعلام النحوية واللغوية التي اعتمد عليها الشراح ، وبينت عدد مرات الأخذ عن كل علم من الأعلام ، مع اختيار نماذج توضح ذلك .

والطريق الثاني: الكتب ، فذكرت قائمة توضح الكتب النحوية واللغوية التي اعتمد عليها الشراح، مع بيان كمية الأخذ عن كل كتاب .

والمبحث الثاني: تحدثت فيه عن طرائق النقل ، والانتفاع من المصادر.

والمبحث الثالث: تحدثت فيه عن أثر الشراح السابقين في اللاحقين .

والفصل الثالث: تحدثت فيه عن موقف الشراح من الزجاجي ، وشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تحدثت فيه عن دفاع الشراح واعتذارهم للزجاجي ، والانتصار لآرائه ، والرد على معارضيه .

والمبحث الثاني: تكلمت فيه على استدراكات الشراح على الزجاجي

والمبحث الثالث: تكلمت فيه على اعتراضات الشراح على الزجاجي ،فشمل :اعتراضهم على منهجه وحدوده ومادته وتعابيره وشواهده.

والفصل الرابع:تحدثت فيه عن أدلة الصناعة النحوية في الشروح ، وجاء على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تكلمت فيه على أصول النحو في الشروح من سماع وقياس وإجماع واستصحاب.

والمبحث الثاني: تكلمت فيه على التعليل النحوي في الشروح ،وعرضت مجموعة من العلل التي اهتم بها الشراح واعتمدوا عليها.

والمبحث الثالث: تكلمت فيه على العامل النحوي ، وبينت فيه أنواع العوامل ، وموقف الشراح منها

وبعد إتمام الفصول الأربعة ختمت دراستي بأهم النتائج التي توصلت إليها ، وبقائمة تبين المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة ، سائلاً الله تعالى التوفيق في إيفاء الدراسة حقها .

ولا يفوتني أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي المشرف ، الدكتور:طه محسن ، لما أبداه من توجيهات وملاحظات وتصويبات جعلت الأطروحة على ما هي عليه ، إذ رافقني في دراستي ناصحاً وموجهاً ، فجزاه الله تعالى خير الجزاء ، كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي في قسم اللغة العربيَّة لما نفعوني به في علوم العربيَّة ، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء ، ولكل من مدّ يد العون والمساعدة.

وختاماً أدعو الله تعالى أن أكون موفقاً في عملي هذا ، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله في الأولى والآخرة

نصيف جاسم

التمهيد
كتاب الجُمل وأهميته

مؤلفه: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي النهاوندي، لزم إبراهيم بن السريّ، الزجاج أبا إسحاق المتوفى سنة 316هـ، قرأ عليه النحو في بغداد. انتقل إلى الشام فأقام بها مدّة، ثم سافر إلى مكة وصنّف فيها كتابه (الجمل في النحو). وكان رجلاً تقياً ملتزماً بدينه، توفي عام 337هـ[1].

و(الجمل) من الكتب التي كتب لها الذيوع والانتشار وتناولتها أيدي الطلاب والدارسين والشّراح، إذ انصرف عددٌ غير قليل من العلماء بوضع الشروح والتعليقات عليه، وهو من المصنفات النحوية التي حظيت بالعناية والاهتمام، يقول القفطي (646هـ): ((وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس باللمع لأبن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي))[2].

ويقول ابن خلكان (681هـ): ((وهو كتابٌ نافع مفيد لولا طوله بكثرة الامثلة وهو من الكتب المباركة))[3].

وقال فيه اليافعي: (768هـ): ((ولعمري إن كتاباً عظُم النفع به مع وضوح عبارته وكثرة أمثلته هو جمل الزّجاجي، وهو كتاب مبارك ما اشتغل به أحد في بلاد الاسلام على العموم الا انتفع...وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مئة وعشرين شرحاً))[4].

ويقول الدكتور عبد الحسين المبارك: ((وكتاب الجمل يُعدّ الكتاب الوحيد الذي اشتهر به الزجاجي شهرة فاقت كل كتاب آخر له.....ولم يهمل ذكره أي واحد ممّن ترجموا للزجاجي بل لقّبوا الزجاجي بـ (صاحب الجُمل)....وقد وضعه بأسلوب واضح بعيد عن آثار المنطق ويسهل على المبتدئين معرفته))[5].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: ((وقد تناول الزجاجي في كتابه ألوان العلوم العربية من نحو وصرف ولغة وخط، وهو ليس بالكتاب الضخم ككتاب سيبويه ولا ككتاب المقتضب للمبرد وانما هو كتاب صغير بالنسبة لهذين الكتابين، ولعل هذه السمات التي اتسم بها كتاب الجمل كان سرّ انتشاره وتناوله بين القرّاء.....وقد استوعب الزجاج علوم المدرستين البصرة والكوفة وكان هدفه من كتابه ان يقدّم خدمة نافعة للناس، فجاء على لغةٍ فصيحةٍ سهلةٍ فأقبل عليه الناس))[6].

ويقول الدكتور صاحب أبو جناح: ((ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الجُمل كان أكبر الأثر فيما لقيه الكتاب من عناية، فهو يشمل عامة أبواب النحو يعرضها بلغة ميّسرة بعيدة عن الغموض والألتواء، يضاف إلى ذلك خلو الكتاب من التعليلات والاحتجاجات))[7].

---

(1) ينظر: الفهرست 80، وإنباه الرواة 160/2، وفيات الاعيان 317/2.

(2) إنباه الرواة 161/2.

(3) وفيات الأعيان 136/3.

(4) مرآة الجنان 332/2.

(5) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ص 50.

(6) المدارس النحوية ص 252.

(7) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (مقدمة المحقق ص 27).

ويقول محققه الدكتور علي توفيق الحمد: ((ومن ينظر في هذا الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن يُحسن عرض موضوعاته ويتناولها بأسلوب سهل واضح خالٍ من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد.....ويعد كتاب الجمل من كتب النحو الجامعة مع يسر وسهولة في منهجه وقدر جيد من الشواهد والأمثلة التوضيحية))[1].

ضمَّ الكتاب خمسة وأربعين ومائة باب تناولت النحو والصرف والأصوات والضرورات الشعرية، والتأريخ وهو باب يتحدث فيه عن تغليب المؤنث على المذكر على خلاف الأصل في توقيت الحوادث بالأزمنة، وتناول أقسام الكلام وباب الاعراب وباب الأفعال وباب التثنية والجمع وباب الفاعل والمفعول. ثم تناول التوابع، ثم الأفعال المتعدية وغير المتعدية ثم باب الابتداء...ويستمر في عرض الأبواب النحوية حتى ينتقل بعد ذلك إلى الأبواب الصرفية فيعقد باباً لكل من التصغير والنسب وجمع التكسير وابنية المصادر، وينهي كتابه بشواذ الإدغام.

يقول الدكتور علي توفيق الحمد متحدثاً عن منهج الزّجاجي في كتابه((أمّا نهج الزجاجي في ترتيب أبوابه فليس بين أيدينا من كتب النحويين الذين سبقوه ما يمكن ان تعده نموذجاً تأثره))[2].

ولم يكد كتاب الجمل يظهر ويشيع بين الناس حتى أسرع النحويون يعرضون له بالتقدير والاستحسان ويتنافسون في شرحه والتعليق عليه وشرح أبياته واختلف العلماء الذين ترجموا للزجاجي في عدد شروح كتابه، فذكر الدكتور علي محسن مال الله محقق ((شرح جمل الزجاجي لابن هشام)) واحداً وعشرين شرحاً[3]. وأوصلها الدكتور علي توفيق الحمد محققه إلى تسعة وخمسين[4]. في حين أوصلها محقق كتاب (البسيط في شرح الجمل) الدكتور عياد الثبيتي إلى تسعة وسبعين، مع التنبيه على اختلاط شروح جمل الزجاجي بشروح جمل عبد القاهر الجرجاني[5].

ومن خلال ما عرضه الباحثون والمحققون لشروح جمل الزجاجي يتبين لنا ان منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط وسأعرض في هذا التمهيد الشروح التي لا تزال مخطوطة ومكان وجودها وما هو مطبوع مع الاشارة إلى مكان الطبع وسنته.

ونظراً لأن الدكتور عياداً الثبيتي وفّى الحديث في هذا الجانب كان اعتمادي في هذا السرد على ما دونه في مقدمة كتابه[6]، على وفق الآتي:

1- شرح جمل الزجاجي لابن العريف (390هـ)، توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية، ونسخة مصورة في مركز أحياء التراث الاسلامي في جامعة أم القرى رقمها(150).

---

(1) الجمل في النحو (مقدمة المحقق ص 18و22).

(2) مقدمة المحقق ص20

(3) مقدمة المحقق ص 19

(4) مقدمة المحقق ص 20

(5) مقدمة المحقق ص 79

(6) البسيط في شرح الجمل (مقدمة المحقق ص 79)

2- شرح الجمل لابن خروف (609هـ)، منه نسخة في مكتبة جامع ابن يوسف العامة رقمها 214، ونسخة مصورة في مركز إحياء التراث الاسلامي في جامعة أم القرى رقمها 487.

3- الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة لابن حريق البلنسي (ت 622هـ) منها نسخة في مكتبة الاسكوريال، ومكتبة الزاوية الحمزية رقمها 132.

4- غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لابن بزيزة (633هـ)، ومنه نسخة يملكها الدكتور عيّاد الثبيتي محقق كتاب البسيط في شرح الجمل.

5- شرح الجمل لإبراهيم بن أحمد الغافقي (710هـ) ومنه نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقمها (22)

6- شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار الخولاني (754هـ) ومنه نسخة في الخزانة العامة بالرباط.

7- شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي. وتوجد نسخة من الجزء الثالث منه في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة واسمه (المنتخب الأكمل).

8- تحصيل الأمل في شرح كتاب الجمل (لمؤلف مجهول) ومنه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقمها (1185) وهي السفر الثاني اذ تبدأ بباب ما لا ينصرف وتنتهي بنهاية الجمل.

9- شرح آخر لمجهول، منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها (351)

10- شرح الجمل لمجهول. منه نسخة في باتنة بالهند رقمها (1562)

اما الشروح التي تمكّنت من الحصول عليها فهي:

1- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ت(454هـ) وهو مخطوط ومنه نسخة في مكتبة المجمع العلمي العراقي رقمها (1106) وعدد صفحاتها (274) صفحة.

2- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (669هـ)، حققه الدكتور صاحب جعفر أبو جناح وطبع في بغداد سنة 1980 ويتألف من مجلدين الاول 627 صفحة والثاني 679صفحة.

3- شرح الجمل لابن الضائع (680هـ)، حقق القسم الاول منه الباحث يحيى علوان البلداوي في كلية اللغة العربية بالأزهر عام 1986م وهو رسالة دكتوراه. وينتهي بنهاية موضوع(الأغراء).

4- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (688هـ)، وحققّه الدكتور عيّاد الثبيتي على مخطوطة ناقصة وصلت إلى باب الصفة المشبهة، طبع في بيروت عام 1986م في مجلدين الاول في 613 صفحة والثاني في 614صفحة.

5- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي (749هـ) حققه الباحث هادي عبد الله ناجي، في كلية الآداب جامعة بغداد عام 1999م وهي رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة.

6-شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري (762هـ) حققه الدكتور علي محسن مال الله وطبع في بيروت عام 1985هـ، ويتكون من مجلد واحد في 488 صفحة.

ولابد من الإشارة الى تنوع الشروح في الطريقة والمادة، فمنها ما كان شرحاً تاماً، ومنها ما اقتصر على شرح شواهده، ومنها ما كان على شكل تعليقات وتعقيبات. وستكون هذه الدراسة مختصةً بالشروح التامة، وذلك لأنها تكون اتجاهاً واحداً وهي الشروح الستة السابقة الذكر

ولا يخفى علينا أن الشرّاح لم يكونوا على نسق واحد في شرحهم لكتاب الجمل بل كانوا متفاوتين فيما بينهم في المنهج والمادة والأسلوب، وهذا ما سأوضحه في فصول الرسالة ومباحثها.

الفصل الأول
مناهج الشراح

اتخذ الشراح مناهج مختلفة في شرحهم لكتاب الجمل ، وسأعرض في هذا الفصل أبرز الأساليب التي اتبعوها في ذلك ، وشملت منهجهم في عرض المادة العلمية ، ومنهجهم في الاستشهاد ، واقتضى المنهج أن ينقسم الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: مناهج الشراح في عرض المادة العلمية

والمبحث الثاني : مناهج الشراح في الاستشهاد ، وفيه ثلاثة أقسام :

القسم الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

والقسم الثاني: الاستشهاد بالحديث الشريف

والقسم الثالث: الاستشهاد بكلام العرب ، وشمل:

أولاً–الشعر

ثانياً–النثر

المبحث الاول

مناهج الشرّاح في عرض المادة العلمية

يتحدث هذا المبحث عن المناهج التي سار عليها الشّراح في شرحهم لكتاب الجُمل للزجاجي ويبين أبرز المظاهر والميزات في تلك الشروح وستكون الشروح مرتبة على حسب وفيات مؤلفيها.

ونبدأ بابن بابشاذ (454هـ) فقد سار في شرحه متابعاً للزجاجي في جميع أبوابه من دون ان يقدم أو يؤخر شيئاً. وهذا الامر يظهر واضحاً من خلال ما نلاحظه في منهجه الذي سار عليه وليس هذا فحسب بل نرى متابعته للزجاجي. ففي باب القسم يقول: ((وهذا الباب يشمل على معرفة خمسة اشياء وهي القسم وحروف القسم والمقسم به والمقسم عليه والحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه. ونحن نذكر ذلك على الترتيب الذي ذكره لأنه شرح له))[1].

وحين يشرح الباب يبدأ بذكر حده ثم يقوم بتقسيمه على أقسام مختلفة وهذا ما سنبينه في صفحات قادمة، ولم يلتزم ابن بابشاذ كعادة الشراح بذكر نص الزجاجي بل نراه يدخل إلى الباب مباشرة الا في بعض المواطن التي يشير فيها بقوله (قال أبو القاسم) ثم يتبعه بقوله (قال المفسر) أو (قال الشيخ)[2].

وكثيراً ما كان يفتتح الباب الذي يريد شرحه بقوله (وجملة ما في هذا الكتاب) وقد تكرر هذا الأسلوب عنده في كثير من الأبواب ومنها: باب الإعراب[3] وباب الأفعال[4] وباب ما يتبع الاسم في إعرابه[5] وباب العطف[6] وباب التأكيد[7] وباب البدل[8].

وحينما ينهي الحديث عن الباب او الفصل يشير إلى ذلك بإشارات مختلفة، ففي نهاية باب (حتى) يقول: ((فهذه جملة باب حتى))[9].

ويختم باب نعم وبئس بقوله: ((.فعلى هذا يقاس سائر الباب))[10]. وقد يختم كلامه بإحالات إلى مواضع لاحقة. ومن ذلك في باب الإضافة يقول: ((وسيأتي ما يتعلق بالإضافة إلى ياء المتكلم))[11]، ونراه يختم باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بمجموعة من الأبيات الشعرية التي يشير اليها

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 66أ

(2) المصدر نفسه ص 21أ و 35أ و 43أ

(3) المصدر نفسه ص 6أ

(4) المصدر نفسه ص 10أ

(5) المصدر نفسه ص 18أ

(6) المصدر نفسه ص 22أ

(7) المصدر نفسه ص 25أ

(8) المصدر نفسه ص 27أ

(9) المصدر نفسه ص 66أ.

(10) المصدر نفسه ص 87ب.

(11) المصدر نفسه ص 121أ.

بقولـه: ((وهذه أبيات من هذا البـاب..مجردة من الأجوبـة والأسئلة ليفكر فـي موضـع السؤال والجـواب وهي))[1].

وسنبين في الصفحات القادمة أبرز الميزات والقضايا التي اهتم بها في شرحه.

واذا انتقلنا إلى الشارح الآخر وهو (ابن عصفور 669هـ) فنراه قد سار متابعاً الزجاجي من دون أي محاولة للتغيير فيه من تقديم أو تأخير، ولكنه لم يلتزم على عادة شرّاح المتون ان يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح بل هو يهمل فيما عدا الأبواب الأولى نص كلام الزجاجي إهمالاً يكاد يكون تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً إلا في معرض مخالفته له في رأي او مسألة، ويمكن القول إنَّ من يقرأ هذا الشرح لا يكاد يشعر أنه يقرأ شرح على كتاب الجمل بل يظن أنّه أمام كتاب مستقل. ما عدا بعض الأبواب التي يشير فيها إلى أبي القاسم الزجاجي بقوله: ((قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة))[2] وقوله: ((قول أبي القاسم والفعل ما دل على حدث))[3] وقوله: ((قصد أبي القاسم في هذا الباب أن يبين علامات الإعراب))[4].

أمّا الصفة الغالبة لشرحه فهي إهمال كلام الزجاجي فيدخل إلى الباب الذي يريد أن يشرحه ذاكراً حدّه شارحاً ذلك الحد مستشهداً بالشواهد التي تؤيد حجته مستخدماً أساليب مختلفة يمكننا ان نلمسها من خلال الميزات التي نتطرق اليها لاحقاً.

ومن الملاحظ أن ابن عصفور قد يختم الباب الذي يشرحه باستدراكات او إضافات يراها ضرورية لإتمام شرحه، ومن ذلك عند حديثه عن الضمائر اذ يقول: ((وما ينبغي ان يبين في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر متصلاً من الموضع الذي يكون فيه منفصلاً لانّ أبا القاسم لم يجعل لذلك باباً فينبغي أن يلحق بهذا الباب))[5].

كذلك يشير إلى أنه قد أتم موضوعه ففي (باب من مسائل اذن) يقول: ((فهذه أحكامها على الكمال فافهم))[6].

ويختم أحياناً أخرى بابه ببعض المسائل فيقول مثلاً في باب ما لا ينصرف: ((وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أبين أحكامها))[7].

ويلاحظ أنه أضاف أبواباً ليست موجودة في كتاب الجمل ومن ذلك (عطف البيان)[8] و(فصل في شواذ النسب)[9].

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 52ب.
(2) شرح جمل الزجاجي 85/1.
(3) المصدر نفسه 95/1.
(4) المصدر نفسه 116/1.
(5) المصدر نفسه 16/2.
(6) المصدر نفسه /172/1.
(7) المصدر نفسه 229/2.
(8) المصدر نفسه 194/1.
(9) المصدر نفسه 322/2.

كذلك جعل أبواب جمع التكسير تحت عنوان واحد وهو (الجمع المكسّر)[1] وكانت عند الزجاجي ثمانية أبواب، والى جانب هذا أهمل أبواباً فلم يشرحها من ذلك (باب أبنية المصادر) و (باب اشتقاق اسم المصدر والمكان) و (باب أبنية الأسماء).

واذا انتقلنا إلى ابن الضائع (680هـ) في شرحه للجمل وجدناه متابعاً للزجاجي في ترتيب أبوابه، والتزم بإيراد كلامه أو بعضه. على أنه قد يهمل كلامه في بعض الأبواب وهذا الامر نادر جداً. ومن ذلك قوله: ((قال: وأمّا فعل الحال. يعني الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع))[2]. ثم يقول: ((وقوله: زيدٌ يقوم الآن. زيدٌ مبتدأ ويقوم فعل مضارع))[3].

فنرى ابن الضائع يذكر جزءاً من كلام الزجاجي ثم يعمد إلى توضيحه وإعراب بعض الأمثلة التي يوردها. فهو يبدأ كلام الزجاجي بـ(قال) أو (قوله) ويبدأ شرحه بقوله (يعني)[4].

وفي مواطن أخرى لا يبتدئ بنص الزجاجي وانما يبدأ بشرحه مباشرةً ومن الأمثلة على ذلك في باب الابتداء إذ يقول: ((الابتداء جعل الاسم أو الكلام في اللفظ والتقدير أو في التقدير معرّى عن العوامل اللفظية غير الزائدة))[5]، وفي باب الاشتغال يقول: ((مقصوده في هذا الباب ان يبين حكم المفعول به والمجرور الذي في موضع نصب إذا تقدم على فعله وشغل فعله عنه بضميره))[6].

ومن السمات التي تبدو واضحة في شرحه اهتمامه في بدء أكثر أبوابه بذكر حدّ الباب في اللغة والاصطلاح وقد يكتفي بالحد الاصطلاحي، وهذا ما أبينه في موطن آخر من هذا المبحث. وكذا اهتمامه بالشواهد النحوية التي يوردها الزجاجي فهو إمّا يعرب الشاهد إعراباً كاملاً وإما يعرب بعضه ويترك الباقي أو يكتفي بذكر موطن الشاهد[7]، وهذا ما سأوضحه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ونراه يؤكد ما يذهب اليه من آراء في كثير من المسائل التي يذكرها. ومن ذلك قوله ((وعندي ان (كين او مكون) راجع إلى كان التامة))[8] وعند حديثه عن (أيمن الله) يقول ((وعندي في فتح الهمزة ان الأصل الكسر على ما ثبت في همزات الوصل))[9].

كذلك نراه يهتم بتحديد المنهج الذي يسلكه فعند حديثه عن الموصولات يقول: ((فهذه الأسماء الموصولة بتقريب وفيها لغات ست ستبين في باب الصلات ان شاء الله))[10]. وقوله: ((وللأسماء الأعلام أقسام لا حاجة اليها في هذا التقريب))[1].

---

(1) المصدر نفسه 513/2.

(2) شرح جمل الزجاجي 18/2.

(3) المصدر نفسه 19/2.

(4) المصدر نفسه 27/2 و 83/2 و 2/ 86 و 92/2 و 94/2 و 2/ 100و123/2.

(5) المصدر نفسه 96/2.

(6) المصدر نفسه 106/2.

(7) المصدر نفسه 128/2، و130/2، و135/2، و614/2، و616/2.

(8) المصدر نفسه 145/2.

(9) المصدر نفسه 194/2و195 وينظر 193/2، و 1121/3، و1096/3.

(10) المصدر نفسه 28/2.

أمّا اختتام أبوابه فنراه يشير إلى ذلك بأساليب مختلفة، فعند إتمام الحديث عن أدوات الجزم يقول: ((وهذا القول كافٍ في التمثيل))[2]. وعند حديثه عن الضمائر مع الموصولات يختمها بقوله: ((فهذه احكام هذه الضمائر بتقريب))[3]. والأمثلة كثيرة من هذا النوع.وربما يختم بابه بإعراب شاهد من شواهد الزجاجي كما هو الأمر في الفعل المضارع[4] وفي تقديم المفعول على الفاعل[5].

أما ابن ابي الربيع(688هـ) فلم يختلف عن الشرّاح الذين سبقوه في ترتيب أبواب الجمل فقد رافق الزجاجي مرافقة أمينة فلم يقدّم ولم يؤخر،إلا انه جزأ الأبواب إلى فقرات تبدأ كل فقرة بإيراد نص من كلام الزجاجي ثم يأخذ في إيضاحه وشرحه، وقد يقسم الكلام إلى فصول ويفتتح الأبواب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو حده، وهذا المنهج هو الأكثر بروزاً.

ومن السمات البارزة في شرحه انه يفرد مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً مناسباً في أثناء إيضاحه كلام الزجاجي. ومن الأمثلة على ذلك قوله عند حديثه عن نعت الأسماء ((مسألة: اذا قلت: جاءني هذان الطويل والقصير فلا يجوز، لان القصير نعت لأحد المبهمين فيجب الا يفصل بينه وبين المبهم))[6]. والمسائل التي ختم بها أبوابه كثيرة[7].

ومن الأساليب التي يستخدمها انه يختم الباب بإحالات إلى مواطن اخرى فعند حديثه عن التنوين يقول: ((وسيأتي هذا في بابه مكملاً ان شاء الله))[8]، او يستخدم إشارات تبين انه أتم موضوعه الذي يشرحه فعند حديثه عن علامات الإعراب يقول: ((وقد أتيت على جميع هذا الباب بجميع فصوله))[9]. ونراه في مواطن اخرى يختم الباب بحصيلة لكلامه فيقول عند حديثه عن تقديم المفعول ((فقد تحصّل مما ذكرته ان المفعول في كلام العرب يأتي على سبعة أقسام))[10]. وهذا الأسلوب معتمد كثيراً عنده[11].

أمّا ابن حمزة العلوي (749هـ) فقد اتبع منهجاً موحداً فهو يبدأ بكل باب من أبواب شرحه بإيراد نص الجمل بقوله: ((قال صاحب الكتاب هدى الله سعيه)) ويبدأ الشرح بقوله: ((قال الامام أمير المؤمنين))، ومن ذلك باب الإعراب[12] وباب الأفعال[13] وباب التثنية والجمع[1]. وفي أحيان اخرى

---

(1) المصدر نفسه 41/2.
(2) شرح جمل الزجاجي 17/2.
(3) المصدر نفسه 32/2.
(4) المصدر نفسه 19/2.
(5) المصدر نفسه 26/2.
(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 323/1
(7) المصدر نفسه 325/1 و326و 353و488و 591
(8) المصدر نفسه 176/1
(9) المصدر نفسه 218/1
(10) المصدر نفسه 549/1، 278
(11) المصدر نفسه 549/1 و 551و558و 642/2 و667و 717.
(12) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص22.
(13) المصدر نفسه ص44.

يذكر نص الجمل مقتضباً ومن ذلك باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر[2]. وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر[3].

ومن السمات البارزة عنده أنه يبدأ الشرح بذكر الحد في اللغة والاصطلاح وغالباً ما يفتتح الباب بقوله: ((واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده))[4] فيذكر مقدمة يمهّد فيها لموضوعه، بعد ذلك يذكر ما يشتمل عليه الباب من الأحكام ويجعل ذلك في نقاط محددة تحت عنوان: (فوائد أو مطالب أو أقسام او مباحث) ثم يشرحها ممثلاً ومستشهداً ومعللاً ذاكراً لآراء النحويين واختلافاتهم. ففي باب التثنية والجمع يقول: ((اعلم انا قبل الخوض فيما نريده منها نذكر ماهية التثنية والجمع)) ثم يحد كل واحد منهما ثم يقول: ((فاذا عرفت هذا فلنذكر المثنى ثم نذكر المجموع فهذان فصلان))[5].

ومما يلاحظ أن العلوي يبيّن في نهاية الباب خلاصته، ففي باب التوكيد يقول: ((وجملة الأمر في ذلك أن التابع في نفسه لا يخلو حاله إمّا أن يكون موضحاً لمتبوعه أولا يكون موضحاً))[6].

وعند حديثه عن شرائط الحال يقول: ((فهذه جملة شرائط الحال وأحكامها قد أوردناها ثم ما جاء منها مخالفاً لهذه الشرائط والأحكام فهو متأول على ما يقتضيه قياسه في الشرط والحكم ومن عرف ما ذكرناه هنا فانه يهون عليه ردّ كلّ شيء إلى أصله وحكم الواجب له وبالله التوفيق))[7].

ويشير إلى أنه أنهى شرحه ومن ذلك قوله: ((فهذا شرح ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم في هذا الباب والله الموفق للصواب))[8].

وفي نهاية باب الأفعال يقول: ((فهذا شرح كلامه في هذا الباب))[9].

ومن القضايا العامة التي اتسم بها شرح العلوي اهتمامه بشواهد الجمل فإنه ينهي حديثه فيه بذكر إعراب تلك الشواهد وموطن الاستشهاد. وسأخصص مبحثاً مستقلاً في الشواهد والاستشهاد.

أما ابن هشام (761هـ) فجاء شرحه مختصراً قياساً إلى الشروح الاخرى، وقد التزم بمنهج الزجاجي فلم يخالفه الا نادراً فيبدأ بذكر نص الزجاجي ثم يقوم بإعرابه كما في باب أقسام الكلام[10] وباب الإعراب[11] وباب معرفة علامات الإعراب[12].

---

(1) المصدر نفسه ص51.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص149.

(3) المصدر نفسه ص61.

(4) المصدر نفسه ص4و 22و 44و51و 65.

(5) المصدر نفسه ص51.

(6)المصدر نفسه ص94.

(7) المصدر نفسه ص135، وينظر: ص43و 199.

(8) المصدر نفسه ص21.

(9) المصدر نفسه ص50.

(10) شرح جمل الزجاجي ص 85.

(11) المصدر نفسه ص 92 .

(12) المصدر نفسه ص 94.

أمّا الأبواب الاخرى فنراه يقدّم لها بشرح موجز ثم يختار أمثلة فيعربها وهذا شأنه في كل الأبواب.

ومما يلاحظ أن ابن هشام أسهب في أبواب واختصر في أخرى فمن الأبواب التي أولاها توضيحاً (باب الحكاية)[1] و (باب التعجب)[2] و (باب الصفة المشبهة)[3]. أمّا الأبواب التي اتسمت بالاختصار فهي (باب ما)[4] و (باب أو) و (باب منذ ومذ)[5].

وهناك موضوعات نقلها ابن هشام نقلاً من دون أن يرعاها بشيء من الشرح أو التوضيح ومنها (باب مواضع ما)[6] و (باب مواضع من)[7] و (باب مواضع أي)[8].

ومن السمات التي بدت على منهجه أنه يشير إلى كلام الزجاجي تارة، وقد يشرح من دون إشارة تارة أخرى، فهو يذكر الزجاجي في الأبواب الأولى ثم يترك هذا الأسلوب فيهمل كلامه وذلك بدءاً بباب الفاعل[9] والأبواب التالية له.

ويمكن القول أن ابن هشام يؤكد على إعراب الشواهد مع شرح مقتضب وقصير للأبواب.

وبعد هذا العرض للمنهج العام للشروح أنتقل إلى أبرز الميزات التي امتازت بها:

الميزة الأولى:الابتداء بالمقدمات:

استهلّ الشراح بمقدمات يوضحون بها منهجهم وهدفهم من شرحهم الذي يقدمونه فهذا أبن بابشاذ يبدأ شرحه بقوله: ((فإن هذا الشرح لما كان مملى على طالبه بحسب غرضه من الإجمال، والتوسط بين الإكثار والإقلال، وكان ممّن جنى ثمرته وتعجل منفعته وقوي بدقةٍ امتاز بها على الأقران وفاق أمثاله من طالبي هذا الشأن رأيت بعد استخارة الله تعالى نقله من نسخته وبذله للراغبين فيه....وكل باب من أبوابه مشتمل على ثلاثة أشياء مُعرِّفة ترجمته وقسمته وأحكامه))[10].

أمّا ابن عصفور فلم يقدّم بمقدمة يبيّن فيها منهجه بل دخل مباشرة إلى شرحه. وجاء شرح ابن الضائع ناقصاً في مقدمته فلم يعرف ابدأ بمقدمة أم لا.

في حين نرى ابن أبي الربيع يصدر شرحه بمقدمة يوضح فيها منهجه فيقول: ((.إنّ كتاب أبي القاسم الزجاجي....قد أجمع مقرئو هذه الصفحة على تقدمه....فرأيت أن أضع كتاباً مبسوطاً يضم ما فيها ويجمع معانيها ويستوفيها، ولم أمرُّ بلفظ مطلق إلا قيدته ولا ناقص إلاّ كملته ولا مغلق إلا شرحته

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 387.

(2) المصدر نفسه ص 182.

(3) المصدر نفسه ص 187.

(4) المصدر نفسه ص 269.

(5) المصدر نفسه ص 219.

(6) المصدر نفسه ص 384.

(7) المصدر نفسه ص 385.

(8) المصدر نفسه ص 386.

(9) المصدر نفسه ص 104، وينظر: ص 106و 107و 132.

(10) شرح جمل الزجاجي ص 2أ.

ولا اعتراض إلا أزلته ولا شاهد إلا أوضحته ولا بيت إلا نسبته على حسب علمي وفهمي ومنتهى فهمي وسميّته (البسيط) وتجافيت فيه الإفراط والتفريط))[1].

أما ابن حمزة العلوي فسقط الجزء الأكبر من المقدمة التي وضعها لكتابه، فهو يقول بعدها: ((وهذا ما أردنا ذكره من هذه الفصول الثلاثة التي تشتمل عليها هذه المقدمة وبالله التوفيق ونشرع في شرح كلام الزجاجي على الشرط الذي اعتبرناه مستعينين بالله.))[2].

ولم يقدم ابن هشام مقدمة يبيّن لنا منهجه في شرح الجمل بل دخل مباشرة إلى موضوعه من دون تمهيد.

ولم يكتف الشرّاح بوضع مقدمات لشروحهم بل نجد مقدمات لبعض الأبواب التي يشرحونها.

فابن بابشاذ يقدم في باب ما يتبع الاسم في إعرابه فيقول: ((جملة التوابع خمسة تأكيد ونعت وعطف بيان وبدل نسق هذا ترتيبها))[3]، ثم يبدأ بعد ذلك بشرح كل قسم من هذه الأقسام.

وفي باب التأكيد يقول: ((جملة ما في هذا الباب معرفة ثلاثة أشياء التأكيد وقسمته وأحكامه))[4].وفي باب البدل يقول: ((جملة ما في هذا الباب ثلاثة أشياء ما هو وما قسمته وما أحكامه))[5].

و يقدم لأبوابه بذكر حدّ الباب، وهو ما سأبينه عند الحديث عن الحدود والاهتمام بها.

ويقدم ابن عصفور لأبوابه كذلك. فعند كلامه عن أقسام الكلام يقول: ((كان ينبغي ان يبين ما أراد بالكلام وحينئذٍ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه لأن الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ يشترك بين معان كثيرة))[6].

وفي باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر يقول: ((العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلها عاملة وأمّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال.))[7].والأمثلة على ذلك كثيرة[8].

ويقدم ابن الضائع لأبوابه بمقدمات تدور معظمها حول الباب في اللغة والاصطلاح أو في الاصطلاح فقط، وأحياناً يبتدئ بكلام يوضح فيه مراد الزجاجي، ففي باب ما يتبع الاسم في إعرابه يقول: ((لما ذكر الفاعل والمفعول وإعرابها أراد أن يبيّن أنه يعرب بإعرابهما أشياء تتبعها ولها أحكام

---

(1)البسيط في شرح جمل الزجاجي 157/1.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص2.

(3) شرح جمل الزجاجي ص 18أ.

(4) المصدر نفسه ص 25أ.

(5) المصدر نفسه ص 27أ.

(6) شرح جمل الزجاجي 85/1و86.

(7) المصدر نفسه 422/1.

(8) ينظر: المصدر نفسه 116/1و 127و 135و 157و 192.

فأخذ يبيّنها.))[1]. وفي باب النعت يقول: ((لما قدم حكم النعوت الكثيرة لمنعوت واحد..أخذ يبين عكس ذلك))[2].

و في أبواب أخرى يبدأ في شرحها بذكر حدّ الباب كما في باب النعت[3] والنداء[4] والإغراء[5].

ولم يختلف عن هؤلاء ابن أبي الربيع فعند شرحه لأقسام الكلام يقول: ((الأقسام جمع قسم والقسم يراد به النوع ويراد به الجزء....والكلام يطلق بإطلاقين))[6].

وفي باب (الإعراب) يبدأ بذكر حده وبيان معانيه اللغوية[7]. و في باب العطف يبين منهجه فيه فيقول: ((العطف يكون على وجهين أحدهما: عطف المفردات. الثاني: عطف الجمل. الكلام هنا في عطف المفردات وأمّا عطف الجمل فسأذكره في الاشتغال))[8].

وفي باب الأفعال يقول: ((لا يريد أن يَحَدّ الفعل هنا. قد حدّه قبل وانما مراده بيان أقسامه وبيان كل قسم منه حتى ينفصل من صاحبه))[9].

ويبدأ ابن حمزة العلوي كذلك كل باب بمقدمة يبين فيها منهجه. ففي باب الأعراب يقول: ((واعلم أنّا قبل الخوض في مراد أبي القاسم نذكر ماهية الأعراب))[10]، ثم يذكر حدّ الأعراب في اللغة والاصطلاح.

---

(1) شرح جمل الزجاجي 36/2.
(2) المصدر نفسه 48/2.
(3) المصدر نفسه 37/2.
(4) المصدر نفسه 375/2.
(5) المصدر نفسه 1097/3، وينظر: 367، 370، 454.
(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 158/1.
(7)المصدر نفسه 171/1.
(8) المصدر نفسه 429/1.
(9) المصدر نفسه 219/1.
(10) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص22.

وفي باب الابتداء يقول: ((قبل الخوض فيما نريده من المبتدأ نذكر ماهيته وللنحاة فيه تعريفات كثيرة))[1].

وفي باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة يقول: ((اعلم أن هذه الأحرف انما كانت عاملة لأجل اختصاصها ولكل شيء أختص بشيء عمل فيه))[2].

ويفتتح ابن هشام بعض الأبواب بإعراب عنوانها لكنه في قسم منها يقدم لها شرحاً موجزاً، ففي باب الأفعال يقول: ((الأفعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم))[3]. وفي باب أقسام الأفعال في التعدي يقول: ((الأفعال في التعدي على سبعة أضرب))[4].

وتقدم في الحديث عن شرح الجمل لأبن هشام أنه يهتم اهتماماً كبيراً بالأعراب من دون الشرح.

الميزة الثانية: التبويب والتقسيم

اعتمد الشرّاح كما مرَّ التبويب الذي اتبعه الزجاجي من دون إحداث تغيير فيه، ولكنهم قسموا الأبواب على وفق ما يناسب المادة التي يوضحونها فجاءت شروحهم تحمل هذه الصفة التي تشير الى اهتمامهم بإيصال المادة العلمية الى المتعلم فابن بابشاذ لا يخلو باب من شرحه من هذه الصفة، ففي باب الأفعال يقول: ((جملة ما في هذا الباب ثلاثة أسئلة ما هي الأفعال وقسمتها وأحكامها. الجواب. أمّا الأفعال فعبارات عن إيقاع في أزمنة مختصة وأمّا قسمتها فثلاثة))[5].

وفي باب الفاعل والمفعول يقول: ((والفاعل لا يخلو من ثلاثة أقسام إمّا أن يكون مرفوعاً في اللفظ والمعنى مثل قام زيدٌ وخرج عمرو. وإما يكون مرفوعاً في اللفظ دون المعنى وهو مالم يسم فاعله .... وإمّا يكون مرفوعاً في المعنى دون اللفظ .... والمفعول به على ثلاثة أقسام))[6].

وتراه يقسم الخبر فيقول: ((وهو ينقسم الى تسعة أقسام على جهة البسط وثلاثة على جهة الحصر))[7].

وابن عصفور يقسّم أبواب شرحه الى فصول يتناول في كل فصل جانباً من جوانب الباب. ففي باب معرفة علامات الإعراب يقول: ((أعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام، قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال))[8]. ثم يوضح كل قسم وما فيه من علامات.

---

(1) المصدر نفسه ص13.

(2) المصدر نفسه ص 429 وينظر:433و439و 443.

(3) شرح جمل الزجاجي ص104.

(4) المصدر نفسه ص 125.

(5) شرح جمل الزجاجي ص 10أ.

(6) المصدر نفسه ص 15أ.

(7) المصدر نفسه ص 39ب.

(8) شرح جمل الزجاجي 116/1.

وعند حديثه عن المفعول وتقديمه على الفاعل يقول: ((والمفعول بعد ذلك قسّم بالنظر الى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام))[1].

وظاهرة التقسيم هذه واضحة عنده، وسار عليها في كثير من الأبواب.

ويكثر ابن الضائع من التقسيمات في شرحه فعند حديثه عن الموصول يقول: ((وهذه الأسماء الموصولة قسمان: قسم لا يكون إلاّ موصولاً وهو الذي والتي.... والقسم الثاني ما يكون موصولاً وغير موصول وهو مَنْ وما.... والأسماء الموصولة بالنظر الى مَنْ يعقل ومَنْ لا يعقل ثلاثة أقسام))[2].

وفي باب العطف يقول: ((واعلم أن حروف العطف تنقسم قسمين قسم يشرك الثاني مع الأول في الإعراب وفي المعنى وقسم يشرك في الإعراب دون المعنى))[3]، ثم يوضح كل قسم، مؤيداً كلامه بالشواهد والأمثلة.

وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية يقول: ((واعلم ان جميع المنصوبات قسمان: مفعول ومشبه بالمفعول، والمفعول خمسة أقسام))[4].

كذلك نجد ابن أبي الربيع يجزئ الأبواب الى فقرات يشرح كل فقرة على حدة، فعند حديثه عن الأفعال الخمسة يقول: ((الكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول: أحدها لم أعرب هذا الفصل بالحروف ولم يعرب بالحركات؟ الثاني: فيما يلحق هذا الفعل في آخره، الثالث: في الياء من (تفعلين)))[5].

وعند حديثه عن الفاعل يقول: ((الكلام هنا في فصلين: أحدهما في بيان الفاعل عند النحويين. الثاني: في العامل فيه الرفع))[6].

وفي باب (حتى في الأسماء) يقول: ((اعلم أن حتى تكون على وجهين))[7]. وفي باب القسم يقول: ((الكلام في هذا في ستة فصول: أحدها: في القسم. الثاني في جواب القسم الثالث: في المقسم به. الرابع: في حروف القسم، الخامس: في جملة القسم. السادس: فيما جعل عوضاً من القسم وفيما جُعل عوضاً من حروف القسم))[8].

أمّا ابن حمزة العلوي فهو يرتب المسائل ويفرّعها في كل باب ثم يتناولها بالشرح فلا تختلط عليه المسائل ولا تتداخل فيما بينها، وهذا المنهج سار عليه في جميع أبوابه ، فعند شرحه لأقسام الكلام

---

(1) المصدر نفسه 163/1.

(2) شرح جمل الزجاجي 27/2و 28و 33.

(3) شرح جمل الزجاجي 49/2.

(4) المصدر نفسه 83/2. وينظر: 62/2و 740/3و 919و 1008.

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 203/1.

(6) المصدر نفسه 260/1و 261.

(7) المصدر نفسه 901/2.

(8) المصدر نفسه 911/2.

يقول: ((فلا جرم اشتمل كلامه على مطالب ثلاثة : المطلب الأول : في ذكر الاسم وما يتعلق به..... فإذا عرفت هذا فلنذكر ماهية الاسم ثم نذكر خواصه ثم نردفه بتقسيم الأسماء، فهذه فوائد ثلاث))[1].

وفي اشتقاق الفعل يقول: ((فإذا عرفت هذا فلنذكر معنى الفعل في اصطلاح النحاة ثم نذكر خواصه ثم نر دفه بتقسيمه، فهذه فوائد ثلاث))[2].

وفي باب مالم يسم فاعله يقول: ((فإذا عرفت هذا فكلام أبي القاسم قد أشتمل على بيان صيغة مالم يسم فاعله وما يقام مقام الفاعل فيه. فهاتان فائدتان: الفائدة الأولى: في بيان الصيغة له.... الفائدة الثانية: فيما يقام مقام الفاعل فيه))[3].

أمّا ابن هشام فلم يكن يلجأ الى التقسيمات والتفريعات للأبواب بل كان يكتفي بشرح موجز للباب ثم يختار أمثلة فيعربها.

الميزة الثالثة: ربط الموضوعات بعضها ببعض

من الأساليب التي اعتمدها الشرّاح ربط الموضوعات اللاحق بالسابق وربط السابق باللاحق يجعل المتعلم على اتصال دائم بموضوعات الشروح ويمكننا أن نضع هذه الميزة على اتجاهين:

الاتجاه الأول: ربط الموضوعات اللاحق بالسابق.

نرى ابن بابشاذ يربط مواضيعه بعضها ببعض فعند حديثه عن الخبر يقول: ((ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إلا في حالة الضرورة أو في حالة عموم ..... وقد يسد الاسم المنصوب مسد الخبر وذلك كالأحوال التي تأتي بعد المصادر وقد ذُكرت في فصل الحال قبل هذا الباب))[4].

وفي موضع آخر يقول: ((وأمّا قوله: إن ظرف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث فقد ذُكر في فصل الظروف من الباب الذي قَبل هذا الباب. وأما زيد زهير شعراً وشبهه فتفسيره على ما ذكره وقد أشرتُ إليه في أول الباب))[5].

وفي باب من مسائل (حتى) في الأفعال يقول: ((قد مضى باب حتى وأقسامها وبقي في هذا الباب الفرق بين نصب الفعل بعدها ورفعه))[6].

ونرى ابن عصفور يستخدم الأسلوب نفسه ففي باب الفاعل يقول: ((هو كل اسم أو هو في تقديره أسند اليه فعل أو ما جرى مجراه .... فأمّا الاسم فقد تقدم حده))[7]، وعند حديثه عن أعرف المعارف يقول: ((وقد تقدم ذكر مراتب التعريف إلا المشار))[8]، وعند حديثه عن باب الأمثلة التي تعمل

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص142

(2) المصدر نفسه ص 114

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 197، وينظر:200و 205و 218و 225.

(4) شرح جمل الزجاجي ص 40ب.

(5) المصدر نفسه ص 42ب.

(6)المصدر نفسه ص 143ب.

(7) شرح جمل الزجاجي 157/1.

(8) المصدر نفسه 402/1.

عمل اسم الفاعل يقول: ((وقد تقدم فيما تقدم ما السبب الذي لأجله عمل أسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال))[1].

وكذلك الحال عند ابن الضائع إذ ظهر هذا الأسلوب واضحاً عنده، فعند حديثه عن المصدر يقول: ((واعلم ان المصدر هو اسم الحدث.... وقد تقدم في أول الكتاب بيان الحدث في حد الفعل))[2].

وفي باب من مسائل إذن يقول: ((قد تقدم أنها جواب وجزاء...وقد تقدم ما روي عن الخليل أن النصب بعدها بإضمار (أن)))[3].

ونجد هذا الأمر عند ابن أبي الربيع ففي باب النداء يقول: ((المنادى مفعول في المعنى والفعل لا يكون مفعولاً ووضعه يضاد ذلك على حسب ما ذكر في الباب الاول))[4]. وفي باب معرفة علامات الإعراب يقول: ((إن الإعراب قد بُيِّن في الباب الذي قبل هذا))[5]. وفي حديثه عن إضمار (أن) يقول: ((ومتى كان (أن) والفعل معطوفاً على مصدر قبله ظاهر جاز لك حذف (أن) وإظهارها...وقد مضى الكلام في هذا))[6].

واهتم ابن حمزة العلوي اهتماماً كبيراً بربط موضوعاته بعضها ببعض فعند حديثه عن (الياء) ومواقعها يقول: ((أن تكون في الجمع السالم إمّا حقيقياً كالزيدين والمسلمين وأمّا غير حقيقي كأرضين وسنين، فان الياء هاهنا علامة للجر. فأمّا الكلام في عشرين الى تسعين فقد قررناه في الواو فلا وجه لأعادته))[7]. وعند حديثه عن النعت السببي يقول: ((ولما كان فاعلها لا بد من كونه ظاهراً كانت مفردة عند تثنية الموصوف وجمعه وقد مثلناه فلا فائدة من تكراره))[8]. ويقول أيضاً: ((قد قررنا وجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الإعراب والتعريف والتنكير سواء كان بحاله أو بحال سببه فلا وجه لتكريره))[9].

ويسير ابن هشام في هذا الاتجاه أيضاً، فعند حديثه عن الفعل (جاز) يقول: ((وهو معتل العين والأصل فيه (جوز) فصارت العلة فيه كالعلة في (قال) وقد تقدم تفسيره))[10].

ويقول في التثنية: ((الزيدان فاعلان ورفعهما الاول بالألف وكسرت النون لأنها نون الاثنين وقد تقدم تفسيرها))[11]، وفي النداء يقول: ((يا عباد: نداء مضاف وحذفت الياء لما تقدم ذكره))[1].

---

(1) المصدر نفسه 560/1.

(2) شرح جمل الزجاجي 84/2، 85.

(3) المصدر نفسه 587/2، وينظر: 120/2 و122 و153.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 181/1.

(5) المصدر نفسه 187/1.

(6) المصدر نفسه 407/1.

(7) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 38

(8) المصدر نفسه ص71.

(9) المصدر نفسه ص 72

(10) شرح جمل الزجاجي ص 88.

(11) المصدر نفسه ص 107.

الاتجاه الثاني: الوعد بتوفية الموضوع حقّه لاحقاً.

فابن بابشاذ يقول في باب الجمع: ((فجمع التكسير هو ما تغير فيه نظم واحد وذلك مأخوذ من تكسير الأبنية..... وله باب يستقصى فيه ان شاء الله))[2].

وفي باب الاشتغال يقول: ((والكلام على العطف يأتي آخر الباب عندما ذكره أبو القاسم))[3].

وفي باب إعمال الفعلين يذكر مجموعة من الشروط ثم يقول: ((وسيأتي جميع ذلك مفصلاً بعلله وأحكامه بعد ان يقدم معرفة الخلاف ان شاء الله تعالى))[4]، وعند حديثه عن حروف النداء يقول: ((وسيأتي ما يتعلق بالإضافة الى ياء المتكلم في باب مفرد ونذكره إن شاء الله))[5].

ونرى ابن عصفور يكثر من الإحالات إلى مواضيع لاحقة ومن ذلك قوله: ((وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على (كان) ولم تنقل معناها للاستقبال والخلاف الذي في ذلك في بابه إن شاء الله تعالى))[6]، ومن ذلك قوله في موضع آخر: ((لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ،وسيقام الدليل على ذلك في باب الأعمال إن شاء الله تعالى))[7]، وعند حديثه عن دخول (اللام) في خبر (إن) يقول: ((وأما دخوله على الخبر ومعموله فشرطه تقدمه على الخبر فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج منعه ...وسنذكر دليل كل واحد منهما بعد إن شاء الله تعالى))[8].

ونجد هذا الامر عند ابن الضائع، ففي باب العطف يقول: ((وقد بوّب المؤلف على (أم، أو) باباً في داخل الكتاب يستوفي فيه أحكامهما والفرق بينهما إن شاء الله))[9].

وعند حديثه عن التعدي يقول: ((وقد يراد به تجاوز الفعل مرفوعه الى اسم آخر ينصبه كائناً ما كان غير أنهم يغيرون هذا فيقولون (قام) يتعدى الى المصدر والى ظرفي الزمان والمكان وسيأتي هذا في الباب الثاني))[10] والأمثلة عنده كثيرة.

كذلك الامر عند ابن أبي الربيع ومن ذلك قوله: ((والتغيير الذي يكون في التقدير لا يكون إلا بالحركات وأما الذي في اللفظ فيكون بالحروف وبالحركات ويتبين مكملاً إن شاء الله في الباب الذي بعد هذا))[11].

---

(1) المصدر نفسه ص 241.
(2) شرح جمل الزجاجي ص 13ب.
(3) المصدر نفسه ص 44ب.
(4) المصدر نفسه ص 89أ.
(5)شرح جمل الزجاجي ص 13ب.
(6) شرح جمل الزجاجي 382/1.
(7) المصدر نفسه 394/1.
(8) المصدر نفسه 429/1.
(9) شرح جمل الزجاجي 55/2.
(10)المصدر نفسه 70/2 وينظر: 23/2، و28 و36 و73 ، و 707/3و 900.
(11) البسيط في شرح جمل الزجاجي 173/1.

وفي موضع آخر يقول: ((وأما أنفُسهما فجاء الجمع في موضع التثنية، كما قال سبحانه: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1]، وهذا هو الأفصح، ومن العرب مَنْ يقول قلباكما. وسيأتي الكلام في هذا في آخر الكتاب))[2].

ويقول أيضاً: ((وزن الفعل والتأنيث لا يمنعان الصرف وسيأتي بيان هذا مكملاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف))[3].

ويتبع ابن حمزة العلوي الأسلوب نفسه فعند حديثه عن جمع المذكر السالم وما يتعلق به من أحكام يقول: ((فأما جموع التكسير فسيأتي شرحه من بعد هذا))[4].

وعند حديثه عن الأفعال يقول: ((ثم ينقسم الى ما يكون مستقلاً في معناه وصورته...والى ما يكون مستقلاً في صورته دون معناه....وبين النحاة فيه خلاف سنوضحه في الحروف الجازمة))[5].

ويقول في باب النسب: ((فأمّا اذا لم تلحقه تاء التأنيث فلا وجه فيه إلا إثبات الياء فلهذا تقول في (فعيل) نحو: ثقيف ثقيفيّ هذا هو قياسه وقد شذ ثقفي بحذفها كما سنذكره من بعد هذا بمعونة الله تعالى))[6].

أما ابن هشام فلم أجد في شرحه إحالات الى مواضيع لاحقة بل كان يكتفي بالإشارة الى مواضيع سابقة كما ذكرناه من قبل.

الميزة الرابعة: الاهتمام بالمعاني اللغوية.

وهي من القضايا البارزة عند الشرّاح، فنرى ابن بابشاذ يهتم بمعاني بعض الالفاظ التي يوردها أو الحدود التي يحدها فعند حديثه عن الاسم يقول: ((وانما سمي الاسم اسماً لأنه سما، فأوضحه وكشف معناه فاشتق من لغة السمو، وقيل: هو مشتق من السمة لأنه صار سمة للمسمى))[7] .

وعند حديثه عن معنى الإعراب يقول: ((واما الإعراب فهو البيان من قولهم أعرب الرجل عن حاجته اذا أبان عنها.. وقيل: الإعراب التحسين من قول الله سبحانه: ﴿أَبْكَاراً عُرْباً أَتْرَاباً﴾[8] لان العروب هي المستحسنة الى بعلها فكأن الإعراب يحسن الكلمة ويزينها))[9].

وفي باب المقصور والممدود يقول: ((وأصل القصر في اللغة الحبس والمنع.. والقصير فعيل من القصر لأنه محبوس عن التمام... فيبين ان المقصور ممنوع من الإعراب ومحبوس عنه))[10] .

---

(1) التحريم 4
(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 365/1
(3) المصدر نفسه 379/1
(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 55
(5) المصدر نفسه ص 149
(6) المصدر نفسه ص 156
(7) شرح جمل الزجاجي ص 2أب
(8) الواقعة 37
(9) شرح جمل الزجاجي ص 6أ
(10) المصدر نفسه ص 198ب

ونلاحظ ان ابن عصفور يهتم بهذا الامر فيقول مثلاً: ((الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى. يقال: أعرب الرجل عن حاجته اذا أبان عنها... ويكون ايضاً بمعنى التغيير يقال: عربت معدة الرجل اذا تغيرت. وتكون ايضاً بمعنى التحسين))[1]، ويقول في التعدي: ((التعدي في اللغة: التجاوز، يقال: عدا فلان طوره أي جاوزه))[2]

وهذا الامر نجده عند ابن الضائع، فهو يقول عن التعدي: ((التعدي في اللغة هو التجاوز ومنه عدا فلان طوره أي جاوزه ومنه التعدي الظلم))[3].

وفي باب الترخيم يقول: ((وهو في اللغة التليين والتسهيل ، رخمت الجارية لان منطقها وسهل، ومنطق رخيم: لين سهل))[4] وفي باب الأغراء يقول: ((وهو في أصل اللغة الإلصاق والإلزام غرا بكذا يغري غراء إذا لصق به وأغريته به إغراء ألزمته إياه وألصقته به))[5].

ونرى ذلك الامر ايضاً عند ابن ابي الربيع ففي باب الإعراب يقول: ((أن يكون بمعنى البيان يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها))[6]. ويقول عن الإسناد: ((الإسناد في اللغة الإضافة))[7].

وعن (القِسم) يقول: ((الأقسام جمع قسم والقسم يراد به النوع ويراد به الجزء))[8].

ونرى ابن حمزة العلوي يهتم بالمعاني اللغوية فعند حديثه عن الاسم نراه يذكر الآراء المختلفة التي قيلت في اشتقاق الاسم فيقول: ((اتفق النحاة على أن لفظة الاسم مشتقة ليست بجامدة ثم اختلفوا في وجه اشتقاقها))[9]، وفي باب التوكيد يقول: ((التوكيد والتأكيد من قولهم: وكّدت وأكدت وهما لغتان فيه))[10]، وفي باب البدل يقول: ((البدل في اللغة هو ما يقوم مقام الشيء ويسد مسدّه في جميع أحكامه))[11].

أمّا ابن هشام فلم يكن يهتم بالمعاني اللغوية في شرحه إلا في مواضع قليلة جداً. ففي باب الترخيم يقول: ((ومعنى الترخيم الرقة والحلاوة، يقال: جارية رخيمة الكلام إذا كان كلامها رقيقاً حلواً مختصراً سهلاً))[12].

---

(1) شرح جمل الزجاجي 102/1
(2) المصدر نفسه 299/1
(3) شرح جمل الزجاجي 70/2
(4) المصدر نفسه 429/2.
(5) المصدر نفسه 1097/3.
(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 171/1.
(7) المصدر نفسه 535/1.
(8) المصدر نفسه 175/1.
(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 4 .
(10) المصدر نفسه ص 93.
(11) المصدر نفسه ص100.
(12) شرح جمل الزجاجي ص 251.

الميزة الخامسة: استعمال طريقة الحوار.

اتخذ الشرّاح الحوار أسلوباً اتَّبعوه في المسائل وشرحها، فابن بابشاذ عند حديثه عن إلحاق علامة من الفعل اذا تقدم على الفاعل يقول: ((ومن أصول هذا الباب أنه متى كان الفعل مقدَّماً كان موحّداً أبداً سواء كان فاعله موحداً أو مثنى أو مجموعاً...فإن قيل فقد قال الله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾[1] قيل: هذا إضمار لأنهم قد جرى ذكرهم فيما تقدم من الآيات.... فإن قيل: قد حكي عن العرب: أكلوني البراغيث قيل: هذه حكاية شاذة))[2].

وعند حديثه عن (كاد) يقول: ((قال الله سبحانه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم﴾[3] يقال: أين الفاعل (كاد). وفيه وجهان))[4].

ويكثر ابن عصفور من هذا الأسلوب في جميع أبوابه إلا نادراً ففي حديثه عن حدّ الأعراب يقول: ((فإن قلت: ينبغي ألاّ يكون في الحد حشو وأنت لو قلت: تغير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر. فالجواب: إنه لو لم تزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير (الراء) من (امرئ)))[5].

وفي باب الاشتغال يقول: ((فهلاّ أجزتم في الاسم اذا عمل في ضمير أو سببه جُرَّ بالخفض كما كان منصوباً إذا عمل فيه النصب؟ فالجواب: أنك لو خفضت فقلت: زيدٌ مررت به على تقدير: مررتُ بزيدٍ به لأدى ذلك الى إضمار الخافض وإبقاء عمله مع أنه أضعف العوامل وهذا لا يجوز))[6].

كذلك نجد هذا الأسلوب بارزاً عند ابن الضائع، ففي باب الممنوع من الصرف يقول: ((فإن قيل: لِم لم يمنع من هذه الاسباب واحد؟ قيل: لأن فرعية الفعل بالنظر الى الاسم من جهتين))[7].

ويقول متحدثاً عن (رُبَّ): ((إن قيل قد تخفض (رُبَّ) المعرفة بدليل قولهم: رُبَّه رجلاً، وبدليل: رُبَّ رجلٍ وأخيه، فهذه قد خفضت المضمر وهو معرفة، وكذلك المضاف الى المضمر، فالجواب بتقريب: إنَ هذا لا يُعتدّ به ودليل ذلك عدم اطراده))[8].

ونرى ابن أبي الربيع يستخدم هذا الأسلوب في شرحه، فعند حديثه عن النعت السببي يقول: ((فإن قلت: ولِمَ وصف الاسم بصفة ما هو من سببه؟ قلت: العرب تجري السبب مجرى الضمير في أبواب منها هذا الباب، يجري عندهم: مررتُ برجل عاقلٍ أبوه، مجرى: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، ألا ترى أنك تخبر عن الاسم بما يكون من سببه))[9].

---

(1) المائدة 71 .

(2) شرح جمل الزجاجي ص 17أ.

(3) التوبة 117.

(4)شرح جمل الزجاجي ص 146أ،ب.

(5)شرح جمل الزجاجي 103/1.

(6)المصدر نفسه363/1.

(7)شرح جمل الزجاجي 744/3.

(8) المصدر نفسه 622/2.

(9) البسيط في شرح جمل الزجاجي 298/1.

وعند حديثه عن بناء الفعل الماضي على الفتح يقول: ((الأصل في البناء أن يكون على السكون. فيقال: لِمَ لمْ يُبنَ الفعل الماضي على الأصل وهو السكون؟ الجواب: إن الفعل الماضي وقع موقع الأسماء المعربة، ووقع موقع الفعل المعرب....فلما كان له بهذا مزية على صيغة الأمر بني على الحركة وزال السكون))[1].

وهذا الأسلوب يبدو واضحاً عند ابن حمزة العلوي فنراه يعترض على نفسه في بعض المسائل ثم يرد على ذلك الاعتراض، ومن ذلك قوله: ((لا يقال فإذا كان الإعراب متعذراً في الاسم لعارضٍ ما ،فهل تفرقون بين أن يقال محله من الإعراب كذا؟ أو يقال يقدر فيه من الإعراب كذا؟ أو تزعمون أنه لا فرق بينهما؟ لأنا نقول: الأمر في ذلك قريب))[2]. وكذلك قوله: ((لا يقال: أليس لابد من تقدير حركة الرفع على هذه الأفعال المعتلة نحو يغزو ويرمي ويخشى؟ فهلاّ كان الجازم بحذف هذه الحركة المقدرة من غير حاجة الى حذف حرف من آخر الكلمة؟ لأنا نقول لما كانت غير موجودة بحال لثقلها صارت نسياً منسياً لهذا كانت كأنها غير موجودة))[3].

أمّا ابن هشام فلا يلجأ الى هذا الأسلوب إلا قليلاً، ومن ذلك قوله: ((فإن قيل لك بما ألصقت الباء في قوله: بسم الله ،وليس قبلها كلام تلصقه بما بعدها. قيل: فعلٌ مضمر كأنه قال: بدأت باسم الله))[4].

الميزة السادسة: الاهتمام بالحدود

للشراح اهتمام واضح بالحدود والتعريفات فهم يحرصون على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوي أو بين أقسامه.

فابن بابشاذ يفتتح أكثر أبوابه بحد الباب. فيحد الأفعال بقوله: ((اما الأفعال فعبارات عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة))[5]. ويحد التثنية بقوله: ((التثنية ضم شيء الى مثله والغرض بها الاختصار وأصلها العطف))[6]، ويحد الفاعل والمفعول بقوله: ((الفاعل هو ما ارتفع بإسناد الفعل إليه المقدّم عليه سواء كان فاعلاً في الحقيقة او لم يكن...والمفعول هو ما انتصب عن تمام الكلام سواء وقع به الفعل في الحقيقة أو لم يقع))[7].

ويقول في التأكيد: ((أما التأكيد فهو تمكين المعنى في النفس يقال تأكيد وتوكيد كما يقال :أكدّت و وكدّت))[8].

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 221/1.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 38.

(3) المصدر نفسه ص144

(4) شرح جمل الزجاجي ص 83.

(5) شرح جمل الزجاجي ص 10أ.

(6) المصدر نفسه ص 12أ.

(7) المصدر نفسه ص 14ب.

(8) المصدر نفسه ص 25أ.

ومن الملاحظ على ابن بابشاذ في هذا الجانب انه يكتفي بذكر حد واحد للباب كذلك لم يكن يشرح الحد ويوضحه كما سنرى عند بعض الشراح إلا بإشارات قليلة.

واذا انتقلنا الى شرح ابن عصفور وجدنا اهتمامه بالحدود كبيراً فهو يؤكد أن تكون الحدود دقيقة شاملة فيقول: ((ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء. مانعاً لما هو من غير المحدود ان يختلط بالمحدود))[1]. و لذا فهو يناقش الزجاجي في حدوده، ومن ذلك اعتراضه عليه في بدء شرحه في قوله: ((قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة، مضاف ومضاف اليه ولا يُعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ما أضيف إليه، فكان ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام))[2].

ثم يذكر حدّ الاسم بقوله: ((فأوضح ما حُدّ به الاسم أن تقول: الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بنيتها للزمان))[3].

ونلاحظ أن ابن عصفور لا يكتفي بذكر الحد بل يقوم بشرحه وتفصيله ففي باب التثنية يقول: ((التثنية: ضم اسم الى لفظه بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين...فقولنا: ضم اسم تحرز من ضم الفعل والحرف لأنهما لا يثنيان))[4]. وفي بعض الاحيان يحد الباب بأكثر من حدّ ففي حدّ الفعل يقول: ((الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة...وإن شئت: الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه))[5].

ويجعل ابن الضائع الحدود في مفتتح أبوابه، فيذكر الحد ويشرحه، ومن ذلك قوله في باب النعت: ((النعت هو الاسم المشتق أو ما هو في تقدير الاشتقاق التابع الاسم الذي قبله...فالمشتق: هو المأخوذ من المصدر والذي هو في تقديره هو الأسماء المنسوبة))[6]. وفي باب التوكيد يقول: ((هو إثبات حقيقة اللفظ أو الكلام ورفع المجاز المتوهم فيه))[7].

ويحد التمييز بقوله: ((التمييز في اصطلاح النحويين عبارة عن الاسم النكرة المنتصب بعد تمام الكلام او بعد تمام الاسم بياناً لما انبهم من الذوات))[8].

ويولي ابن أبي الربيع الحدود اهتماماً خاصاً فيبدأ الباب ببيان حدّه وشرحه معززاً بالأمثلة والشواهد. ولا يكتفي بحد واحد بل يأتي بالأوجه المختلفة ففي باب الإعراب يقول: ((الإعراب عند العرب يكون على وجهين))[9].

ويشير الى إهمال حد الفعل عند الزجاجي فيقول: ((لا يريد أن يحدَّ الفعل هنا فقد حدّه من قبل....فاعلم أن الفعل ما دلّ على الحدث بحروفه وعلى الزمان ببنيته))[1].

---

(1) شرح جمل الزجاجي 90/1.

(2) المصدر نفسه 85/1.

(3) المصدر نفسه 92/1.

(4) المصدر نفسه 135/1.

(5) المصدر نفسه 96/1، 97.

(6) شرح جمل الزجاجي 37/2.

(7) المصدر نفسه 57/2.

(8) المصدر نفسه 1075/3، وينظر 367/2و375و 454.

(9) البسيط في شرح جمل الزجاجي 171/1.

ولا يختلف الامر عند ابن حمزة العلوي إذ اتخذ منهجاً موحداً في حدوده فهو يذكر حدود العنوانات في اللغة ثم يشرح الحد شرحاً تاماً يبين ما يدخل تحته وما يخرج عنه وما يحترز منه، ثم يذكر بعد ذلك حدّها في اصطلاح النحويين وقد يشير الى أن له حدوداً كثيرة ويذكر ما يراه أجودها. وربما يذكر الحد من دون أن يشرحه أو يذكر الحد في الاصطلاح فقط. ومن ذلك حدّه للإعراب فبعد أن يذكر اشتقاقاته المختلفة يذكر معناه الاصطلاحي فيقول: ((وأمّا معناه في اصطلاح النحاة فقد ذكروا له تعريفات كثيرة وأجودها ان يقال فيه))[2]، ويحد اللازم بقوله: ((هو ما كانت عقليته غير متوقفة على متعلق له))[3].

فهنا يذكر الحد من دون أن يعقبه بشرح أو توضيح.

أمّا ابن هشام فلا يعتني بالحدود إذ هي عنده مقتضبة، فنراه يحد النكرة بقوله: ((كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر نحو قولك رجل وفرس وثوب))[4].

ويحد الترخيم بقوله: ((الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصةً تخفيفاً))[5].

الميزة السابعة: الاهتمام بتعدد الأوجه الإعرابية.

وهو من القضايا التي اهتم بها الشراح فابن بابشاذ، يتحدث في باب ما يتبع الاسم في إعرابه عن الأسماء المفردة المناداة إذا وصفت بمفرد فيقول: ((فيها أبداً وجهان: يا زيد اللبيبُ ويا زيد اللبيبَ فالرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على الموضع))[6].

وفي موضع آخر يقول: ((قولهم مطرنا السهل والجبلَ. والسهل والجبل الرفع على البدل، والنصب على الظرف عند قوم وعلى حذف حرف الجر عند آخرين))[7].

وفي (باب من مسائل مالم يسم فاعله) يقول: ((تقول: سير بزيد يومان فرسخين في هذه المسألة ثلاثة أوجه من الإعراب))[8].

ويهتم ابن عصفور كذلك بالأوجه الإعرابية ففي باب (حتى) يقول: ((قام القوم حتى زيد قام بالرفع والخفض على أن تكون (حتى) خافضة للاسم الذي بعدها...والرفع على ثلاثة أوجه))[9].

وفي باب الصفة المشبهة يقول: ((مررت برجلٍ حسن الوجه ومررتُ برجلٍ حسن وجه الأخ جاز في المعمول ثلاثة أوجه الرفع والنصب والخفض، أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع، وإن كانت نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على الشبه بالمفعول به ثم الرفع وإن كان

---

(1) المصدر نفسه 219/1.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 22

(3) المصدر نفسه ص 110.

(4) شرح جمل الزجاجي ص 112.

(5) المصدر نفسه ص 251.

(6) شرح جمل الزجاجي ص 20أ.

(7) المصدر نفسه ص 28ب.

(8) المصدر نفسه ص 70ب.

(9) شرح جمل الزجاجي 518/1

مضافاً الى ضمير جاز فيه ثلاثة أوجه الرفع في فصيح كلام العرب والنصب والخفض في ضرورة الشعر))[1].

ويسلك ابن الضائع مسلك الشراح فيجعل بيان تعدد الأوجه الإعرابية ميزة تظهر على شرحه فعند إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[2] يقول: ((حج البيت مبتدأ خبره المجرور قبله هو (لله) و (مَنْ) بدل من (الناس)...وفي هذه الآية إعراب آخر ، هذا أولى منه، وهو أن يكون (مَنْ) فاعلاً لـ(حَج) لأنه مصدر...وفيها إعراب آخر: وهو أن يكون (مَنْ) شرطاً والجواب محذوف وهو أيضاً بعيد))[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[4] يقول: ((موسى فاعل وقومه: مفعول عند إسقاط حرف الجر و(سبعين) هو المفعول الاول...وقد يجوز أن يكون (سبعين) بدل بعض من كل))[5].

كذلك نرى ابن أبي الربيع يهتم بتعدد الأوجه الإعرابية ومن ذلك قوله: ((فإن كان الخبر صفة تثنى وتجمع واعتمدت على همزة الاستفهام أو (ما) النافية أو جرى صفة أو حالاً أو خبراً كان لك فيه وجهان... وذلك نحو: أقائم زيد ؟... أحدها ان تجعله خبراً مقدماً، الثاني: ان تجعل (قائماً) مبتدأ و(زيد) فاعل يسد مسد الخبر))[6]

وفي موضع آخر يقول:((قوله: (ماكان فيها احد خير منك) يجوز في هذه المسألة ان تنصب (خيراً منك) ويجوز أن ترفع (خيراً منك) فإذا نصبت (خيراً منك) توجه لك في المسألة وجهان: أحدهما ان يكون (خيراً منك) خبراً لكان... الثاني ان تجعل (فيها) هو الخبر ويكون (خيراً منك) حالاً))[7].

وكذلك الأمر عند ابن حمزة العلوي فهو يهتم بتعدد الأوجه الإعرابية عند عرضه للمسائل المختلفة ومن ذلك قوله: ((ما دعا زيداً الى الخروج. وهذه المسألة فيها وجهان: أحدهما: نصب (زيد)...فيكون على هذا (ما) استفهامية وفاعل (دعا) مضمر راجع الى (ما) وتقديره: أي شيء دعا زيداً الى الخروج؟ وثانيهما: أن يكون (زيد) مرفوعاً على أن (ما) نافية والتقدير: لم يدع زيد الى الخروج أحداً والمفعول محذوف))[8].

وفي موضع آخر يقول: ((فأما إذا قلت: كان زيدٌ في الدار قائماً، وكان زيدٌ عندك قائماً فالظرف والحرف يجوز فيهما ثلاثة أوجه: أن يكونا خبرين جميعاً، وقائم خبر عنهما ، وأن يكونا خبرين جميعاً

---

(1) شرح جمل الزجاجي 569/1

(2) آل عمران 97

(3) شرح جمل الزجاجي 66/2

(4) الأعراف 155.

(5) شرح جمل الزجاجي 74/2

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 584/1

(7) المصدر نفسه 723/2.

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 63.

و (قائم) منصوب على الحال وأن يكون (قائماً) هو الخبر والظرف والحرف حالان من الضمير في قائم))[1].

أما ابن هشام فكان اهتمامه بتعدد الأوجه الإعرابية أقلّ مما عليه الشراح الآخرون، ومن ذلك قوله: ((واذا تكررت النعوت فإن شئت جعلتها تابعةً للاسم في إعرابه وإن شئت قطعتها منه بخبر ابتداء مضمر أو نصبتها بإضمار فعل ينصبها وإن شئت اتبعت بعضها الاسم وقطعت بعضها مثل قولك: رأيتُ زيداً العاقل اللبيب الكريم الشريف))[2].

ومنه أيضاً قوله: ((وإن جئت بعد اسم (كان) باسم هو بعض الاول كان لك فيه وجهان، إن شئت أبدلته فيه ونصبت الخبر. وان شئت رفعته وجعلت ما بعده خبراً كقولك: كان زيدٌ وجهه حسناً))[3].

الميزة الثامنة: الاهتمام بالمسائل الخلافية:

المسائل الخلافية من القضايا التي اهتم بها الشرّاح ولكن بنسب متفاوتة قلة وكثرة فهي غير كثيرة عند ابن بابشاذ، ومن ذلك قوله في باب التثنية: ((فأمّا اللذان واللتان وهذان وهاتان فهي تثنية صناعية....وقد ذهب قوم من الكوفيين الى أنها تثنية حقيقة. ولو كان ذلك لسلم فيها الواحد ولكانت تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها وفي بطلان ذلك دليل على صحة خلافه))[4] ثم يرد الرأي الثاني ويبطله.

وعند حديثه عن (كلا وكلتا) يقول: ((وكلاهما وكلتاهما عند المحققين من البصريين اسمان مفردان أضيفا الى مثنى....وذهب الكوفيون الى أنهما مثنيان))[5]، ثم يرد رأي الكوفيين بالأدلة التي يراها مناسبة. وعند حديثه عن أصل المصدر يقول: ((المصدر اسم الفعل والفعل مشتق منه...ومذهب الكوفيين عكس هذا وحجتهم أن الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول، وليس في هذا دليل من قبل أن الحروف تعمل في الاسم وفي الفعل وليست بأصل لهما))[6].

ويناقش ابن عصفور المسائل الخلافية ويرد على الآراء التي لا يراها مناسبة، فعند حديثه عن (أصل المصدر) يقول: ((وهذه مسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة، فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل)) ثم يذكر أدلتهم فيردها بقوله: ((ولا حجة في ذلك لأن العامل انما هو قبل عمله لا قبل معموله)) ثم يقول: ((وذهب أهل البصرة الى أن الفعل مشتق من المصدر)) ثم يذكر أدلتهم معقباً عليها بقوله: (والصحيح أن هذه الأدلة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر...لكن الدليل القاطع ان يقال))[7].

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 153 .

(2) شرح جمل الزجاجي ص 112.

(3) المصدر نفسه ص 113.

(4) المصدر نفسه ص 12أ.

(5) المصدر نفسه ص 26أ.

(6) المصدر نفسه ص30أ، وينظر 34ب ، و 37أ ، و 40ب ، و 46ب ، و 89أ.

(7) شرح جمل الزجاجي 100/1.

كذلك نراه يعرض لمسألة (رافع المضارع) فيقول: (واختلف النحويون في الرافع له فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها.....وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل، وذلك فاسد))[1].

ولم يختلف ابن الضائع عن الشراح الآخرين في عرضه للمسائل الخلافية التي يبدو من خلالها مؤيداً للمذهب البصري ففي باب التوكيد يقول: ((واختلفوا في توكيد النكرة بتوكيد الإحاطة، فأجازه الكوفيون قالوا: لأن في توكيدها فائدة، تقول: أكلت رغيفاً كله...وهذا عند البصريين شاذ لا يقاس عليه لأنه لم يسمع))[2].

ويقول في باب مسائل حتى في الأفعال: ((سرت حتى أدخلها أو تطلع الشمس، زعم سيبويه أن (حتى) هذه هي الجارة للأسماء....فنصب الفعل بعدها عنده بإضمار (أن)...ومذهب الكسائي أن (حتى) هي الناصبة بنفسها...وزعم الفرّاء أنها من عوامل الأفعال ناصبة كما زعم الكسائي....والأشبه قول سيبويه))[3].

وعند حديثه عن (لولا ولوما) لا يرجح مذهباً من المذاهب فيقول: ((لا يجوز عند البصريين وقوع المبتدأ والخبر بعدهما أصلاً....وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها أصلاً))[4].

وإذا انتقلنا الى ابن أبي الربيع وجدنا شرحه مليئاً بالمسائل الخلافية، من ذلك قوله في (أسماء الأفعال): ((وأما أسماء الأفعال نحو: نزال ومه وإيه وما أشبهها فاختلف النحويون فيها فمنهم من ذهب الى أنها أفعال جرت في ألفاظها على طريق الأسماء...فتسميتهم لها على هذا أسماءً إنما هي مراعاة للّفظ وانما هي في الحقيقة أفعال وهذا مذهب الكوفيين....ومن النحويين من ذهب الى أنها أسماء الأفعال....ومن النحويين من ذهب الى أنها أسماء للأفعال ولها موضع من الإعراب...وعلى هذا المذهب الثالث أكثر النحويين))[5].

وكذلك نقل الخلاف في صيغة الأمر بقوله: ((الكوفيون يذهبون الى انها محذوفة من الفعل المضارع وأن الأصل في (اضرب) لتضرب....فحذف حرف المضارعة وتاء الخطاب فبقيت الضاد ساكنة فأجلبت ألف الوصل فقيل: اضرب....وأما البصريون فيذهبون الى أنها صيغة على حدتها وليست مختصرة...والصحيح ما ذهب إليه البصريون))[6].

ويذكر ابن حمزة العلوي عدداً كبيراً من مسائل الخلاف النحوية سواء أكان بين البصريين والكوفيين أم بين أفراد النحويين فمن ذلك قوله في (اشتقاق الاسم): ((اتفق النحاة على أن لفظة الاسم

---

(1) المصدر نفسه 131/1.

(2) شرح جمل الزجاجي 61/2.

(3) المصدر نفسه 560/2، 561.

(4) المصدر نفسه 1071/3، وينظر 260/2و 232و 456و 504.

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 163/1و 164.

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 244/1.

مشتقة وليست بجامدة ثم اختلفوا في وجه اشتقاقها فالذي عوّل عليه نحاة الكوفة.. أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة....والذي عوّل عليه نحاة البصرة..أن اشتقاقه من السمو وهو العلو...وكلام أهل الكوفة قوي من جهة المعنى وكلام أهل البصرة حسن من جهة التصريف))[1].

وعند حديثه عن علة الإعراب في الأفعال يقول: ((فالذي عليه المحققون من أهل البصرة أن إعرابها أنما كان من أجل المضارعة والمشابهة بالأسماء. وأمّا أهل الكوفة فزعموا أن إعرابها إنما وقع لأمر يرجع اليها من غير مشابهة للأسماء))[2].

ويقول: ((الواو هي موضوعة للجمع المطلق من غير ترتيب وهذا مذهب سيبويه والجماهير من البصريين وحكي عن الفرّاء وأحمد بن يحيى ثعلب أنها في موقعها دالة على الترتيب...والمختار ما قاله سيبويه))[3].

أمّا ابن هشام فكانت المسائل الخلافية عنده قليلة ففي إعرابه (يا يزيدُ والغلامُ) يقول: ((والغلام معطوف على زيد في اللفظ وهو مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب أبي عمرو بن العلاء نصب الغلام عطفاً على موضع زيد))[4].

وفي باب اسم الفاعل يقول: ((ولو قلت: هذا ضاربٌ زيداً أمس، بالنصب والتنوين لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي فإنه كان يجيزه))[5].

ونراه يشير الى عدم خلاف قوله: ((فأما تأبّط شراً وذرى حّباً وبرق نحره وكذلك زيدٌ قائم وأخوك منطلق وما أشبهه من الجمل المحكية فلا تثنى ولا تجمع ولا ترخم وهذا حكم جميع ما يحكى وهو قول سيبويه وجميع البصريين....ولا أعرف لكوفيين فيه خلافاً))[6].

مما تقدم يتبين أنّ لشرّاح الجمل منهجاً ساروا عليه فهم يتابعون الزجاجي في منهجه الذي اتبعه في كتاب الجمل، إذ كانوا يستهلون شروحهم بإيراد كلام الزجاجي او بعضه، وقد يهملونه في بعض المواضع ثم يشرعون بشرحه والتعليق عليه، واهتم بعضهم بشواهد الجمل بإعرابها أو إعراب جزء منها. ويكاد الشراح يتفقون على هذا المنهج ما عدا ابن هشام إذ اكتفى بشرح موجز وإعراب للأمثلة.

ومن أبرز القضايا في منهج الشراح ابتداؤهم بالمقدمات وتبويب الفصول وتقسيمها وربط الموضوعات بعضها ببعض واستعمال طريقة الحوار والاهتمام بالمعاني اللغوية وتعدد الأوجه الاعرابية، والمسائل النحوية، والمسائل الخلافية.

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص4 و 5.

(2) المصدر نفسه ص 24.

(3) المصدر نفسه ص 84.

(4) شرح جمل الزجاجي ص 232.

(5) المصدر نفسه ص170.

المبحث الثاني
مناهج الشرّاح في الاستشهاد

الشواهد النحوية تؤلف جانباً مهماً من النحو فهي موضع استنباط القواعد، وحجة النحوي في إثبات صحتها وتقريرها أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه أو عدم جوازه، وفي هذا المبحث أتناول منهج الشرّاح في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وقسّمته على وفق الآتي:

القسم الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

يمثل القرآن الكريم أعلى اساليب الكلام العربي، وأوثق نصوص العربيَّة فهو: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيد﴾ [1] لذا اعتمد عليه النحويون اعتماداً كبيراً، فجاءت شروح الجمل بالشواهد القرآنية، فابن بابشاذ استشهد بـ(348) شاهد. وابن عصفور يستشهد بـ(353) شاهد، وابن الضائع يستشهد بـ(414) شاهد الى نهاية موضوع الإغراء. وابن أبي الربيع يستشهد بـ(304) شاهد الى نهاية باب الصفة المشبهة.في حين وصلت شواهد ابن حمزة العلوي إلى(462) شاهد. اما ابن هشام فكانت شواهده قليلة إذ وصلت الى (118) شاهد

وبعد هذا العرض الموجز أبين الأساليب والصور المختلفة التي ساروا عليها باستخدامهم لذلك الشاهد بالصورة التي توضح حجتهم ومسائلهم النحوية على وفق الآتي:

1- بيان موطن الاحتجاج:

اهتم شرّاح الجمل ببيان موطن الاحتجاج في شواهدهم القرآنية فابن بابشاذ يتحدث عن الضمير العائد الى الموصول فيقول: ((وفي كتاب الله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[2] يريد: بعثه الله))[3].

ومن ذلك قوله متحدثاً عن جواز إبدال النكرة من المعرفة: ((قال سبحانه وتعالى﴿لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾[4] فأبدل ناصية كاذبة خاطئة وهي معرفة))[5].

وفي باب الحال يقول: ((واستحقت الحال ان تكون مقدرة بـ (في) من جهة انها مفعول فيها فجرت مجرى الظرف الذي هو مفعول فيه والدليل على مشابهتها للظرف ان الله سبحانه قال: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾[6]. فعطف الظروف على الحال تقديره: مصبحين ومليلين))[7].

---

(1) فصلت 42
(2) الفرقان 41
(3) شرح جمل الزجاجي ص 17ب
(4) العلق 15، 16
(5) شرح جمل الزجاجي ص 20ب
(6) الصافات 137، 138
(7) شرح جمل الزجاجي ص 36 أ

وكذا الأمر عند ابن عصفور فهو يبين موطن الشاهد في قوله متحدثاً عن مجيء الاسم فاعلاً دون الفعل ((قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1] فإن ذلك مؤول وفاعل (بدا) ضمير المصدر الذي يدل عليه (بدا) كأنه قال: (بدا لهم بداءً)))[2].

ومن ذلك حديثه عن جواز الفصل بين الصفة والموصوف بجملة الاعتراض قوله: ((فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[3] ففصل بين القسم وصفته وهو (عظيم) بقوله (لو تعلمون)))[4]

ويقول ابن الضائع متبعاً الأسلوب نفسه ((وحرف الجر لا يدخل حرف أصلاً إلا أن يكون ذلك الحرف مع ما بعده في تقدير اسم ....او يكون ذلك الحرف زائداً، كقوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[5] أي: (فبنقضهم)))[6]، ويتحدث عن الأفعال التي تتعدى الى مفعولين وأصل أحدهما أن يتعدى الفعل إليه بحرف جر بقوله: ((قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[7] شاهده فيها: حذف (من) من (قومه) فالمراد: واختار موسى من قومه سبعين رجلاً))[8].

وإذا انتقلنا الى ابن أبي الربيع نجده لا يختلف عن هذا المنهج فهو يبين موطن الشاهد النحوي، ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[9] يقول: ((فالضمير في (توارت) يعود على (الشمس) وإن لم يجر لها ذكر))[10]، وفي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[11] يقول: ((هدى: يتعدى الى مفعولين والأصل في أحدهما أن يكون بحرف الجر))[12].

وكذا الأمر عند ابن حمزة، ففي قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[13] يقول: ((أي: ما تفتؤ))[14]

.

وفي قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾[1] يقول: ((أي: استطاعتهم))[2].

---

(1) يوسف 35.
(2) شرح جمل الزجاجي 92/1.
(3) الواقعة 76.
(4) شرح جمل الزجاجي 221/1.
(5) النساء 155.
(6) شرح جمل الزجاجي 50/2.
(7) الأعراف 155.
(8) شرح جمل الزجاجي 73/2، 74.
(9) ص 32.
(10) البسيط في شرح جمل الزجاجي 304/1.
(11) الفاتحة 6،7.
(12) البسيط في شرح جمل الزجاجي 396/1.
(13) يوسف 85.
(14) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 191.

ويتبع ابن هشام المنهج نفسه وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[3] يقول: ((لا تعرفونهم))[4] مستشهداً على مجيء (علم) بمعنى (عرف).

2- شرح الآية القرآنية.

ومن الطرائق التي اعتمد عليها الشرّاح في شواهدهم القرآنية شرحهم للآيات وتوضيحهم لبعض مفرداتها، يقول ابن بابشاذ: ((قوله سبحانه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[5] فالفائدة في ذكر تأكيدين عند بعضهم ... أنّ (كلّهم) دليل على الإحاطة، وان (أجمعين) دليل على معنى الاجتماع، وأن السجود منهم كلّهم كان في حال واحد))[6].

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن حذف الصفة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقّ﴾[8] ((والمعنى من أهلك الناجين، وبالحق البين، ألا ترى أن ابن نوح من أهله وأن موسى -عليه السلام- لم يجئ آخراً إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الأمر بذبح البقرة))[9].

ونجد الأمر نفسه عند ابن الضائع في قوله: ((قوله تعالى: ﴿وَكُلّاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[10] فـ(كلاً) منصوب بمضمر من معنى ما بعده تقديره: ووعظنا كلاً، لأن ضرب الأمثال وعظ وتبصير))[11].

ويوضح ابن أبي الربيع بعض المفردات في شواهده القرآنية ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[12] يقول: ((جعل كأنه مخلوق من العجلة لكثرة العجلة فيه))[13]، وفي قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[14] يقول: ((فمعنى نسفع: نجر))[15].

وسار ابن حمزة العلوي على ما سار عليه من سبقه فهو يعقب على بعض شواهده بالتوضيح والشرح ومن ذلك في قوله تعالى:﴿رُدُّوهَا عَلَيَ﴾[1] يقول: ((الغرض بها الشمس، لأنه اشتغل بعرض الخيل عن صلاة العصر حتى غابت، فقال: ردّوها عليّ))[2]

---

(1) هود 20.
(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 234.
(3) الأنفال 60.
(4) شرح جمل الزجاجي ص 127.
(5) الحجر 30.
(6) شرح جمل الزجاجي ص 26ب.
(7) هود 46.
(8) البقرة: 71.
(9) شرح جمل الزجاجي 105/1.
(10) الفرقان: 39.
(11) شرح جمل الزجاجي 104/2.
(12) الأنبياء 37.
(13) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 596/1.
(14) العلق 15، 16.
(15) البسيط في شرح جمل الزجاجي 398/1.

وكذا الأمر عند ابن هشام إذ كان يتبع بعض الآيات بشيء من التوضيح والشرح ففي قوله تعالى ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْر﴾[3] يقول ((يا جبال أوبي معه :أي: سيري معه بالنهار كله ، والتأويب:سير النهار))[4]

3 – إعراب بعض الألفاظ.

من الطرائق التي اتبعها الشراح في شواهدهم القرآنية اعرابهم لبعض الألفاظ فيها ،يقول ابن بابشاذ في قوله تعالى ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَه﴾[5] (فأن أذكره :في موضع نصب بدلاً من الهاء))[6].

ومن ذلك ايضاً قوله ((قال الله سبحانه: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[7] ، يقال:أين فاعل كاد؟ وفيه جوابان: أحدهما: ان تكون (القلوب) كأنه قال: كاد قلوب فريق منهم تزيغ، فتزيغ على هذا في موضع نصب، وفيه ضمير من القلوب، والوجه الآخر: ان تشبه (بكان) فتجعل فيها ضمير شأن وقصة فترتفع (القلوب) حينئذٍ بـ (تزيغ)))[8] .

ولم يختلف ابن عصفور في اتباعه لهذا المنهج في شواهده القرآنية ،إذ نجده يعرب بعضاً من ألفاظها، ففي قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[9]. وفي قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[10] يقول: ((فأنت تأكيد للضمير المستتر في(اسكن) و (زوجك) معطوف على ذلك الضمير المستتر))[11].

ويظهر هذا المنهج بصورة واضحة عند ابن الضائع ومن ذلك قوله ((كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[12].. (أيهم) هنا مفعولة بـ(ننزعن) و(أشد) خبر المبتدأ، تقديره: لننزعن الذي هو أشد))[13].

---

(1) ص 33.
(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي 266.
(3) سبأ 10.
(4) شرح جمل الزجاجي ص 233
(5) الكهف63
(6) شرح جمل الزجاجي ص 27 أ
(7)التوبة 117
(8)شرح جمل الزجاجي ص 146أب
(9)الحاقة 13
(10) البقرة35
(11) شرح جمل الزجاجي 241/1 وينظر : 242/1
(12) مريم 69
(13) شرح جمل الزجاجي 30/2

ومنه ايضاً قوله: ((ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[1] الهمزة استفهام . وهذا مبتدأ والذي: خبره ، وبعث صلة والله: فاعل ورسولاً: حال ومفعول (بعث): ضمير محذوف يعود على (الذي) أي: بعثه الله رسولاً))[2]

ونجد الأمر نفسه عند ابن أبي الربيع، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[3] يقول: ((فمن آمن منهم، بدل من الذين استضعفوا))[4]

وفي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[5] يقول: ((ان النار بدل اشتمال لان الأخدود يشتمل عليها))[6]

ويتبع ابن حمزة العلوي المنهج نفسه فيعرب بعضاً من ألفاظ شواهده القرآنية ، ففي قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[7] يقول ((فقوله : من استطاع ، بدل بعض الكل وهو الناس)) [8]

أما ابن هشام فكانت الميزة البارزة في شرحه هي الأعراب لشواهده ففي قوله تعالى ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[9] يقول ((إلا : استثناء ، آل : نصب على الاستثناء ، لوط : خفض بالإضافة ، نجيناهم : فعل وفاعل ، وهم : مفعول به ، بسحر : خفض بالباء الزائدة))[10]

4- اجتزاء النص :

ومن الطرائق التي اتبعها الشراح في استشهادهم بالشواهد القرآنية اجتزاؤهم النصوص وذكرهم جزءاً من الآيات الكريمة

يقول ابن باب شاذ في باب الإعراب ((وقيل:الإعراب :التحسين ،من قوله سبحانه ﴿أَبْكَاراً عُرُباً أَتْرَاباً ﴾[11]))[12] ويقول في باب الجمع ((قوله سبحانه ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[13] وكما أنزلهما منزلة من يعقل من حيث خاطبهما جاءتا على جمع من يعقل))[1]

---

(1) الفرقان 41
(2) شرح جمل الزجاجي 31/2
(3) الأعراف 75
(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 388/1
(5) البروج 4، 5
(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 392/1
(7) آل عمران 97
(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 104
(9) القمر 54
(10) شرح جمل الزجاجي ص130
(11) الواقعة 36 و37
(12) شرح جمل الزجاجي ص 6أ
(13) فصلت 11

واتبع ابن عصفور المنهج نفسه فعند حديثه عن جمع المذكر السالم يقول ((ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسون في الرفع ، وموسين : في النصب والخفض قال الله تعالى ﴿وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[2] وقال ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[3]))[4]

وكذا الأمر عند ابن الضائع فهو يستشهد بجزء آية ، ومن ذلك قوله ((ويحذف الفاعل، وهذا مما يفارق فيه المصدر اسم الفاعل ومن قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ ﴾[5] الآية))[6]

ومن ذلك قوله ((وأما قوله تعالى ﴿فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُون﴾[7] فليس قوله ﴿ فيتعلمون﴾ من كلام الملكين فيكون متصلاً بـ (لا تكفر) فيتصور فيه النصب ، لكنه على كلام موجب))[8]

وظهرت هذه الميزة في منهج أبن أبي الربيع ، ومن ذلك قوله ((فإن قلت : قد جاء في الكتاب ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَات﴾[9] والمؤمنات جمع سالم ، قلت : هذا من إقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل إذا جاءك النساء المؤمنات كما جاء ﴿وَقَالَ نِسْوَة﴾[10] ثم حذف النساء، وأقيم المؤمنات مقامه))[11] .

وهو المنهج الذي سار عليه ابن حمزة العلوي في طائفة من شواهده القرآنية ،ومن ذلك قوله: ((فأمّا قوله تعالى ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[12] فإنّ ا لتقدير فيه :تأسيس أول يوم))[13] ويقول: ((فالذي يكون لازماً للظرفية :عند ولدى ودون ،ومنه :تلقاء ،في قوله تعالى ﴿تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾[14]))[15]

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 13 ب

(2) آل عمران 139

(3) ص 47

(4) شرح جمل الزجاجي 1/ 149

(5) الآية (او إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة) البلد 14

(6) شرح جمل الزجاجي 302/2

(7) البقرة 102

(8) شرح جمل الزجاجي 2 / 585

(9) الممتحنة 12

(10) يوسف 30

(11) البسيط في شرح جمل الزجاجي 268/1

(12) (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيه) (التوبة: من الآية108)

(13) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 303

(14) القصص 22

(15) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 128

أمّا ابن هشام فلم يختلف عن الشرَّاح الآخرين إذ نجده يجتزئ شواهده القرآنية ومن ذلك قوله: ((قولك في التثنية :خرج غلاما زيد ،وفي الجمع :خرج مسلمو عمرو ، فزيد وعمرو ،خفض بالإضافة ،وسقطت نون: غلامان ومسلمون ،قال الله تعالى﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[1]))[2]

ويقول متحدثاً عن المنادى ((فأما المضاف والنكرة فمنصوبان ،كقولك:يا غلام زيد ....وقال الله عز وجل ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[3]))[4]

5- ذكر الشاهد من دون تعليق:

ذكر الشراح طائفة من الشواهد القرآنية من دون تعليق او تعقيب ، وسأكتفي بمثال لكل شارح على سبيل التمثيل لا الحصر يوضح هذا الأسلوب ويبينه ، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن الفعل المستقبل((ومستقبل في اللفظ دون المعنى ،وهو ما وقع بعد(لو) مثل ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾[5]))[6] ويلاحظ هنا أن ابن بابشاذ اكتفى بذكر شاهده من دون تعليق عليه .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن (إن) المخففة ((وأما (إن) إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها .... ومن إعمالها قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم﴾[7]))[8] فاكتفى بذكر الشاهد من دون تعقيب او تعليق .

ويقول ابن الضائع ((وجدت : بمعنى: علمت ، وزعمت : بمعناها أيضاً وينضاف إليها أيضاً : جعلت بمعنى صيرت كقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾[9]))[10]

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن (أن) الناصبة المضمرة ((بعد لام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[11]))[12]

ويقول ابن حمزة متحدثاً عن (الباء) ((وللزيادة ، إما في المرفوع كقوله تعالى﴿ كَفَى بِاللَّهِ﴾[13]

---

(1) المائدة 1
(2) شرح جمل الزجاجي ص 155
(3)يوسف 39
(4) شرح جمل الزجاجي ص 228و229
(5) فاطر 45
(6) شرح جمل الزجاجي ص 11ب
(7) هود 111
(8) شرح جمل الزجاجي 438/1
(9) الصافات 77
(10) شرح جمل الزجاجي 2 / 75
(11) الأنفال 33
(12) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1 / 232
(13) الرعد 43

وإما في المنصوب كقوله تعالى ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة﴾[1]))[2]

ويقول ابن هشام ((وفعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض ... قال الله تعالى ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْك﴾[3]))[4]

6- تكرار الشاهد في أكثر من موضع :

وهذه الظاهرة انفرد بها ابن الضائع وابن أبي الربيع ، فابن الضائع يستشهد بقوله تعالى﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[5] استشهد بها ثلاث مرات[6] وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّه﴾[7] استشهد بها ثلاث مرات أيضاً[8] والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة عنده[9]

ويستشهد ابن أبي الربيع بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[10] ثلاث مرات[11] وبقوله تعالى ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[12] ثلاث مرات[13]

7- تتابع الشواهد في المسألة الواحدة :

وهي من الظواهر التي انفرد بها ابن عصفور وابن حمزة وابن هشام ، يقول ابن عصفور متحدثاً عن إن وأخواتها ((والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[14] فأولاها الفعل ، وكذلك قوله ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثا﴾[15] وقوله تعالى ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْت﴾[16]))[17]

فابن عصفور يذكر أن عمل هذه الحروف إنما يكون باختصاصها فإذا لحقتها (ما) فارقها الاختصاص فلا تعمل إلا (ليت) فتبقى على اختصاصها واستدل على تلك المفارقة بالشواهد السابقة .

---

(1) البقرة 195

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 177

(3) لقمان 14

(4) شرح جمل الزجاجي ص 127

(5) البقرة 214

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 / 496 و 510 و 595

(7) البقرة 284

(8) ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 / 518 و 696 و 720

(9) ينظر : المصدر نفسه 2 / 540 و 578 و 508

(10) البقرة 283

(11) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 694 و 742

(12) الأعراف 59

(13) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 685 و 841 و 982

(14) فاطر 28

(15) المؤمنون 115

(16) الأنفال 6

(17) شرح جمل الزجاجي 1 / 434

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (كم) الخبرية ((إن الخبرية إنما تكون مختصة بمواضع الكثرة ، كما قال تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[1] وقال تعالى ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [2] وقال تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها﴾[3] فالغرض هاهنا الكثرة والمبالغة))[4]

فيلاحظ أن أبن حمزة استشهد بثلاث آيات في مسألة واحدة .

وكذا الأمر عند ابن هشام ، ففي باب ضمير الفصل يستشهد بقوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[5] ثم يقول ((ومثله قوله عز وجل ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾[6] ... ومثله قوله عز وجل ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[7]))[8]

هذه هي أهم طرائق الشراح في الانتفاع من الآيات البينات ، أما القضايا التي أثبتوا الآيات لأجلها فأهمها الآتي :

الأولى : بيان معنى من المعاني :

نرى ابن بابشاذ يحتج بالشاهد القرآني لبيان المعاني، فعند حديثه عن الإعراب يقول ((وقيل: الأعراب التحسين من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أبكاراً عُرباً أتْراباً﴾[9] ، لأن العروب هي المستحسنة الى بعلها فكأن الإعراب يحسن الكلمة ويزينها))[10]

وعند حديثه عن (أَن) المفتوحة يقول: ((وتكون بمعنى (لعل) ... وفي كتاب الله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[11] أي: لعلها))[12]

وكذلك الأمر عند ابن عصفور يستشهد لبيان معنى الإعراب بالآية نفسها فيقول: ((ويكون ايضاً بمعنى التحسين ومنه قوله تعالى: ﴿عُرْباً أتراباً﴾[13] أي: حساناً))[1]

---

(1) النجم 26
(2) الأنبياء 11
(3) الأعراف 4
(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 298
(5) المائدة 117
(6) الأنفال 32
(7) الزخرف 76
(8) شرح جمل الزجاجي ص 223 و 224
(9) الواقعة 37
(10) شرح جمل الزجاجي ص 6أ
(11) الأنعام 109
(12) شرح جمل الزجاجي ص 58ب
(13) الواقعة 37

وعند حديثه عن المقصور يقول: ((فمنهم من زعم أنه سمي مقصوراً لأنه قصر عن الإعراب أي: منع منه، ومنه قوله تعالى ﴿حورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[2] أي: ممنوعات))[3]

و يبين ابن الضائع المعاني باستخدامه الشاهد القرآني، ومن ذلك مجيء (ظلّ) بمعنى (صار) ويستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيم﴾[4] أي: صار .[5]

ويبين ابن أبي الربيع معنى الإعراب مستخدماً الشاهد نفسه الذي استخدمه ابن عصفور فيقول: ((ويمكن ان يكون النحويون قد اشتقوا مثل قوله تعالى: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾[6] المعنى حساناً ويكون أعربته حسنته))[7]

ويستشهد بالآية نفسها لبيان معنى المقصور فيقول: ((سمي مقصوراً لأنه قصر عن الإعراب أي: حبس، قال الله: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [8] أي محبوسات))[9]

وهذا الأمر نجده عند ابن حمزة العلوي فهو يستعمل الشاهد القرآني لبيان المعاني فعند تعريفه للحرف يقول: ((حرف كل شيء طرفه، فحرف السين حدّه والحرف شفير الشيء. قال الله تعالى: ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [10]))[11]

ويستشهد بالآية نفسها في بيان معنى الإعراب[12] . وعند حديثه عن معنى التصريف يقول: ((وهو جعل الشيء في جهات مختلفة .... ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾[13]))[14]

و الأمر نفسه عند ابن هشام ، ففي بيان معنى (الظن) يقول: ((الظن في كلام العرب على معنيين يكون شكاً ويكون يقيناً، قال الله تعالى في الظن الذي هو شك لا جحد: ﴿قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ

---

(1) شرح جمل الزجاجي 102/1

(2) الرحمن 27

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 360/2

(4) الزخرف 17

(5) شرح جمل الزجاجي 118/2

(6) الواقعة 37

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 172/1

(8) الرحمن 27

(9) البسيط في شرح جمل الزجاجي 986/2

(10) الحج 11

(11) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 18

(12) المصدر نفسه 22

(13) الإسراء 89

(14) المنهاج في شرح جمل الزجاجي 774/2

إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنّاً﴾ [1] ...وقال في الظن الذي هو اليقين في صفة المؤمنين: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِم﴾ [2] ومعناه: يعلمون انهم ملاقو ربهم))[3]

الثانية :إثبات مسألة نحوية :

اعتمد الشراح كثيراً على الشواهد القرآنية في إثبات المسائل النحوية وذلك هدف رئيس في الاحتجاج بها، يقول ابن بابشاذ في باب البدل: ((ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة الا بعد وصف النكرة))[4] ويستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَة﴾ [5]

ويذهب ابن عصفور الى عدم اشتراط وصف النكرة بقوله ((واشترطوا فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة واستدلوا على ذلك بأنّ النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة... وما ذهبوا إليه فاسد بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة .... قولك : مررت بمحمد رجل ،مفيد لأنه قد يمكن أن يكون (محمد)اسم امرأة لأنّ الرجل يسمى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم الرجل))[6] ثم يذكر شواهد على مجيء بدل النكرة من المعرفة من دون وصف .

وذكر ابن أبي الربيع أنّ النكرة أكثر ما تكون موصوفة وقد تكون غير موصوفة[7].

ويذهب ابن حمزة العلوي الى ضرورة اشتراط الوصف ((وإذا كان البدل على هذه الصفة فلا بد من اشتراط وصفه لأنه إذا كان هو المقصود بالذكر فلا بد فيه من فائدة تكون عوضاً عن التعريف وليس ذلك إلا أن يكون نكرة موصوفة))[8]

والذي يظهر لي أن الأولى وصف النكرة ، وذلك لأنّ البدل هو المقصود بالحكم فينبغي أن تكون فيه فائدة توضح المراد منه .

ويكثر ابن عصفور من الشواهد القرآنية في عرض المسائل النحوية وإثباتها فعند حديثه عن (من) يقول: ((وأما (من) فإنها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل .... فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾[9] ، ومثال على وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل ، قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَع﴾[10] فوقعت على ذوات الأربع وإن

---

(1) الجاثية 32

(2) البقرة 46

(3) شرح جمل الزجاجي ص 280

(4) شرح جمل الزجاجي ص 27أ

(5) العلق 15،16

(6) شرح جمل الزجاجي 286/1و287، وينظر : همع الهوامع 127/2

(7) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي 398/1

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 102

(9) الإسراء 72

(10) النور 45

كانت من جنس ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[1])) [2].

وهذا ما ذكره ابن الضائع وابن أبي الربيع مستدلين بالشواهد نفسها [3] .وذهب قطرب الى أن (من) تقع على ما لا يعقل[4]

ويحتج ابن الضائع بالشاهد القرآني في مناقشة المسائل النحوية، فعند حديثه عن (الواو) العاطفة يقول: ((وليس في الواو دلالة على ان الثاني فعل ذلك الفعل بعد الاول بل يحتمل ان يكون كذلك ويحتمل أن يكون مقارناً له.... قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[5]، والإخراج متأخر عن الزلزال. وقال تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[6] والركوع قبل السجود))[7]

واستدل الشراح الآخرون بالآية نفسها في الدلالة على أن (الواو) لا تفيد ترتيباً[8] ، وذهب الى ذلك سيبويه والبصريون[9] .وذكر ابن الخباز الموصلي أن الفراء وثعلب يذهبان الى أن (الواو) دالة على الترتيب[10] ، والصحيح أنهما يذهبان الى ما ذهب اليه جمهور النحويين[11]

وأكثر ابن أبي الربيع من الشواهد القرآنية في هذا المجال فعند حديثه عن (أو) يقول: ((فإن (أو) تأتي لغير الشك.... قال تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[12] فالمعنى الإبهام وهو سبحانه يعلم عددهم))[13]

اختلف في هذه الآية إذ ذهب الفراء الى أن (او) بمعنى (بل)[14] ، وذهب بعضهم الى أنها بمعنى (الواو)[15] ، وردّ أبو جعفر النحاس على هذين الرأيين بقوله ((لا يصح هذان القولان ، لأن

---

(1) النور 45 الآية ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

(2) شرح جمل الزجاجي 175/1

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 33/1 والبسيط في شرح جمل الزجاجي 286/1

(4) ينظر : همع الهوامع 9/1

(5) الزلزلة

(6) أل عمران 43

(7) شرح جمل الزجاجي 49/2

(8) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 227/1 ، و البسيط 334/1و335 ، والمنهاج ص 84

(9) ينظر :الكتاب 218/1 ، والمقتضب 10/1 ، والمفصل 197/2

(10) ينظر : الغرة المخفية 283/1

(11) ينظر :معاني القرآن 396/1 ، ومجالس ثعلب 386

(12) الصافات 147

(13) البسيط في شرح جمل الزجاجي 342/1 وينظر 240/1و 270و 288

(14) ينظر : معاني القرآن 2/ 342

(15) ينظر : إعراب القرآن 3/ 298

(بل) ليس هذا من مواضعها .... والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني))[1]

ويحتج ابن حمزة العلوي بالشاهد القرآني في إثبات المسائل النحوية ومن ذلك حديثه عن تقديم المفعول به على فاعله لشدة العناية فيقول: ((ينبغي تقديمه لضرب من العناية إما لجلالته ... وإما لشدة العناية فيه ... ومن هذا قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]))[3]

ولم يختلف ابن هشام عن الشراح الآخرين في الاعتماد على الشواهد القرآنية لعضد المسائل النحوية ومن ذلك قوله في باب الفصل ((والعرب تسمي هو وهما وهم وهي وهن وأنت وأنتما فصلاً بين كل معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى وبين معرفة ونكرة ... وفي باب كان وإن ... قال الله عز وجلّ ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾[4]))[5]

هذا واهتم شراح الجمل بالقراءات القرآنية اهتماماً كبيراً فهي تمثل جانباً مهماً في احتجاجهم، واعتمدوا عليها في بيان كثير من الاحكام، فاستخدموها لإثبات المسائل النحوية، فابن بابشاذ يتحدث عن الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة بقوله: ((وان كان الفعل الذي قبلها فيه طرف من الشك وفيه طرف من العلم كنت مخيراً ان شئت جعلتها الناصبة للفعل فنصبت بها وان شئت جعلتها المخففة من الثقيلة فرفعت الفعل بعدها..... قال الله سبحانه: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[6] قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالرفع وقراءة الباقين بالنصب))[7]

فـ(أن) إذا كان الفعل الذي قبلها يحتمل التحقق وعدم التحقق مثل :ظننت وحسبت ، فإن قويت حتى صارت كالعلم كانت (أن) بعدها مخففة وإن قصد بها الشك نصب الفعل بعدها ، فعلى قراءة الرفع (تكونُ فتنةٌ) تكون (أن) مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه لا تكون ، بمعنى أنهم علموا أنه لا تكون فتنة ، وعلى قراءة النصب (ألاّ تكونَ) بمعنى : توهموا ورجوا أن لا تكون فتنة [8]

ويذهب أبو جعفر النحاس الى أن الرفع أجود لأن (حسبت) وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت ، وإنما يجوز النصب على أن تجعلهن بمنزلة خشيت وخفت[9]

---

(1) إعراب القرآن 298/3 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن 619/2 ، والجنى الداني 230 ، وشرح المفصل 8/ 97

(2) الفاتحة 5

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 60

(4) المائدة 117

(5) شرح جمل الزجاجي ص 223

(6) المائدة 71، ينظر: السبعة في القراءات ص 247،

(7) شرح جمل الزجاجي ص 139ب.

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 276/1 ، والمغني في النحو لابن فلاح 3/ 236

(9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 277/1

ويتحدث ابن عصفور عن جواز العطف على اللفظ وعلى المعنى بقوله ((فان عطفت على اللفظ نصبت وان عطفت على الموضع رفعت وقد قرىء (أن الله بريء من المشركين ورسوله)[1] برفع (رسوله) على موضع اسم (إن)))[2]

تقرأ هذه الآية بفتح همزة (إن) وبكسرها ، فعلى قراءة الفتح وهي القراءة المشهورة يرفع (رسوله) على أحد وجهين : إما على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: ورسوله بريء ، وإما بالعطف على الضمير في (بريء) ، وأما العطف على المحل ، فمن النحويين من أجازه ومنهم سيبويه[3] ومنهم من لم يجزه .

وعلى قراءة الكسر فيجوز العطف على محل اسم (إن) وهو ما استشهد به ابن عصفور هنا

ويستشهد ابن الضائع بالقراءات القرءانية فيقول في باب إضافة المنادى الى ياء المتكلم ((ومنهم وهم قليل من يحذف الكسرة ويبنيه على الضم... وقد قرىء ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقّ﴾))[4] وحذف حرف النداء دليل على إرادة الإضافة))[5].

ويقول الفراء ((ومن قال ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقّ﴾ كان موضع (ربي) رفعاً ، ومن قال : ربّ احكم ، موصولة كانت في موضع نصب بالنداء))[6]

ويصف النحاس القراءة بأنها لحن بقوله ((وهذا عند النحويين لحن ، لا يجوز عندهم :رجلُ أقبل ، حتى تقول :يا رجلُ ، او ما أشبهه))[7]

ويستشهد ابن أبي الربيع بالقراءات القرآنية لإثبات المسائل النحوية ، فعند حديثه عن اسم (كان) وخبرها إذا كانا معرفتين يقول: ((تجعل أيهما شئت مبتدأ والآخر خبراً وذلك نحو قولك : كان زيد القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ... وقال تعالى(ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا)[8] ؛ قرىء برفع (فتنتهم) ونصبها؛ فمن رفعها جعلها اسما لـ(تكن) والخبر (ان قالوا)، ومن نصب جعل(ان قالوا) اسماً لـ (تكن)، والأكثر في هذا وفيما أشبهه أن تجعل (أن) والفعل هو الاسم لأن (أن قالوا) لا ينعت فصارت شبيهة بالمضمرات، والمضمرات أعرف المعارف فجعلها أسماء أحسن من جعلها أخباراً))[9]

ويستدل ابن حمزة العلوي بالقراءات القرآنية عند حديثه عن الاستثناء بقوله: ((النوع الثاني ما يجوز فيه الرفع على البدلية وأن يكون تابعاً لما قبله في إعرابه ، وهذا إنما يكون في النفي.. ...قال الله

---

(1) سورة التوبة3. قراءة الرفع هي قراءة عامة القراء، وقرأه بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى ابن عمر ويعقوب، ينظر : تفسير القرطبي 70/8.

(2) شرح جمل الزجاجي 252/1.

(3) ينظر : الكتاب 1/ 280

(4) الانبياء 120. قرأ ابو جعفر (ربّ) بضم الباء، والباقون بكسرها. ينظر: الكشف 115/2.

(5) شرح جمل الزجاجي لابن الصائغ 403/2. وينظر: الكتاب 317/1 ، والمقتضب 4/ 263

(6) معاني القرآن 2/ 214

(7) إعراب القرآن 59/3

(8) الانعام23، قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بالرفع وقرأ نافع وأبو عمرو بالنصب. ينظر: السبعة ص 254 و 255

(9)البسيط في شرح الجمل 714/2، وينظر: 284/1و 309.

تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[1]....ويجوز فيه النصب على أصل الاستثناء، وقد قرىء، قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ بالنصب على الاستثناء))[2].

ويذهب أبو سعيد السيرافي الى أن البدل هو الأولى لأن البدل يفيد الاستثناء مع مطابقة إعراب الثاني لإعراب الأول[3] .

ولم يختلف ابن هشام عن الشراح الآخرين في احتجاجه بالقراءات القرآنية لإثبات المسائل النحوية ففي باب الترخيم يقول: ((كلُ مُرخم يحذف آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته، وتقول في ترخيم (مالك): يا مال، وقد قرأ بعض القراء ﴿ونادوا يا مالِ ليقض علينا ربك﴾[4]))[5]

الثالثة: إثبات مسألة صرفية :

احتجّ الشراح بالشواهد القرآنية في عرض المسائل الصرفية ، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن المقصور : ((أمّا لام الفتى ففيها قولان: أكثر النحويين على أنه منقلبة عن ياء بدليل قوله سبحانه: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[6]))[7].

وذهب الأخفش الى أنها منقلبة عن (واو) أخذاً لها من الفتوة ، ومذهب أكثر النحويين الى أن الأصل فيها ياء [8] . يقول أبو جعفر النحاس ((فتيان ، تثنية : فتى ، وهو من ذوات الياء ، وقولهم : الفتوة شاذ)) [9]

ويقول ابن عصفور ((قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[10]، أصله: لكن أنا ثم نقلت حركة همزة (أنا) الى نون (لكن) فصار: لكننا ثم أدغم))[11].

وهو ما ذهب اليه الكسائي والفراء والمازني[12] ، وذهب ابن أبي الربيع الى أن الهمزة حذفت على غير قياس فالتقت النونان ، الأولى ساكنة فاندغمت في الثانية[13] ، والى هذا ذهب أبو حيان[14]

---

(1)سورة النساء66، قرأ بالنصب: أُبي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى ابن عمر، ينظر: السبعة ص 235،

(2)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 504،

(3) ينظر : الكتاب 360/1

(4)سورة الزخرف 77 قرأ عبد الله بن مسعود (يا مال) بالترخيم ، ينظر: المحتسب 257/2

(5) شرح جمل الزجاجي251، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 80/4، والبحر المحيط 27/8

(6)يوسف 36

(7) شرح جمل الزجاجي ص 202أ.

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 2/ 203

(9) المصدر نفسه 2/ 203

(10) الكهف 38.

(11)شرح جمل الزجاجي430/1.

(12) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 144 ، و إعراب القرآن للنحاس 2/ 295

(13) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي 746/2

(14) ينظر : البحر المحيط 6/ 128

ويحتج ابن الضائع بالشاهد القرآني في مناقشة المسائل الصرفية فعند حديثه عن الإتيان بالأمر من المضارع يقول: ((فإن كان ساكناً لم يحذف منه همزة اجتلبوا له همزة الوصل مكسورة....إلا أن يكون عين الفعل مضموماً حينما يسند الى المفرد فان همزة الوصل تكون مضمومة نحو : أُقتُل ، و أُغزُ .... إلا أنهم شذوا في : لم يأكل ، ولم يأخذ ، ولم يأمر ، فحذفوا الساكن مع حرف المضارعة فقالوا : كُل وخُذ ومُر ، وقد قالوا : أومر ، على الأصل ، وفي القرآن ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاة﴾[1]))[2].

وأشير هنا الى أن ما بعد حرف المضارعة إذا كان ساكناً وأردنا الأمر منه فلا بدَّ من إثبات همزة الوصل للتوصل الى النطق بالساكن ، وخرج عن هذه القاعدة أفعال منها : كُل ومُر وخُذ ، فلم يلتزم فيها إثبات همزة الوصل ولعل السبب في ذلك يعود الى أن (الفاء) في هذه الأفعال همزة ، فكرهوا اجتماع همزتين فطرحوا (فاء) الكلمة للتخفيف ، وفي (أمر) ورد الوجهان : إثبات الفاء وحذفها ،

وهذا ما ذكره ابن الضائع واستدل عليه بالشاهد القرآني ، وتابعه في ذلك ابن حمزة العلوي مستدلاً بالآية نفسها[3]

ويستعين ابن أبي الربيع بالشاهد القرآني في إثبات مسائله الصرفية فيتحدث عن (ذو) بقوله: ((وأمّا ذو فالأصل فيها (ذَوَيٌ) بدليل قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[4] فحذفت اللام ... فبقي (ذَوُ مالٍ) في الرفع فأتبعت الذال الواو فصار (ذُو مالٍ) ثم حذفت الضمة من الواو استثقالاً لها فصار ذوْ))[5].

ولا يختلف ابن حمزة العلوي في هذا عن الشراح الذين سبقوه، فعند حديثه عن مميز العدد((إن مميز الثلاثة فما فوقها وإن كان جمعاً فلا بدَّ من اشتراط كونه جمع قلة فلا يجوز استعمال جمع الكثرة فيه مع إمكان جمع القلة ... فإن أعوز جمع القلة جاز استعمال جمع الكثرة فيه... فأمّا قوله تعالى : ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[6]، مع وجود أقراء فإنما عدل عن (أقراء) لثقله بحصول الهمزة في أوله وآخره))[7].

ويقول ابن يعيش في هذه المسألة ((هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة لاشتراكهما في الجمعية ، ولعل القروء أكثر استعمالاً ، فنزّلوا ما قلّ استعماله منزلة المهمل))[8]

فما دام (أقراء) قليل الاستعمال فالأولى استعمال جمع الكثرة (قروء)

---

(1) طه 132.

(2)شرح جمل الزجاجي 663/2، وينظر : الكتاب 2/ 256

(3) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 436

(4) الآية : ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ (سبأ: من الآية16)

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 191/1.

(6) البقرة 228.وتمامها (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)

(7) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 277 و 278.، وينظر: الكتاب 197/2 ، والمقتضب 2/ 160 ، والمفصل 2/ 108

(8) شرح المفصل 25/6

واستخدم ابن هشام الشاهد القرآني في مسائل الصرف ، فعند حديثه عن أحرف الزيادة يقول: ((والهاء تزاد في الوقف مثل قوله عز وجل: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1]، وفي الندبة في قوله: وا زايده))[2].

وذهب أبو جعفر النحاس الى أن الهاء لبيان الحركة في الوقف[3]

واستخدم الشراح القراءات القرآنية في إثبات المسائل الصرفية، يقول ابن بابشاذ ((وإذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو ، نحو : وعد، و وزن ، و وهب فإنه يجوز فيه إذا بني لما لم يسم فاعله وجهان : همز الواو طلباً للخفة ، وتركها على أصلها مضمومة مثل : وُعد وأُعد ، و وُهب و أُهب ، وقد قرىء بهما جميعاً ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[4] و وُقّتت))[5]

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن جمع التكسير: ((فأمّا (فَعَلٌ) فإنه يجمع في القليل على (أفعال) قالوا : جمل وأجمال ، وفي الكثير على (فعول) و (فعال) نحو : أجمال وأسود ، فعال أكثر ، وقد يجمع في الكثير على:فُعل ، قالوا :أسد وأُسد و وَثَن وأُثن وقد قُرىء ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً﴾[6]))[7].

ويقول ابن الضائع في باب ما لم يسم فاعله ((الإشمام : وهو ضم الشفتين عند النطق بالكسر .... وقد قُرىء بهذه اللغة ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ ﴾[8] و ﴿سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[9]

وأشير هنا الى أن الإشمام يظهر في اللفظ فقط ولا يظهر في الخط .[10]

ويحتج ابن أبي الربيع بالقراءات القرآنية في توضيح المسائل الصرفية، فيقول: ((قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[11]، قرأه الشيخان والكسائي (بظنين)بالظاء، وقرأ الباقون بالضاد، فمن قرأ بالظاء...ففعيل فيه بمعنى: مفعول ...ومن قرأ بالضاد ففعيل بمعنى فاعل))[1].

---

(1) سورة الأنعام 90، وتمامها ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾

(2) شرح حمل الزجاجي ص 440

(3)ينظر : إعراب القرآن 21/2

(4) المرسلات 11، قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي (أقتت) بهمزة وتشديد القاف ، وقرأ عيسى بن عمر (أقتت) بهمز وتخفيف القاف ، وقرأ الحسن وأبو جعفر (وقتت) بواو وتخفيف القاف ، ينظر : معاني القرآن للفراء 222/3، والسبعة في القراءات ص 666، والبحر المحيط 8/ 396

(5) شرح جمل الزجاجي ص 69أ

(6) سورة العنكبوت17.

(7) شرح جمل الزجاجي 515/2. وينظر : الكتاب 2/ 177

(8) هود 44، وتمامها (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ)

(9) الملك 27،(فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، والإشمام قراءة الكسائي وهشام ورويس ، ينظر : النشر 2/ 208

(10) ينظر : شرح ابن عقيل 50/1، وحاشية الصبان 39/2

(11) التكوير 24، الشيخان هما: ابن كثير وأبو عمرو: ينظر: السبعة في القراءات ص 673

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (الواو): ((فان كانت واقعة في أول الكلمة جاز قلبها همزة وليس بالكثير المطرد، فلهذا قالوا في: وشاح أشاح، وفي: وسادة: إسادة، وفي قراءة سعيد بن جبير (إعاء أخيه)[2]، بالقلب وإنما قلبت استثقالاً للكسرة على (الواو)))[3].

ويقول ابن هشام في باب اشتقاق اسم المصدر والمكان: ((المشرقِ والمفْرِق والمطلِع والمسْكِن، هذا إذا أردت المكان كسرت كما ترى، فان أردت المصدر فتحت، وقد قرىء ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4] و ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾))[5].

وأشير هنا الى أن ما كان على وزن (فعَل يَفعَل) فالمصدر منه واسم المكان على وزن (مفعل) بالفتح ، وما كان على وزن (يفعل) فالمصدر منه واسم المكان على وزن (مفعل) بالكسر ، وما كان على وزن (يفعُل) بالضم فلا يبنى منه شيء لثقل الضمة ، فلم يكن بد من تحويله الى الفتحة او الكسرة فقالوا : مطلَع ومطلع [6] .

الرابعة : الردود والاعتراضات على النحويين :

استخدم الشراح الشاهد القرآني في الرد والاعتراض على الآراء ، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (اللهم) ((وفي هذه الميم قولان :مذهب البصريين أنها حرف زيد عوضاً من(يا) ... وقال الفراء : الميم وأصله : يا الله أُمّنا بخير ، أي : اقصدنا ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، وقال أبو علي : ليس هذا بشيء لقول الله سبحانه ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[7] لأنه لو كان مأخوذاً من فعل لما احتاجت (إذ) الى جواب .... وقوله تعالى ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ دليل على أنها ليست مأخوذة من فعل ولا دالة عليه ، لأنه لا يحسن في الكلام : يا الله أمّنا منك بعذاب إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا ... والاستدلال بالآية فيه كفاية)) [8]

واستدل ابن عصفور بالآية نفسها في رده على الفراء بقوله ((ومذهب الفراء فاسد ... فإنه لا يتصور أن يتقدر هنا : يا الله أمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، لأن ذلك تناقض))[9] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي444/1و 445.

(2) يوسف 76، الآية (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ) ، وينظر :المحتسب 348/1.

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 794.

(4) القدر 5 ،قرأ الكسائي وابن محيصن (مطلع) بكسر اللام ، وقرأ الباقون بفتحها،ينظر: تفسير القرطبي20 /134.

(5) شرح جمل الزجاجي ص431.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 167/5، و شرح المراح في التصريف ص 132

(7) الأنفال 32

(8) شرح جمل الزجاجي ص 126أب

(9) شرح جمل الزجاجي 107/2

وتحدث ابن الضائع عن المسألة نفسها مستدلاً بشاهد قرآني بقوله ((ورد مذهب الكوفيين بأنه قد يجيء هذا الكلام حيث لا يراد الدعاء بل الثناء لقوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾[1]))[2]

فالذي ذهب إليه البصريون أن هذه الميم المشددة عوض من (يا) فلا يجوز عندهم الجمع بينهما إلا في الشعر[3] وذهب الفراء الى أن هذه الميم مأخوذة من فعل وأن التقدير فيه : يا الله أمنا منك بخير[4] وقد رد ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع على الفراء مستدلين بشواهد قرآنية والذي يظهر لي أن الميم عوض من حرف النداء ابتعادا عن تأويلات تخرجها عن معناها .

ويتبع ابن أبي الربيع الأسلوب نفسه في الرد على النحويين ومن ذلك قوله متحدثا عن التعدية بحرف الجر ((وليس عند المبرد النقل الا بهذين الشيئين : الهمزة والتضعيف ، وزاد جمهور النحويين النقل بالباء فقالوا : ذهبت بزيد ، على معنى : أذهبته ، وقال المبرد : لا تقول ذهبت به الا وأنت ذهبت معه ، ولا يقال : ذهبت بزيد ، على معنى : أذهبته . وهذا الذي ذهب إليه لم يساعد عليه ، فان لسان العرب مخالف له ... قال الله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[5] المعنى بلا شك : أذهب سمعهم وأبصارهم ، وقال تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾[6] المعنى : لتنيء العصبة ، أي : تجعلها تنهض بثقل فيقال على هذا : نؤت به وأنأته على معنى واحد))[7]

ورد ابن هشام على المبرد بقوله ((تقول في : ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[8] ... وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا ، وانك إذا قلت : ذهبت بزيد ، كنت مصاحبا له في الذهاب ، مردود بالآية))[9] ويذهب النحاس الى انهما بمعنى واحد[10]

واحتج شراح الجمل بالقراءات في الرد والاعتراض على النحويين ، يقول ابن عصفور متحدثا عن البدل في الاستثناء ((ومن الناس من لم يجز البدل إلا بشرط أن يكون البدل منه لفظاً لا يستعمل إلا في النفي نحو: ما قام أحدٌ إلا زيد. فأمّا: ما قام القوم إلا زيداً ، فلا يجيز فيه عنده إلا النصب ، وذلك باطل

---

(1) الزمر 46

(2) شرح جمل الزجاجي 2 / 415

(3) ينظر : الكتاب 1 / 310 ، والمقتضب 4 / 239

(4) ينظر معاني القرآن 1 / 203 و 204

(5) البقرة 20

(6) القصص 76

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1 / 417

(8) البقرة 17

(9) مغني اللبيب 1 / 102

(10) ينظر : إعراب القرآن 1 / 33

بدليل قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم﴾[1]، يرفع (القليل) على البدل من الضمير، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي))[2].

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن (الطاغوت) ((قول أبي علي ... : (الطاغوت) يذكر ويؤنث، وزعم أن التذكير أصله مصدر: كالرغبوت والرهبوت، وهو عنده من (الطغيان) ... وقراءة الحسن (أولياؤهم الطواغيت)[3] يدل على أنه ليس من (الطغيان) ولو كان كذلك لقال: الطياغيت))[4].

ويقول ابن أبي الربيع: ((اعلم أن الفعل إذا أسند الى المؤنث فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق (التاء) الفعل بالخيار....قال تعالى ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[5]، وذهب ابن الطراوه الى أن هذا ليس من قبيل: طلع الشمس، لأنَّ (جمع) إنما يسند الى أثنين وهو هنا قد أسند الى الشمس والى القمر، فغُلّب المذكر....وهذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة يدفعه السماع. قال سبحانه: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّور﴾[6]، قريء (بالياء) و(بالتاء) لأن تأنيث (الظلمات) غير حقيقي ، ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن ذكره هذا إلاّ بالياء خاصة))[7].

أما ابن بابشاذ وابن حمزة العلوي وابن هشام فلم يستدلوا بالقراءات القرآنية في الرد والاعتراض على النحويين .

الخامسة : بيان اللغات :

استخدم الشراح الشواهد القرآنية في توضيح اللغات أحيانا ، يقول ابن بابشاذ ((وفي (عسى) لغتان: الفتح والكسر، إذا اتصل بهما مضمر من نحو: عسيتم أنْ تفعلوا ، وقد قريء بالأمرين جميعاً ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[8]))[9].

ويقول ابن عصفور: ((وفي (لعل) لغات ، يقال: لعلَّ قال الله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[10]... وأنَّ: قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[11]، المعنى: لعلها))[1].

---

(1) النساء 66، قرأ بالنصب أُبي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر، وقرأ بالرفع الجمهور، ينظر: السبعة في القراءات ص 235، والكشف 392/1 ، البحر المحيط 258/3 .

(2) شرح جمل الزجاجي 256/2.

(3) البقرة 257، ينظر: المحتسب 131/1.

(4) شرح جمل الزجاجي 853/3و 854 ، وينظر : التكملة 396 .

(5) القيامة 9.

(6) الرعد16، قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بالياء، وقرأ الباقون بالتاء ، ينظر: الكشف 19/2و 20.

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 264/1.

(8) محمد 22، قرأ نافع (عَسِيتم) بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها ، ينظر: الكشف 303/1.

(9) شرح جمل الزجاجي ص 146أ.

(10) طه44.

(11) الأنعام 109.

ويقول متحدثاً عن (نعم): ((وفي (نعم) أربع لغات (نِعْم) بكسر النون وإسكان العين وهي الأفصح ، وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليه ، و (نِعِم) بكسر (النون) و (العين) وعليه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]))[3].

ويذكر ابن أبي الربيع لغات (لعلَّ) مستشهداً بالآية نفسها عند ابن عصفور[4].

ويقول ابن حمزة العلوي: ((قيل وبيع ، فيه لغات ثلاث : الأولى منها: قِيل ، وسبقت بالكسر الخالص ... وهذه هي اللغة الفصيحة التي ورد عليها التنزيل ، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ﴾[5]))[6].

موقف الشراح من الشواهد القرآنية.

ان ما تقدم بيانه من اعتماد الشراح على آيات الذكر الحكيم والاحتكام اليها في ضبط القواعد والأخذ غالبا بها لا يعفي من القول بخروجهم أحيانا عن هذا الموقف حين يشعرون بمخالفة ظاهر المقاييس التي اطمأنوا اليها وأخذوا بها ، ولهؤلاء مواقف مختلفة في الحكم على مثل هذه الآيات على اختلاف قراءاتها ،أوجزها في الآتي :

1- التأويل :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (الفاء) العاطفة ((وإذا جاءت الفاء في موضع من المواضع ظاهرة لا تدل على الترتيب فينبغي أن يتأول على معنى يحفظ عليها أصلها ، مثل قوله سبحانه: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتا ﴾[7] والبأس قبل الهلاك))[8] ولم يتطرق الى توضيح كيفية تأويلها .

ويذهب ابن عصفور الى تأويل هذه الآية بقوله ((وأما قوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ فيحتمل أمرين : أحدهما : ... كأنه قال : أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، والآخر : ان يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكا من غير استئصال فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال ، وعلى مثل هذا يتخرج ما جاء من هذا النوع))[9]

---

(1) شرح جمل الزجاجي 446/1و 447.

(2) البقرة 271.

(3) شرح جمل الزجاجي 599/1.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 763/2.

(5)هود 44.

(6) المنهاج في شرح الزجاجي ص 196.

(7) الأعراف 4

(8) شرح جمل الزجاجي ص 23أ.

(9) شرح جمل الزجاجي 1 / 230

وأشار ابن الضائع وابن أبي الربيع وابن حمزة الى الاحتمال الأول[1] وكان الفراء قد ذهب الى أنها لا تدل على الترتيب مطلقا مستدلا بالآية الكريمة[2] وذهب الجرمي الى أنها تفيد الترتيب الا في البقاع والأمطار[3] والذي أراه هنا ان (الفاء) تدل على الترتيب بلا مهلة وهذا ما عليه النحويون .

ويذهب الشراح الى تأويل القراءات القرآنية ، فابن بابشاذ يتحدث عن العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر بقوله ((إن جميع حروف العطف إذا عطف الاسم الظاهر بها على المضمر المجرور احتيج الى إعادة الجار مع الظاهر ... فإن قيل : فقد قرأ حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[4] فجرها بالعطف على (الهاء) ، قيل : يمكن ان تحمل قراءته على غير هذا وهو ان يكون (الواو) واو قسم ، ويكون جواب القسم : ان الله كان عليكم رقيبا ، لان العرب تعظم الأرحام وتقسم بها))[5]

ويقول ابن عصفور القراءة نفسها ((فقد يتخرج ذلك على القسم ، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه))[6]

وأشار ابن الضائع الى ما ذكره ابن عصفور[7] وذكر ابن أبي الربيع وابن حمزة التوجيه الأول وهو حمل الواو على القسم [8] .

ولابد من الإشارة هنا الى أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، إذ ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض نحو : مررت بك وزيد ، مستدلين بقراءة حمزة بجر (الأرحام) وبشواهد كثيرة[9] أما البصريون فلا يجيزون ذلك الا بإعادة حرف الجر فذهبوا الى تأويل قراءة حمزة بما ذكرناه[10] ويذهب النحاس الى أن جعل الواو للقسم خطأ في المعنى والإعراب فيقول ((وقال بعضهم (والأرحام) قسم وهذا خطأ من المعنى والإعراب))[11]

وممن تابع الكوفيين يونس وقطرب والشلوبين وابن مالك وأبو حيان[12] والذي أراه هنا ان متابعة الكوفيين هي الأولى بهذه المسألة ما دامت الشواهد عليها كثيرة .

---

(1) ينظر شرح ابن الضائع 2 / 54 ، والبسيط 1 / 336 ، والمنهاج ص 84
(2) ينظر : مغني اللبيب 1 / 161
(3) ينظر : المصدر نفسه 1 / 161
(4) النساء 1 ، قرأ حمزة بخفض الأرحام ، وقرأ الباقون بالفتح ، ينظر : السبعة ص 266
(5) شرح جمل الزجاجي ص 24 أ
(6) شرح جمل الزجاجي 1 / 244 و 245
(7) ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 / 54
(8) ينظر : البسيط 1 / 346 ، والمنهاج ص 89
(9) ينظر : معاني القرآن للفراء 1 / 252 ، والإنصاف 2 / 463
(10) ينظر : المفصل 2 /17 ، والإنصاف 2 / 463 ، والتبيان في إعراب القرآن 1 / 327
(11) إعراب القرآن 1 / 198
(12) ينظر: توضيح المقاصد 3 / 242 ، وشرح التصريح على التوضيح 2 / 151 ، والبحر المحيط 3 / 258

2- الحكم بشذوذ النص :

يذهب شراح الجمل الى الحكم على القراءات القرآنية بالشذوذ ، يقول ابن بابشاذ متحدثا عن وقوع خبر كان نكرة بعد (إلا) ((فان كان ما بعد (إلا) نكرة كان منصوبا مثل : ما كان حجتك إلا قولاً باطلاً ، قال الله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[1] وهي قراءة الأئمة السبعة ، ولم يقرأ بالرفع إلا شاذا))[2]

وأشير هنا الى ان الأصل ان يكون اسم (كان) معرفة وخبرها نكرة وشذذت قراءة الرفع لأنها جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة ، يقول النحاس ((قد أجاز سيبويه مثل هذا على انه شاذ بعيد لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة))[3] واستشهد سيبويه بطائفة من الشواهد على مجيء اسم كان نكرة إلا ان ذلك عد من الضرورات الشعرية [4] يقول ابن حمزة ((وكل هذه الأبيات خارجة عن القياس المطرد وأوردها على جهة الشذوذ)) [5]

والذي أراه ان كون الاسم نكرة والخبر معرفة لا يأتي إلا في ضرورة الشعر ، لأن الأصل في الإخبار ان يكون الاسم معرفة والخبر نكرة .

ويذهب ابن عصفور الى الحكم على القراءات بالشذوذ ، ومن ذلك قوله متحدثا عن حذف المبتدأ إذا وقع صلة للموصول: ((الموصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر لم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ :﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[6] ... أي : تماماً على الذي هو أحسنُ))[7].

يقول ابن أبي الربيع ((فان كان مبتدأ فالاختيار الإظهار ويجوز الحذف وليس بالقوي ، فتقول : الذي قائم زيد ، والأصل : الذي هو قائم ... وقريء ﴿ تماما على الذي أحسن ﴾ التقدير: هو أحسن ، ولم يقرأ به في السبع))[8] ووصف ابن الضائع القراءة نفسها بالضعف[9]

فيشترط إذن لحذف الضمير العائد أن يكون في الصلة طول ولا يجوز الحذف إلا في شذوذ الكلام .

---

(1) الأنفال 35 ، قرئ (مكاء) بالرفع ، وهي قراءة تروى عن إبان بن تغلب والأعمش ، ينظر : إعراب القرآن للنحاس 2 /97 والبحر المحيط 4 / 492

(2) شرح جمل الزجاجي ص 49 أ

(3) إعراب القرآن 2 / 97 ، وينظر : الكتاب 1 / 90

(4) ينظر : المقتضب 4 / 92

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 157

(6) الأنعام 154 ، قرأ الحسن وابن يعمر وأبو عبد الرحمن السلمي برفع (أحسن) ، ينظر : البحر المحيط 4 / 255

(7) شرح جمل الزجاجي 477/1، 478، وينظر: 456/1.

(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1 / 254 و 285

(9) شرح جمل الزجاجي 3 / 937

وأشير هنا الى أن الكوفيين ذهبوا الى جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً سواء أكان الموصول (أياً) أم غيره وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون الى جواز حذف العائد إذا كان الموصول (أياً) مطلقاً ، فإن كان الموصول غير (أي) لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة[1] ، يقول المرادي ((ومذهب البصريين أن ذلك لا يقاس عليه ، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً ، واتفقوا على عدم اشتراطه في : أي))[2]

ويتحدث ابن الضائع عن اسم الفاعل بقوله : ((وقد يجوز حذف التنوين من اسم الفاعل ونصب ما بعده إذا كان أول الاسم الذي بعده ساكناً... وقد قرىء ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقٌ النَّهَارَ﴾[3]وهو شاذ ولا اعتراض به على أبي القاسم في قوله: (ولا يجوز النصب مع حذف التنوين) [4] لأنه شاذ))[5].

وعلى هذه القراءة حذف التنوين من(سابق) لالتقاء الساكنين وبقي (النهار) منصوباً على ما كان عليه كما لو كان التنوين موجوداً ، وكان الزجاجي قد ذكر أنه لا يجوز النصب مع حذف التنوين ، أما هذه القراءة فهي شاذة كما وصفها ابن الضائع فلا يعترض بها على الزجاجي .

وجوز النحاس الأمر نفسه بقوله ((يجوز أن يكون النهار منصوباً بغير تنوين ويكون التنوين حذف لالتقاء الساكنين))[6]

ويتحدث ابن حمزة العلوي عن حذف حرف العلة في الجزم بقوله: ((وقد عدل الى القياس المرفوض وهو حذف الحركة المقدّرة من الفعل من قال: ولا ترضّاها[7] ، وقراءة من قرأ ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾[8] بإثبات (الياء) وليس بالقوي، والذي عليه اللغة الرفيعة وقد ورد التنزيل بها إنما هو على الحذف من غير التفات الى تقدير هذه الحركة))[9].

فابن حمزة يضعف القراءة بإثبات الياء إذ أن اللغة الرفيعة إنما هو على الحذف لأن معتل اللام يجزم بحذف لامه .وللعلماء في توجيه هذه القراءة وجهان : أولهما : أن يكون الفعل مجزوماً بحذف

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 165 (الهامش)

(2) توضيح المقاصد 246/1

(3) يس 40 ، قرأ عمرو بن عقيل (سابقُ النهارَ) بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 267/3 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 296/2

(4) الجمل ص

(5) شرح جمل الزجاجي 217/2 و218.

(6) إعراب القرآن 3/ 267

(7) هذا مقطع من بيت لرؤبة ، وهو قوله : إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملق ، ينظر: ملحقات ديوانه ص 17

(8) يوسف90، قرأها بالياء قنبل عن ابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات ص 351.

(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 432.

الحركة كما هو الحال في الفعل الصحيح ، وعلى هذا الوجه تكون علامة الجزم مقدرة ، وثانيهما : أن يكون لام الفعل محذوفاً وهذه (الياء) نشأت عن إشباع الكسرة الدالة على الحرف المحذوف[1]

وذكر الفراء أن إجراء المعتل مجرى الصحيح لغة لبعض العرب بقوله ((وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها (الياء) لأن من العرب من يفعل ذلك))[2]

ويقول الزجاجي ((ومن العرب من يجري المعتل من الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع ويفتحه في موضع النصب ويسكنه في موضع الجزم ولا يحذفه))[3] ، وذهب سيبويه الى أن هذه اللغة مختصة بالشعر[4]

والذي أراه أن الأولى الأخذ بهذه القراءة لوجود ما يعضدها من كلام العرب

ويستبعد ابن هشام قراءة ابن عامر بقوله: ((وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم﴾[5]....(قتل) مفعول لم يسم فاعله قام مقام الفاعل، (أولادهم) نصب بـ(شركاؤهم) وهي قراءة بعيدة ، وهي قراءة أبن عامر، فجاء بها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر....وروي أيضاً عن ابن عامر أنه قرأ بضم (الزاي) من (زيّن) ورفع (قتل) وخفض (الأولاد والشركاء) وفيه أيضاً بُعْد ومجافاة أن يجعل (الشركاء) بدلاً من (الأولاد)))[6].

ودافع ابن الضائع عن هذه القراءة بقوله ((فعلى تصحيح هذه القراءة وعلى توجيهها وهو الأولى ، ولا سبيل لحمل الأئمة على الغلط إلا بطريق قاطع ولا قاطع هنا))[7]

وأشير هنا الى أن الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور من المسائل الخلافية فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، يقول الأشموني ((الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً))[8]

وجوز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً او ظرفاً أجز ، ولم يُعب[1]

---

(1) ينظر : المحتسب 1/ 69 ، والإنصاف 24/1 (الهامش)

(2) معاني القرآن 161/1

(3) الجمل ص 406

(4) ينظر: الكتاب 2/ 59

(5) سورة الأنعام 137، قراءة ابن عامر بضم زاي (زُيّن) ولام (قتلُ) وفتح دال (أولادَهم) وكسر همزة (شركائهم). وقرأ الباقون بفتح الزاي واللام وكسر الدال وضم الهمزة. ينظر: السبعة في القراءات ص 270، والكشف عن وجوه القراءات السبع 453/1، 454.

(6) شرح جمل الزجاجي ص 287.

(7) شرح جمل الزجاجي 646/2

(8) حاشية الصبان 182/2

يقول ابن عقيل ((أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين الذي هو شبه الفعل ، والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف اليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف او شبهه))[2] ، ثم يستشهد على ذلك بقراءة ابن عامر .

وممن ردّ قراءة ابن عامر: النحاس[3] ومكي بن أبي طالب[4] وأبو البركات الأنباري[5] ،يقول النحاس: ((فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن))[6]

والذي أراه أن القراءة صحيحة وتركيبها صحيح في العربيَّة فلا يجوز الطعن بها ولا بناقلها .

ممّا تقدم تبين لنا أن الشاهد القرآني احتلّ مكانة كبيرة عند الشراح ، فكان لهم منهج واضح في الاعتماد عليه تمثل في أمور منها: بيان موطن الاحتجاج وشرح الآيات القرآنية وإعراب بعض ألفاظها واجتزاء بعض منها . وذكر الشاهد من دون تعليق عليه وتكرار الشاهد في أكثر من موضع وتتابع الشواهد في المسألة الواحدة.

وكانت لهم قضايا مختلفة احتجوا لها بالشاهد القرآني تمثلت في بيان المعاني وإثبات المسائل النحوية والصرفية والرد على النحويين .وتبين موقفهم من تلك الشواهد من خلال تأويلهم لبعضها ، ووصفهم للبعض الآخر بالشذوذ .

القسم الثاني: الحديث النبوي الشريف

الحديث هو ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية او خُلُقية، ويراد به أيضاً: ما أضيف الى صحابي أو تابعي فيما نقلوه عن النبي ﷺ من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره[7].

وكان للنحويين موقف من الاحتجاج بالحديث الشريف فهم يترددون في الأخذ منه، فقد احتجوا بآيات القرآن الكريم بكثرة واعتمدوا عليه في بناء قواعد النحو والصرف، كما اعتمدوا على كلام العرب: منظومه و منثوره .

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 82

(2) شرح ابن عقيل 82/2

(3) ينظر: إعراب القرآن 333/2

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن 272/1

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 342/1

(6) إعراب القرآن 333/2

(7) ينظر: أصول النحو العربي ص 48، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص5. ودراسات في العربية وتأريخها ص 166و167.

أمّا الحديث الشريف فكان احتجاجهم به قليلاً إذا ما قيس بالشواهد القرآنية أو بكلام العرب. واختلفت الأقوال التي تفسر ذلك ، ولا أريد الخوض في هذا الموضوع إذ كتبت فيه بحوث ودراسات عديدة[1].

أمّا شراح الجمل فلم يختلفوا عن النحويين الأوائل في قلة استشهادهم بالحديث الشريف، فابن بابشاذ ذكر أحد عشر حديثاً[2] ، منها أربعة في النحو

وذكر ابن عصفور ثلاثة وعشرين حديثاً[3]، منها (12) حديثاً في النحو ، وابن الضائع ذكر خمسة عشر حديثاً[4] منها (12) حديثاً في النحو ، وذكر ابن أبي الربيع أحد عشر حديثاً[5] منها (6) أحاديث في النحو ، وذكر ابن حمزة العلوي ثمانية عشر حديثاً[6] ، منها (7) في النحو، وذكر ابن هشام ثلاثة أحاديث فقط[7] ، منها حديث واحد في النحو .

وهناك تشابه بين الشراح في الأحاديث مما يدل على تأثر بعضهم ببعض، ويمكن توضيح هذا الأمر بالآتي :

1. قوله عليه الصلاة والسلام: ((ليس في الخضراوات صدقة))[8] احتج به ابن بابشاذ على جمع (أفعل فعلاء) بالألف والتاء ،وتابعه ابن عصفور[9].
2. ما جاء في الحديث: (أن المهاجرين قالوا يا رسول الله : ان الأنصار قد فضلونا آوونا وفعلوا بنا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم. قالوا: بلى. قال: فإن ذلك))[10]. احتج به ابن بابشاذ على

---

(1) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ص 297.والحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص 373 وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص 423و424

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي ص 14ب و 57ب و 92ب و 148ب و 200أ و 207أ و 212ب و 213ب و 214أ و215ب و 223أب.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي 102/1و 148و 284و 299و 417و 490و 506و 578و 599و 602و 621و 26/2و 108و 111و 178و 193و 365و 375و 386و 387و 467و 485و 600.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي 78/2و 118و 312و 414و 427و 600و 675و 666و 676و 696و 984و 1029و 1078و 1107و 1120.

(5) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 156/1و 171و 447و 448و 539و 594و 701/2و 715و 783و 943و 1042و 1083.

(6) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 70و 266و 305و 352و 354و 392و 435و 498و 508 و 538و 579و 583و 643و 660و 664و 671.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي ص 92و 250و 289.

(8) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة 2 / 372

(9) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 14ب، وشرح ابن عصفور 148/1.

(10) ينظر: غريب الحديث لابن سلام 2 / 270 و 271 ، وأمالي السهيلي ص 46.

جواز حذف خبر ان من قوله (فان ذلك) والتقدير : فان معرفتكم بصنيعهم مكافأة لهم واحتج به ابن عصفور على جواز الجواب بـ(نعم) في النفي[1] .

3. قوله عليه الصلاة والسلام: ((لتأخذوا مصافكم))[2]. احتج به ابن بابشاذ على مجيء الأمر للمخاطب معربا في قوله (لتأخذوا) وتابعه ابن الضائع وابن حمزة وابن هشام في الاحتجاج نفسه[3].

4. قوله عليه الصلاة والسلام: ((من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فليصم فانه له وجاء))[4]. استشهد به ابن بابشاذ على مجيء (الباءة) في لغات مختلفة وتابعه ابن حمزة العلوي ، واحتج به ابن الضائع على جواز إغراء الغائب في قوله (فعليه الصوم) في رواية أخرى للحديث[5].

5. قوله عليه الصلاة والسلام: ((اليد العليا خير من اليد السفلى))[6]. احتج به ابن بابشاذ على تأنيث (اليد) وتابعه ابن حمزة[7].

6. قوله عليه الصلاة والسلام: ((المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة))[8] احتج به ابن بابشاذ على تذكير (الأمعاء) وتابعه ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة[9].

7. قوله عليه الصلاة والسلام: ((ليس فيما دون خمس ذود صدقة))[10]. احتج به ابن بابشاذ على تأنيث (ذود) وتابعه ابن حمزة[11].

8. قوله عليه الصلاة والسلام: ((البكر تستأمر، والثيب تعربُ عن نفسها))[12]. احتج به ابن عصفور على بيان معنى الإعراب وتابعه ابن أبي الربيع وابن حمزة وابن هشام[13].

---

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 57ب، وشرح ابن عصفور 485/2.

(2) ينظر: سنن الترمذي 5 / 368 ومسند أحمد 243/5 .

(3) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 148ب، وشرح ابن الضائع 666/2، والمنهاج ص 435، وشرح ابن هشام ص

(4) ينظر: صحيح البخاري 2 / 613 ، وصحيح مسلم 2 / 1018

(5) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 207أ، وشرح ابن الضائع 1107/3، والمنهاج ص 643.

(6) ينظر: صحيح البخاري 518/2 ، وصحيح مسلم 2 / 717

(7) ينظر ابن بابشاذ ص 212ب، والمنهاج ص 660.

(8) ينظر: صحيح البخاري 5 / 2061 ، وصحيح مسلم 1631/3.

(9) ينظر:شرح ابن بابشاذ ص 213ب،وشرح ابن عصفور 386/2، وشرح ابن الضائع 312/2 والمنهاج ص 671.

(10) ينظر: رواية البخاري : خمس ذود من الإبل ، ينظر : صحيح البخاري 2 / 524 وصحيح مسلم 2 / 673 .

(11) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 215ب، والمنهاج ص 664.

(12) ينظر: مسند أحمد 4 / 192، وسنن ابن ماجة 602/1 ، وسنن البيهقي الكبرى 7 / 123 .

(13) ينظر: شرح ابن عصفور 102/1، والبسيط 171/1، والمنهاج ص 583، وشرح ابن هشام ص

9. قوله عليه الصلاة والسلام: ((فانَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده))[1]. استشهد به ابن عصفور على مجيء (بات) بمعنى (صار) وتابعه ابن الضائع[2].
10. قوله عليه الصلاة والسلام: ((خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولده وأرعاه على زوجه في ذات يده))[3]. احتج به ابن عصفور على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع بلفظ المفرد في قوله (أحناه وأرعاه) والتقدير : أحناهن وأرعاهن وتابعه ابن أبي الربيع[4].
11. قوله عليه الصلاة والسلام: ((لا تقوم الساعة حتى يليَ أمور الناس لُكَع بن لُكع))[5]، احتج به ابن عصفور على مجيء (فعل) في غير النداء وتابعه ابن الضائع وابن حمزة[6].
12. ما جاء في الحديث، لما طعن العِلجُ عمرﷺ ورحمه صاح: يا لله يا للَمسلمين[7]، احتج به ابن عصفور على فتح (لام) المستغاث به إذا جاء وحده وتابعه ابن الضائع وابن هشام[8].
13. ما جاء في الأثر: (لا تشرف يا رسول الله يُصيبك سهمٌ)[9] برفع (يصيبك) وبجزمه. استشهد به ابن عصفور على جزم جواب النهي ووصفه بالقلة وتابعه في ذلك ابن الضائع[10]
14. ما جاء في الأثر: وهي كانت امرأة تُهراق الدماءَ[11]. استشهد به ابن الضائع على نصب (الدماء) للتشبيه بالمفعول به وان الأصل : تهراق دماؤها وتابعه ابن أبي الربيع[12].

مما تقدم يتبين أنّ ابن بابشاذ شاركه الشراح الآخرون في قسم من الأحاديث ، فابن عصفور شاركه بثلاثة أحاديث وكذا ابن الضائع. وشاركه ابن حمزة بأربعة أحاديث، أمّا ابن هشام فشاركه في حديث واحد.

ويتبين أيضاً أنَّ ابن عصفور شاركه ابن الضائع في أربعة أحاديث وابن أبي الربيع في حديثين وكذا ابن حمزة وابن هشام ، واشترك ابن الضائع وابن أبي الربيع في حديث واحد.

---

(1) ينظر: صحيح البخاري 1 /72 ، وصحيح مسلم 1 /233 .
(2) ينظر: شرح ابن عصفور 417/1، وشرح ابن الصائغ 118/2.
(3) ينظر: صحيح البخاري 5 / 1955 .
(4) ينظر: شرح ابن عصفور 621/1، والبسيط 783/2.
(5) جاء الحديث بلفظ : (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لكع بن لكع) ، ينظر : سنن الترمذي 4 / 493 .
(6) ينظر: شرح ابن عصفور 108/2، وشرح ابن الضائع 414/2، والمنهاج ص 354.
(7) ينظر: الكامل 271/3.
(8) ينظر: شرح ابن عصفور 111/2، وشرح ابن الضائع 427/2، وشرح ابن هشام ص
(9) روي الحديث برفع (يصيبك) وبجزمه ، ينظر : صحيح البخاري 3 / 1386 و 4 / 1490
(10) ينظر: شرح ابن عصفور 193/2، وشرح ابن الضائع 676/2.
(11) ينظر: سنن أبي داود 1 /71 ، وسنن البيهقي الكبرى 1 / 333 .
(12) ينظر: شرح ابن الضائع 1078/3، والبسيط 1083/2.

وما بقي من الأحاديث التي اكتفيت بالإشارة اليها في الهوامش فهي مما انفرد به كل شارح ولم يشتركوا بها.

ويمكن توضيح أبرز القضايا التي ذكروا الحديث لأجلها في الآتي :

1- إثبات مسألة نحوية:

استخدم شراح الجمل الحديث الشريف لإثبات المسائل النحوية فابن بابشاذ يقول في حذف خبر (إنَّ) للاختصار: ((ومّما حذف من خبر (إنَّ) للاختصار، ودلالة الكلام عليه ما جاء في حديث النبي ﷺ: أن المهاجرين قالوا يا رسول الله: إنَّ الأنصار قد فضلونا، آوونا وفعلوا بنا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم. قالوا: بلى. قال: فإنَّ ذلك[1] فحذف الخبر، أي معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم))[2].

وذهب ابن عصفور الى جواز حذف الخبر إذا فهم المعنى ، وأكثر ما يكون ذلك إذا الاسم نكرة ، وذلك لأن الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدراً فيسهل حذفه لأن العرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها[3] ، وهذا متفق عليه عند النحويين ، وذلك نحو : إنّ غيرها إبلاً وشاء ، فـ(غيرها) اسم إنّ والخبر محذوف، وانتصب (إبلاً) على التمييز ، وهذا ما ذهب اليه سيبويه[4] ، ويجوز أن يكون (إبلاً) اسم إنّ و(غيرها) حالاً وهو ما ذهب اليه ابن يعيش[5] .

وأما اذا كان اسم إنّ معرفة فإنه يجوز حذفه عند البصريين كما في الحديث الشريف فحذف الخبر وإن لم يكن ظرفاً لدلالة الحال عليه ، وأما الكوفيون فلم يجوزوا حذف الخبر مع المعرفة[6]

والذي يظهر لي جواز حذف الخبر سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة .

واستدلّ ابن عصفور بالحديث في باب الجواب نفسه في باب الجواب بـ(بلى ونعم) مع اختلاف في ألفاظه ، مستدلاً به على مجيء (نعم) بمعنى (بلى) بقوله: ((وكذلك قول الأنصار للنبي ﷺ: وقد قال لهم: ألستم ترون ذلك لكم، قالوا: نعم[7]....وأمّا قول الأنصار: نعم. فجاز ذلك لزوال اللبس لأنه قد علم أنهم يريدون : نعم نرى ذلك))[8]

وأشير الى أن الأصل أن تكون (نعم) جواباً للمثبت بالتصديق ، و(بلى) جواباً للمنفي ، ويجوز استعمال أحدهما بدل الآخر عند أمن اللبس ، إذ ورد أنّ سيبويه قال في باب النعت في مناظرة جرت بينه

---

(1) رواه ابن سلام في الغريب أنهم قالوا: نعم ، ينظر: الغريب 270/2 و271 و أمالي السهيلي ص 46

(2) شرح جمل الزجاجي ص 57ب.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي 442/1 و443

(4) ينظر:الكتاب 141/2

(5) ينظر : شرح المفصل 1/ 104

(6) ينظر : شرح المفصل 104/1 ، وشرح ابن عصفور 443/1

(7) الذين قالوا للرسول ﷺ هذا الكلام هم المهاجرون، ينظر: الغريب لابن سلام 270/1

(8) شرح جمل الزجاجي 485/2و 486.

وبين بعض النحويين ، فيقال له : الست تقول كذا وكذا ؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفلست تفعل كذا ؟ فإنه قائل : نعم[1]

ويستدل ابن الضائع بالحديث النبوي في إثباته للمسائل النحوية، ومن ذلك قوله متحدثاً عن (رأى): ((وإذا أردت بـ(رأيت) رؤية العين تعدى الى مفعول واحد، من هذا ما جاء في الحديث ((ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر))[2]))[3]. فرأى إذا كانت بمعنى (أبصر) تتعدى الى مفعول واحد [4]

ويحتج ابن أبي الربيع بالحديث النبوي في إثبات المسائل النحوية ومن ذلك حديثه عن (رأى) بمعنى (علم) قوله: ((وتكون بمعنى (علمت) ، يقول الأعمى : رأيت زيداً عالماً ، أي : علمت زيداً عالماً ، فإذا كانت كذلك دخلت على المبتدأ والخبر لشبهها باب (أعطيت) ... فقوله عليه الصلاة والسلام: ((رأيت أكثر أهلها النساء))[5]، يمكن أن تكون بمعنى علمت، ويمكن أن تكون بمعنى (أبصرت) وضمّنت معنى (علمت) لأن من أبصر شيئاً فقد علمه))[6]،

وكذا الأمر عند ابن أبي حمزة العلوي، فعند حديثه عن عود الضمير الى المصدر يقول: ((قالوا : ظننته زيداً قائماً ، أي : ظننت الظن زيداً قائماً ، و حمل الزمخشري الضمير في قوله عليه السلام في الدعوة المرفوعة: ((واجعله الوارث منّا))[7] على المصدر كأنه قال: واجعل الجعل الوارث منّا))[8]

2-إثبات مسألة صرفية :

يستشهد ابن بابشاذ على تأنيث (الذود) بقوله: ((فأمّا (الذود) فمن دليلها قوله ﷺ: ((ليس فيما دون خمس ذوْد من الإبل صدقة))[9] فأسقط الهاء من العدد))[10]. فيستدل ابن بابشاذ على تأنيث (ذود) بإسقاط (الهاء) من(خمس) ، واستدل ابن حمزة بالحديث نفسه في هذه المسألة .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن (النسا) ((والنسا : إذا أردت به العرق الذي يكون في الفخذ ويجري الى الساق كان مقصوراً ، وإذا أردت به التأخير كان ممدوداً قال عليه السلام ((من سرّه النَسَاء في الأجل والسعة في الرزق فليصل رحمه))[11])) [12]

---

(1) ينظر: الكتاب ، ومغني اللبيب 346/2

(2) ينظر: السنن الكبرى للنسائي 419/4 ، و المعجم الكبير 295/2

(3) شرح جمل الزجاجي 78/2.

(4) ينظر : المقتصد 1/ 503و504 ،والمغني في النحو 3/ 297

(5) ينظر: صحيح البخاري 19/1 ، و صحيح مسلم 2/ 226

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 447/1، وينظر: المصدر نفسه 595/1 و 701/2.

(7) ينظر: السنن الكبرى للنسائي 6/ 106

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 266، ينظر: المفصل

(9) مرَّ تخريجه ، والذود : القطيع من الإبل من ثلاثة الى تسعة ، ينظر : لسان العرب 168/3

(10) شرح جمل الزجاجي ص 215ب، وينظر: ص 213ب.

(11) ينظر :مسند أحمد 5/ 279

(12) شرح جمل الزجاجي 365/2

ويستشهد ابن الضائع بحديث واحد في إثبات المسائل الصرفية وقد سبقه ابن بابشاذ وابن عصفور، مستدلاً به على جواز تذكير (المعى)، فيقول: ((يعلم من قوله ﷺ : ((المؤمن يأكل في معي واحدة والكافر في سبعة أمعاء))[1] قد يذكّر))[2].

أمّا ابن حمزة العلوي فيذكر الأحاديث نفسها التي ذكرها ابن بابشاذ وابن عصفور في إثبات المسائل الصرفية، ومن ذلك قوله متحدثاً عن تأنيث (الضلع واليد): ((وأمّا الضلع فدليل تأنيثها قوله ﷺ وعلى آله وسلم: ((خُلقت المرأة من ضلع عَوْجاء))[3]، وأمّا اليد فدليل تأنيثها قوله ﷺ وعلى آله وسلم: ((اليد العليا خير من اليد السفلى))[4])[5].

ولم أعثر على شواهد صرفية من الحديث الشريف عند ابن أبي الربيع وابن هشام.

3) بيان معنى من المعاني.

استخدم شراح الجمل الحديث النبوي في توضيح المعاني وتفسيرها، فابن بابشاذ يقول متحدثاً عن (الكناية): ((واشتقاقه من كنيت عن الشيء إذا عبّرت عنه بعبارة أخرى تورية عنه...وفي حديث النبي ﷺ: ((إنَّ للرؤيا كنىً ، ولها أسماء فكنوها بكناها واعتبروها بأسمائها))[6]))[7].

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن معنى (الإعراب) في اللغة: ((الأعراب في اللغة: الإبانة عن المعنى، أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله ﷺ: ((والثيب تعربُ عن نفسها))[8]، أي: تبين))[9].

واستشهد ابن أبي الربيع وابن حمزة وابن هشام بالحديث نفسه في بيان معنى الإعراب[10].

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن مجيء (بات) بمعنى (صار): ((وكذلك قوله عليه السلام: ((فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده))[11] أي: صارت))[12]. و سبقه ابن عصفور بالاستشهاد بهذا الحديث[13].

---

(1) مرَّ تخريجه

(2) شرح جمل الزجاجي 312/2.

(3) ورد الحديث بلفظ ((إنما خلقت المرأة من ضلع أعوج)) ، ينظر : المعجم الأوسط 93/1

(4) مرَّ تخريجه .

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 660، وينظر: 664و 671.

(6) ينظر: مصنف بن أبي شيبة 179/6 ، ومسند أبي يعلى 158/7.

(7) شرح جمل الزجاجي ص 92.

(8) مرّ تخريجه .

(9) شرح جمل الزجاجي 102/1.

(10) ينظر: البسيط 171/1، والمنهاج ص 583، وشرح جمل الزجاجي ص

(11) مرَّ تخريجه

(12) ينظر: شرح جمل الزجاجي 417/1.

(13) ينظر : شرح جمل الزجاجي ص

ويقول ابن حمزة العلوي مبيناً معنى (هناه): ((هن وهَنة...هما كنايتان عن الأشياء القبيحة نفسها، يقال: كان بينهم هنات وفي الحديث: أنَّ حسان بن ثابت لما أراد مهاجاة قريش، قال له الرسول ﷺ: ((سل أبا بكر فإنه أعرف بتلك الهنات))[1] يعني: الأشياء القبيحة فيهجوهم بها في شعره))[2].

ومع هذا فإنهم لم يكونوا على درجة واحدة من الأخذ بالحديث ، إذ كانت لديهم مواقف مختلفة من القياس عليه ، لذلك صدرت لهم أحكام على بعض الأحاديث التي خالف ظاهرها ما أخذوا به من ضوابط وقواعد نحوية ، أستطيع تحديدها على وفق الآتي :

1- تأويل لفظ الحديث :

ذهب ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع الى تأويل بعض من شواهدهم في الحديث النبوي وكان ذلك لا يتجاوز حديثين لكل واحد منهم .

فابن عصفور يتحدث عن (فُعَل) في النداء بقوله : ((فأما (فعل) فهو مختص بالنداء فلا يستعمل في غيره ، وقد جاء في الحديث ((لا تقوم الساعة حتى يلي أمر الناس لكع بن لكع))[3]، ولكع هذا ليس هو الذي اختص بالنداء ، وإنما هو صفة مثل :حُطَم و لُبَد ، فيكون غير (فُعَل) الذي اختص بالنداء))[4]

فصيغة (فُعَل) عند ابن عصفور يمكن أن تأتي في غير النداء .ووصف ابن حمزة الحديث بالندرة[5]

ويتحدث ابن الضائع عن إغراء الغائب بقوله ((ومنه قوله عليه السلام ((من استطاع منكم الباءة فليتزوج وإلا فعليه بالصوم فإنه له وجاء)) ، وفي بعض رواياته : فعليه الصوم ، جيء به على إغراء الغائب ، وتأوله ابن خروف على ما قلنا ، أي: بصّروه ودلّوه على الصوم وألزموه الصوم ... والأولى في توجيه الحديث أن يقال : الأمر هنا للمخاطبين ، ألا ترى قوله: من استطاع منكم الباءة ، فهو كقوله : إن استطعتم ، فلما عبّر عن المخاطبين بلفظ الغيبة أجرى لفظ الإغراء عليه وهو المخاطب في المعنى))[6]

فلا يجوز إغراء الغائب عند ابن الضائع وما ورد في الحديث تأوله على ان الكلام للمخاطبين . ووصف سيبويه ما ورد من إغراء للغائب بانه قليل بقوله ((وحدثني من سمعه ان بعضهم قال : عليه رجلا ليسني ، وهذا قليل شبهوه بالفعل))[7]

ويتحدث ابن أبي الربيع عن حذف خبر المبتدأ مع (لولا) بقوله ((فمنهم من قال : يجوز غير ذلك فأجاز ان يقول : لولا زيد جالس لأكرمتك ، ولولا عمرو ذاهب لأتيت إليك ، ومنهم من قال : لا تقول

---

(1) لم أعثر على تخريج له .

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 352.

(3) مر تخريجه .

(4) شرح جمل الزجاجي 2 / 108

(5) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 354

(6) مر تخريجه

(7) الكتاب 1 / 126

العرب هذا ، وانما تقول العرب في مثل هذا : لولا جلوس زيد ولولا ذهاب عمرو ، والى هذا ذهب أكثر النحويين وأما الذين أجازوا : لولا زيد ذاهب ، فاحتجوا ..... بقوله ﷺ ((لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم))[1] والكلام في هذا الحديث من وجهين : إحداهما : ان الرواية الصحيحة في الحديث ((لولا حدثان قومك بالكفر)) كذا رواه مالك في موطئه ، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح فيبعد الأخذ بها . الثاني : أنه يمكن ان يكون . حديث عهدهم بكفر . جملة اعتراضية ، والأصل : لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم

... فقد صح مما ذكرته ان خبر (لولا) لا يجوز إظهاره))[2]

وأشير هنا الى ان الرماني وابن الشجري والشلوبين ذهبوا الى جواز إظهار الخبر مع (لولا)[3] وذهب أكثر النحويون الى أنه لا يجوز إظهاره[4]

وذهب ابن مالك الى أن المبتدأ بعد (لولا) يأتي على ثلاثة أضرب : مخبر عنه بكون غير مقيد ،نحو: لولا زيد لزارنا عمرو ، فمثل هذا يلزم حذف خبره . ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه ، نحو: لولا زيد غائب لم أزرك ، فخبر هذا النوع واجب الثبوت ومنه الحديث الشريف ، ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه ، نحو: لولا أخو زيد ينصره لغلب ، فهذا يجوز فيه إثبات الخبر وحذفه[5]

يقول ابن عصفور ((لا يجوز ذكر الخبر لأن الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفا))[6] ويقول ابن مالك في الألفية :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر[7]

فالغالب بعد (لولا) حذف الخبر عند ابن مالك .

2- وصفه بالقلة أو الشذوذ :

وصف ابن بابشاذ وابن عصفور وابن حمزة بعضا من شواهدهم في الحديث الشريف بالقلة ، يقول ابن بابشاذ في أمر المخاطب ((ولم يأت الأمر للمخاطب معربا إلا قليلا .... ومنه قول النبي ﷺ ((لتأخذوا مصافكم))[1]))[2]

---

(1) رواية الحديث:لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت ، ينظر:الموطأ 363/1،وصحيح البخاري 573/2 ،وصحيح مسلم 969/2

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 593/1 و 594 و 595

(3) ينظر : أمالي ابن الشجري 65 ، وتوضيح المقاصد 288/1 و 289 ، و الجنى الداني ص 600

(4) ينظر : توضيح المقاصد 289/1 والجنى الداني ص 599 وهمع الهوامع 40/2

(5) ينظر:شواهد التوضيح والتصحيح ص 65و66و67

(6) شرح جمل الزجاجي 351/1

(7) شرح ابن عقيل 246/1

وذهب ابن حمزة الى ان ما ورد في الحديث الشريف انما هو محمول على الشذوذ[3] وذهب الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك الى ان ظهور اللام مع الخطاب يعد من باب القلة[4]

يقول النحاس ((سبيل الأمر ان يكون باللام ليكون معه حرف جازم،كما ان مع النهي حرفا إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناء بمخاطبته وربما جاءوا به على الأصل))[5]

ويتحدث ابن عصفور عن التعجب من السواد والبياض بقوله ((وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد والبياض لأنهما أصلان للألوان ، واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أولا ، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله ﷺ ((لهي أسود من القار))[6] .... وهذا من القلة بحيث لا يقاس))[7]

وأشير هنا الى ان التعجب من السواد والبياض من المسائل الخلافية ، إذ ذهب الكوفيون الى جواز ذلك لأنهما أصلا الألوان فجاز التعجب بهما دون سائر الألوان مستدلين بشواهد شعرية مختلفة . وذهب البصريون الى ان ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من الألوان وردوا أدلة الكوفيين[8]

مما تقدم يتبين ان الشراح اعتمدوا على الحديث الشريف في الاحتجاج ولم يرفضوه او يمنعوا الاحتجاج به إلا أن شواهدهم منه كانت قليلة ، فابن بابشاذ يذكر (أحد عشر) حديثاً ، منها (أربعة) احتج بها على مسائل نحوية ، وابن عصفور ذكر (ثلاثة وعشرين) حديثاً ، منها (اثنا عشر) على مسائل نحوية، و وصف (ثلاثة) منها بالقلة ،وابن الضائع ذكر (خمسة عشر) حديثاً،منها (اثنا عشر) على مسائل نحوية،وذكر ابن أبي الربيع(أحد عشر)حديثاً ،منها (ستة) على مسائل نحوية،وذكر ابن حمزة العلوي(ثمانية عشر) حديثاً ،منها (سبعة) على مسائل نحوية،وذكر ابن هشام (ثلاثة) أحاديث،واحد منها على مسائل نحوية .

---

(1) مرّ تخريجه .

(2) شرح جمل الزجاجي ص 148ب

(3) ينظر :المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 435

(4) ينظر: المفصل 150/2، وشرح الكافية الشافية 1565/3

(5) إعراب القرآن 151/2

(6) ينظر: الموطأ 994/2

(7) شرح جمل الزجاجي 578/1

(8) ينظر: الإنصاف 148/1

القسم الثالث: كلام العرب

أولاً: الشعر:

الشعر هو المنبع الذي استقى منه النحويون على اختلاف مذاهبهم معظم شواهدهم. وكتبهم خير دليل على ذلك، ولم يختلف شراح الجمل في اهتمامهم الكبير بالشواهد الشعرية، إذ استشهد ابن بابشاذ بـ(334) شاهداً، واستشهد ابن عصفور بـ(966) شاهداً واستشهد ابن الضائع بـ(162) شاهداً. واستشهد ابن أبي الربيع بـ(267) شاهداً الى نهاية باب الصفة المشبهة. واستشهد ابن حمزة العلوي بـ(298) شاهداً، أمّا ابن هشام فكان استشهاده قليلاً إذ استشهد بـ(154) شاهداً.

اختلفت مناهج الشراح في الانتفاع من الشواهد الشعرية وتنوعت أساليبهم في عرضها، فنجد ابن بابشاذ يوضح موطن الشاهد في كثير منها، ومن ذلك قوله ((التثنية ضم شيء الى مثله.. قال الشاعر[1] :

كأن بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك.

أراد ان يقول: كأن بين فكيها))[2].

كذلك يهتم بإعراب بعض المفردات في شواهده، ومن ذلك قوله ((قال الشاعر[3] :

فغدت كلا الفرجين تحسب انه مولى المخافة خلفها وأمامها

فرفع ورفعه على البدل من (مولى المخافة) او خبر بعد خبر لأن))[4] .

ويهتم بنسبة الشواهد الى أصحابها في بعض المواطن ومن ذلك قوله ((قال الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت[5] :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له وقبلنا سبح الجودي والجمد))[6].

ويهتم بشواهد الجمل اهتماماً كبيراً متبعاً الأساليب السابقة الذكر[7].

أما ابن عصفور فهو يتبع الأسلوب نفسه فنراه بين موطن الشاهد، ومن ذلك قوله في تنوين الترنم: ((وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف فمثال كونه في الاسم قول الشاعر[8]:

---

(1) البيت لمنظور بن مرثد ، ينظر :خزانة الأدب 553/2

(2) شرح جمل الزجاجي ص 12أ وينظر : 57أ و 76ب

(3) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص 311

(4) شرح جمل الزجاجي ص 34ب وينظر : 70أ

(5) ديوانه ص

(6) شرح جمل الزجاجي ص 99أ

(7) ينظر : شرح جمل الزجاجي ص 124ب و145أ و 153أ و 165أ

(8) البيت للعجاج، ديوانه ص 488

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالأتحمي أنهجن

يريد أنهج))[1].

ونجده كذلك يهتم بإعراب بعض المفردات، ومن ذلك قوله:((ومن ذلك قول الشاعر[2]:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقضان هاجع

فـ (يقضان وهاجع) خبران لـ (هو)))[3].

ويلاحظ ان ابن عصفور ينسب الشواهد الى قائليها تارة ويتركها بلا نسبة تارة أخرى، كذلك نجده يهتم ببيان المعاني لبعض الألفاظ في شواهده الشعرية، ومن ذلك قوله[4]: ((

لمياء في شفتيها حوة لعسٌ وفي اللثات وفي أنيابها شنب

الحوة: السواد الخالص، واللعس: سواد يضرب الى الحمرة))[5].

ومن القضايا البارزة عنده استشهاده بصدر البيت او عجزه فقط [6] .

ويهتم ابن الضائع ببيان موطن الشاهد، ومن ذلك قوله:((ومن بدل النكرة من النكرة قول الأعشى:

لقد كان في حول ثواءٍ .....[7]

فـ (ثواء) بدل من (حول) وهما نكرتان))[8].

ويعرب بعض المفردات في شواهده ومن ذلك قوله: ((ان النعت اذا تقدم لا يبقى نعتاً، ويدل على ذلك ان نعت النكرة اذا تقدم يحسن نصبه... وعلى هذا قول الراجز:

لمية موحشاً طلل ..... [9]

فـ(موحشاً) نصبت على الحال و(طلل) مبتدأ خبره (لمية) المجرور))[10]

ويهتم بشرح شواهده وبيان المعاني لبعض الألفاظ فيها ومن ذلك قوله في إعمال (فعيل): ((وانشد سيبويه في إعمال فعيل، قوله[11]:

حتى شآها كليل مَوهِناً عمل باتت طراباً وبات الليل لم ينم

---

(1) شرح جمل الزجاجي 110/1

(2) البيت لحميد بن ثور ديوانه ص 105

(3) شرح جمل الزجاجي 169/1

(4) البيت لذي الرمة، ديوانه ص 5

(5) شرح جمل الزجاجي 283/1

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي 114/1و 175و 189

(7) ديوانه ص 77، وتمامه :.. ثويته تقضَّى لُباناتٌ ويَسْأمُ سائِمُ

(8) شرح جمل الزجاجي 67/2، وينظر 2/ 61و136

(9) البيت لكثير عزة، وتمامه: يلوح كأنه خِلل، ديوانه ص 506

(10) شرح جمل الزجاجي 44/2، وينظر : 147/2و 230

(11) هو ساعدة بن جؤية، والبيت من شواهد سيبويه 58/1، والمقتضب 115/2

.... ان المعنى: حتى شاها برق يكل الموهن وهو وقت من الليل. أي: هذه البرق لكثرة عمله قد أتعب هذا الوقت لكثرة عمله فيه، وهذه مبالغة حسنة في الشعر كما يقال لكثير الصوم: لقد أتعبت نهارك بالصيام))[1]. ومن القضايا البارزة عند ابن الضائع إعرابه لشواهد الجمل[2]

ونرى ابن أبي الربيع لا يختلف في اساليب عرضه للشواهد الشعرية فهو يبين موطن الشاهد. ففي قول الشاعر[3]:

فو الله ما أدري وان كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

يقول: ((والتقدير:أبسبع))[4].ويعرب بعض الالفاظ في شواهده، ومن ذلك قول لبيد[5]:

واذا جوزيت قرضاً فأجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل

فيقول: ((ففي (ليس) ضمير هو اسمها و(الجمل) خبرها. او يكون (الجمل) اسمها والخبر محذوف والتقدير: ليس الجمل الجازي))[6]

ويشرح بعض الأبيات ويوضحها ومن ذلك قوله: ((قول الشاعر[7]:

و إني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر

المعنى بلا شك: وإني لتعروني لذكراك فترة وانتفاض كفترة العصفور وانتفاضه اذا بلله القطر))[8].

ومن الأمور البارزة عند ابن أبي الربيع تكراره بعض الشواهد اكثر من مرة، فقول الأعشى[9]:

فإن تعهديني ولي لمةٌ فإن الحوادث أودى بها

استشهد به إحدى عشرة مرة[10]، وهذا الامر لا نجده عند غيره من الشراح.

ويبين ابن حمزة العلوي كذلك موطن الشاهد ومن ذلك قوله: ((وأنشد النحاة[11]:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً

أي: ذهاب الليالي))[12]

---

(1) شرح جمل الزجاجي 233/2

(2) ينظر : المصدر نفسه 2/ 46و 64، 67 و 74 و 113

(3) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ديونه ص 258

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 351/1، وينظر : 233/1، 257

(5) ديوانه ص 179

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 339/1، وينظر : 269/1و 403و 404

(7) البيت لأبي صخر الهذلي ، ينظر: شرح أشعار الهذليين 957/2

(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي 555/1، وينظر : 247/1، و 524

(9) البيت للأعشى، ديوانه ص 117

(10) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 327و 378 و 517 و 530و 560

(11) البيت لمعاوية بن مالك : ينظر: همع الهوامع 281/1

(12) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 234، وينظر :ص 75

وكان يوجه إعراب بعض الالفاظ في شواهده ومن ذلك قوله: ((وأنشد الجوهري[1]:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله

فقوله (البخل) فيه وجهان من الأعراب، أما أولاً: فبأن يكون مجروراً بإضافة (لا) إليه ... وأما ثانياً: فبأن يكون منصوباً ونصبه إما على المفعولية لـ(أرى) وتكون (لا) زائدة وإما على البدلية او عطف البيان من قوله (لا) وتكون اسما على هذا))[2]

وكان يشرح بعض الأبيات ومن ذلك قوله: ((ومن هذا المعنى قول ربيعة بن جشم[3]:

فقلت ادعي وأدعو ان أندى لصوت ان ينادي داعيان

أي: ليجتمع الدعاءان مني ومنك.))[4]

اما موقفه من شواهد الجمل كان مختلفاً عن الشراح السابقين فهو يختم كل باب من أبواب شرحه بذكر شواهد الجمل مبيناً نسبتها الى قائلها ومعرباً ألفاظها وشارحاً ما تحتاج اليه من شرح وهو منهج متبع عنده في جميع الأبواب التي يشرحها.

أما المنهج الذي اتبعه ابن هشام فهو قائم على إعراب تلك الشواهد وهذا ما يميزه عن جميع الشراح ، ونراه احياناً يفسر بعض المفردات في شواهده، ومن ذلك قوله: ((قال الشاعر[5]:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القوافيز أفواه الأباريق

القوافيز: وهي الأكؤس ، أفواه الأباريق: وهي أواني الشرب))[6]

وبعد هذا العرض لمنهج الشراح في شواهدهم الشعرية أبين أبرز المسائل التي استخدموا فيها شواهدهم:

1) بيان المعاني:

احتج ابن بابشاذ بالشاهد الشعري في توضيح المعاني وتبيانها ومن ذلك قوله: ((الترخيم: هو تخفيف اللفظ وتسهيله، قال الشاعر[7]:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

يصفها بعذوبة الالفاظ))[8]

---

(1) الصحاح 2554/6

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 524

(3) وهو من شواهد الكتاب 426/1، ونسبه الى الأعشى وليس في ديوانه

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 397

(5) البيت للأقيشر المغيرة بن الأسود ، وهو من شواهد المقتضب 21/1 ومغني اللبيب 536/2

(6) شرح جمل الزجاجي ص 202 وينظر :ص 338

(7) البيت لذي الرمة ديوانه ص 112

(8)شرح جمل الزجاجي ص 128أ

وبين ابن عصفور معنى الكلام فيقول: ((الكلام بالنظر الى اللغة لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة، منها المعاني التي في النفس، دليل ذلك قول الأخطل[1]:

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً))[2]

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن (كان) وأخواتها: ((وقد يجيء بعضها بمعنى بعض كقوله في كان[3]:

فخر على الألاءة لم يوسَّد وقد كان الدماء له خمار

أي: ظل الدماء له))[4]

ويتحدث ابن أبي الربيع عن المنصرف وغير المنصرف فيقول: ((واشتقوا من الصريف وهو الصوت. قال[5]:

..... له صريفٌ صريفَ القعو بالمسد))[6]

ويتحدث ابن حمزة عن (الهجاء) فيقول: ((الهجاء: مصدر من هجوت الحروف أهجوها هجواً وهجاً وتهجيتها تهجية كلها بمعنى واحد))[7]، ثم استشهد بقول الشاعر[8]:

يا دار أسماء قد أقوت بأنشاج كالوحي او كإمام الكاتب الهاجي

ويقول ابن هشام متحدثاً عن (الإعراب): ((ويقال للرجل اذا كان عنده خيل عتاق عراب، أو كان عارفاً بها : معرب، كما قال الشاعر[9]:

ويصهل في مثل جوف الطوي صهيلاً يبين للمعرب

... والمعرب: المبين بالخيل))[10]

2) إثبات مسألة نحوية

استشهد الشراح كثيراً بالشواهد الشعرية لإثبات المسائل النحوية، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن جواز استعمال (فعال) في غير النداء، ((قال الحطيئة[11]:

---

(1) ديوانه ص 508

(2) شرح جمل الزجاجي 85/1

(3) البيت لشمعلة بن الأخضر، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 567/2

(4) شرح جمل الزجاجي 118/2 وينظر : 429/2

(5) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ص 16، وصدره: مقذوفة بدخيس النحض بازلها

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 214/1

(7) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 606

(8) ينظر: الصحاح، مادة: (هجا) 2533/6

(9) البيت للنابغة الجعدي، ديوانه ص 23

(10) شرح جمل الزجاجي ص 338

(11) ديوانه ص 280

أطوف ما أطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع)) [1]

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن حذف صلة الموصول: ((واعلم انه لا يجوز حذف صلة الموصول الا اذا كان في الكلام ما يدل عليه نحو قول الشاعر[2]:

من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أني كبرت لداتي

يريد من اللواتي يزعمن والتي زعمت فحذف ذلك لدلالة يزعمن عليه))[3]

ويتحدث ابن الضائع عن حذف الضمير المخفوض باسم الفاعل فيقول ((ويجوز حذف الضمير المخفوض باسم الفاعل لأنه منصوب بالمعنى.. ومنه قوله[4]:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار ما لم تزود

أي: تبدي لك الأيام الذي لست جاهله))[5]

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن إظهار (أن) وحذفها ((اذا كانت (أن) والفعل قد عطفا على اسم قبله وأكثر ما نجد الحذف اذا عطفا على المصدر: نحو[6]

للبس عباءة وتقر عيني .....

فلو كانت في الكلام لجازَ :وأن تقر عيني وتقر عيني))[7]

ويقول ابن حمزة العلوي مستدلا لجواز تأنيث الفعل اذا كان فاعله مذكراً في باب نعم وبئس بقول ذي الرِّمة[8]:

او حرَّة عيطلٌ ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد [9]

ويقول ابن هشام متحدثاً عن اسم الفاعل: ((واذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال... الاجود ان تنون اسم الفاعل وتنصب ما بعده))[10] ثم استشهد بقول زهير[11]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً اذا كان جائياً

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 126أ ، وينظر : ص 27ب و 66ب

(2) مجهول القائل ، وهو من شواهد خزانة الأدب 559/2

(3) شرح جمل الزجاجي 187/1 وينظر : 91/1و 135

(4) البيت لطرفة بن العبد، ديوانه ص 41

(5) شرح جمل الزجاجي 32/2، وينظر : 223/2، 360

(6) البيت لميسون بنت بجدل ،وهو من شواهد الكتاب45/3، وعجزه: أحب إلي من لبس الشفوف

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 233/1، وينظر : 99/1و 200

(8) ديوانه 174/1

(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 242، وينظر : ص 75و 76

(10) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص 171 وينظر: ص 143

(11) ديوانه ص 287

3) تأييد مذهب أو الاعتراض عليه.

استخدم الشراح الشواهد الشعرية في مناقشة كثير من المسائل التي يؤيدون بها هذا المذهب أو ذاك أو يبطلون هذا الرأي أو ذاك.

يتحدث ابن بابشاذ عن (هناه) فيقول: ((واختلف الناس في وزن هذه الكلمة وأصلها، فذهب قوم الى ان هذه الهاء بدل من (واو) وان اصلها: هناوٌ بدليل قول الشاعر [1]:

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني على هنوات شأنها متتابع

فوزنها على هذا فعال))[2] ثم يرد على الآراء الاخرى ويبطلها.

ويقول ابن عصفور في تثنية (حبارى وجمادى) ((على مذهب البصريين حباريان وجماديان، وعلى مذهب الكوفيين: حباران وجمادان. والصحيح في القياس ما ذهب اليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله[3]:

اصبح زيد خفش العينين علَّته لا تنقضي شهرين

شهري ربيع وجماديين

فقال: جماديين))[4]

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن (حدّث) المتعدية الى ثلاثة مفاعيل: ((وقد أنكر بعضهم ذلك في (حدث) وهو غير منكر.... وعليه بيت الحماسة قوله[5]:

وحدثت قومي احدث الدهر فيهم وعهدهم بالحادثات قريب

فـ (قومي هو المفعول الثاني و(أحدث الدهر) جملة فعلية في موضع المفعول الثالث))[6]

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن (كائن) من (يكون) ((تقول: كان يكون فهو كائن ومكون.... فأعترض عليه الناس. فقال: كيف يصح ان يقال: (كائن) ، و (كان) الناقصة إنما جيء بها للدلالة على الزمان ، وكائن ليس فيه ذلك. الجواب: ان (كائناً) ينزل منزلة (يكون)، ويكون يأتي بها على وجهين: أحدهما: الاستقبال..... والثاني: الحال المستمرة. كما قال حسان[7]:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء))[8]

---

(1)

(2) شرح جمل الزجاجي ص 123ب، وينظر : ص 129أ ، و 147ب

(3) مجهول القائل ، وهو من شواهد خزانة الأدب 338/3

(4) شرح جمل الزجاجي 142/1، وينظر : 205/1و 227

(5) البيت لجزء بن ضرار ، وهو من شواهد ديوان الحماسة لابي تمام 326/1 (بشرح التبريزي)

(6) شرح جمل الزجاجي 80/2 وينظر : 416/2و 484

(7) ديوانه ص71

(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي 773/2، 774

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن ترخيم المضاف اليه: ((وهذه مسألة خلاف بين النحاة فالذي ذهب اليه جماهير البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد والمازني أنه لا يجوز ترخيم المضاف اليه.. وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة الى جواز ذلك، وهذا هو المختار))[1] ثم يستشهد مؤيداً الرأي الثاني بقول زهير[2]:

خذوا حظكم يا آل عِكرمَ واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر.

ويقول ابن هشام في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ((وفي (فعلٍ) اختلاف، وسيبويه يجريه مجرى هذه الأمثلة. قال الشاعر[3]:

حَذِر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار))[4]

4) بيان اللغات

يستشهد ابن بابشاذ بالشواهد الشعرية لبيان اللغات المختلفة، فيقول في الموصولات ((فالذي والتي فيها أربع لغات... الثالث: اللذا واللتا في الشعر كما قال[5]:

أبني كليب ان عميَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا))[6]

ويقول ابن عصفور ((ويجوز استعمال التثنية بالألف في الاحوال كلها ..... وذلك في لغة الخثعم وهي فخذ من طيِّيء قال الشاعر[7] :

ان أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف))[8]

ويتحدث ابن الضائع عن (ذو) الموصولة فيقول: ((ومنها (ذو) في لغة طيء يقول احدهم[9] :

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي: التي حفرت والتي طويت))[10]

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي 363، ينظر: الكتاب 343/1 ، والإنصاف 347/1

(2) ديوانه ص157

(3) البيت لأبي يحيى اللاحقي، وهو من شواهد المقتضب 116/2

(4) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص 177، وينظر :ص 181

(5) البيت للأخطل، ديوانه 108/1

(6) شرح جمل الزجاجي ص 249ب

(7) البيت لرؤبة، ديوانه ص 168

(8) شرح جمل الزجاجي 151/1، وينظر : 170/1، 171

(9) البيت لسنان بن نحل الطائي، وهو من شواهد الانصاف384/1

(10) شرح جمل الزجاجي 28/2

ويتحدث ابن أبي الربيع عن (لعل) فيقول: ((وقد يقال: لعنّ وعنّ غير معجمة ولغنّ وغنّ بغين معجمة))[1] ثم يستشهد على ذلك بقول أبي النجم العجلي[2]:

ثم سمعنا برهان نأمله لغَنّا في الرهان نرسله

أمّا ابن حمزة العلوي فلم يستخدم شواهده الشعرية في بيان اللغات،

ويقول ابن هشام متحدثاً عن العَلَم المؤنث على ثلاثة أحرف ((فإن كان أوسطه ساكناً فللعرب فيه لغتان منهم من يصرفه لقلة حروفه وقلة حركاته نحو: جُمْل، وهنْد، ودعْد، ومنهم لا يصرفه.. قال الشاعر وقد جمع بينهما[3]:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعْدٌ ولم تسْق دعْدُ في العلب))[4]

موقف الشراح من الشواهد الشعرية :

(1) بيان الضرورات الشعرية:

يناقش ابن بابشاذ بعض المسائل مستشهداً بالشواهد الشعرية التي جاءت على الضرورة، فيقول: ((وليس في العربية اسم ينادى به ألف ولام الا اسم الله تعالى وحده.... وهذا الاسم يختص بأشياء لا تكون في غيره من الأسماء ..... فيها زيادة ميم في آخره عوضاً من حرف النداء والدليل كونها عوضاً أنهم لا يجمعون بينهما لا في ضرورة الشعر كقوله[5]:

اني اذا ما حدث ألمّا أقول يا اللهم يا اللهما))[6]

ويقول ابن عصفور: ((ان الإشباع لا يجوز الا في ضرورة الشعر فإشباع الواو[7]:

الله يعلم انا في تلفتنا يوم الفراق الى أحبابنا صور

وإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث سلكوا أدنو فأنظور))[8]

ويقول ابن الضائع: ((واما قوله[9]:

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما ان تكسباني شراً

فضرورة وشاذ))[10]

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 764/2

(2) البيت في العقد الفريد وهمع الهوامع 134/1

(3) البيت لجرير، ديوانه ص 67

(4) شرح جمل الزجاجي ص 302، وينظر : ص 452

(5) مجهول القائل : وهو من شواهد الخزانة 385/1

(6) شرح جمل الزجاجي ص 119أ، وينظر : ص 101ب

(7) قائله : إبراهيم بن هرمة . ينظر : ديوانه ص 118

(8) شرح جمل الزجاجي 120/1، 121 وينظر : 112/1، 132

(9) مجهول القائل، وهو من شواهد المقتضب 243/4، والأنصاف 336/1 ، وخزانة الأدب 358/1

(10) شرح جمل الزجاجي 388/2، وينظر : 373/2، 274، 319، 320

ويتحدث ابن أبي الربيع في باب التوكيد فيقول: ((وأما اكتعون فلا يقع الا بعد أجمعين في كلام العرب، فلا تقول: جاءني القوم اكتعون، وانما تقول: جاءني القوم اجمعون اكتعون، وقد جاء في الشعر كأنه ضرورة[1]:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا))[2]

ويتحدث ابن حمزة عن حذف الفاء من جواب الشرط فيقول: ((وقد تأتي محذوفة من الجواب في الجملة الابتدائية، كقول كعب بن مالك[3]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مِثْلانِ

وهذه معدودة في ضرورات الشعر فلا يكون مقيس عليه بحال))[4]

ويقول ابن هشام متحدثاً عن عود الضمير: ((وانما ترجع الضمائر الى ما قبلها من الأسماء لا الى ما بعدها وربما جاء مثل هذا في الشعر شاذاً للضرورة قال الشاعر[5]:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ))[6]

(2) الإشارة الى ما هو قليل أو نادر أو شاذ.

استخدم الشرّاح الشاهد الشعري للإشارة الى القليل والنادر من الكلام فيقول ابن بابشاذ متحدثاً عن عدم جواز التعجب من السواد والبياض: ((فإن قيل: فما تصنع بقول الشاعر[7]:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض

.... فمن القلة بحيث لا يقاس عليه))[8]

ويقول ابن عصفور: ((وحذف خبر (ليس) لفهم المعنى قد يجيء قليلاً، نحو قوله[9]:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير

يريد: ليس في الدنيا مجير))[10]

---

(1) البيت لم ينسب لقائل ، وهو من شواهد توضيح المقاصد 186/3، وشرح ابن عقيل على الألفية 210/3

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 380/1، وينظر :1/ 195و 196

(3) ديوانه ص 213

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 446 وينظر : ص 798

(5) البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ص 191

(6) شرح جمل الزجاجي ص 199 وينظر ص 140 و 216 و 230

(7) البيت لرؤية بن العجاج، ديوانه ص 176

(8) شرح جمل الزجاجي ص 81ب وينظر : ص 122أ ب

(9) البيت لعبد الله بن أيوب التميمي، ينظر:شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 95

(10) شرح جمل الزجاجي 398/1 وينظر : 232/1و 312

ويقول ابن الضائع: ((وقد جاء حذف حرف النداء من النكرة المقصودة في الضرورة وفي قليل الكلام، انشد سيبويه[1]:

جاري لا تستنكري عذيري .....

أراد: يا جارية))[2]

ويتحدث ابن أبي الربيع عن(أل) فيقول: ((ان تكون بمنزلة (الذي) وهذه لا أذكرها جاءت إلا في الشعر وهي فيه قليلة، قال[3]

ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....))[4]

ويتحدث ابن حمزة العلوي عن اتصال الضمير وانفصاله فيقول: ((واعلم ان الأصل في المضمرات انما هو الاتصال بما هو عامل فيها من رفع او نصب ... ولهذا فإنهم لا يسوغون الانفصال في حال أصلاً الا حيث يكون الاتصال متعذراً، وفي هذا دلالة على انه هو الأصل في هذه القاعدة، وقد شذَّ عما ذكرناه قولهم[5]:

كأنا يوم قرّى أنّـ ما نقتل إيانا

..... وغير ذلك مما يعد في الندرة والشذوذ))[6]

ويقول ابن هشام: ((العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول اذا ذكر الفاعل إلا انه قد جاء في الشعر شيء قلب فيصير مفعوله فاعلاً، وفاعله مفعولاً.... فمنه قول الشاعر[7]:

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

.... (سوءاتهم) مفعول في اللفظ وهي فاعلة في المعنى..... و(هجر) فاعل في اللفظ))[8]

مما تقدم تبين لنا أن شراح الجمل أكثروا من الشواهد الشعرية ، احتل ابن عصفور المرتبة الأولى في عدد شواهده ، وابن الضائع في المرتبة الثانية ، وابن بابشاذ في المرتبة الثالثة ، يأتي بعده ابن حمزة العلوي ثم ابن أبي الربيع ، ويأتي بالمرتبة الأخيرة ابن هشام .

---

(1) البيت للعجاج ، وتمامه: سيري وإشفاقي على بعيري، ديوانه ص26

(2) شرح جمل الزجاجي 397/2

(3) البيت للفرزدق وتمامه: وإلا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الإنصاف 521/2

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 178/1، وينظر : 289/1و 381و 457

(5) البيت لذي الإصبع العدواني، ديوانه ص78

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 259

(7) هو الأخطل ديوانه 209/1

(8) شرح جمل الزجاجي ص 284

واتخذ الشراح مناهج مختلفة في الانتفاع من شواهدهم الشعرية ، وأبرز السمات عندهم : بيان موطن الشاهد وإعراب بعض المفردات ونسبة الشواهد الى قائليها وتكرار الشاهد في مسائل مختلفة .

أما القضايا التي احتجوا لها فتمثلت ببيان المسائل النحوية ، وتأييد مذهب او الاعتراض عليه وبيان المعاني .

ووصف الشراح قسماً منها بالقلة او الندرة أو الشذوذ ، وحملوا قسماً منها على الضرورة الشعرية .

ثانياً: النثر:

أ- أقوال العرب وأمثالهم.

استشهد شراح الجمل بأقوال وأمثالهم، فاستشهد ابن بابشاذ بـ(23) مثلاً وقولاً وابن عصفور بـ(44) مثلاً وقولاً، وابن الضائع بـ(15) مثلاً وقولاً، وابن أبي الربيع بـ(77)مثلاً وقولاً، وابن حمزة بـ(57) مثلاً وقولاً، وابن هشام بـ(3) من الأمثال. وأبرز القضايا التي استشهدوا بها.

1. المسائل النحوية

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (كاد): ((والأجود أن تكون (كاد) بغير (أن) لأنها لمقاربة الحال...ومن كلام العرب ((كاد النعام يطير))[1] و (كاد العروس يكون أميراً))[2] لقربهما من تلك الحال))[3].

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن (حاشى): ((وما بعدها مخفوض أبداً على مذهب سيبويه...وأمّا ما حكي من قولهم: حاشى الشيطان وأبا الإصبع[4]، فإن صحّ عند من يقول ذلك فعل ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة (إلا) لأنه لو كان كذلك لجاز فيما بعدها الرفع))[5].

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً: ((ومن أمثالهم: عسى الغويرُ أبؤساً[6] ،فجاء بخبر عسى اسماً))[7].

ويستشهد ابن أبي الربيع على الابتداء بالنكرة فيقول: ((أن يكون فيه معنى الحصر وذلك نحو قولهم: شرٌّ أهرّ ذا ناب[8]، المعنى: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ))[9].

ويتحدث ابن حمزة العلوي عن تقديم الضمير فيقول: ((أن يكون المضمر متصلاً بالمجرور فيكون جائزاً أيضاً كقولك...في بيته يؤتى الحكم[1]))[2].

---

(1) مجمع الأمثال 137/2.

(2) المصدر نفسه 137/2.

(3) شرح جمل الزجاجي ص 145ب، وينظر: ص 145أ و 236ب.

(4)

(5) شرح جمل الزجاجي 260/2، وينظر: المصدر نفسه 62/2.

(6) ينظر: الكتاب 478/1، والمقتضب 70/3.

(7) شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 613/2.

(8) مجمع الأمثال 370/1.

(9) البسيط في شرح جمل الزجاجي 539/1.

ويقول ابن هشام مستشهداً على منع (هجر) من الصرف: ((وفي المثل: كجالب التمر الى هجر))[3].

2. المسائل الصرفية

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (السَرى): ((السَراء ممدود ، قال في المثل السائر: لا تغتر بالحرَّة عام هدائها ولا بالأَمة عام سَرائها[4]))[5].

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن التذكير والتأنيث: ((والدليل على أن (ثبيراً) مذكر قوله: أشرق ثبير كيما نغير[6] ،ولو كان مؤنثاً لقال: أشرقي ثبيرِ))[7].

ويقول ابن الضائع في الترخيم: ((إن الواو المفتوح ما قبلها لا تثبت بل تقلب ألفا وعلى هذا قولهم: أطرق كرا[8] ، في ترخيم: كروان))[9]

ويقول ابن أبي الربيع: ((فإذا قلت: هذا ضروب زيداً، فالأصل: هذا ضارب زيداً كثيراً. فعدلوا عن هذا الى (ضروب) طلباً للاختصار ... وكذلك : انه لمنحار بوائكها [10] ، الأصل: ناحر كثيراً))[11]

ويقول ابن حمزة العلوي: ((وأما القصا... فهو الناحية ويكتب بالألف لأن لامه واو لقولهم: قصوت، وقصا يقصو إذا بعد. ومن كلام العرب: حُطنّي القصا[12] ممدوداً ومقصوراً: أي تباعدني))[13]

ب – لغات القبائل:

استخدم الشراح لغات القبائل في عضد قواعدهم ومسائلهم التي يعرضونها، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (إحدى عشرة) وجواز فتح (الشين) وكسرها ((ويجوز كسرها مع المؤنث فيقول : إحدى عشرة جارية

---

(1) مجمع الأمثال 28/2.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 265، وينظر: ص 122.

(3) مجمع الأمثال 129/2، شرح جمل الزجاجي ص 306 .

(4) الفاخر ص 276، وجمهرة الأمثال 397/2، (تسرى الجارية: أي: اتخذها سرية.

(5) شرح جمل الزجاجي ص 208ب.

(6) مجمع الأمثال 362/1.

(7) شرح جمل الزجاجي237/2، وينظر : 366/2.

(8)

(9) شرح جمل الزجاجي 437/2، وينظر : 879/3.

(10) الكتاب 112/1، وشرح المفصل 70/6 ، و بوائكها: أي : سمانها ، ينظر:لسان العرب 197/5

(11) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1053/2.

(12) لسان العرب 184/15

(13) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 635

، وثلاث عشرة امرأة ، وهذا مذهب بني تميم ، ومذهب أهل الحجاز التسكين))[1] يقول ابن جني ((أمّا (عشرة) بكسر الشين فتميمية ، وأمّا إسكانها فحجازية))[2]

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن التثنية ((ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض ، وذلك في لغة الخثعم وهي فخذ من طيء))[3]

وإعراب المثنى بالألف مطلقاً لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم[4]

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن إجراء القول مجرى الظن ((اللغة الأخرى يعمل عمل الظن بغير شرط وهي لغة بني سُليم))[5]

وأشير هنا الى ان النحويين أشترط في إعمال (قال) عمل (ظن) شروط منها ان يكون فعله مضارعاً وان يكون للمخاطب مستفهماً عنه غير مفصول بينه وبين أداة الاستفهام إلا بظرف أو مجرور، نحو أتقول زيداً منطلقاً ، أما بنو سُليم فيعملونها من دون شروط يقول سيبويه ((زعم ابو الخطاب ان ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُليم يجعلون باب (قلت) أجمع ، مثل ظننت))[6]

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن الظروف ((اعلم أن: ذات مرة وذا صباح وذا مساء، فإنها لا تتصرف عند جمهور العرب ، لا تقول : إن ذا صباح مشيت فيه ، وكذلك : ذات مرة ، إلا خثعماً فإنهم يصرفون: ذات مرة وذا صباح))[7]

أشير هنا الى أن (ذات مرة) و(ذا صباح) و(ذا مساء) ظروف لازمة للنصب لا تخرج عنه إلا في لغة الخثعم[8]

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (مذ ومنذ) ((رفع الماضي بمذ من غير نون هي لغة أسد وتميم ، وخفض الماضي بها لغة مزينة وغطفان وقيس ، فإذا أدخلت النون فالخفض بها في الماضي هو لغة بني عامر ، والرفع بعدها في الماضي هو لغة هوازن وبني سليم))[9]

---

(1) شرح جمل الزجاجي 102ب ن وينظر : الكتاب 171/2 وشرح اللمع 515/2

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 261/1

(3) شرح جمل الزجاجي 151/1

(4) ينظر : شرح شذور الذهب ص 46 و 47

(5) شرح جمل الزجاجي 162/2

(6) الكتاب 63/1

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 481/1

(8) ينظر : الكتاب 116/1

(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 302

ذهب النحويون الى أن (مذ و منذ) اذا جررت بهما فهما حرفان وإذا رفعت ما بعدها فهما اسمان[1]، ففي حالة الجر تقول: ما رأيته مذ يومين ،فيكون بمنزلة حروف الجر ، وفي حالة الرفع تقول : ما رأيته مذ يومان ، فيكون مبتدأ وما بعده الخبر او خبر وما بعده المبتدأ[2].

ويقول ابن هشام متحدثاً عن قوله تعالى﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[3] ((ما : جحد ، هو: رفع بـ(ما) لأن(ما) مشبهة بـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر))[4]

(ما) النافية عاملة عمل: ليس ،في لغة أهل الحجاز وأعملوها مع أنها غير مختصة تشبيهاً لها بـ(ليس) ، وفي لغة تميم غير عاملة لأنها غير مختصة تدخل على الفعل وعلى الاسم فليس عملها بإحداهما بأولى من الآخر[5] .

موقف الشراح من أقوال العرب ولغاتهم :

اتخذ الشراح من أقوال العرب ولغاتهم مواقف مختلفة ، يمكن توضيحها بالآتي :

1- وصفها بالشذوذ :

وصف الشراح مجموعة من الأقوال بالشذوذ ، ومن ذلك قول ابن بابشاذ متحدثاً عن الفاعل ((متى كان الفعل مقدماً كان موحداً أبداً سواء كان فاعله موحداً او مثنى او مجموعاً ... فإن قيل : فقد حكي عن العرب :أكلوني البراغيث ، قيل: هذه حكاية شاذة من وجهين : أحدهما: مخالفتها للأصول وما عليه الجمهور ، والآخر : وصف البراغيث بالأكل دون القرض فقوي الشذوذ فيها فلم يعتد بها))[6]

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى او مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية والجمع إلا عند بعض العرب وهم بنو الحارث بن كعب فإنهم يلحقون الفعل بعلامة تدل على التثنية او الجمع[7] .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن (واو) الحال ((واو الحال لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلا شاذاً ، نحو ما حكي من دخولها على الفعل المضارع .... نحو : قمت وأصك عينه))[8]

---

(1) ينظر : المقتصد 853/2 ، والغرة المخفية 175/1

(2) ينظر: الإنصاف 382/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 60/2

(3) التكوير 24

(4) شرح جمل الزجاجي ص 127

(5) ينظر : الكتاب 28/1، ومعاني القرآن للفراء 42/2، والمقتضب 188/4و189

(6) شرح جمل الزجاجي 16ب و 17أ ، وينظر : شرح المفصل 88/3

(7) ينظر : شرح ابن عقيل 467/1و468

(8) شرح جمل الزجاجي 2/ 158

وأشير هنا الى أن واو الحال تدخل على الجمل الاسمية مثل: جاء زيد ويده على رأسه ، وعلى الفعلية إذا تصدرت بماض مقترن ب(قد) مثل: جاء زيد وقد طلعت الشمس ، وتدخل على المضارع المنفي ، وأما المضارع فلا تدخل عليه وما جاء من ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو[1].

أما الشراح الآخرون فلم يشذّذوا ما استدلوا به من شواهد نثرية .

2- وصفها بالقلة :

وصف الشراح قسماً من الشواهد النثرية بالقلة ، ومن ذلك قول ابن عصفور متحدثاً عن منع التعجب من السواد والبياض ((قول أم الهيثم : هو أسود من حنك الغراب ، وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه))[2] ، وذكر ابن عصفور أن البصريين لا يجيزون التعجب من الألوان ، وأن الكوفيين يجوزون التعجب من السواد والبياض مستدلين بشواهد شعرية ونثرية ومنه هذا القول الذي وصفه بأنه من القلة قلا يقاس عليه .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن إغراء الغائب ((واعلم أنه لا تستعمل هذه الأسماء في أمر الغائب، لا يجوز أن يقال : عليه زيداً لأنه لا إقبال فيه على المأمور ... قال سيبويه : وحدثني من سمع أن بعضهم قال : عليه رجلاً ليسني ، فهذا إغراء الغائب ، قال : وهذا قليل شبهوه بالفعل))[3]، فابن الضائع يتابع سيبويه في هذه المسألة في وصفه للشاهد بالقلة .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن التعليق عن العمل ((إن التعليق قد وجد في الأفعال ولم يوجد التعليق في الحروف ، ووجد التعليق في الأسماء قليلاً ، قالوا : قطع الله يد ورجل من قالها ، فـ(من قالها) مخفوض بأحد الاسمين والآخر معلق ، ولا يجوز أن يقال : إنه مخفوض بالاسمين معاً لأنه لا يعمل عاملان في معمول واحد))[4] .

والتعليق هو إبطال العمل في اللفظ دون التقدير ، وهو يكثر في أفعال القلوب (ظن) وأخواتها[5]، ويقل في الأسماء كما ذكر ابن أبي الربيع .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن مجيء (كان) زائدة ((ولا تزاد في التعجب إلا (كان) لكثرة دورها ، فأما قولهم : ما أصبح أبردها ، للغداة ، وأمسى أدفأها ، للعشية ، فهو قليل لا يعول عليه))[6].

أما ابن بابشاذ وابن هشام فلم أجد في شرحيهما من الشواهد النثرية ما وُصف بالقلة .

---

(1) ينظر : الجنى الداني ص 192و شرح ابن عقيل 656/1

(2) شرح جمل الزجاجي 578/1 ، وينظر : الإنصاف 1/ 148

(3) شرح جمل الزجاجي 3/ 1104 ، وينظر : الكتاب 1/ 126 ، والمقتضب 2/ 280

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 938/2

(5) ينظر : شرح شذور الذهب ص 365

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص230 ، وينظر : المفصل 170/2 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور /586

مما تقدم تبين لنا أن شراح الجمل احتجوا بأمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم في مسائل نحوية وصرفية ، إلا أن شواهدهم كانت قليلة ، ووصفوا بعضاً منها بالشذوذ والقلة .

الفصل الثاني
موارد الشروح وطرائق النقل

من خلال دراسة شروح جمل الزجاجي تبين أن مؤلفيها اعتمدوا على الموارد التي تُعدُّ رافداً من روافد أي كتاب ، إذ نراهم تأثروا بمن سبقهم من النحويين ، فجاءت شروحهم متضمنة الأقوال التي يتبين منها معرفتهم واطلاعهم على علوم من سبقهم .

وسأقوم في هذا الفصل بتوضيح مقدار الإفادة التي حصلوا عليها من المصادر المختلفة والأساليب التي اتبعوها في أخذهم من تلك الموارد مع بيان أثر الشراح السابقين في اللاحقين ، وقد اقتضى منهج البحث أن ينقسم على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موارد الشروح

والمبحث الثاني : طرائق النقل

والمبحث الثالث : أثر الشراح السابقين في اللاحقين

المبحث الأول
موارد الشروح

أبين في هذا المبحث المصادر التي اعتمد عليها الشراح وأخذوا منها ، إذ نرى شروحهم تضمنت الآراء والأقوال المختلفة مع اختلاف مستويات الإفادة من الموارد وتعدد الأساليب ومظاهر الانتفاع ، وذلك من خلال الطريقين الآتيين :

الطريق الأول : الأعلام

كثرت الأعلام عند شراح الجمل وتفاوت عددها من شرح إلى آخر ، واختلفت كمية النقل كذلك ونتيجة لهذه الكثرة وذاك الاختلاف عمدتُ إلى جدول ذكرت فيه الأعلام الواردة في الشروح واستثنيت من ذلك الشعراء وقراء القراءات القرآنية ، محيلاً في الهوامش إلى مواضع يرد فيها اسم العالم تمثيلاً لذلك لا حصراً .

وهذا الجدول يوضح عدد مرات ورود كل علم عند الشراح ، على وفق الآتي :

	ابن بابشاذ 469هـ	ابن عصفور 669هـ	ابن الضائع 680هـ	ابن أبي الربيع 688هـ	ابن حمزة 749هـ	ابن هشام 761 هـ
1. عيسى بن عمر الثقفي(149هـ)[1]	5	5	10		5	
2. أبو عمرو بن العلاء (154هـ)[2]	3	5	17		10	3
3. الخليل بن أحمد الفراهيدي 175هـ[3]	11	8	44	10	60	4
4. أبو الخطاب (الأخفش الأكبر) (177هـ)[4]	1	1	2		2	1

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 158 أ وشرح ابن عصفور 206/2 وشرح ابن الضائع 493/2 والمنهاج ص 210

(2) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 120 أ ، وشرح ابن عصفور 398/1، وشرح ابن الضائع 383/2، والمنهاج ص 310 ، وشرح ابن هشام ص 232

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 98 أ ، وشرح ابن عصفور 407/1، وشرح ابن الضائع 136/2، والبسيط 284/1، والمنهاج ص 4 ، وشرح ابن هشام ص 232

(4) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 98 أ وشرح ابن عصفور 407/1 وشرح ابن الضائع 775/3 والمنهاج ص 6 وشرح ابن هشام ص 390.

5. عمرو بن عثمان (سيبويه)180هـ[1]	85	98	478	244	146	16
6. أبو محرز . خلف الأحمر (180هـ)[2]		2			1	
7يونس بن حبيب (182هـ)[3]	5	15	24	1	8	1
8. علي بن حمزة الكسائي (189هـ)[4]	11	21	23	14	80	2
9. علي بن الحسن الأحمر (194هـ)[5]	1				5	
10ـ أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (202هـ)[6]	1				1	
11ـ أبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (203هـ)[7]					1	
12. أبو عمرو الشيباني 206هـ[8]			1			

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 5 ب وشرح ابن عصفور 106/1 وشرح ابن الضائع 100/2 والبسيط 164/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 133.

(2) ينظر : شرح ابن عصفور 506/1 والمنهاج ص 497.

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 41 أ وشرح ابن عصفور 224/1 وشرح ابن الضائع 404/2 والبسيط 367/1 والمنهاج ص 88 وشرح ابن هشام ص 305

(4) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 56 أ وشرح ابن عصفور 224/1 وشرح ابن الضائع 152/2 والبسيط 355/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 170

(5) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 229 أ والمنهاج ص 24

(6) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 208 أ والمنهاج ص 821

(7) ينظر : المنهاج ص 669

(8) ينظر : شرح ابن الضائع 976/3

13. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)[1]	11	35	51	3	87	4
14. هشام بن معاوية الضرير (209هـ)[2]	1	1		4		
15. أبو عبيدة معمر بن المثنى 210هـ[3]	1		1		1	
16. محمد بن المستنير (قطرب) (210هـ)[4]	1	3				
17ـ سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (215هـ)[5]	36	56	45	25	36	1
18. أبو زيد الأنصاري (215هـ)[6]	1	4	3	1	1	1
19. عبد الملك بن قريب الأصمعي (216هـ)[7]	1	5	4		12	
20. أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)[8]		1			1	

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 46 ب وشرح ابن عصفور 153/1 وشرح ابن الضائع 43/2 والبسيط 658/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 161

(2) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 229 وشرح ابن عصفور 503/2 والمنهاج ص 7

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 295 وشرح ابن الضائع 489/2 والمنهاج ص 799

(4) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95 ب وشرح ابن عصفور 132/1

(5) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 22 ب وشرح ابن عصفور 158/1 وشرح ابن الضائع 101/2 والبسيط 205/1 والمنهاج ص4 وشرح ابن هشام ص 133

(6) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 236 أ وشرح ابن عصفور 38/2 وشرح ابن الضائع 545/2 والبسيط والمنهاج ص 283 وشرح ابن هشام ص 395

(7) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 204 أ وشرح ابن عصفور 260/1 وشرح ابن الضائع 411/2 والمنهاج ص245

(8) ينظر : شرح ابن عصفور 424/1 والمنهاج ص 483

21. أبو عمر الجرمي (225هـ)[1]	2	4	9	7	6	
22. محمد بن زياد (ابن الأعرابي) 231هـ[2]		1	1		1	
23ـأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (233هـ)[3]	1		1		1	
24ـ محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال (243هـ)[4]					1	
25ـ يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت) (244هـ)[5]	1	3	2	4	2	
26. محمد بن حبيب (ابن أمية)245هـ[6]						1
27ـ أبو عثمان بكر بن محمد المازني(249هـ)[7]	9	17	23	6	31	1
28. أبو إسحاق ابراهيم الزيادي (249هـ)[8]	1					

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص141ب وابن عصفور214/1وابن الضائع515/2 والبسيط461/1والمنهاج ص14

(2) ينظر: شرح ابن عصفور 159/2 وشرح ابن الضائع 545/2 والمنهاج ص 25

(3) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 275 وشرح ابن الضائع 819/3 والمنهاج ص 776

(4) ينظر: المنهاج ص 7

(5) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 215 وشرح ابن عصفور 426/1 وشرح ابن الضائع 1072/3 والبسيط 158/1 والمنهاج ص 194

(6) ينظر : المنهاج ص 484

(7) ينظر:شرح ابن بابشاذ ص24 ب ، وشرح ابن عصفور178/1 ،وشرح ابن الضائع 228/2 والبسيط198/1 وشرح ابن هشام ص 438

(8) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 254 أ

29. أبو حاتم السجستاني (255هـ)[1]	1	1	1		4	1
30ـ أبـو الفضـل العبـاس بـن فـرج الرياشـي (257هـ)[2]					1	
31. عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ) [3]	1	2	2	4	1	
32ـ أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد المبـرد (285هـ)[4]	25	39	87	23	58	
33ـ أبـو العبـاس أحمـد بـن يحيـى (ثعلـب) (291هـ)[5]	1	3	2	3	4	
34ـ أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان (299هـ)[6]	1	5		1	7	
35ـ أبـو إسـحاق إبـراهيم بـن محمـد الزجـاج (311هـ)[7]	8	8	20	3	18	

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 236 أ وشرح ابن عصفور 208/2 وشرح ابن الضائع 421/2 والمنهاج 425 وشرح ابن هشام ص395

(2) ينظر : المنهاج ص 7

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 218 أ وشرح ابن عصفور 208/2 وشرح ابن الضائع والبسيط والمنهاج ص 668

(4) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 35 أ وشرح ابن عصفور 205/1 وشرح ابن الضائع 120/2 والبسيط 383/1 والمنهاج ص 5

(5) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95 ب وشرح ابن عصفور 153/1 وشرح ابن الضائع 327/2 والبسيط 418/1 والمنهاج 4

(6) ينظر : شرح ابن بابشاذ 46 ب وشرح ابن عصفور 356/1 والبسيط 674/2 والمنهاج ص 19

(7) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 26 ب وشرح ابن عصفور 281/1 وشرح ابن الضائع 342/2 والبسيط 1078/2 والمنهاج ص 152

36. أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (ق 4هـ)[1]		1					
37ـ علي بن سليمان (الأخفش الصغير) (315هـ)[2]	1	1			1		
38ـ أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (316هـ)[3]	4	8	17		9		
39ـ ابو بكر محمد بن أحمد الخياط(320هـ)[4]					1		
40. أبو بكر محمد بن الحسن (ابن دريد)[5]	2	1			1		
41ـ أبو بكر محمد بن علي مبرمان (326هـ)[6]	1		6				
42ـ أبو بكر محمد بن القاسم (ابن الأنباري) (328هـ)[7]					10		
43ـ أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (345هـ)[8]	1				1		
44ـ أبو محمد عبد الله بن جعفر (ابن درستويه) (347هـ)[9]	5	1			5		

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 452/2
(2) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95ب وشرح ابن عصفور 307/1 والمنهاج ص 253
(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 62 ب وشرح ابن عصفور 89/1 وشرح ابن الضائع 176/2 والمنهاج ص 6
(4) ينظر : المنهاج ص 777
(5) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 259أ وشرح ابن عصفور 548/2 والمنهاج ص 485
(6) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 242 أ وشرح ابن الضائع 596/2
(7) ينظر : المنهاج ص 25
(8) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 76 ب والمنهاج ص 485
(9) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 59ب وشرح ابن عصفور 301/1 والمنهاج ص 253

45ـ أبو بكر محمد بن الحسن (ابن مقسم) (354هـ)[1]		1				
46ـ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ)[2]	6	7	126	2	23	
47. أبو علي الفارسي (377هـ)[3]	24	63	88	30	30	
48. أبو بكر الزبيدي (379هـ)[4]			1			
49ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ)[5]	3			1	1	1
50. أبو الفتح عثمان بن جني (393هـ)[6]	4	5	13	10	13	
51. إسماعيل بن حماد الجوهري (398هـ)[7]					22	
52. علي بن محمد الهروي (415هـ)[8]				1		

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 469/1

(2) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 46 ب وشرح ابن عصفور 367/1 وشرح ابن الضائع 137/2 والبسيط 559/1 والمنهاج ص 4

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 38 أ وشرح ابن عصفور 64/1 وشرح ابن الضائع 59/2 والبسيط 160/1 والمنهاج ص 6

(4) ينظر : شرح ابن الضائع 457/2

(5) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 139أ والبسيط 581/1 والمنهاج ص 741 وشرح ابن هشام ص 159

(6) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 130 أ وشرح ابن عصفور 463/1 وشرح ابن الضائع 137/2 والبسيط 458/1 والمنهاج ص 138

(7) ينظر : المنهاج ص 30

(8) ينظر : المنهاج ص 741

53ـ أبـو الحسـن علـي بـن عيسـى الربعي(420هـ)[1]	2	2			2	
54ـ أبـو محمـد مكـي بـن أبـي طالـب القيسـي (437هـ)[2]					1	
55ـ ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (469هـ)[3]		1	1		16	
56ـ عبد القاهر الجرجاني (471هـ)[4]					16	
57ـ يوسـف بـن سـليمان (الأعلـم الشـنتمري) (476هـ)[5]		2	11		1	
58ـ أبـو محمـد عبـد الله بـن محمـد البطليوسـي (521هـ)[6]		2	39	8	9	
59ـ أبو الحسن بن الطراوة(530هـ)[7]		8	9	22		
60ـ أبـو القاسـم محمـود بـن عمـر الزمخشـري (538هـ)[8]			7	10	76	
61ـ أحمد بن علي (ابن الباذش) (540هـ)[9]		1	1			

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 44 أ وشرح ابن عصفور 244/2 والمنهاج ص 299
(2) ينظر : المنهاج ص 710
(3) ينظر: شرح ابن عصفور 246/2 وشرح ابن الضائع 853/3 والمنهاج ص 42
(4) ينظر : المنهاج ص 8
(5) ينظر : شرح ابن عصفور 311/1 وشرح ابن الضائع 451/2 والمنهاج ص 237
(6) ينظر : شرح ابن عصفور 603/1 وشرح ابن الضائع 394/2 والبسيط 706/2 والمنهاج ص 235
(7) ينظر : شرح ابن عصفور 399/1 وشرح ابن الضائع 828/3 والبسيط 247/1
(8) ينظر : شرح ابن الضائع 795/3 والبسيط 247/1 والمنهاج ص 8
(9) ينظر : شرح ابن عصفور 253/2 وشرح ابن الضائع 952/3

62. علي بن حمزة (ابن الشجري) (542هـ)[1]			1			
63ـ ناصح الدين سعيد (ابن الدهان) (569هـ)[2]					1	
64. محمد بن أحمد بن طاهر (580هـ)[3]			5	1		
65. إبراهيم بن محمد (ابن ملكون) (581هـ)[4]		2	3	2		
66ـ أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (583هـ)[5]			4	5		
67. أبو موسى الجزولي (601هـ)[6]		1	4	4		
68. أبو الحسن علي بن محمد (ابن خروف) (610هـ)[7]		1	76	1		
69ـ أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (616هـ)[8]				4		
70ـ أبو محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي (617هـ)[9]					41	

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 716/3
(2) ينظر : المنهاج ص 302
(3) ينظر : شرح ابن الضائع 686/2 والبسيط 570/1
(4) ينظر : شرح ابن عصفور 383/1 وشرح ابن الضائع 275/2 والبسيط 392/1
(5) ينظر : شرح ابن الضائع 667/2 والبسيط 429/1
(6) ينظر : شرح ابن عصفور 82/2 وشرح ابن الضائع 92/2 والبسيط 201/1
(7) ينظر : شرح ابن عصفور 463/1 وشرح ابن الضائع 69/2 والبسيط 2/ 1056
(8) ينظر : شرح ابن الضائع 91/2
(9) ينظر : المنهاج ص 8

71. أبو الحسين يحيى بن معط(628هـ)[1]					4	
72. ابن الخباز الموصلي (639هـ)[2]					11	
73ـ أبـو علـي عمـر بـن محمـد (الشـلوبين) (645هـ)[3]		9	76	32		
74ـ أبـو عمـرو بـن عمـر(ابن الحاجـب)(646هـ)[4]					51	
75ـ أبـو الحسـن علـي بـن جـابر الـدباج (646هـ)[5]				1		
76. علي بن مؤمن ابن عصفور (669هـ)[6]			84			

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 106

(2) ينظر : المصدر نفسه ص 75

(3) ينظر : شرح ابن عصفور 218/1 وشرح ابن الضائع 67/2 والبسيط 185/1

(4) ينظر : المنهاج ص 8

(5) ينظر : البسيط 627/1

(6) ينظر: شرح ابن الضائع 195/2

يتبين من القائمة السابقة أن ابن بابشاذ نقل عن (35) علماً آخرهم عصريُّه علي بن عيسى الربعي (ت420هـ) .

يحتل سيبويه المرتبة الأولى ، يأتي بعده أبو الحسن الأخفش ، ويأتي أبو العباس المبرد في المرتبة الثالثة ، في حين يحتل أبو علي الفارسي المرتبة الرابعة ، وهذا الترتيب على حسب كمية الأخذ من كل نحوي .

وهؤلاء النحويون هم من البصريين ، في حين نرى (الكسائي والفراء) وهما من الكوفيين يأتيان في مرتبة متأخرة في كمية النقل عنهم ، وهذا يدل على اهتمام ابن بابشاذ بمذهبه البصري إذ ذكر (28) علماً بصرياً ، في حين ذكر (6) نحويين من نحاة الكوفة ، كذلك ذكر ممن اشتهروا باللغة والرواية أبا عبيدة معمر بن المثنى وأبا زيد الأنصاري وعبد الملك بن قريب الأصمعي وابن دريد أبا بكر محمد بن الحسن ،وانفرد ابن بابشاذ بذكر أبي إسحاق إبراهيم الزيادي إذ لم يذكره اللاحقون له.

ونقل ابن عصفور عن (42) علماً ، احتل سيبويه المرتبة الأولى ثم الأخفش ثم المبرد ثم الفراء ثم الكسائي ، ونجد كما هو الأمر عند ابن بابشاذ نحويي البصرة يحتلون المرتبة الأولى ، وممن اشتهروا باللغة و الرواية عنده : . أبو عمرو بن العلاء ، وخلف الأحمر ، وأبو زيد الأنصاري وعبد الملك بن قريب الأصمعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن الأعرابي وابن السكيت وابن دريد.

وانفرد ابن عصفور بذكر أبي عبد الله بن علي الصيمري وأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بـ(ابن مقسم).

ونقل ابن الضائع الإشبيلي الأندلسي عن (42) علماً ، يأتي سيبويه في مقدمتهم ثم السيرافي ثم المبرد ثم ابن خروف والشلوبين أما الكسائي والفراء فتأخرا كما هو الأمر عند الشارحين السابقين.

ويلاحظ أن ابن خروف والشلوبين احتلا عنده مرتبة متقدمة إذ نقل عن كل واحد منهما في (76) موضعاً وهذه صفة ينفرد بها ابن الضائع عن غيره من الشرَّاح السابقين واللاحقين له.

ويبدو ان سبب ذلك أنهما أندلسيان فهو وهما من موطن واحد ، وليس الأمر يخصهما وحدهما بل هذه الظاهرة ، أعني النقل من الأندلسيين ، زادت عنده على ما عند الشراح الآخرين يتبين هذا من النظر في نقوله كما سأبينه لاحقاً.

وذكر علماء اشتهروا باللغة والرواية وهم : أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو زيد الأنصاري وعبد الملك بن قريب الأصمعي وابن الأعرابي وابن السكيت.

وممن انفرد بذكرهم ابن الضائع أبو عمرو الشيباني وأبو بكر الزبيدي وابن الشجري وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي.

ونقل ابن أبي الربيع الأندلسي عن (28) علماً ، مع العلم أن شرحه وصل ناقصاً ، يحتل سيبويه المرتبة الأولى ، وأبو علي الفارسي المرتبة الثانية ، والشلوبين المرتبة الثالثة ، ثم المبرد ثم ابن الطراوة ، في حين تأخر الكسائي ، أما الفراء فكان اعتماد ابن أبي الربيع عليه قليلاً إذ اقتصر على

ثلاثة مواضع فقط ويلاحظ أنه يقدم الفارسي على المبرد ، وهذا أمر اختلف فيه على الشراح السابقين . وكذلك تقدم الشلوبين وابن الطراوة على النحويين الآخرين عنده ، وهما من متأخري النحويين الأندلسيين.

وانفرد ابن أبي الربيع بذكر أبي الحسن علي بن جابر الدباج الأندلسي.

ويلفت نظرنا إلى نقولات النحويين الأندلسيين الثلاثة : ابن عصفور ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع اهتمامهم بآراء الأندلسيين ، فإنهم انفردوا غالباً من بين الشراح بذكرهم علماء الأندلس ، ونقلهم عنهم ، فقد نقلوا منفردين ما عدا موضعين عن : أبي بكر الزبيدي ، والأعلم الشنتمري[1] وابن السيد البطليوسي[2] ، وابن الطراوة ، وابن الباذش ، وابن ملكون ، والسهيلي ، وأبي موسى الجزولي ، وابن خروف ، وأبي علي الرندي ، والشلوبين وأبي الحسن بن الدباج ، وكان نقلهم عن قسم من هؤلاء في مواضع كثيرة فاقت غيرهم من المتقدمين .

أما ابن حمزة العلوي فكثرت الأعلام عنده إذ بلغ عددهم (58) علماً احتل سيبويه المرتبة الأولى ثم الفراء ثم الكسائي ثم الزمخشري ثم المبرد .

ويلاحظ أنه أكثر النقل عن الفراء والكسائي وهذا ما لم يتصف به من سبقه من الشراح ، كذلك أكثر النقل عن النحويين المتأخرين ، ومنهم البطليوسي والزمخشري وابن معط وابن الحاجب .

وممن اشتهر باللغة والرواية عنده : ابن الأعرابي وابن السكيت وأبو عبيد القاسم بن سلام ومن الأعلام الذين انفرد بذكرهم : أبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي ، ومحمد بن أحمد بن عبد الله الطوال ومحمد بن حبيب وأبو الفضل الرياشي وأبو بكر الخياط وأبو بكر ابن الأنباري وإسماعيل بن حماد الجوهري وعلي بن محمد الهروي وابو محمد مكي بن أبي طالب القيسي وعبد القاهر الجرجاني وابن الدهان والخوارزمي وابن معط وابن الخباز وابن الحاجب .

وبذلك فاق الشراح في عدد الأعلام الذين انفرد بذكرهم إذ بلغوا (15) علماً . على الرغم من تأخر عصره عن الشراح. ونقل ابن هشام عن (13) علماً ، يأتي سيبويه في مقدمتهم ، ثم الكسائي ثم الفراء ومع قلة عددهم يلاحظ قلة نقولاته عنهم ، فأكثر من نقل عنه وهو سيبويه لم يتجاوز ذكره (16) موضعاً .

وبعد هذا العرض للأعلام عند شراح الجمل وبيان كمية الأخذ من كل واحد منهم لا بد من ذكر نماذج توضح هذا النقل . ونتيجة لكثرتهم ، آثرت اختيار بعضهم على حسب أهميتهم عند الشراح وكمية الأخذ منهم على وفق الآتي : .

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

---

(1) وشاركهم فيه ابن حمزة العلوي في موضع واحد .

(2) وشاركهم فيه ابن حمزة العلوي في (9) مواضع

اعتمد الشراح على الخليل ونقلوا عنه كثيراً من الأقوال والآراء ، وذلك ليس غريباً إذ كان له فضل السبق في وضع أصول العربية وتوطيد أسسها وتثبيت قواعدها .

واختلف موقفهم منه ، فابن بابشاذ يتحدث عن الضمير (إيّاك) والخلاف فيه فيقول : ((وقال الخليل رحمه الله : إيّا اسم مضمر مضاف إلى ما بعده ، واستدل على إضافته بقول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيا الشوابِ ، فأضاف إلى الشواب وجرها))[1] .

ثم يرد قول الخليل بقوله ((وليس فيهما دليل قاطع على كونه مضمراً)).

ويردّ قول الخليل في حديثه عن أداة النصب (لن) فيقول ((وأما لن ، فمختلف فيها وهي عند سيبويه مفردة وعند الخليل مركبة ، وأصلها عنده : لا أنْ ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان ، الألف و النون ، فحذفت الألف لذلك فبقي : لن ..... وهذه كلها دعاوى واقتراحات تحتاج إلى أدلة ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في كونها مفردة))[2] .

وقد يذكر رأيه من دون تعليق عليه ومن ذلك قوله ((إذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المفرد ، ففيه مذهبان منهم من ينونه ويبقي على ضمته وهو مذهب الخليل .... ومنهم من ينونه وينصبه وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء))[3] .

ويُعَدُّ الخليل من الأعلام الذين أخذ عنهم ابن عصفور ، فنراه يرد عليه ولا يأخذ برأيه عند حديثه عن ضمير الفصل فيقول ((وزعم الخليل رحمه الله أنها أسماء لا تنتقل عن الإسمية ولا موضع لها من الإعراب ، والصحيح أنها حروف ، لأن أسماءً لا موضع لها من الأعراب لم توجد في كلامهم))[4] .

ويرجح عليه قول المبرد ، ومن ذلك قوله ((فإذا قلت : مررت به وحده ، فمعناه عند الخليل : أفردته إفراداً ، وزعم المبرد أنه في معنى مفرد وهذا أولى من مذهب الخليل لا طرّاده))[5] .

في حين نجد ابن الضائع قد ذكر الخليل كثيراً وتأثر به ، فهو يتابعه في أكثر استشهاداته له ، فعند حديثه عن (اللهم) يقول : ((واعلم أن الخليل وسيبويه يمنعان وصف هذا الاسم لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة صوت.... يعني غير متمكن في الاستعمال))[6]

ومن متابعته للخليل قوله ((وأما دخول التاء في (أمّ) فكدخولها في عمّة وخالة، كذا زعم الخليل))[7].

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 98 أ ، وينظر : الكتاب 141/1

(2) المصدر نفسه: ص 140 أ ، وينظر : الكتاب 407/1

(3) المصدر نفسه ص 120 أ ، وينظر : الكتاب 312/1 ، 313 ، والمقتضب 213/4

(4) شرح جمل الزجاجي 65/2 ، وينظر : الكتاب 394/1 ، والمقتضب 103/4

(5) المصدر نفسه 161/2 . وينظر الكتاب 187/1 ، والمقتضب 239/3

(6) شرح جمل الزجاجي 418/2 ، وينظر : الكتاب 310/1

(7) المصدر نفسه 420/2 ، وينظر الكتاب 317/1

ولم يكن ابن أبي الربيع يختلف كثيراً عن ابن الضائع فهو يعتمد على أقوال الخليل ويتابعها ، فعند حديثه عن (التاء) في (أخت) يقول ((والخليل أجراها في النسب مجرى علامة التأنيث وارتضاه سيبويه ، وهو الصحيح))[1] .

ويأخذ بقوله عند توجيهه لقوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [2] فيقول ((وأخذها الخليل على أن (أنّ) هنا بمعنى : لعلّ))[3] .

وينقل ابن حمزة العلوي عن الخليل كثيراً من الأقوال ، فنجده لا يأخذ برأيه عن حديثه عن العطف على محل اسم (إنّ) فيقول ((لا يجوز العطف على محل اسم (إنّ) إلا بعد تمام الخبر ، هذا هو رأي المحققين من البصريين كالخليل وسيبويه .... والمختار عندنا جواز العطف على محلها مطلقاً))[4] .

ويرجح رأي سيبويه ويرد على الخليل عند حديثه عن المجرور بعد (كم) الخبرية فيقول :

((وحكي عن الخليل .... أنها منونة بكل حال ، وأن الجر في الاسم بعدها إنما كان بإضمار (من) ، والحق ما قاله سيبويه لأن الظاهر من الجر إنما هو بنفسها من غير حاجة إلى إضمار فيها للحرف))[5] .

ويتابعه في بعض المواطن ، فعند حديثه عن اضافة تابع المنادى يقول: ((واعلم ان هذه التوابع كلها ، متى كانت مضافة فليس فيها إلا الإعراب وإجراؤها على المحل بكل حال ، قال الخليل : جعلوا الصفة اذا كانت مضافة بمنزلة المنادى فلهذا تقول فيها اذا وصفت : يا زيد صاحب عمرو))[6]

أما ابن هشام فكانت نقولاته عن الخليل قليلة ، ولم نجده يشير إلى معارضته او تأييده بل يكتفي بذكر أقواله فيقول متحدثاً عن ابنية التصغير (فعيل وفعيعل وفعيعيل) ((وفعيعل تصغير مازاد على اربعة احرف ورابعه حرف لين ، قال الخليل (رحمه الله) : وذلك تصغير فلس ودرهم ودينار: فليس ودريهم ودنينير))[7]

2. سيبويه (ت 180هـ) :

احتل سيبويه عند شراح الجمل منزلة عالية وعضدوا كلامهم بأرائه وتمثلوا بشواهده، و فاقت آراؤه بقية الآراء كثرة .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 368/1 ، وينظر : الكتاب 81/2

(2) الأنعام 109

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 433/1 ، وينظر الكتاب 463/1

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 167 ، وينظر : المقتضب 111/4 و 112

(5) المصدر نفسه ص 296 ، وينظر الكتاب 294/1

(6) المصدر نفسه ص 332 ، وينظر الكتاب 304/1 .

(7) شرح جمل الزجاجي ص 324 ، وينظر الكتاب 106/2 ، والمقتضب 236/2

فابن بابشاذ يتابع سيبويه في أقواله ويدافع عنها ويرجحها على غيرها من الآراء فيقول: ((قال سيبويه : ظروف الزمان أشد تمكناً من ظروف المكان بدليل ان الفعل يتعدى إلى مبهمه ومختصه بنفسه ، خلاف المكان غالباً .... فهذا كله يقوي قول سيبويه ويضعف قول ابي العباس وغيره ممن يرد عليه ويزعم ان ظروف المكان أشد تمكناً))[1]

وهو يصرح بتمسكه بقول سيبويه والرد بشدة على من يخالفه ، ومن ذلك قوله: ((قولك : مررت بامرأة حسنة وجهها ... ولو جررته مع اضافته ايضاً لجاز عند سيبويه لأنها إضافة في نية الانفصال فتقول : مررت برجل حسن وجهه ..... فمن خطأ سيبويه فهو المخطىء ، وكذلك شهادة من شهد لمن خطأه))[2] ، وقد يذكر قوله أحياناً من دون ترجيح ، ومن ذلك قوله((اذا ناديت اسما منقوصاً مثل: قاضٍ ، وداعٍ فلك فيه مذهبان ، احدهما : وهو مذهب سيبويه ، اثبات الياء فتقول يا قاضي أقبل ، والاخر ، حذف الياء وهو قول يونس))[3] .

ولم يكن ابن عصفور يختلف عن ابن بابشاذ في كثرة نقله عن سيبويه ومتابعته له ، فعند حديثه عن (نون) المثنى يقول: ((ومنهم من ذهب إلى ان هذه النون زيدت في الاخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين الذين كانا في المفرد وليست بعوض وهو الصحيح ، واليه ذهب سيبويه))[4].

ويرجح رأي سيبويه عند حديثه عن (لكن) فيقول: ((مذهب يونس : انها ليست بعاطفة .... ومذهب سيبويه انها عاطفة لانها اذا دخل عليها حرف العطف تخلصت للاستدراك ولم تكن عاطفة .... فتبين اذن ان الصحيح في (لكن) انها من حروف العطف))[5]

ويوجه كلام سيبويه بعد ان يصف الآراء الأخرى بالفساد وذلك عند حديثه عن مجيء اسم المفعول من (كان) فيقول: ((واما سيبويه فأجاز ان يقال : مكون ، ولم يبين على أي وجه ذلك، لكنه يتخرج ذلك عندي على حذف المخبر عنه ويحذف بحذفه الخبر ، ثم يقام ظرف او مجرور... مقام المحذوف فتقول على هذا : كين في الدار، والدار مكون فيها))[6]

ويكثر ابن الضائع من آراء سيبويه ، اذ نجده تأثر به تأثراً كبيراً فهو يتابعه في كل مسألة، ويعلل الآراء التي يذهب اليها ، ويرد اقوال النحويين بنصوص سيبويه ، ففي باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والاخر مضاف منهما كقولهم : يا زيد زيد عمرو، يقول في توجيه نصب (زيد) الاول: ((

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 34 ب ، 77 أ ، وينظر : الكتاب 419/1 ، والمقتضب 329/4

(2) المصدر نفسه ص 76 ب ، 77 أ ، وينظر: الكتاب 102/1

(3) المصدر نفسه ص 120 ب ، وينظر : الكتاب

(4) شرح جمل الزجاجي 1/ 153 ، وينظر الكتاب 1 /4 .

(5) المصدر نفسه 1/ 224 ، وينظر: الكتاب 216/1 ، والإنصاف 484/2

(6) المصدر نفسه 385/1 ، وينظر : الكتاب 21/1 .

فزيد عمرو ، عند المبرد عطف بيان او بدل او توكيد او نداء اخر ، وعند سيبويه (زيد) مقحم و(عمرو) مخفوض باضافة (زيد) الاول اليه ، والأولى مذهب سيبويه))[1].

ويتابعه في تبويب المسائل والفصول ففي باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول: ((إنه متى كانت الهمزة في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف يمكن أن تكون أصولاً قضي على الهمزة بالزيادة حتى يدل دليل على الأصالة وقد كان ينبغي أن يحال هذا على التصريف، غير أن سيبويه تعرض في هذا الباب فلنجز على سننه))[2].

وكان ابن أبي الربيع يتابع سيبويه، ويعتمد على أقواله، فعند حديثه عن أسماء الأفعال يقول: ((ومن النحويين من ذهب إلى أنها أسماء للأفعال ولها موضع من الإعراب، وهي منصوبة وذلك أنها أسماء...فلابدَّ لهذه إذ هي أسماء مبنية أن يكون لها موضع من الإعراب، فنظروا بماذا تلحق من الأسماء فرأوا أقرب الأسماء لها المصادر النائبة...وعلى هذا المذهب الثالث أكثر النحويين ويظهر من كلام سيبويه وهو أقوى من جهة النظر))[3]،

ومن ذلك قوله في إعراب الأسماء الستة: ((فقد يتبين بما ذكرته أن الأقوال كلها فاسدة، وأقربها إلى القياس أن تكون معربة بالحركات، وأن ما قبل الآخر أتبع الآخر، وهو مذهب سيبويه))[4]

ويلاحظ أن ابن أبي الربيع يتابع سيبويه في جميع المسائل التي كان يناقشها، ويجعل قوله هو الصحيح.

ولم يكن ابن حمزة العلوي يختلف كثيراً في اعتماده على آراء سيبويه وأقواله إلا أنه ربما خالفه أو ذكر رأيه من دون ترجيح. فمن متابعته له عند حديثه عن الأسماء الستة يقول: ((والمختار عندنا في هذه الإسماء أنا معربة بالحركات على جهة التقدير، وأن هذه الأحرف لامات الكلمة...وهذا هو رأي سيبويه))[5].

واعترض عليه عند حديثه عن (كم) في قولهم: على كم جذعٍ بُني بيتك فيقول: ((فأمّا الخليل سيبويه فالجر عندهما باضمار (من) وهذا فاسد))[6] .

وعند حديثه عن حد الحرف يقول : ((فأما سيبويه فقد قال في حده : أنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .... فهذه أقوال النحاة وأكثرها ضعيف .. والأحسن عندنا في تحديد الحرف أن يقال فيه : ما دلّ على معنى في غيره بأصل وضعه))[7] .

---

(1) المصدر نفسه 399/2 ، وينظر الكتاب 315/1 ، والمقتضب 227/4 .

(2) شرح جمل الزجاجي 757/3، وينظر: الكتاب 3/2.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 164/1، وينظر: توضيح المقاصد 57/4.

(4) المصدر نفسه 259/1، وينظر: الكتاب 412/3، وشرح المفصل 52/1.

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 31 ، وينظر : الكتاب 213/1 ، 104/2

(6) المصدر نفسه ص 294 ، وينظر : الكتاب 293/1

(7) المصدر نفسه ص 19 ، وينظر الكتاب 2/1

أما ابن هشام فكان يكتفي بذكر رأي سيبويه من دون ترجيح أو معارضة فيقول في قولهم : قائمٌ زيد ((فقائم ، خبر ابتداء مقدم ، وزيد ابتداء .... لا يجيز سيبويه غير ذلك))[1].

وقوله في باب المعرفة والنكرة ((وأعرف المعارف أنا وأنت وما أشبه ذلك من الضمائر ثم زيد وعمرو والأسماء والأعلام ثم هذا وذلك ، هذا مذهب سيبويه وأهل البصرة))[2] .

3-الفراء (ت 207هـ)

اعتمد عليه شرَّاح الجمل ونقلوا عنه ، فنجد ابن بابشاذ يعترض عليه في طائفة من المسائل ، ومن ذلك قوله في باب التعجب ((ولو قلت : ما أكون زيداً قائماً، لجاز عند الفراء ولم يجز عند أكثر النحويين ، وهو الصحيح ، لأن (كان) هي موضوعة للزمان مجردة من معنى الحدث ولا فائدة في التعجب بها ، فلذلك امتنع(أفعل) معها))[3] .

ويعترض عليه عند حديثه عن (لن) فيقول ((وكان الفراء يقول إنَّ : لم ولا ولن شيء واحد ، والأصل (لا) فإذا قلت : لم ، فالميم بدل من الألف ، وإذا قلت لن ، فالنون بدل من الألف ، وهذه كلها دعاوى واقتراحات تحتاج إلى أدلة))[4].

ويعترض ابن عصفور على الأقوال التي ينقلها عن الفراء ، ومن ذلك عند حديثه عن (نون) المثنى يقول ((ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف .... وهو مذهب الفراء)) ثم يقول ((وأما من ذهب إلى أنها فارقة ... فيدل على فساد مذهبه لحاقها بالجمع ، مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه ، وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي أن يلتفت إليه))[5] .

وعند حديثه عن أعرف المعارف يقول ((وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف إلى معرفة ، فأما المشار فزعم الفراء أنه أعرف من العلم وسنبين فساد ذلك))[6] .

و يحاول توجيه كلامه ، ومن ذلك قوله ((وزعم الفراء أنّ (ذهبت) تتعدى بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو : عمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذهبت عمان وذهبت العراق ، وحكى ذلك عن العرب ، وأهل البصرة لا يحفظون ذلك ، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقاس عليه النثر))[7] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 133 ، وينظر الكتاب 127/2

(2) شرح جمل الزجاجي ص 261 ، وينظر الكتاب 85/2 .

(3) شرح جمل الزجاجي ص 82 أ ب

(4) شرح جمل الزجاجي ص 140 ، ينظر : المرتجل ص 202 ، ومغني اللبيب 284/1

(5) شرح جمل الزجاجي 153/1 و 154

(6) المصدر نفسه 205/1 ، وينظر: الإنصاف 707/2

(7) المصدر نفسه 331/1 ، وينظر همع الهوامع 200/1

وينقل ابن الضائع عن الفراء أيضاً فنجده يعارضه في بعض المواطن ومن ذلك قوله ((ولا يقال : كينَ ، حتى يحذف مرفوعها كما يحذف الفاعل ، فيلزم أن يقال : كينَ أخوك ، وأصله : كان زيد أخاك ، وقد أجازه الفراء ، وهو فاسد لعدم الفائدة))[1] .

ومن ذلك قوله في (حتى) ((زعم الفراء أنها من عوامل الأفعال ، ناصبة كما زعم الكسائي ، غير أنه جعل خفض الأسماء بها ، لنيابتها مناب (إلى)،والأشبه قول سيبويه))[2].

وقد يذكر رأيه من دون تعقيب عليه ، ومن ذلك قوله عند حديثه عن (أيمن الله) ((مذهب سيبويه .... أن همزتها همزة وصل وهو اسم مفرد كـ (يمن الله) ، ومذهب الفراء أنه جمع (يمين) وهمزته همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال))[3] .

ونجد ابن أبي الربيع ينقل عن الفراء ، إلا أن نقله عنه كان قليلاً قياساً إلى من سبقه من الشراح ، فهو يرجح عليه قول سيبويه في قوله تعالى ﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ ا لضَّلالَةُ ﴾ [4].إذ يقول ((قال سيبويه : فريقاً : منصوب بإضمار فعل ، تقديره : وأضلَّ فريقاً ... وقال الفراء : فريقاً : منصوب على الحال ، وما ذكره سيبويه أولى))[5] .

ونرى ابن حمزة العلوي ينقل عن الفراء في مسائل عديدة ، ففي حد الاسم يقول : ((وأما الفراء فقال في تعريفه : الاسم ما احتمل التنوين والإضافة والألف واللام))[6] .

ويرجح عليه رأي سيبويه ، ومن ذلك حديثه عن (الواو) العاطفة ،فيقول :((الواو : وهي موضوعة للجمع المطلق ، وهذا مذهب سيبويه ، والجماهير من البصريين ، وحكي عن الفراء ... أنها في مواقعها دالة على الترتيب ، والمختار ما قاله سيبويه))[7] .

وهو يعترض عليه في مواطن أخرى ، ومن ذلك قوله ((فأما الفراء ... فإنه زعم أن الواو إنما سقطت في : يَعِد ويَزِن ، لما كان متعدياً ، وثبت في يوجل ، لما كان لازماً ، وهذا فاسد))[8] .

أما ابن هشام فكان أخذه من الفراء في مواطن قليلة جداً ، ومن ذلك قوله في (أيمن الله) فيقول ((وهي عند الفراء ألف قطع لأنها عنده جمع (يمْن)))[9] .

4. الأخفش (ت 215هـ):

---

(1) شرح جمل الزجاجي 144/2 ، وينظر : إصلاح الخلل 162

(2) المصدر نفسه 561/2 ، وينظر الكتاب 97/1 ومعاني القرآن للفراء 136/1 و 137

(3) المصدر نفسه 192/2 ، ينظر الكتاب 413/1 ، والإنصاف 404/1

(4) الأعراف 30

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 658/2 و 659 ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 608/1 ، ومشكل إعراب القرآن 311/1.

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 7 ، وينظر : الصاحبي لابن فارس ص 83

(7) المصدر نفسه ص 84 ، ينظر : الكتاب 218/1 ، والمقتضب 10/1 ، وشرح اللمع 238/1

(8) المصدر نفسه ص 796 ، ينظر : الإنصاف 782/2 م 112

(9) شرح جمل الزجاجي ص 261 ، ينظر : الكتاب 147/2

وهو من النحويين الذين أكثر الشراح من أقوالهم ، حتى وصل إلى المرتبة الثانية بعد سيبويه.

نقل عنه ابن بابشاذ واعترض عليه في مواطن عديدة ، فعند حديثه عن (الفاء) العاطفة يقول ((وزائدة عند الأخفش لأنه يجيز : زيد فمنطلقٌ ... وهذا عندنا لا يجوز من قبل أنه إذا أمكن أن يحمل الحرف على معنى مقيد كان أولى من حمله على الزيادة))[1] .

ومن ذلك قوله متحدثاً عن (ما) في التعجب ((وهي عند أبي الحسن الأخفش وطائفة من الكوفيين اسم ناقص بمعنى (الذي) وما بعده من الفعل وما اتصل به صلة له ، واحتجوا بأنهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهام وغير شرط إلاّ موصولة أو موصوفة ، فجعلوها في التعجب موصولة ، وهذا الاستدلال ينتقض بـ(ما) الواقعة بعد (نِعْمَ) من قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] ، أي : نِعْمَ شيئاً .... فـ (ما) اسم غير موصول ولا موصوف ومع ذلك ليس باستفهام ولا شرط))[3].

وقد يذكر قوله من دون اعتراض أو ترجيح ، ومن ذلك قوله في أصل (مهما) ((القول الثالث : قول الأخفش : إن أصلها : مه ، زيدت عليها : ما))[4] .

ونرى ابن عصفور أيضاً يعترض عليه في مسائل مختلفة [5] ، ومن ذلك قوله: ((وأما أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، قويت فيه جنبة الفعلية أو لم تقو ، نحو قولك : في الدار زيدٌ وعندك عمرو ، فيجيز في (زيد وعمرو) أن يكون (زيد) فاعلاً بالظرف والمجرور ... ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلاً إنما هو مرفوع بالابتداء خاصة))[6] .

وقد يتابعه في مسائل أخرى ، فعند حديثه عن (إنّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) يقول : ((ومنهم من ذهب إلى ان (ليت) وحدها يجوز فيها الإلغاء والأعمال ، فنقول : ليتما زيداً قائمٌ ، وليتما زيدٌ قائمٌ ، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء ، وهو مذهب الأخفش)) ثم يقول بعد بيان الأدلة المختلفة صحة هذا المذهب ((فقد بان إذن سداد هذا المذهب))[7].

ويعترض ابن الضائع على الأخفش عند حديثه عن قولهم : قائم الزيدان فيقول ((أبو الحسن الأخفش أجاز رفع (قائم) بالابتداء قياساً على قولهم : أقائم الزيدان ... و سيبويه يفرّق في المسألتين ، فلا يقيس : قائمٌ زيدٌ ، على : أقائم زيد ، لأن في هذه المسألة قد اعتمد اسم الفاعل على همزة الاستفهام ، واسم الفاعل قلَّ ما يعمل إلا معتمداً))[8] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 22 ب ، ينظر : شرح المفصل 101/1

(2) البقرة 271

(3) شرح جمل الزجاجي ص 78 أ ب ، و ينظر : المقتضب 177/4

(4) المصدر نفسه ص 151 ب ، و ينظر : الكتاب 433/1 ، والمقتضب 48/2

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي256/1 ، 270 ، 289 ، 311 ، 477

(6) المصدر نفسه 158/1 ، 159 ، وينظر " الإنصاف 51/1

(7) المصدر نفسه434/1 و 435 ، و ينظر : همع الهوامع 143/1 ، 144

(8) شرح جمل الزجاجي 101/2 ، و ينظر : شرح الأشموني 196/1

ومن ذلك قوله في (تاء) القسم ((إن التاء لم يرد القسم بها إلا مع اسم الله تعالى ، وأم ما حكى الأخفش من قولهم : تربّ الكعبة ، فشاذ))[1] .

وقد يذكر رأيه من دون تعقيب عليه ، ومن ذلك قوله ((ومن مذهب الأخفش أن لام كي قد تأتي جواباً للقسم))[2] .

وينقل ابن أبي الربيع عن الأخفش طائفة من الآراء ويعترض عليه في مسائل منها، من ذلك قوله :((اعلم أن (الياء) من تفعلين : ذهب سيبويه إلى أنها اسم ... وذهب أبو الحسن إلى أنها علامة التأنيث والفاعل مضمر لم يظهر ... والذي يظهر لي ما ذكر سيبويه))[3].

ولا يختلف ابن حمزة العلوي عن الشراح السابقين إذ ينقل عن الأخفش مجموعة من الأقوال، فهو يذكر رأيه من دون تعقيب عليه ومن ذلك قوله في (مِنْ): ((و تكون للزيادة إما في النفي كقولك : ما جاءني من أحد .... وهذا هو مذهب سيبويه ، وأما في الإثبات كقولك : جاءني من رجل، وهذا هو مذهب الأخفش))[4] .

وكذلك عند حديثه عن قولهم : ما زيدٌ بقائم ولا قاعد عمرو إذ ذكر في (قاعد) ثلاثة أوجه فيقول :((وثالثها .... جر (قاعد) عطفاً على (قائم) ورفع (عمرو) بالعطف على (زيد) ، فهذه جائزة على رأي الأخفش ، لأنه يجيز العطف على عاملين ، وممتنعة على رأي سيبويه ، لأنه يمنع من العطف على عاملين .))[5] .

ونجده يوازن بين رأي سيبويه ورأي الأخفش عند حديثه عن سقوط (الواو والياء) من اسم المفعول في نحو (مقول ومبيع) فيقول : ((ذهب سيبويه ... إلى أنّ المحذوف هو (واو) مفعول المزيدة ، وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف هو عين الكلمة ... وما قاله سيبويه أولى وأحق وما قاله الأخفش أرق وأدق))[6] .

أما ابن هشام فلم ينقل عن الأخفش إلا مسألة واحدة عند حديثه عن (قائم زيد) [7]وقد مرّت عند الشراح السابقين له

5. أبو العباس المبرد (ت285هـ)

وينقل عنه شراح الجمل طائفة من الآراء ، فابن بابشاذ يتابعه حيناً ويعترض عليه حيناً ، فهو يرجح رأيه على رأي الفارسي عند حديثه عن زمان فعل التعجب بقوله ((في زمان فعل التعجب قولان

---

(1) المصدر نفسه 186/2 ، و ينظر : الإنصاف 397/1

(2) شرح جمل الزجاجي 188/2 ، وينظر : مغني اللبيب 231/1

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 206/1 ، وينظر : الكتاب 213/4

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 176 ، وينظر الكتاب 362/1 ، ومعاني القرآن للأخفش 98/1

(5) المصدر نفسه ص 236 ، وينظر : الكتاب 31/1 ، 33 ، والمقتضب 195/4

(6) المصدر نفسه ص 791 ، وينظر : الكتاب 363/2 ، والمقتضب 100/1 ، والأصول 283/3

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي ص 133

، من نحو : ما أحسن زيداً ، أحدهما : أنه ماض في اللفظ دون المعنى ، وأن المعنى معنى الحال ، وهذا قول أبي العباس المبرد ... ومذهب أبي علي الفارسي : أنه ماض في اللفظ والمعنى ... والقول الأول أصح في المعنى))[1].

وينقل ابن عصفور آراءً للمبرد فهو يتابعه في قوله: ((وأما غيرك وشبهك ومثلك ففيها خلاف ... زعم المبرد أن الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال و الاستقبال ، ألا ترى أن : غيرك بمعنى مغايرك ، ومثلك بمعنى : مماثلك : وشبهك بمعنى : مشابهك ... وهذا التعليل حسن جداً))[2].

وعند حديثه عن دخول (اللام) على خبر (إنّ) وعلى معموله يعترض عليه بقوله : ((فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ، ومذهب الزجاج منعه ، وذلك نحو : إن زيداً لفي الدار لقائم)) ثم يرجح رأي الزجاج بقوله: ((وهو الصحيح لأن الحرف إذ أُكّد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره ... ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه))[3] .

ويكثر ابن الضائع أيضاً من أقوال المبرد وآرائه ، فهو يتابعه في بعض المسائل ، ومن ذلك قوله في (إذن) ((المبرد يحكي الوقف عليها بالألف ، ويرى لو وقفوا بالنون كان جيداً ... واعلم أن الصواب كتبها بالألف لأنه قد ثبت الوقف عليها بالألف))[4] . ولكن المنقول عنه كتابتها بالنون ، وهذا ما ذهب اليه شيخه الذي يرى انها ك(أن) و(لن)[5]

و يرجح رأي سيبويه على رأيه بقوله: ((وزعم أبو العباس المبرد أن مرتبة المضاف ليست كمرتبة ما أضيف إليه ... وعند سيبويه في مرتبتها ، ويدل على صحة مذهب سيبويه ، أنه ورد كثيراً في الكلام تبع ما فيه الألف واللام إلى ما أضيف إليهما نحو قولك : مررت بصاحب المرأة العاقل .))[6] .

ويعترض على المبرد في قول زهير [7] :

خذوا حظكم يا آلَ عكرمَ واذكروا أواصرنا والرحمُ بالغيب تُذْكَرُ

بقوله: ((المبرد يقول : جعل (عكرم) بعد الترخيم اسماً للقبيلة فمنعه الصرف، قال ابن خروف : لو كان كذلك لم يضف الأول إليه ، فقول المبرد أنه أراد القبيلة فاسد))[8]

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 83 ب

(2) شرح جمل الزجاجي 72/2 ، 73 ، وينظر : المقتضب 287/4 ، شرح المفصل 126/2

(3) المصدر نفسه 429/1 و 432

(4) شرح جمل الزجاجي 596/2 ، وينظر : مغني اللبيب 16/1

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 170/2

(6) شرح جمل الزجاجي 483/2 ، وينظر : المقتضب 282/4

(7) ديوانه ص

(8) شرح جمل الزجاجي 450/2

ولا يختلف ابن أبي الربيع عن الشراح الآخرين فهو ينقل عن المبرد طائفة من الأقوال ، وموقفه منه لا يختلف أيضاً ، فنجده يبطل رأيه عند حديثه عن البدل والمبدل منه بقوله: ((وذهب المبرد إلى أنه على تقدير طرح الأول وإحلال الثاني محله .. وهذا عندهم يبطل من وجهين))[1] .

وينقل ابن حمزة العلوي عن المبرد طائفة من الآراء فهو يتابعه بقوله في باب الاشتغال :((ما يجب نصبه .... إذا كان الاسم واقعاً بعد حرف الشرط وحرف التحضيض، كقولك : إنْ زيداً تراه اضربه ، وهلاّ زيداً ضربته ... أما المبرد فقد جوّز رفع هذا الاسم على تأويل كونه فاعلاً ، وليس فيما قال المبرد بُعْدٌ ، ولا يكون مناقضاً لكلام النحاة))[2] .

ويعترض عليه في باب البدل بقوله: ((وزعم أبو العباس المبرد : أن الأول مطرح لا حاجة إليه .. والمختار عندنا في هذه المسألة أن الأول ليس مطروحاً ، وإنما يذكر توطيداً وتمهيداً ولا يجوز طرحه بحال))[3] .

أما ابن هشام فلم يكن المبرد من مصادره ، ولم ينقل عنه شيئاً .

6. أبو علي الفارسي (ت377هـ)

وهو من النحويين الذين أكثر الشراح من الأخذ عنهم ، فنجد ابن بابشاذ يتابعه في مسائل عديدة ، ويعتمد على أقواله ، ففي باب النداء يقول: ((قال أبو علي : النداء خبر من وجه ، يعني أنه مع الصفات بمنزلة غير الأخبار ، فإذا قلت لإنسان : يا صادق او يا كاذب ، صلح أن يجاب هذا بصدق او كذب فكان خبراً من هذا الوجه))[4].

ونجده يرد على الفراء بقول أبي علي الفارسي ، فعند حديثه عن (الميم) في (اللهمَّ) يقول: ((وقال الفراء : الميم وأصله : يا الله أُمَّنا بخير أي : اقصدنا ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، وقال أبو علي : ليس هذا بشيء لقول الله سبحانه ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[5] لأنه لو كان مأخوذاً من فعل لما احتاجت (إنْ) إلى جواب ... وقوله تعالى ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ دليل على أنها ليست مأخوذة من فعل ولا دالة عليه لأنه لا يحسن في الكلام : يا الله أُمَّنا منك بعذاب))[6] .

ويبدو ابن عصفور متأثراً بأقوال أبي علي الفارسي إذ احتل مكانة عالية في شرحه ، فهو يتابعه في كثير من المسائل التي يعرضها له ، ومن ذلك قوله في الاشتغال: ((وذهب الفارسي إلى أن النصب يختار وإن كان العطف على الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ،

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 387/1 ، وينظر : المقتضب 211/4

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 147 ، وينظر : المقتضب 76/2 ، 77

(3) المصدر نفسه ص 105 و 106 ، وينظر المقتضب 399/4

(4) شرح جمل الزجاجي ص 117 أ

(5) الأنفال 32

(6) شرح جمل الزجاجي ص 126 أ ب

وإن لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وجملة الاشتغال فالاختيار الحمل على إضمار فعل ... وهذا أسد المذاهب في هذه المسألة ، وهو الذي يعضده كلام العرب))[1] .

وقد يعترض عليه في مسائل أخرى ولا يأخذ بمذهبه ، فعند حديثه عن (ليس) يقول :((فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنها حرف ، واستدل على ذلك بأنها لا مصدر لها ، ولا تتصرف ، وأنها ليست على أوازن الفعل ، وذلك كله لا حجة فيه))[2]

ونقل عن الفارسي أن(ليس) تشبه الفعل لغلبة خواص الأفعال عليها [3] ، وقد نسب الزجاجي وأبو البركات ما ذكره ابن عصفور الى الكوفيين [4]

ولم يكن ابن الضائع يختلف عن الشراح السابقين له ، فهو يعتمد على أقوال الفارسي ويتابعه في طائفة من المسائل ، ومن ذلك قوله في باب التوكيد: ((فلا يجوز أن تقول : جاء زيد كله ... فلا يؤكد ب(كل وأجمع) إلا ما يجوز أن يراد بعضه مجازاً ... وعلى هذا حكى الفارسي ... امتناع : اختصم الزيدان كلاهما ، قال : لأنه لا يجوز أن يقال : اختصم الزيدان فيراد أحدهما))[5] .

ويعترض عليه في مسائل أخرى ، ومن ذلك قوله في المعارف: ((في تعريف الموصولات خلاف فمذهب الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة بدليل أن (مَنْ) أيضاً معرفة ، وليس فيها الألف واللام ... وقول الفارسي أنّ (مَنْ) ليس فيها الألف واللام لا حجة فيه لأنها في معنى ما فيه الألف واللام))[6] .

وتابع ابن أبي الربيع الفارسي في جميع المسائل التي عرضها له ، ويكاد يحتل المرتبة الثانية عنده بعد سيبويه ، فعند حديثه عن شبه المضارع للاسم يقول: ((فقد تحصل بما ذكرته أن الذي أوجب دخول الإعراب ، هو الذي أوجب دخول اللام وهو الشبه بالاسم ، فلزم أن يكون الشبه قبل دخول اللام ، ذكر هذا أبو علي وهو صحيح))[7] .

ومن متابعته له أنه كان يرد على النحويين بكلامه ، فقد ردَّ على ابن الطراوة بقوله: ((ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون إخباراً عن الجثث)) ، ثم يرد عليه بقوله: ((أما قول العرب : الهلال الليلة ، فقد انفصل عنه أبو علي

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 368/1

(2) شرح جمل الزجاجي 378/1

(3) ينظر: الحجة 269/2

(4) ينظر: اللامات ص 34 ، والإنصاف 160/1و161

(5) شرح جمل الزجاجي 59/2 ، وينظر : المسائل البصريات 891/2

(6) المصدر نفسه 467/2 ، 468 ، وينظر : 69/2 87 و 137 و 195

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 228/1 ، وينظر : الإيضاح للفارسي 13/1 ، 14

وقال : أنه على حذف مضاف تقديره : حدوث الهلال الليلة .... وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح))[1] .

ولم يكن ابن حمزة العلوي يختلف عن الشراح الذين سبقوه إذ أكثر من أقوال أبي علي الفارسي ، وتابعه في مسائل عديدة ، ومن ذلك قوله متحدثاً عن (إمّا) : ((وقد ذهب الفارسي وغيره من النحاة إلى أنها لا تكون حرفاً للعطف))[2] .

ومن ذلك أيضاً ، قوله في ظروف المكان: ((إنّ ظروف المكان تقع إخباراً عن الأشخاص كقولك : زيدٌ أمامك .... بخلاف ظروف الزمان ... ووجه ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي : هو أن ظروف المكان لها صور وأشكال فأشبهت الأشخاص))[3] .

وقد يضعّف قول الفارسي في بعض المواطن ، ومن ذلك قوله متحدثاً عن مواضع (إنَّ) المكسورة والمفتوحة: ((ما ذكره الفارسي : وهو أنّ كل موضع كان صالحاً للاسم وحده ، فإنه من مواضع المفتوحة ، وكل موضع كان صالحاً للاسم والفعل فإنه من مواضعها جميعاً ، وهذا أيضاً ضعيف))[4] .

أما ابن هشام فلم ينقل عن الفارسي شيئاً .

7. ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)

وهو من النحويين الذين ردوا على الزجاجي ، إذ ألّف كتاباً سماه (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) ضمنه اعتراضات وردوداً على الزجاجي .نقل عنه ثلاثة من الأندلسيين هم:ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع ، وواحد مشرقيّ هو ابن حمزة .

نقل عنه ابن عصفور في موضعين ، وهو يبطل رأيه فيهما[5] .

ويذكر ابن الضائع آراء مختلفة له ، و يعترض عليه في مسائل ، ومن ذلك قوله :((قولهم : يا ملأمان ويا مكرمان فإن هذا من المقيد ... زعم ابن السيد أنه لا يستعمل إلا في الذم ... ورد عليه ابن خروف وقال : بل يستعمل في المدح ، قد ثبت في كتاب سيبويه))[6].

وينقل عنه ابن أبي الربيع قليلاً ويعترض عليه بقوله: ((قال ابن السيد في قول أبي القاسم : وأعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها ، هذه عبارة فاسدة)) ثم يرد عليه بقوله: ((إن هذه العبارة قد وجد نحوها لسيبويه))[7] .

---

(1) المصدر نفسه 603/1 ، وينظر : الإيضاح للفارسي 160/1 و 162 و 195 و 241

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 83 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 87 و 88

(3) المصدر نفسه ص 128 ، وينظر : الإيضاح ، والمقتصد 641/1

(4) المصدر نفسه ص 173 ، وينظر: الإيضاح

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي 406/2 و

(6) شرح جمل الزجاجي 412/2 وينظر: الكتاب وإصلاح الخلل ص 237

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 709/2 ينظر : الكتاب وإصلاح الخلل ص والجمل ص 151

وقد يؤيده في بعض المسائل ، من ذلك قوله في حذف النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع عند الإضافة : ((واعترض لفظ أبي القاسم هنا ابن السيد : وذلك أنه قال : فإذا حذفت النون كنت مخيراً في خفض ما بعدها على الإضافة ونصبه ، على ألاّ تقدّر حذف النون المعاقبة للإضافة ، فقال ابن السيد : إنما يكون هذا فيما فيه ألف ولام من اسم الفاعل المثنى والمجموع بالواو والنون ، وأما إذا كان بغير ألف ولام فليس فيه إلا إسقاط النون ، وهذا الذي اعترض به هذا اللفظ صحيح))[1] .

وينقل ابن حمزة العلوي عن البطليوسي بعض المسائل فهو يعترض عليه عند حديثه عن قوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ﴾ [2] فيقول: ((وأما ثانياً : فعلى أن يكون النصب بالواو ليس على جهة الجواب للتمني وإنما على التشبيه بواو (مع) .... وهذا هو الذي يشير إليه كلام البطليوسي ، وهذه المقالة منحرفة عما عليه الحذاق من أهل هذه الصناعة))[3].

أما ابن هشام فلم ينقل عنه شيئاً .

وخلاصة القول في نقولات الشراح عن ابن السيد أنها تميزت في أغلبها بالردود على طائفة من آرائه ولا سيما التي ضمنها كتابه (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) منتصرين للزجاجي .

8. ابن الطراوة الأندلسي (ت528هـ)

نقل عنه ثلاثة من شراح الجمل الأندلسيين وهم: ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع .

فابن عصفور يعترض عليه في أكثر المسائل منها حديثه عن مجيء خبر (كان) وأخواتها ضميراً إذ يقول: ((وإذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلاً .. وزعم ابن الطراوة أن اتصاله هو الأفصح ، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب))[4] .

من ذلك قوله متحدثاً عن (كأنَّ): ((وزعم أبو الحسن بن الطراوة أن : كأن تكون بمعنى : ظننت ، واستدل على ذلك بأنك تقول : كأنَّ زيداً قائمٌ ، والقائم هو (زيد) ، والشيء لا يشبه بنفسه ، فالجواب عن ذلك : أن الشيء قد يشبّه في حال ما بنفسه في حال أخرى ... والصحيح عندي أنّ (كأنَّ) للتشبيه))[5] .

وكذا الحال عند ابن الضائع فهو يعترض عليه في جميع المسائل التي عرضها له ، ومن ذلك قوله: ((واشترطنا أن يكون التمييز نكرة خلافاً لابن الطراوة والكوفيين فإنهم يزعمون أنه يجيء معرفة))[6] .

أما ابن أبي الربيع فقد اعترض على ابن الطراوة في جميع المسائل التي ذكرها له [1] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1038/2 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 204

(2) الأنعام 27

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 408 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 255

(4) شرح جمل الزجاجي 406/1 و 407

(5) المصدر نفسه 448/1 ، وينظر : 399/1 و 465 و 622

(6) شرح جمل الزجاجي 1075/3

9. أبو علي الشلوبين الأندلسي (ت645هـ)

نقل عنه ثلاثة من شراح الجمل الأندلسيين وهم: ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع، وكان له منزلة خاصة عندهم ، فكانوا يصفونه بالاستاذ ، في كثير من المسائل التي ينقلونها عنه ويتعين هذا حين تذكر كنيته (أبو علي) تمييزاً له من أبي علي الفارسي.

فابن عصفور يتابعه في جميع أقواله ، ومن ذلك قوله في تقديم الصفة على الموصوف ((ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع ، وذلك قليل ، قال الأستاذ : وللعرب فيما وجد منها وجهان : أحدهما : ان تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه ... والوجه الثاني ... أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه))[2] .

وقوله في حروف العطف : ((قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين شيئين من غير ترتيب ولا مهلة))[3] .

ولم يكن ابن الضائع يختلف عن ابن عصفور في متابعة الشلوبين، فكان يرد على النحويين بكلامه ، فعند حديثه عن (لام) الأمر يقول: ((على أن السهيلي ، قد زعم أنها ساكنة في الأصل ، وأن الكسر فيها عارض لضرورة الابتداء وضعف كسرها .... والدليل على ذلك سكونها مع الواو والفاء .... وردّ عليه الأستاذ أبو علي بضعف سكونها مع (ثم) مع أنها لا تستعمل وحدها))[4] .

ويتابع ابن أبي الربيع الشلوبين في كثير من المسائل ، فيتحدث عن إقامة الصفة مقام الموصوف في قوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾[5] . بقوله: ((هذا من إقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل إذا جاءك النساء المؤمنات ... ثم حذف (النساء) وأقيم (المؤمنات) مقامه ، فبقي الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف ، مراعاة للأصل ، وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتعلل لهذا الموضع ، وهو عندي صحيح))[6] .

ويرد على النحويين معتمداً على الشلوبين ، ومن ذلك قوله في (لكنْ) : ((وردّ ابن الطراوة هذا القول وقال : إنّ (لكن) ليست للاستدراك وإنما هي ضد (لا) توجب للثاني ما نفي عن الأول ... وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول))[7] .

ويرد على المبرد في حديثه عن (أجمعين) في كونها تدل على معنى زائد ، وهو إفادة الاجتماع فيقول: ((وكان الأستاذ أبو علي يبطل هذا))[1] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 242/1 و 243

(2) شرح جمل الزجاجي 218/1 ، 219

(3) المصدر نفسه 226/1 ، وينظر : 221/1 و 225 و 571 و 623

(4) شرح جمل الزجاجي 667/2 و 668

(5) الممتحنة 12

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 261/1 ، وينظر : شرح التصريح 81/1

(7) المصدر نفسه 340/1

وبعد أن بينا أبرز الأعلام الذين استقى منهم الشراح ، تبين لنا أن موقفهم تجاه أولئك النحويين يختلف من مسألة إلى أخرى ، فهم يؤيدونهم في الغالب ويأخذون بأقوالهم وآرائهم ، ويعارضونهم حيناً ويبطلون ما جاءوا به ، وربما اكتفوا بذكر الآراء من دون بيان أو تعقيب أو ترجيح ، ويظهر من هذه الصفحات أن سيبويه كان على رأس العلماء الذين نقل الشراح عنهم مستندين على أقواله وشواهده .

الطريق الثاني : الكتب

صرَّح شراح الجمل بأسماء مجموعة من الكتب التي كونت جانباً مهماً عندهم ،و بيَّنت حرصهم على توثيق الآراء التي ينقلونها ، ويلاحظ أن هناك تفاوتاً في عدد الكتب المعتمدة في كل شرح وكمية الأخذ منها .

ولا بد لي من التنبيه قبل إيراد أسماء المصنفات على أن سيبويه لما ترك مصنفاً واحداً هو (الكتاب) كان ذكر الشراح لـ(سيبويه) منفرداً بمثابة ذكر كتابه ، وعلى هذا فما تقدم من الإحالة إليه في القوائم يعني النقل من كتابه .

أمّا غيره من الأعلام فإنهم تركوا أكثر من مصنف فحرصت على تدوين ما نُصّ عليه من أسماء كتبهم .

ونظراً لتقدم أسماء المؤلفين في القائمة السابقة مردفة بتأريخ وفياتهم تحاشيت تكرار ذكرها في القائمة الآتية وأثبت تأريخ وفاة من لم يسبق ذكره

	ابن بابشاذ	ابن عصفور	ابن الضائع	ابن أبي الربيع	ابن حمزة	ابن هشام
1ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي[2]	1	1	1		1	
2. كتاب سيبويه[3]	11	3	3	3	5	1
3ـ طبقات الشعراء لابن سلام (224هـ) [4]		1				
4ـ إصلاح المنطق لابن السكيت[5]					2	2
5. أدب الكاتب لابن قتيبة[1]	1					

(1) المصدر نفسه 383/1 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس 194/2

(2) لم ينسبه (للخليل) من الشراح سوى ابن حمزة العلوي ، ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 160/2 ، وشرح ابن عصفور وشرح ابن الضائع 544/2 ، والمنهاج ص 8

(3) ينظر : شرح ابن بابشاذ 87 ، وشرح ابن عصفور 551/1 ، وشرح ابن الضائع 412/2 ، والبسيط 200/1 ، والمنهاج ص 119 وشرح ابن هشام ص 180

(4) ينظر : شرح ابن عصفور 424/1

(5) ينظر : البسيط 158/1 و502 ، والمنهاج ص 194 و 280

6. إصلاح المنطق لابن قتيبة[2]	1					
7. القلم والخط للمبرد[3]					1	
8. المقتضب للمبرد[4]					1	
9. فصيح ثعلب [5]				2		
10. الحماسة-[6]			2	6		
11- شرح كتاب الألف واللام للزجاجي[7]	1					
12. كتاب الهجاء للزجاجي[8]	1					
13. الأمالي[9]				1		
14. الأفعال لابن القوطية[10]				1		
15. شرح أبيات كتاب سيبويه[11]						
16ـ الإغفال لأبي علي الفارسي[12]				1		
17ـ الإيضاح لأبي علي الفارسي[13]			4	14	2	
18ـ البغداديات لأبي علي الفارسي[14]				1		
19ـ التذكرة لأبي علي الفارسي[15]			1	1		

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 218

(2) ينظر : المصدر نفسه ص 218

(3) ينظر : المنهاج ص 611

(4) ينظر : المصدر نفسه ص 428

(5) ينظر : البسيط 418/1 و 602

(6) لأبي تمام (321هـ) ولم ينسبها الشارحان ، ينظر : شرح ابن الضائع 293/2 ، 613 والبسيط 315/1

(7) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 256

(8) ينظر : المصدر نفسه ص 218

(9) لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (356 هـ) ولم ينسبه ابن أبي الربيع ، ينظر : البسيط 764/2

(10) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز ، المعروف بابن القوطية (367 هـ) ، ينظر : البسيط 2/ 992

(11) لابن السيرافي ( ) ، ولم ينسبه ابن حمزة ، ينظر : المنهاج ص 209

(12) ينظر : البسيط 1095/2

(13) ينظر : شرح ابن الضائع 756/3 ، والبسيط 160/1 والمنهاج ص 50

(14) ينظر : البسيط 757/2

(15) ينظر : شرح ابن الضائع 834/3 ، والبسيط 741/2

20ـ الشيرازيات لأبي علي الفارسي[1]		1				
21. مختصر العين للزبيدي[2]			1			
22ـ سر صناعة الإعراب لابن جني[3]				1		
23. كتاب القد لابن جني[4]				1		
24. الملوكي لابن جني[5]					1	
25. شرح الجمل لابن بابشاذ[6]					1	
26. شرح الإيضاح للجرجاني[7]					1	
27. الاقتضاب للبطليوسي [8]			1			
28. الحلل للبطليوسي[9]				1	1	
29ـ شرح أبيات الجمل للبطليوسي[10]					3	
30. المثلث للبطليوسي [11]			1			
31. الكشاف للزمخشري [12]				1	1	
32. المفصل للزمخشري [13]				1	12	
33. الكراسة [14]				4		

(1) ينظر: شرح ابن عصفور 344/1

(2) ينظر : شرح ابن الضائع 457/2

(3) ينظر : المنهاج ص 774

(4) ينظر : البسيط 1009/2

(5) وهو كتاب : التصريف الملوكي ، ينظر : المنهاج ص 774

(6) ينظر : المنهاج ص 470

(7) ينظر : المصدر نفسه ص 38

(8) ينظر : شرح ابن الضائع 627/2

(9) هو كتاب : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، وسماه ابن أبي الربيع (الحُلل) وسماه ابن حمزة (سد الخلل) ، ينظر : البسيط 706/2 والمنهاج ص 704

(10) وهو كتاب : الحلل في شرح أبيات الجمل ، ينظر : المنهاج ص 536 و 648

(11) ينظر : شرح ابن الضائع 627/2

(12) ينظر : البسيط 536/1 ، والمنهاج ص 745

(13) ينظر : البسيط 522/1 ، والمنهاج ص 113 و 262 و 225

(14) وهي لأبي موسى الجزولي (607هـ) ، وتسمى أيضاً المقدمة الجزولية وهي عبارة عن حواشي جعلها المؤلف على جمل الزجاجي ، ولم ينسبها ابن أبي الربيع لمؤلف بل اكتفى بقوله : قال صاحب الكراسة ، ينظر : البسيط 185/1 و 201 و 582

34ـ الدرة لابن معط المغربي[1]					3	
35ـ الغرة لابن الخباز الموصلي [2]					3	
36ـ التوطئة لابن علي الشلوبين [3]			2	1		
37ـ المقدمة لابن الحاجب[4]					2	
38ـ شرح المفصل لابن حمزة العلوي[5]					7	

يتبين من القائمة السابقة أن ابن بابشاذ ذكر (6) من الكتب التي اعتمد عليها ، يأتي نصه على كتاب سيبويه في مقدمتها ، وهو الكتاب النحوي الوحيد عنده ، أما الكتب الأخرى فهي كتب لغوية وصرفية ، وهي : أدب الكاتب وإصلاح المنطق وكلاهما لابن قتيبة، وشرح كتاب الألف واللام للمازني وكتاب الهجاء وهما للزجاجي . وانفرد ابن بابشاذ بها دون الشراح الآخرين .

وذكر ابن عصفور (4) من الكتب يأتي كتاب سيبويه في مقدمتها وانفرد بكتابين هما : الشيرازيات للفارسي وطبقات الشعراء لابن سلام .

وذكر ابن الضائع (9) من الكتب في مقدمتها كتاب سيبويه ، وانفرد بثلاثة من الكتب وهي : الاقتضاب والمثلث وهما للبطليوسي ومختصر العين للزبيدي .

وذكر ابن أبي الربيع (16) كتاباً ، كان لكتاب الإيضاح للفارسي مرتبة متقدمة ، إذ ذكره في (14) موضعاً ، وانفرد بمجموعة من الكتب وهي : فصيح ثعلب والأمالي لأبي علي القالي، والأفعال لابن القوطية ،والإغفال والبغداديات وهما للفارسي، وكتاب القد لابن جني ،والكراسة للجزولي

في حين فاق ابن حمزة الشراح الآخرين في عدد الكتب التي ذكرها ، إذ وصلت إلى (19) كتاباً ، احتل كتاب المفصل للزمخشري مرتبة كبيرة عنده فهو يكثر من النقل عنه ، كذلك أحال كثيراً إلى شرحه على المفصل . وانفرد بذكر بمجموعة من الكتب وهي : (القلم والخط) و(المقتضب) وهما: للمبرد ، وشرح أبيات كتاب سيبويه لابن السيرافي ،و(سر صناعة الإعراب) و(التصريف الملوكي) وهما لابن جني وشرح الجمل لابن بابشاذ، وشرح الإيضاح للجرجاني، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي، والدرة الألفية لابن معط المغربي ، وهي المسماة (ألفية ابن معط) ، والغرة المخفية لابن الخباز الموصلي

---

(1) الدرة الألفية وهي (ألفية ابن معط) ، ينظر : المنهاج ص 473 و 478

(2) هي : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ينظر : المنهاج ص 75و 466 و 480

(3) ينظر : شرح ابن الضائع 816/3 ، والبسيط 185/1

(4) وهي الكافية لابن الحاجب ، ينظر : المنهاج ص 478 و 774

(5) وهو شرح لابن حمزة يسميه (شرح المفصل) و(المحصل في شرح المفصل) وقد أحال إليه في مسائل مختلفة ، ينظر : المنهاج ص 160 و 206 و 225 و 262 و 266

وهي: شرح لألفية ابن معط ، والمقدمة لابن الحاجب وهي (الكافية في النحو) ، وشرح المفصل وهو لابن حمزة

أما ابن هشام فلم يذكر إلا كتاب سيبويه ، مرة واحدة .

ويتبين من القائمة أن ابن الضائع وابن أبي الربيع اتفقا على ذكر ثلاثة كتب وهي : التوطئة للشلوبين والتذكرة للفارسي والحماسة لأبي تمام .

واتفق ابن أبي الربيع وابن حمزة على أربعة كتب هي: الحلل للبطليوسي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، و(المفصل) و(الكشاف) وهما للزمخشري .

واتفق ابن الضائع و ابن أبي الربيع وابن حمزة على كتاب الإيضاح للفارسي. واتفق ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة في النقل عن كتاب العين للخليل ، ولم ينسبه للخليل إلا ابن حمزة

واتفق الشراح في النقل عن كتاب سيبويه ، إذ احتلَّ المرتبة الأولى عندهم ، ولا بد من الإشارة إلى أن ذكر سيبويه منفرداً عند الشراح يقصدون به (كتابه) ، وما ذكرته في القائمة اقتصرت فيه على المواضع التي صرحوا فيها بلفظ (الكتاب) . ويأتي كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في المرتبة الثانية ، إذ أكثر ابن أبي الربيع من الاعتماد عليه والنقل منه . وكذا المفصل للزمخشري الذي اهتم بها ابن حمزة العلوي وأكثر من النقل عنه والإحالة إليه .

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 158 أ وشرح ابن عصفور 206/2 وشرح ابن الضائع 493/2 والمنهاج ص 210

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 120 أ ، وشرح ابن عصفور 398/1، وشرح ابن الضائع 383/2، والمنهاج ص 310 ، وشرح ابن هشام ص 232

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 98 أ ، وشرح ابن عصفور 407/1، وشرح ابن الضائع 136/2، والبسيط 284/1، والمنهاج ص 4 ، وشرح ابن هشام ص 232

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 98 أ وشرح ابن عصفور 407/1 وشرح ابن الضائع 775/3 والمنهاج ص 6 وشرح ابن هشام ص 390.

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 5 ب وشرح ابن عصفور 106/1 وشرح ابن الضائع 100/2 والبسيط 164/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 133.

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 506/1 والمنهاج ص 497.

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 41 أ وشرح ابن عصفور 224/1 وشرح ابن الضائع 404/2 والبسيط 367/1 والمنهاج ص 88 وشرح ابن هشام ص 305

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 56 أ وشرح ابن عصفور 224/1 وشرح ابن الضائع 152/2 والبسيط 355/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 170

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 229 أ والمنهاج ص 24

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 208 أ والمنهاج ص 821

(1) ينظر : المنهاج ص 669

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 976/3

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 46 ب وشرح ابن عصفور 153/1 وشرح ابن الضائع 43/2 والبسيط 658/1 والمنهاج ص 4 وشرح ابن هشام ص 161

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 229 وشرح ابن عصفور 503/2 والمنهاج ص 7

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 295 وشرح ابن الضائع 489/2 والمنهاج ص 799

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95 ب وشرح ابن عصفور 132/1

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 22 ب وشرح ابن عصفور 158/1 وشرح ابن الضائع 101/2 والبسيط 205/1 والمنهاج ص4 وشرح ابن هشام ص 133

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 236 أ وشرح ابن عصفور 38/2 وشرح ابن الضائع 545/2 والبسيط والمنهاج ص 283 وشرح ابن هشام ص 395

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 204 أ وشرح ابن عصفور 260/1 وشرح ابن الضائع 411/2 والمنهاج ص245

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 424/1 والمنهاج ص 483

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص141ب وابن عصفور214/1وابن الضائع515/2 والبسيط461/1والمنهاج ص14

(1) ينظر: شرح ابن عصفور 159/2 وشرح ابن الضائع 545/2 والمنهاج ص 25

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 275 وشرح ابن الضائع 819/3 والمنهاج ص 776

(1) ينظر: المنهاج ص 7

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 215 وشرح ابن عصفور 426/1 وشرح ابن الضائع 1072/3 والبسيط 158/1 والمنهاج ص 194

(1) ينظر : المنهاج ص 484

(1) ينظر:شرح ابن بابشاذ ص24 ب ، وشرح ابن عصفور178/1 ،وشرح ابن الضائع 228/2 والبسيط198/1 وشرح ابن هشام ص 438

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 254 أ

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 236 أ وشرح ابن عصفور 208/2 وشرح ابن الضائع 421/2 والمنهاج 425 وشرح ابن هشام ص395

(1) ينظر : المنهاج ص 7

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 218 أ وشرح ابن عصفور 208/2 وشرح ابن الضائع والبسيط والمنهاج ص 668

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 35 أ وشرح ابن عصفور 205/1 وشرح ابن الضائع 120/2 والبسيط 383/1 والمنهاج ص 5

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95 ب وشرح ابن عصفور 153/1 وشرح ابن الضائع 327/2 والبسيط 418/1 والمنهاج 4

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ 46 ب وشرح ابن عصفور 356/1 والبسيط 674/2 والمنهاج ص 19

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 26 ب وشرح ابن عصفور 281/1 وشرح ابن الضائع 342/2 والبسيط 1078/2 والمنهاج ص 152

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 452/2

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 95ب وشرح ابن عصفور 307/1 والمنهاج ص 253

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 62 ب وشرح ابن عصفور 89/1 وشرح ابن الضائع 176/2 والمنهاج ص 6

(1) ينظر : المنهاج ص 777

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 259أ وشرح ابن عصفور 548/2 والمنهاج ص 485

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 242 أ وشرح ابن الضائع 596/2

(1) ينظر : المنهاج ص 25

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 76 ب والمنهاج ص 485

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 59ب وشرح ابن عصفور 301/1 والمنهاج ص 253

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 469/1

(1) ينظر: شرح ابن بابشاذ ص 46 ب وشرح ابن عصفور 367/1 وشرح ابن الضائع 137/2 والبسيط 559/1 والمنهاج ص 4

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 38 أ وشرح ابن عصفور 64/1 وشرح ابن الضائع 59/2 والبسيط 160/1 والمنهاج ص 6

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 457/2

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 139أ والبسيط 581/1 والمنهاج ص 741 وشرح ابن هشام ص 159

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 130 أ وشرح ابن عصفور 463/1 وشرح ابن الضائع 137/2 والبسيط 458/1 والمنهاج ص 138

(1) ينظر : المنهاج ص 30

(1) ينظر : المنهاج ص 741

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 44 أ وشرح ابن عصفور 244/2 والمنهاج ص 299

(1) ينظر : المنهاج ص 710

(1) ينظر: شرح ابن عصفور 246/2 وشرح ابن الضائع 853/3 والمنهاج ص 42

(1) ينظر : المنهاج ص 8

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 311/1 وشرح ابن الضائع 451/2 والمنهاج ص 237

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 603/1 وشرح ابن الضائع 394/2 والبسيط 706/2 والمنهاج ص 235

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 399/1 وشرح ابن الضائع 828/3 والبسيط 247/1

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 795/3 والبسيط 247/1 والمنهاج ص 8

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 253/2 وشرح ابن الضائع 952/3

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 716/3

(1) ينظر : المنهاج ص 302

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 686/2 والبسيط 570/1

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 383/1 وشرح ابن الضائع 275/2 والبسيط 392/1

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 667/2 والبسيط 429/1

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 82/2 وشرح ابن الضائع 92/2 والبسيط 201/1

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 463/1 وشرح ابن الضائع 69/2 والبسيط 2/ 1056

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 91/2

(1) ينظر : المنهاج ص 8

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 106

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 75

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 218/1 وشرح ابن الضائع 67/2 والبسيط 185/1

(1) ينظر : المنهاج ص 8

(1) ينظر : البسيط 627/1

(1) ينظر: شرح ابن الضائع 195/2

(1) وشاركهم فيه ابن حمزة العلوي في موضع واحد .

(1) وشاركهم فيه ابن حمزة العلوي في (9) مواضع

(1) شرح جمل الزجاجي ص 98 أ ، وينظر : الكتاب 141/1

(1) المصدر نفسه: ص 140 أ ، وينظر : الكتاب 407/1

(1) المصدر نفسه ص 120 أ ، وينظر : الكتاب 312/1 ، 313 ، والمقتضب 213/4

(1) شرح جمل الزجاجي 65/2 ، وينظر : الكتاب 394/1 ، والمقتضب 103/4

(1) المصدر نفسه 161/2 . وينظر الكتاب 187/1 ، والمقتضب 239/3

(1) شرح جمل الزجاجي 418/2 ، وينظر : الكتاب 310/1

(1) المصدر نفسه 420/2 ، وينظر الكتاب 317/1

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 368/1 ، وينظر : الكتاب 81/2

(1) الأنعام 109

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 433/1 ، وينظر الكتاب 463/1

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 167 ، وينظر : المقتضب 111/4 و 112

(1) المصدر نفسه ص 296 ، وينظر الكتاب 294/1

(1) المصدر نفسه ص 332 ، وينظر الكتاب 304/1 .

(1) شرح جمل الزجاجي ص 324 ، وينظر الكتاب 106/2 ، والمقتضب 236/2

(1) شرح جمل الزجاجي ص 34 ب ، 77 أ ، وينظر : الكتاب 419/1 ، والمقتضب 329/4

(1) المصدر نفسه ص 76 ب ، 77 أ ، وينظر: الكتاب 102/1

(1) المصدر نفسه ص 120 ب ، وينظر : الكتاب

(1) شرح جمل الزجاجي 1/ 153 ، وينظر الكتاب 1 /4 .

(1) المصدر نفسه 1/ 224 ، وينظر: الكتاب 216/1 ، والإنصاف 484/2

(1) المصدر نفسه 385/1 ، وينظر : الكتاب 21/1 .

(1) المصدر نفسه 399/2 ، وينظر الكتاب 315/1 ، والمقتضب 227/4 .

(1) شرح جمل الزجاجي 757/3، وينظر: الكتاب 3/2.

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 164/1، وينظر: توضيح المقاصد 57/4.

(1) المصدر نفسه 259/1، وينظر: الكتاب 412/3، وشرح المفصل 52/1.

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 31 ، وينظر : الكتاب 213/1 ، 104/2

(1) المصدر نفسه ص 294 ، وينظر : الكتاب 293/1

(1) المصدر نفسه ص 19 ، وينظر الكتاب 2/1

(1) شرح جمل الزجاجي ص 133 ، وينظر الكتاب 127/2

(1) شرح جمل الزجاجي ص 261 ، وينظر الكتاب 85/2 .

(1) شرح جمل الزجاجي ص 82 أ ب

(1) شرح جمل الزجاجي ص 140 ، ينظر : المرتجل ص 202 ، ومغني اللبيب 284/1

(1) شرح جمل الزجاجي 153/1 و 154

(1) المصدر نفسه 205/1 ، وينظر: الإنصاف 707/2

(1) المصدر نفسه 331/1 ، وينظر همع الهوامع 200/1

(1) شرح جمل الزجاجي 144/2 ، وينظر : إصلاح الخلل 162

(1) المصدر نفسه 561/2 ، وينظر الكتاب 97/1 ومعاني القرآن للفراء 136/1 و 137
(1) المصدر نفسه 192/2 ، ينظر الكتاب 413/1 ، والإنصاف 404/1
(1) الأعراف 30
(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 658/2 و 659 ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 608/1 ، ومشكل إعراب القرآن 311/1.
(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 7 ، وينظر : الصاحبي لابن فارس ص 83
(1) المصدر نفسه ص 84 ، ينظر : الكتاب 218/1 ، والمقتضب 10/1 ، وشرح اللمع 238/1
(1) المصدر نفسه ص 796 ، ينظر : الإنصاف 782/2 م 112
(1) شرح جمل الزجاجي ص 261 ، ينظر : الكتاب 147/2
(1) شرح جمل الزجاجي ص 22 ب ، ينظر : شرح المفصل 101/1
(1) البقرة 271
(1) شرح جمل الزجاجي ص 78 أ ب ، و ينظر : المقتضب 177/4
(1) المصدر نفسه ص 151 ب ، و ينظر : الكتاب 433/1 ، والمقتضب 48/2
(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي256/1 ، 270 ، 289 ، 311 ، 477
(1) المصدر نفسه 158/1 ، 159 ، وينظر " الإنصاف 51/1
(1) المصدر نفسه434/1 و 435 ، و ينظر : همع الهوامع 143/1 ، 144
(1) شرح جمل الزجاجي 101/2 ، و ينظر : شرح الأشموني 196/1
(1) المصدر نفسه 186/2 ، و ينظر : الإنصاف 397/1
(1) شرح جمل الزجاجي 188/2 ، وينظر : مغني اللبيب 231/1
(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 206/1 ، وينظر : الكتاب 213/4
(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 176 ، وينظر الكتاب 362/1 ، ومعاني القرآن للأخفش 98/1
(1) المصدر نفسه ص 236 ، وينظر : الكتاب 31/1 ، 33 ، والمقتضب 195/4
(1) المصدر نفسه ص 791 ، وينظر : الكتاب 363/2 ، والمقتضب 100/1 ، والأصول 283/3
(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ص 133
(1) شرح جمل الزجاجي ص 83 ب
(1) شرح جمل الزجاجي 72/2 ، 73 ، وينظر : المقتضب 287/4 ، شرح المفصل 126/2
(1) المصدر نفسه 429/1 و 432
(1) شرح جمل الزجاجي 596/2 ، وينظر : مغني اللبيب 16/1
(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 170/2
(1) شرح جمل الزجاجي 483/2 ، وينظر : المقتضب 282/4
(1) ديوانه ص
(1) شرح جمل الزجاجي 450/2
(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 387/1 ، وينظر : المقتضب 211/4
(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 147 ، وينظر : المقتضب 76/2 ، 77
(1) المصدر نفسه ص 105 و 106 ، وينظر المقتضب 399/4
(1) شرح جمل الزجاجي ص 117 أ
(1) الأنفال 32

(1) شرح جمل الزجاجي ص 126 أ ب

(1) شرح جمل الزجاجي ص 368/1

(1) شرح جمل الزجاجي 378/1

(1) ينظر: الحجة 269/2

(1) ينظر: اللامات ص 34 ، والإنصاف 160/1و161

(1) شرح جمل الزجاجي 59/2 ، وينظر : المسائل البصريات 891/2

(1) المصدر نفسه 467/2 ، 468 ، وينظر : 69/2 87 و 137 و 195

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 228/1 ، وينظر : الإيضاح للفارسي 13/1 ، 14

(1) المصدر نفسه 603/1 ، وينظر : الإيضاح للفارسي 160/1 و 162 و 195 و 241

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 83 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 87 و 88

(1) المصدر نفسه ص 128 ، وينظر : الإيضاح ، والمقتصد 641/1

(1) المصدر نفسه ص 173 ، وينظر: الإيضاح

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 406/2 و

(1) شرح جمل الزجاجي 412/2 وينظر: الكتاب وإصلاح الخلل ص 237

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 709/2 ينظر : الكتاب وإصلاح الخلل ص والجمل ص 151

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1038/2 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 204

(1) الأنعام 27

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 408 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 255

(1) شرح جمل الزجاجي 406/1 و 407

(1) المصدر نفسه 448/1 ، وينظر : 399/1 و 465 و 622

(1) شرح جمل الزجاجي 1075/3

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 242/1 و 243

(1) شرح جمل الزجاجي 218/1 ، 219

(1) المصدر نفسه 226/1 ، وينظر : 221/1 و 225 و 571 و 623

(1) شرح جمل الزجاجي 667/2 و 668

(1) الممتحنة 12

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 261/1 ، وينظر : شرح التصريح 81/1

(1) المصدر نفسه 340/1

(1) المصدر نفسه 383/1 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس 194/2

(1) لم ينسبه (للخليل) من الشراح سوى ابن حمزة العلوي ، ينظر : شرح ابن بابشاذ ص وشرح ابن عصفور 160/2 ، وشرح ابن الضائع 544/2 ، والمنهاج ص 8

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ 87 ، وشرح ابن عصفور 551/1 ، وشرح ابن الضائع 412/2 ، والبسيط 200/1 ، والمنهاج ص 119 وشرح ابن هشام ص 180

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 424/1

(1) ينظر : البسيط 158/1 و502 ، والمنهاج ص 194 و 280

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 218

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 218

(1) ينظر : المنهاج ص 611

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 428

(1) ينظر : البسيط 418/1 و 602

(1) لأبي تمام (321هـ) ولم ينسبها الشارحان ، ينظر : شرح ابن الضائع 293/2 ، 613 والبسيط 315/1

(1) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 256

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 218

(1) لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (356 هـ) ولم ينسبه ابن أبي الربيع ، ينظر : البسيط 764/2

(1) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز ، المعروف بابن القوطية (367 هـ) ، ينظر : البسيط 2/ 992

(1) لابن السيرافي ( ) ، ولم ينسبه ابن حمزة ، ينظر : المنهاج ص 209

(1) ينظر : البسيط 1095/2

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 756/3 ، والبسيط 160/1 والمنهاج ص 50

(1) ينظر : البسيط 757/2

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 834/3 ، والبسيط 741/2

(1) ينظر: شرح ابن عصفور 344/1

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 457/2

(1) ينظر : المنهاج ص 774

(1) ينظر : البسيط 1009/2

(1) وهو كتاب : التصريف الملوكي ، ينظر : المنهاج ص 774

(1) ينظر : المنهاج ص 470

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 38

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 627/2

(1) هو كتاب : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، وسماه ابن أبي الربيع (الحُلل) وسماه ابن حمزة (سد الخلل) ، ينظر : البسيط 706/2 والمنهاج ص 704

(1) وهو كتاب : الحلل في شرح أبيات الجمل ، ينظر : المنهاج ص 536 و 648

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 627/2

(1) ينظر : البسيط 536/1 ، والمنهاج ص 745

(1) ينظر : البسيط 522/1 ، والمنهاج ص 113 و 262 و 225

(1) وهي لأبي موسى الجزولي (607هـ) ، وتسمى أيضاً المقدمة الجزولية وهي عبارة عن حواشي جعلها المؤلف على جمل الزجاجي ، ولم ينسبها ابن أبي الربيع لمؤلف بل اكتفى بقوله : قال صاحب الكراسة ، ينظر : البسيط 185/1 و 201 و 582

(1) الدرة الألفية وهي (ألفية ابن معط) ، ينظر : المنهاج ص 473 و 478

(1) هي : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ينظر : المنهاج ص 75و 466 و 480

(1) ينظر : شرح ابن الضائع 816/3 ، والبسيط 185/1

(1) وهي الكافية لابن الحاجب ، ينظر : المنهاج ص 478 و 774

(1) وهو شرح لابن حمزة يسميه (شرح المفصل) و(المحصل في شرح المفصل) وقد أحال إليه في مسائل مختلفة ، ينظر : المنهاج ص 160 و 206 و 225 و 262 و 266

121

121

المبحث الثاني
طرائق النقل والانتفاع من المصادر

بعد أن بينت في المبحث الأول مصادر النقل التي شملت الأعلام والكتب ، أبين في هذا المبحث الأساليب التي اتبعها الشراح في أخذهم من المصادر والانتفاع بها ، إذ اتخذوا أساليب متنوعة ، يمكن تلخيصها في الآتي :

(1) ذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه :

اتخذ شراح الجمل هذا الأسلوب وسأكتفي بمثال واحد لكل شارح يوضح ذلك يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن الأفعال المهموزة :((إنّ في كلام العرب أفعالاً مهموزة تركت العامة همزها ، كما أن في كلامهم أفعالاً غير مهموزة همزتها فوضعوا الشيء في غير موضعه ... وهذا النوع بكتب اللغة أشبه من كتب النحو ، وقد ذكر ابن قتيبة عدة أبواب في أدب الكاتب من النصف الثاني ، وكذلك في إصلاح المنطق))[1] .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن الحروف التي تنصب الاسم والخبر :((وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً ، وممّن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء له ، وزعم أنها لغة))[2] .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن معنى (الندبة): ((قال الزبيدي في مختصر العين : والمرأة تندب الميت ندباً ، والاسم ندبة))[3] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن أقسام الكلمة ((قال أبو علي في كتاب الإيضاح : اسم وفعل وحرف ولم يقل جاء لمعنى ، لأن مجيئه في مقابلة الاسم والفعل يدل على أنه لا يراد بالحرف هنا إلا حرف المعنى))[4] .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (ما) في التعجب :((وزعم بعض النحاة أنها استفهامية ، حكاه الزمخشري في مفصله))[5] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن حكاية الجمل: ((فاما تأبط شراً وذرى حياً وبرق نحره ... وما أشبهه من الجمل المحكية فلا تثنى ولا تجمع ولا ترخم وهذا حكم جميع ما يحكى وهو قول سيبويه وجميع البصريين ، وهذا مسطور في كتابه في باب الحكاية))[6] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 218 أ ، ينظر : أدب الكاتب ، وإصلاح المنطق

(2) شرح جمل الزجاجي 424/1 ، وينظر : طبقات فحول الشعراء ص 65

(3) شرح جمل الزجاجي 457/2 ، وينظر : المصدر نفسه 412/2 و 627 ، 756/3 و 853

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 160/1 ، وينظر : الإيضاح 6/1

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 225 ، ينظر : المفصل 170/2 ، وينظر : المنهاج ص 50 و 262 و 478

(6) شرح جمل الزجاجي ص 399 ، وينظر : الكتاب65/2

(2) ذكر عنوان الكتاب من دون مؤلفه:

وسأكتفي بمثال لكل شارح يبين هذا الأسلوب ويوضحه ، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن المخصوص بالمدح :((وأماّ لزومه في الأكثر آخر الكلام فلأنهم يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى ، كما قال صاحب الكتاب))[1] .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن علة عمل اسم الفاعل: ((والثالث : وهو الذي ذهب إليه صاحب الكتاب ، وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء))[2] .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن نصب (وحده): ((حكى صاحب العين : الشيء يحد حدة ، ووحد يوحد وحادة ووحدة وواحداً))[3] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن علامات الإعراب: ((قال صاحب الكراسة : استعملت الضمة ومجانسها في الإعراب ، والكسرة ومجانسها ، والفتحة ولم يستعمل مجانسها وهو الألف))[4] .

ويقول ابن حمزة في باب اسم الفاعل معقباً على شاهد من شواهد الجمل: ((فلم أعرف قائله ولا عثرت عليه في : شرح أبيات الجمل ولا وجدته في شرح أبيات الكتاب لسيبويه))[5] .

أمّا ابن هشام فلم أجد هذا الأسلوب مستخدماً في شرحه .

(3) ذكر المؤلف من دون كتابه :

استخدم الشراح هذا الأسلوب بشكل واسع يفوق الأسلوبين اللذين مضى ذكرهما ، وسجلت في مبحث (الأعلام) أمثلة على هذا النمط من الانتفاع لذا لم أجد حاجة الى التمثيل له هنا .

(4) استخدام ألفاظ عامة:

استخدم الشراح أسلوباً آخر ، هو عدم تصريحهم بأسماء من ينقلون عنهم باستخدام ألفاظ عامة مثل :(زعم قوم من النحاة) و(زعم بعض النحاة) و(قال بعضهم) و(زعم آخرون) و(مذهب أكثرهم) و(الذي عول عليه أصحابنا) و(الذي عليه أهل التحقيق) ، وسأكتفي بمثال واحد لكل واحد من الشراح يوضح هذا الأسلوب .

يقول ابن بابشاذ في باب البدل: ((قولهم : مطرنا السهل والجبل ، والسهل والجبل الرفع على البدل ، وتقديره في الأصل : مطرت أرضنا سهلها وجبلها ، والنصب على الظرف عند قوم ، وعلى حذف حرف الجر عند آخرين))[1] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 87 أ ب وينظر : المصدر نفسه ص 65 أ و108 ب

(2) شرح جمل الزجاجي 551/1 ، وينظر : الكتاب 551/1

(3) شرح جمل الزجاجي 544/2 ، وينظر : العين

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 201/1 ، وينظر : المصدر نفسه 185/1 و 315 و 582

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 209

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن حد الإعراب: ((وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بـ(سبحان) و(سحر) وأمثالها من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الإعراب بعدم تغيير آخره))[2] .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل :((وحكم هذه الأمثلة في العمل والتصرف حكم اسم الفاعل ، على أن بعض المتأخرين زعم ان هذه الأمثلة تعمل بمعنى الماضي وإن لم يعمل اسم الفاعل كذلك))[3] .

ويقول ابن أبي الربيع: ((قوله : فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ... اعترض بعض الناس هذا الحد ، قال : ليس بجامع ولا مانع ولا بد في كل حد حقيقياً كان أو غير حقيقي أن يكون جامعاً مانعاً))[4] .

ويقول ابن حمزة: ((قال النحاة : وإنما سمي الحرف حرفاً لأن معناه لا يوجد إلا في غيره فصار كأنه طرف له))[5] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول :((وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر ، وكذلك ما يأتي في الظروف))[6] .

(5) النقل بالواسطة

واعني بها أن يذكر الشارح عبارة المؤلف أو مذهبه أو رأيه منقولاً من غير كتبه ، وذلك بطريقتين :إحداهما : التصريح بالمنقول عنه أو التلميح بأن النقل غير مباشر .

يقول ابن بابشاذ : ((ويروى أن أبا عثمان سأل الأخفش عن (أحمر) إذا نكّره بعد أن سمّى به فقال : أصرفه لأنّ الوصف قد ارتفع عنه بالأسمية ، ولم أعده إلى أصله ، فقال : فما تصنع بقولك : مررت بنسوة أربع ، فقال : أصرفه ، فقال : ولِمَ ؟ فقال : لأنّ أصله أن يكون عدداً كأربعة وخمسة فحمله على أصله ، فقال له : ألا فعلت ذلك في : أحمر ، فلم يأت بمقنع))[7] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 28 ب ، وينظر : ص 12 أ و 59 أ و 77 و 79 و 88

(2) شرح جمل الزجاجي 103/1 ، وينظر : 114/1 و 338 و 418 .

(3) شرح جمل الزجاجي 228/2 ، وينظر : 126/2 و 164 و 307 .

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 160/1 ، وينظر : وإصلاح الخلل ص 6 ، ولمزيد من الأمثلة ينظر:البسيط163/1 و 183 و 256 و 261

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 18 ، وينظر : ص 35 و 40 و 53 و 75 و 84 .

(6) شرح جمل الزجاجي ص 287 ، وينظر : ص 180 و 192

(7) شرح جمل الزجاجي ص 154 ب ، والمقتصد 984/2 ، وينظر :ص 61 أ و 208 أ و 236 أ

ويقول ابن عصفور: ((وذهب الفراء : إلى أنّ (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية ، فالأصل عنده (كَمَ) لأن حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذف منها الألف ... وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان وهو باطل))[1] .

ويقول ابن الضائع: ((فلا يؤكد بـ(كل واجمع) إلا ما يجوز أن يراد بعضه مجازاً ... حكى الفارسي عن أبي الحسن الأخفش امتناع : اختصم الزيدان كلاهما ، قال : لأنه لا يجوز أن يقال : اختصم الزيدان ، فيراد أحدهما))[2] .

ويقول ابن أبي الربيع: ((ذكر ابن جني في كتاب القدّ أنه سأل أبا علي عن قول العرب : هذا معطي زيدٍ درهماً . فقال : درهم منصوب بإضمار فعل))[3] .

ويقول ابن حمزة متحدثاً عن (مائة): ((المائة : وأصلها : مئي على مثال : معي ، فحذفت الياء وهي لأمها ثم عوض عنها الهاء ، وتجمع بالواو والنون ، فيقال فيها : مِئون ، بكسر الميم ، ومُئون بضمها لغة لبعض العرب .... وعن ابن السكيت حكاية عن الأخفش ، ولو قلت مئات ، لكان جائزاً))[4]

ويقول ابن هشام متحدثاً عن قول عمير بن الحارث[5] .

أتوا ناري فقلتُ منون أنتم فقالوا : الجنُّ ، قلت عموا ظلاما

:((وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه :(عموا صباحاً) وهو غلط لأنَّ هذه الأبيات أنشدها أبو بكر بن دريد عن أبي حاتم السجستاني قال : أنشدني أبو زيد الأنصاري))[6] .

والطريقة الثانية : ان ينسب الشارح آراء للعلماء أو ينقل كلامهم من غير مصنفاتهم بل من طريق آخر لا يصرّح به ولا يشير إليه ، وهي طريقة جرى عليها العلماء القدماء في مؤلفاتهم كثيراً، وترددت لدى شراح الجمل ، وتحزر عن طريق المقابلة بين نصوص مؤلفات السابقين واللاحقين ومن أمثلتها :

قول ابن بابشاذ :((إنّ جميع المعارف يجوز أن يبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البدل منهما عند أكثر النحويين لأنها على غاية الوضوح فلا يحتاجان إلى بيان ببدل ، وأجاز الأخفش ذلك وحده ، وجعل ((الذين)) من قوله سبحانه وتعالى ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[7] . بدلاً من الكاف والميم))[8] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 46/2 ،ومعاني القرآن للفراء 466/1 ، وينظر : 117/1 و 121 و 183

(2) شرح جمل الزجاجي 59/2 ،والمسائل البصريات 891/2 ،وحاشية الصبان 75/3 وينظر : 192/2 و412 و501

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1009/2 ، وينظر : 284/1 و 685/2

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 280 ، وينظر : إصلاح المنطق ص 299و 300

(5) ينظر : النوادر لأبي زيد الأنصاري ص 380

(6) شرح جمل الزجاجي ص 395 ، وينظر : النوادر ص 380

(7) الأنعام : 12

(8) شرح جمل الزجاجي ص 27 ب

وكأنَّ هذا الرأي مأخوذ من النحاس ، إذ يقول: ((قال الأخفش : إن شئت كان (الذين) في موضع نصب على البدل من الكاف والميم))[1] .

وقول ابن عصفور متحدثاً عن عمل ثاني اثنين وثالث ثلاثة: ((وزعم أبو العباس ثعلب أنه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأجازه ، وهو خطأ ووجه فساده أنه ليس له فعل يحمل عليه في العمل ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : ثلثت الثلاثة))[2] .

وهذا الرأي منقول عن ابن كيسان ، يقول ابن سيده :((ولا ينون هذا فينصب ما بعده فيقال : ثالث ثلاثة لأنّ ثالثاً في هذا ليس يجري مجرى الفعل ... وقد اجتمع النحويون على ذلك إلا ما ذكره أبو الحسن بن كيسان عن أبي العباس ثعلب أنه أجاز ذلك ، قال أبو الحسن : قلت له : إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل فهل يجوز أن تقول : ثلثت الثلاثة ، قال : نعم على معنى : أتممت ثلاثة))[3] .

وقول ابن الضائع متحدثاً عن (ما خلا وما عدا): ((روى الجرمي : الجر فيما بعدها ، ووجهه أن تكون (ما) زائدة .))[4] .

ويبدو أن رأي الجرمي منقول عن الفارسي بقوله: ((قال الجرمي : جاءني القوم ما خلا زيد ، فيجر (زيداً) وإن جئت بـ(ما).. ووجه أنه جعل (ما) زائدة كما يجعلها زائدة في غير هذا الموضع))[5] .

وقول ابن أبي الربيع: ((فأما (من) الزائدة فاشترط فيها سيبويه ثلاثة شروط : أحدها : أن تدخل على نكرة ، الثاني : أن تكون النكرة يراد بها استغراق الجنس ، الثالث : أن تكون بعد غير الواجب ، وذلك قولك : ما جاءني من احد ، وما رأيت من أحد))[6] .

وهذه الشروط لم يذكرها سيبويه بل ذكر أمثلة فيها هذه الشروط [7] .

ويبدو أن هذه الشروط منقولة عن ابن يعيش في قوله: ((وإنما تزاد في النفي مخلصة للجنس مؤكدة معنى العموم ، وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط : أحدهما : أن تكون مع النكرة ، والثاني أن تكون عامة ، والثالث : أن تكون في غير الموجب . وذلك نحو : ما جاءني من أحد))[8] .

وقول ابن حمزة العلوي: ((قال أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمة توضع على المسمى يعرف به))[9] .

---

(1) إعراب القرآن 4/2

(2) شرح جمل الزجاجي 40/2

(3) المخصص 109/17

(4) شرح جمل الزجاجي 930/3

(5) المسائل البصريات 874/2

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 841/2

(7) ينظر : الكتاب 315/2 و 225/4

(8) شرح المفصل 12/8

(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 4

وهذا الرأي نقلاً عن أبي البركات الأنباري في قوله: ((قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها))[1] .

واتسم النقل من المصادر بمظاهر مختلفة منها :النقل الحرفي للنصوص والآراء من دون أي تغيير فيها ، والنقل بتصرف والنقل بالمعنى ، ويمكن توضيح هذه الأنواع على حسب الآتي :

أولاً : النقل الحرفي :

وهذا المظهر يبدأ بلفظ (قال أو يقول أو قوله ....) أو مشتقات القول الأخرى ، مع نقل حرفي للنص من دون تغيير فيه .

ومن خلال دراسة شروح الجمل يمكن توضيح هذه الظاهرة بما يأتي :

خلا شرح ابن بابشاذ وشرح ابن عصفور وشرح ابن هشام من هذا المظهر وكانت نقولاتهم ، إمّا بنقل متصرف فيه أو بالمعنى كما يبين في الصفحات القادمة .

أمّا الشراح الآخرون فأذكر شواهد تبين اهتمامهم بهذا المظهر والاعتماد عليه .

يقول ابن الضائع متحدثاً عن إضافة المنادى الى ياء المتكلم : ((ومنهم وهم قليل من يكمل شبهها بالتنوين فيحذف الكسرة ويبنيه على الضم قال سيبويه : بعض العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا))[2] .

يقول سيبويه في باب إضافة المنادى إلى نفسك: ((وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ويا قومُ لا تفعلوا))[3] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن تقديم معمول الخبر عليه: ((قال ابن السيد في قول أبي القاسم :(واعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها) (هذه عبارة فاسدة توجب ألاّ يجوز طعامك كان زيدٌ آكلاً ، وألاّ يجوز : كان طعامَك آكلاً زيد ، وألاّ يجوز : كان طعامك زيدٌ آكلٌ ، الجواب : إنّ هذه العبارة قد وُجد نحوها لسيبويه))[4] .

يقول ابن السيد: ((هذه عبارة فاسدة توجب ألاّ يجوز : طعامك كان زيدٌ آكلاً وألاّ يجوز : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، وألاّ يجوز : كان طعامك زيدٌ آكلٌ ، لأن الطعام قد ولي (كان) في هذه المسائل كلها وهي جائزة))[5] .

---

(1) الإنصاف 6/1

(2) شرح جمل الزجاجي 403/2 ، وينظر: 802/3 و 915

(3) الكتاب 316/1

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 709/2 ، وينظر : الكتاب 71/1

(5) إصلاح الخلل ص 151

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن حد الفعل: ((فأما الزمخشري فقد قال في حده : الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان))[1] .

يقول الزمخشري: ((الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان))[2] .

ويتحدث ابن حمزة عن القسم وحروفه قائلاً : ((وخامسها : (مُن) وهي مختصة بـ(ربي) ... وتضم ميم (من) ، فيقول : مُن ربي ، قال سيبويه : ولا تدخل الضمة في (مُن) إلا هاهنا كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع غدوة))[3] .

يقول سيبويه: ((ولا تدخل الضمة في (من) إلا ها هنا كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوة)))[4] .

ثانياً : النقل بتصرف

اتخذ الشراح هذا المظهر في نقلهم من المصادر بأن يتصرفوا بالنصوص التي ينقلون ، وهذا المظهر يبدأ الشراح فيه بلفظ (قال أو يقول أو قوله) ويكون التصرف بتقديم بعض الألفاظ أو تأخيرها أو إضافة لفظ على النص أو حذف لفظ منه .

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن المفعول به: ((قال سيبويه عقيب ذكر المفعول : يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى))[5] .

وهذا النص متصرف فيه فهو عند سيبويه: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى))[6] .

ويتحدث عن (فعلان) في باب الممنوع من الصرف فيقول: ((وقال أبو العباس المبرد : إنما لم ينصرف في النكرة لأن النون بدل من الهمزة في (حمراء وصفراء) فكما لم تصرف (فعلاء) فكذلك لم تصرف (فعلان)))[7] -.

وعند المبرد النص هو: ((نون (فعلان) بدل من همزة فعلاء فكما لم تصرف فعلاء فكذلك لم تصرف فعلان))[8] .

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 16

(2) المفصل 136/2

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 189 و 190

(4) الكتاب 145/2

(5) شرح جمل الزجاجي ص 15 أ

(6) الكتاب 34/1

(7) شرح جمل الزجاجي ص 156 أ

(8) المقتضب 335/3

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن تقديم المشار: ((وذلك أن العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة فقدّمته ،ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات فإنها لشبهها بها قد يتقدم بعضها على بعض فنقول : ها أنا ذا فتقدم المضمر .... وقد يقدّم المشار ومنه ما حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا ، قال سيبويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أن العرب تقول : هذا أنت ، وهو دون الأول في الاستعمال))[1] .

وهذا النص فيه شيء من التصرف ، إذ يقول سيبويه: ((وحدّثنا يونس تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ولم يرد بقوله : هذا أنت يعرّفه بنفسه))[2] .

ويقول ابن الضائع: ((إنَّ (إلاّ) لا تكون وصفاً إلا وما بعدها جزء مما قبلها حتى يصح استثناؤه منه ، وقد فسّر أبو بكر السرّاج فقال : معناه : إنها لا تكون وصفاً إلا بعد جماعة أو بعد واحد في معنى الجماعة ، إما نكرة ، وإما فيه الألف واللام على غير معهود))[3] .

والنص عند ابن السرّاج: ((واعلم أن (إلاّ) لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معنى الجماعة ، وإما نكرة وإما فيه الألف واللام على غير معهود))[4] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن المصدر: ((واختلف النحويون في تثنية اسم الجنس اذا اختلفت أنواعه ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا يثنى ولا يجمع إلا بالسماع وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه قال في باب جمع الجمع: وليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر كالحلوم والأشغال))[5] .

والنص عند سيبويه: ((واعلم أنه ليس كل جمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب))[6] .

ويتحدث أيضاً عن حروف العطف بقوله: ((قوله : وأو وإمّا للشك ، قال أبو علي : أو وإمّا لأحد الشيئين أو الأشياء))[7] .

والنص عند أبي علي الفارسي: ((ومنها (أو) وهي لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره ... و(أمّا) بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور))[8] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 402/1
(2) الكتاب 379/1
(3) شرح جمل الزجاجي 948/3 ، وينظر : 466/2 و 508 و 515 و 606
(4) الأصول 328/1
(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 473/1
(6) الكتاب 200/2
(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 342/1 ، وينظر : 256/1 و 324 و 581
(8) المقتصد في شرح الإيضاح 942/2

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن حروف الأطباق: الصاد والضاد والطاء والظاء ، فيقول : ((قال سيبويه : فهذه الأحرف لها موضعان من اللسان : أحدهما : حصر الصوت في مخرجها والآخر إطباق في الطاء وإلا كانت تاء))[1] .

والنص عند سيبويه: ((فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان ، وقد بين ذلك بحصر الصوت ولولا الأطباق لصارت الطاء دالاً))[2] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن حكايات الجمل: ((فأمّا تأبط شراً وذرى حباً وبرق نحره .. وما أشبهه من الجمل المحكية فلا تثنى ولا تجمع ولا ترخم ، وهذا حكم جميع ما يحكى .. قال سيبويه : فإن زعم زاعم ، أنه يثني شيء من هذا ويجمعه ، فقل له : كيف تثني رجلاً سميته : أحقّ الخيل بالركض المعار ؟ وكيف تجمعه ؟ أو كيف تثني رجلاً سميته، قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ ؟))[3] .

والنص عند سيبويه: ((واعلم أنَّ الاسم إذا كان محكياً لم يثن ولم يُجْمَعْ ... ولو ثنيت هذا أو جمعته لثنيت : أحق الخيل بالركض المعار))[4] .

ثالثاً : النقل بالمعنى:

يختلف هذا المظهر عن المظهرين السابقين ، إذ أنه لا يبدأ بلفظ (قال) أو مشتقاته ، وإنما له أساليب متنوعة ومختلفة مثل : (زعم فلان) أو (هذا مذهب فلان) أو (حكاه فلان) ، و(إليه ذهب فلان) و(هي عند فلان كذا) وهذه الصيغ قد تكون في بدء النص أو في نهايته ، وهذا ما أبينه من خلال الأمثلة الآتية :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن الجوازم: ((ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل وهي : لم ولمّا ولام الأمر ولا في النهي وإن في المجازاة ،وما عدا (إنْ) مما يجازى به فليس بحرف سوى : إذ ما عند سيبويه))[5] .

يقول سيبويه متحدثاً عن هذه الأدوات: ((مما يجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ وما وأيُّهم ، وما يجازى به من الظروف : أي حين ومتى وأين ... ومن غيرهما : إن وإذ ما))[6] .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن منع الصرف للاسم الثلاثي الساكن الوسط: ((ويصحّ مذهب سيبويه أن القياس في (هند) ونحوه منع الصرف ... وزعم الزمخشري أن الصرف أجود))[7] .

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 808 ، وينظر : ص 9 و 14و 19 و 23 و 50

(2) الكتاب 406/2

(3) شرح جمل الزجاجي ص 399 و 400

(4) الكتاب 65/2

(5) شرح جمل الزجاجي ص 5 ب ، وينظر : ص22 ب و 25 أ و 40 ب و 78 أ

(6) الكتاب 432/1

(7) شرح جمل الزجاجي 858/3 و 859 ، وينظر : 151/2 و 153و 561

يقول الزمخشري: ((وما فيه سببان من الثلاثي الساكن كنوح ولوط فينصرف في اللغة الفصيحة والتي عليها التنزيل ... وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه))[1] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن البدل: ((وذهب المبرد إلى انه على تقدير طرح الأول وإحلال الثاني محله ، فذهب في قولك : جاءني أخوك زيدٌ ، إلى أن (زيداً) جاء على تقدير طرح (أخيك) وإحلال (زيد) محله ، وكأنك قلت : جاءني زيدٌ))[2] .

والنص عند المبرد: ((اعلم أن البدل في جميع أبواب العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ وبأخيك أبي عبد الله ، فكأنك قلت : مررت بزيدٍ ومررت بأبي عبد الله))[3] .

ويقول ابن حمزة متحدثاً عن ظروف المكان: ((إنَّ ظروف المكان تقع أخباراً عن الأشخاص كقولك : زيد أمامك وعمرو عندك ، بخلاف ظروف الزمان كما مرَّ بيانه ، ووجه ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي : وهو أن ظروف المكان لها صور وأشكال فأشبهت الأشخاص))[4] .

والنص عند أبي علي الفارسي: ((وهذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو وينفصل بعضها عن بعض بصور وخلق فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث المخصوصة)[5] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن تابع المنادى (يا زيدُ والغلامُ ، (الغلام) معطوف على(زيد) في اللفظ وهو مذهب الخليل وسيبويه))[6] .

---

(1) المفصل 47/1 و 48

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 387/1

(3) المقتضب 211/4

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 128 ، وينظر : ص 75 و 113 و 376 و 381

(5) المقتصد في شرح الإيضاح 641/1

(6) شرح جمل الزجاجي ص 332 ، وينظر : الكتاب305/1

المبحث الثالث
أثر الشراح السابقين في اللاحقين

لا يخفى علينا أن الشراح من عصور مختلفة ،فابن بابشاذ (ت 469) ،وابن عصفور (ت669هـ) ، وابن الضائع (ت680هـ) وابن أبي الربيع (ت688هـ) ، وابن حمزة العلوي (ت 749هـ) ، وأخيراً ابن هشام (ت 761هـ) ، وهذا الاختلاف في الأزمنة يجعلهم يتأثر اللاحق منهم بالسابق ، ويقتبس بعضهم من بعض ، ويظهر هذا التأثير في اتجاهين يمكنني تلخصيها بما يأتي :

الاتجاه الأول : الاقتباس مع ذكر عنوان المصدر أو مؤلفه أو كليهما

ما دمنا قد عرفنا أن ابن بابشاذ هو اقدم الشراح في هذه الدراسة فلا بدّ من ان يكون له تأثير فيمن جاء بعده ، إذ صرّح باسمه ثلاثة منهم ، وهم : ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة العلوي .

فابن عصفور يصرّح باسمه في موضع واحد فقط ، وقد اعترض عليه في ذلك الموضع عند حديثه عن (فعالِ) ، فيقول: ((وفعالِ ، إذا سمّيت بها مذكراً فتمنع الصرف أبداً للتأنيث والتعريف ولا يجوز غير ذلك ، وأما ما قال ابن بابشاذ : أنها إذا سميت بها مذكراً فيجوز فيها الإعراب والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم ، فباطل ، لأنه لا يشبهه لأنَّ ذاك مؤنث وهذا مذكر))[1] .

ولو رجعنا إلى قول ابن بابشاذ في هذه المسألة لوجدناه يقول: ((وجميع ما ذكرناه من أقسام (فعال) إذا سميت به مذكراً فهو على مذهب أهل الحجاز باق على بنائه على الكسر ، وهو على مذهب بني تميم معرف لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة))[2] .

وابن الضائع يصرح باسمه في موضع واحد أيضاً ، وهو يغلطه فيه ، وذلك عند حديثه عن منع الصرف لـ(قباء وحراء) فيقول: ((قال الخليل : لم يغلب عليهما التأنيث بل وضعا اسمين يقصد بهما التذكير فيصرفان او التأنيث فلا يصرفان ، وليس تذكيرهما ، او تأنيثهما مختصاً بلغة دون لغة ... وهذا الموضع من كلام الخليل ، أظن هو الذي غلط به ابن بابشاذ ، فجعل (حراء وقباء) اسماً لمكانين مصروفين قولاً واحداً ، لأنه نسب ذلك إلى الخليل))[3]

أمّا ابن حمزة العلوي فيصرّح باسمه في (16) موضعاً ويصرح باسم شرحه في موضع واحد ، ويعارضه في (10) مواضع منها، ومن ذلك قوله في (أم): ((قال أبو القاسم وهي للاستفهام ، وطابقه على أنها للاستفهام ابن بابشاذ ، وهذا فاسد ، فإن (أم) لا تكون موضوعة للدلالة على الاستفهام بحال ، وإنما هي حرف من حروف العطف ، وسبب الوهم في كونها دالة على الاستفهام ، هو أنها لما كانت تقع كثيراً مع الهمزة توهموا من هذا أنها للاستفهام ، والحقيقة خلاف ذلك))[4] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 246/2

(2) شرح جمل الزجاجي ص 126 أ

(3) شرح جمل الزجاجي 853/3 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 146 ب

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 86 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 244 ب

ويعترض عليه عند حديثه عن باب من مسائل ما لم يسم فاعله فيقول : ((فأما قول أبي القاسم : إن الفاعل قد جاء مخفوضاً ، ومثل له بقوله تعالى ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1] فـ(غيره)مرفوع صفة على محل (من إله) فلم نجهل أنه ليس من باب الفاعل كما زعمه ابن بابشاذ ، وإنما أراد أنه كما جاء مجروراً وهو في موضع رفع ، فهكذا يكون فاعلاً وإن كان مجروراً في لفظه))[2]

ومن ذلك قوله في (جمع) : ((وزعم ابن بابشاذ أن قولنا : جُمَع ، معدول عن : جمع ، وهذا فاسد، فإن (جمع) ساكن الحشو إنما يكون جمعاً ل(فعلاء) في الصفة ،نحو: حمراء حمر))[3]

ثم يبين موقفه من شرح ابن بابشاذ بقوله: ((ولولا خشية طول الكتاب ، وتباعد أطرافه ، وانبساط حواشيه ، لأوردنا زلاته التي عثر فيها في شرحه لهذا لكتاب ، وإن نفّس الله لنا في المهلة وساعدنا الأجل ذكرنا عليه كلاماً شافياً ، وأودعنا الشاذ عن فهم ابن بابشاذ))[4]

يتبين من هذا النص أن ابن حمزة لديه اعتراضات كثيرة على ابن بابشاذ في شرحه لكتاب الجمل ولكن لا مجال له في ذكرها .

وعلى الرغم من اعتراضاته الكثيرة عليه إلا أنه يتابعه في بعض المسائل ، ومن ذلك قوله متحدثاً عن (إياك): ((وسادسها : أن (إياك) بكماله اسم مضمر ، وهذا الشيء حكاه ابن الأنباري وابن بابشاذ عن أقوام من الكوفيين ، وهذا هو المختار عندنا))[5] .

وقد يذكر رأيه من دون اعتراض أو متابعة ، فعن حديثه عن (حبذا) يقول: ((ذهب قوم الى تغليب حكم الاسمية عليه ، ولهذا جاز نداؤه في قولهم : يا حبذا ... وذهب قوم الى تغليب حكم الفعلية عليه لأن الفعل سابق على الاسم في الرتبة ... فهذان القولان حكاهما ابن بابشاذ ، ولم نعثر عليهما لأحد من النحاة إلا ما حكيناه عن الزجاجي ، والله أعلم بصحتهما))[6]

وإذا غادرنا ابن بابشاذ الى ابن عصفور وجدنا أثر شرحه واضحاً في ابن الضائع الذي صرَّح باسمه (84) موضعاً ، اعترض عليه في (76) منها .

ومن ذلك قوله متحدثاً عن المضمر: ((زعم ابن عصفور : عندي درهم ونصفه ، لست تريد : نصف الدرهم الذي عندك ، بل نصف درهم غيره ، وعندي : أن قوله : إن المراد نصف درهم آخر خطأ ،

---

(1) الأعراف 59

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 201 ، وينظر: شرح جما الزجاجي لابن بابشاذ ص 71أ

(3) المصدر نفسه ص 469و470

(4) المصدر نفسه ص 470

(5) المصدر نفسه ص 262، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 98أ

(6) المصدر نفسه ص 244، وينظر: المقدمة المحسبة 383/2

لأنه ليس الذي عندك بنصف درهم آخر ، بل معنى الكلام : ومثل نصفه ، فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى))[1] .

واعترض عليه في نقله لكلام الشلوبين عند حديثه عن (إذا) :((وحكى ابن عصفور عن الأستاذ أبي علي أنه كان يحمله على أن (إذا) في كل موضع جواب وجزاء ، أي : يتقدر ب(إن) ... وهذا الذي حكى عنه لم أسمعه قط))[2] .

تبين لي مما تقدم أن ابن بابشاذ صرّح باسمه ثلاثة من الشراح الذين جاءوا بعده ، وهم ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة . وصرّح باسم ابن عصفور كثيراً ابن الضائع .

أما ابن أبي الربيع وابن هشام فلم يصرحا باسم أحد من الشراح الذين سبقوهم .

الاتجاه الثاني:الاقتباس من دون التصريح باسم المصدر أو مؤلفه :

اتضح لي من خلال المقابلة بين الشراح أن بعضهم نقل نصوصاً من دون التصريح باسم المصدر أو اسم مؤلفه ، ويأتي هذا بطريقتين :

الأولى : استخدام ألفاظ عامة مثل:(أكثر النحويين) و(بعض الناس) و(بعض المتأخرين)

والثانية: الإفادة من الشروح من دون إشارة الى الأصل .

وفي الآتي أمثلة على كل من الطريقتين:

فابن الضائع ينقل من ابن عصفور في باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى فيقول: ((ظاهر هذه الترجمة أن العدد على قسمين : قسم يحمل على اللفظ وآخر يحمل على المعنى ، وليس كذلك ، وقد رده الناس عليه ، قالوا : لأن العدد كله إنما يحمل على اللفظ لا على المعنى))[3] .

والذي رد على الزجاجي في هذا الباب ابن عصفور ، إذ يقول : ((ظاهر كلام أبي القاسم أن العدد بابه أن يحمل على المعنى إلا ما ذكر فإنه يحمل على اللفظ ، وهذا المذهب فاسد ، بل العدد كله يحمل على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شذّت وسأذكرها))[4] .

وينقل ابن أبي الربيع نصوصاً عن ثلاثة من الشراح المتقدمين عليه وهم : ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع ، باستخدام الأسلوب نفسه .

يقول متحدثاً عن شروط الحال : ((ومن الناس من زاد في هذه الحال أن تكون منتقلة ، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم))[5] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 294/2، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 12/2

(2) المصدر نفسه 500/2، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 170/2و171

(3) المصدر نفسه 331/2

(4) شرح جمل الزجاجي 43/2

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 514/1

وكأن ابن أبي الربيع يعني ابن بابشاذ بقوله: (بعض الناس) ، يقول ابن بابشاذ : ((واستحق الحال أيضاً أن تكون منتقلة لأنها هيئة الفاعل والمفعول اللذين يكونان على صفات مختلفة))[1] .

ويقول في حد الاسم : ((قوله: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ... اعترض بعض الناس هذا الحد ، قال : ليس بجامع ولا مانع ، ولابد في كل حد حقيقياً كان أو غير حقيقي من أن يكون جامعاً مانعاً))[2] .

وهذا الذي ذكره يعني به ابن عصفور بقوله : ((وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد لأنه ليس بجامع ، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود ... مانعاً لما هو من غير المحدود))[3] .

ويقول : ((قوله : ولو قلت : ما انفك زيد إلا عالماً وما زال عبد الله إلا شاخصاً ، كان خلفاً من الكلام ، لأنك توجب بقولك : ما انفك ، الخبر ، وتنفيه ب(لا) فتصير نافياً موجباً للخبر في حالة واحدة ، وذلك محال ... رأيت بعض المتأخرين قد رد هذا الاعتراض على أبي القاسم ، وقال : يلزمه على هذا التعليل ألا يقال : ما كان زيد إلا عالماً ، لأنك تنفي الخبر وتوجبه ب (إلا) ... وذلك محال وقد أجازه قبل))[4] .

ويعني بـ(بعض المتأخرين) ابن الضائع في قوله : ((وبالنظر الى المعنى : ما زال زيد عالماً ، موجب ، فلا سبيل لدخول (إلا) ، وعلل أبو القاسم هذا بالتناقض ، وهو : إيجاب الخبر ونفيه ، وهو مشكل ، نفيته ب(ما) وأوجبته ب(إلا) فأيّ فرق بين المسألتين))[5] .

أما ابن عصفور وابن حمزة وابن هشام فما وجدت هذا الأسلوب مستخدماً في أخذهم من الشراح المتقدمين عليه .

وأما الإفادة من الشروح من دون إشارة الى الأصل فيظهر من خلال التشابه في النصوص التي ينقلونها ، ومن ذلك قول ابن بابشاذ متحدثاً عن تقديم المفعول به: ((وإذا رأيت مفعولاً قد وسّط أو قدّم على الفعل فإنه إنما فعل ذلك لمعنى ، إما للتنبيه على شيء مثل :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[6] ، قدّم تنبيهاً على عظم المعبود تعالى علواً كبيراً ، قال سيبويه عقيب ذكر المفعول : يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى))[7] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 36 أ

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 160/1

(3) شرح جمل الزجاجي 90/1

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 736/2

(5) شرح جمل الزجاجي 132/2

(6) الفاتحة 5

(7) شرح جمل الزجاجي ص 15أ ، وينظر : الكتاب 15/1

وهذا الكلام هو نفسه عند ابن أبي الربيع مع اختلاف يسير ، إذ يقول : ((اعلم أن المفعول يأتي مقدماً ومتوسطاً ومؤخراً ، ويتقدم ويتأخر لأربعة أمور ، أحدها : الاعتناء بالمفعول ... قال سيبويه : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[1] .

والنص نفسه عند ابن حمزة العلوي ، إذ يقول : ((الوجه الثالث : ما يكون تقديم المفعول وتأخيره جائزاً ، خلا أنه ينبغي تقديمه لضرب من العناية ... قال سيبويه : وهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى))[2] .

فالعلوي نقل نص ابن بابشاذ دون تغيير فيه ، في حين اختلف النص عند ابن أبي الربيع الذي تشابه مع نص سيبويه في كتابه .

ويقول ابن بابشاذ متحدثاً عن المطابقة بين النفي والإثبات في العطف : ((إذا قال : مررت بزيد أو عمرو ، فجوابه عند سيبويه : ما مررت بواحد منهما ، وإن أردت أحدهما قلت : ما مررت بفلان ، وقال أبو عثمان : ما مررت بواحد منهما جواب معنوي لا لفظي ، وحقيقة اللفظ : ما مررت بزيد أو عمرو ، والصحيح ما ذهب اليه سيبويه))[3] .

ويبدو أن هذا النص اقتبسه ابن حمزة العلوي بقوله : ((وإذا قال قائل : مررت بزيد أو عمرو ، فجوابه عند سيبويه : ما مررت بواحد منهما ، وإن أردت أحدهما قلت : بفلان بعينه))[4] .

ويقول ابن بابشاذ : ((قال أبو علي : النداء خبر من وجه ، يعني : أنه مع الصفات بمنزلة الإخبار ومع غير الصفات بمنزلة غير الإخبار ، فإذا قلت : يا صادق أو يا كاذب ، صلح أن يجاب هذا بصدق أو كذب فكان خبراً من هذا الوجه ، وليس كذلك إذا قلت : يا زيد ويا عمرو))[5] .

وهذا الكلام عند ابن حمزة العلوي مع اختلاف يسير ، إذ يقول : ((فأما أبو علي فقد قال : النداء حبر من وجه ، يعني : إذا كان واقعاً في الصفات ، كقولك : يا زاني ويا سارق... وغير خبر من وجه ، وهو إذا قال : يا زيد ويا عمرو))[6] .

مما تقدم يتبين أن ابن حمزة أكثر من الاقتباس عن ابن بابشاذ ، وهو أمر اختلف فيه عن الشراح الآخرين[7] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 276/1

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 60 و61

(3) شرح جمل الزجاجي ص 25أ ، وينظر : الكتاب 1/ 218

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 91

(5) شرح جمل الزجاجي ص 117أ

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 326

(7) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 99ب ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 27

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن عمل المصدر المعرف بالألف واللام : ((وزعم بعضهم : أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرف بالألف واللام ، وحجته ان قال : إن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل ، والفعل نكرة فلما عرف زال شبهه بالفعل))[1] .

ونقل ابن الضائع الكلام نفسه بقوله : ((أنكر بعضهم إعمال المصدر وفيه الألف واللام ، قال : لأنه إنما يعمل عمل الفعل المقدر ولا يصح دخول الألف واللام على الفعل فلا يدخلان أيضاً على ما يعمل عمله))[2] .

يتبين لنا مما تقدم أن للشراح السابقين أثر فيمن جاء بعدهم ، واتخذوا في ذلك اتجاهات مختلفة ، فابن بابشاذ نقل عنه ثلاثة من الشراح : ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة ،وابن عصفور نقل عنه ابن الضائع في مواضع كثيرة ، وصرحوا بذلك النقل .

كذلك نقلوا من دون تصريح أو إشارة ، فابن الضائع نقل عن ابن عصفور. وابن أبي الربيع نقل عن ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع ، متخذين هذا الأسلوب في الاقتباس .

وتبين أيضاً التشابه في النصوص بين الشراح ممّا يدل على تأثرهم ببعضهم من دون إشارة الى من سبقهم .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 26/2

(2) شرح جمل الزجاجي 307/2

الفصل الثالث
موقف الشّراح من الزجاجي

كتاب الجمل للزجاجي على الرغم من سهولته وخلوه من التعقيد واهتمام الشّراح به لم يسلم من الانتقاد والاستدراك والتعقيب ، فألف ابن السيد البطليوسي كتاباً سماه (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) تعرّض فيه للزّجاجي وأفرط في الرد عليه وبيان ما وقع فيه من خلل.و تعقب آراء النحويين دأب عليه الكثير منذ بواكير التأليف النحوي.

وأبين موقف الشّراح من الزجاجي في هذا الفصل الذي اقتضى ان يكون على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الدفاع عن الزّجاجي والاعتذار له .

والمبحث الثاني استدراكات الشّراح.

والمبحث الثالث:اعتراضات الشّراح

المبحث الأول
الدفاع عن الزجاجي و الاعتذار له

وقف الشراح من الزجاجي موقف المدافع عنه ، الملتمس له المعاذير ، وهم لمّا اختاروا كتابه وتصدوا لشرحه فهم يحسنون به الظن ، لذا اتفقوا معه في الغالب الأعم ودافعوا عنه واعتذروا له ، وقسمت هذا المبحث على قسمين:

القسم الأول : الدفاع عن الزجاجي

يقول ابن الضائع في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ((قال الزجاجي : ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان ... قال ابن السيد : ما أصّله الزجاجي غير صحيح حتى تزاد فيه شروط ، فيقال : كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان وعدد أحرفه زائد على الثلاثة وهو غير مضاعف وليس له مؤنث على وزن (فعلى) . قلت : وفي هذا تخليط ، فإنه إذا قال : زائدتان لم يحتج إلى اشتراط عدم التضعيف ، فإن النون فيه أصلية .. ولا يحتاج أن يتحرز من (سنان) لأن نونه أصلية ... وزعم ابن عصفور : أن الزجاجي يحتاج أن يزيد : ولم يجمع على (فعالين) ولا صُغر على (فعيلين) .. وهذه غفلة منه فقد نصَّ سيبويه على منع صرف (سرحان) وإن كان يُجمع ويُصَغَّر : سراحين وسُريحين))[1] .

ويقول في الباب نفسه: ((قال الزجاجي : ومنها كل اسم مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ، قال ابن السيد : لا يصح هذا الأصل : حتى تزاد فيه شروط ، فيقال كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ، وليس أصله التذكير وتانيثه حقيقي .... قلت : لا يحتاج هذه الشروط في هذا الفصل لأن غرضه هنا : إن الاسم الزائد على الثلاثة إذا كان علماً لمؤنث لم ينصرف كيفما كان))[2] .

وإذا انتقلنا إلى ابن أبي الربيع وجدناه من أكثر الشراح دفاعاً عن الزجاجي وإبطال آراء معارضيه ، إذ ردّ الاعتراضات الواردة على الحدود والألفاظ والآراء المختلفة ، حتى ظهر متحيزاً للزجاجي بشكل مختلف عن الشراح الآخرين ، وسأذكر أمثلة توضح هذا.

يتحدث ابن أبي الربيع عن حد الاسم والفعل والحرف ، إذ اعتُرض على الزجاجي في هذه الحدود ، فهو يبين الاعتراضات ثم يشرع بالرد عليها فيقول في حد الاسم: ((قوله : فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً .. اعترض بعض الناس هذا الحد ، قال : ليس بجامع ولا مانع ، ولا بدَّ في كل حد حقيقياً كان أو غير حقيقي من أن يكون جامعاً مانعاً .. الجواب عن الاعتراض الأول من وجهين :

أحدهما : أنه قال : أو مفعولاً ، والمفعول يكون على خمسة أوجه .... الثاني : أنه قال : ما جاز أن يكون فاعلاً ، أي : ما جاز من جهة تصوّر معناه وحقيقته أن يكون فاعلاً ، ألا ترى أنّ (سبحان الله)

---

(1) شرح جمل الزجاجي 801/3 ، 802 ، وينظر : الكتاب 11/2 ، والجمل ص 221

(2) المصدر نفسه 812/3 ، وينظر : الجمل ص 222 ، وإصلاح الخلل ص 274

بمعنى (براءة الله من السوء) ، فكما يصح أن يكون (براءة الله) فاعلة يصح من جهة القياس أن يكون (سبحان الله) فاعلاً ، وإن كانت العرب لم تستعمل ذلك ...

وأمّا الاعتراض الثاني : وهو أنه غير مانع ، فالانفصال عنه أن تقول : إن الإضافة في مثل قولك: جئتك يوم خرج زيدٌ ، وجئتك حين جاء زيدٌ ، إنما هي إلى المصدر ، فكان القياس أن يكون بـ(ما) او بـ(أن) لأن الفعل لا يكون بتأويل المصدر إلا بحرف يقترن به))[1] .

ويقول في حد الفعل: ((وقوله : والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل .. اعترض بعض الناس هذا بأنه لم يذكر الحال ... الجواب : إن الماضي له بنية تخصه ، وذلك : قام وقعد وانطلق ، وما أشبه ذلك والمستقبل له بنيتان : إحداهما : تخصه وذلك صيغة الأمر : اضرب واقتل وما أشبه ذلك ، والثانية توجد للحال والاستقبال وذلك الفعل المضارع نحو : يضرب ويقتل ... فلمّا رأى هذا اللفظ كافياً في تعريف الأفعال كلها لم يحتج إلى ذكر الحال ، إذ ليس مقصوده بيان أقسام الأفعال ، إنما مقصوده أن يأتي برسم يُعلم منه الفعل ويفصل به عن الاسم والحرف))[2]

وفي حد الحرف يقول: ((وقوله : والحرف ما دلّ على معنى في غيره . قال بعض المتأخرين : هذا رسم مردود لأنّ الأسماء الموصولة تدخل تحت هذا الرسم ، فليس بمانع وإن كان جامعاً ، لأن جميع هذه الحروف تدل على معنى في غيرها .... الجواب : إن هذه الأسماء الموصولة لا تدل على معنى في غيرها ، إنما هي تدل على معنى مع غيرها ، فإذا قلت : جاءني الذي قام لا يدل على معنى في (قام) وإنما يدل على معنى مع (قام) بخلاف الحرف))[3] .

وكان ابن عصفور من المعترضين على هذه الحدود ، وسأبينها في المبحث الثالث.

وفي باب معرفة علامات الإعراب يقول: ((اعترض بعض الناس هذه الترجمة بأن قال : العلامات هي الإعراب ، فكيف أضافها إلى الإعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه ، والانفصال عن هذا من وجهين:

أحدهما : أن يكون مثل : عرْق النسا ، لأن العرق عام ، والنسا خاص فأضاف العام إلى الخاص ، وكذلك العلامات عامّة والإعراب علامات خاصة .

الثاني : أن الإعراب .... جنس تحته أنواع أربعة : الرفع والنصب والخفض والجزم ، فهذا الباب لبيان ما يحتوي عليه كل واحد من هذه الأنواع ... فأطلق العلامات على أنواع آحاد الإعراب فكأنه قال : باب معرفة أنواع الرفع وأنواع النصب وأنواع الخفض وأنواع الجزم))[4] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 160/1 ، وينظر: الجمل ص 1

(2) المصدر نفسه 166/1 و 167 ، وينظر :الجمل ص 1 ،وإصلاح الخلل ص 17

(3) المصدر نفسه 169/1 و 170 ، وينظر :الجمل ص 1 ،وإصلاح الخلل ص 27

(4) المصدر نفسه 187/1 و 188 ، وينظر: الجمل ص 3

وفي الباب نفسه يقول: ((قوله : فأما الضمة فتشترك فيها الأسماء والأفعال ... اعترض بعض المتأخرين هذا بأن قال : بيّن أنَّ الضمة تكون في الأسماء والأفعال ، ولم يبين ما يُرفع من الأسماء بالضمة ، فهذا الفصل ناقص ، الجواب : أنه بيّن ما يرفع من الأسماء بالواو وما يرفع بالألف وغير ذلك ، وما يُرفع بالنون وغير ذلك فمعلوم إنّ ما بقي من معربات الأسماء والأفعال بعد ما عيّن يُرفع بالضمة))[1] .

ويقول متحدثاً عن علامة الإعراب في الأفعال الخمسة: ((قوله : والنون علامة الرفع في خمسة أمثلة من الفعل ، اعترض بعض المتأخرين هذا الموضع فقال : إنما كان ينبغي أن يقول : النون علامة الرفع في المضارع إذا لحقه ألف التثنية أو واو الجمع أو ياء التأنيث ويكون أبين وأضبط .

والجواب : إن الذي ذكره يعطي هذا ويزيد زيادة لا تُفهم مما قال هذا الرادّ))[2] .

ويقول متحدثاً عن التوكيد بـ(كل وأجمع): ((وأمّا (كل وأجمع) فيؤكد بهما ما يتبعض ، ونفسه وعينه يؤكد بهما ما تثبت حقيقته ... ورأيت بعض المتأخرين قد اعترض هذا القول فقال : لا يصح ما قاله ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ ، لم يصح ان تقول : كلّه ، وزيد بلا شك يتبعض ، الجواب : أن مراده ما يتبعض بنسبة الفعل ، فإذا قلت : قام زيدٌ ، فلا يصح أن يتعلق (القيام) ببعض دون بعض ، فهذا لا يؤكد بـ(كل) ولا (أجمع) ، وإذا قلت : قام القوم ، فيمكن أن يتعلق (القيام) ببعض القوم دون بعض فيجوز أن يؤكد بـ(كل وأجمع) فنقول : قام القوم كلهم أجمعون ، ويجوز على هذا أن تقول : رأيت زيداً كلّه ، لأنك ترى منه بعضاً دون بعض))[3] .

فهذه أمثلة توضح دفاع ابن أبي الربيع عن الحدود والآراء التي جاء بها الزجاجي ، واعترض عليها الآخرون .

ومن ذلك ما جاء عند ذكر استشهاد الزجاجي بقوله تعالى ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربه﴾[4] على جواز تقديم المفعول على الفاعل ، فيقول مدافعاً عن الزجاجي: ((ردّ بعض الناس هذا بأن قال : أتى بما لا يجوز فيه إلا التقديم، وهو قد قال قبل : وقد يجوز تقديم المفعول . فكان يجب عليه أن يأتي بما يجوز تقديمه ولا يأتي بما يلزم تقديمه .

الجواب : إنّ هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه ، ويقال :ابتلى سيدُ زيدٍ زيداً ، ثم إنّ العرب قدّمت المفعول لجواز تقديمه عندهم فقالوا : ابتلى زيداً سيد زيدٍ ، ثم أُضمر لما تقدم ذكره طلباً للاختصار))[5] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 189/1 ، وينظر: الجمل ص 3

(2) المصدر نفسه 202/1 ، وينظر: الجمل ص 3

(3) المصدر نفسه 372/1 ، وينظر: الجمل ص 21

(4) البقرة 124

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 278/1 ، وينظر :الجمل ص 11 ، وإصلاح الخلل ص 59

ويدافع عن الألفاظ التي جاء بها إن اعترض عليه معترض ففي باب الأفعال المتعدية يقول: ((قوله : وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين . رأيت بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ ، وقال : إن العدد لا يضاف إلى الصفة ، وإنما يضاف العدد إلى الأسماء وإضافة العدد إلى الصفات شيء لا يقاس عليه ، لأنه جاء على غير قياس ، والمفعول صفة ، فقوله : ثلاثة مفعولين خطأ ، إنما كان ينبغي أن يُقال : ثلاثةُ أسماء مفعولين .

الجواب : هذا الذي أنكره قد ورد من كلام سيبويه رحمه الله : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . والذي ينبغي أن يقال : إن المفعول قد جرى مجرى الأسماء ، فإذا كان كذلك فتصحُّ إضافة أسماء الأعداد إليه كما يضاف إلى الأسماء ، ألا ترى أنك تقول : ثلاثة أصحابٍ وإن كان (صاحب) صفة في الأصل ، لكنه استعمل استعمال الأسماء فجرى مجراها في كل شيء))[1] .

ويلاحظ أنَّ المدافع لا يورد اسم المعترض صراحة ، وإنما يستعمل عبارات عامة مبهمة ، مثل: بعض المتأخرين وبعض الناس ... وقلَّ ما يصرح باسم المعترض .

ومن دفاعه عن عباراته قوله: ((قال ابن السيد في قول أبي القاسم : واعلم أنه لا يلي (كان) وأخواتها ما انتصب بغيرها : هذه عبارة فاسدة توجب ألاّ يجوز : طعامك كان زيدٌ آكلاً .. الجواب : إنّ هذه العبارة قد وُجد نحوها لـ(سيبويه)))[2] .

ومن القضايا التي دافع فيها ابن الربيع عن الزجاجي ، ومتابعته ما يتعلق بمنهجه ، ففي باب أقسام الأفعال في التعدي يقول: ((إنما وضع الباب لذكر أقسام التعدي ، ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج ما وضع له الباب .وهذا منزع صحيح ، وهو في استعمالهم كثير ، وإنما احتجت إلى هذا لأنّ من النحويين من ردّ على أبي القاسم ، وقال : بوّب على بيان أقسام الأفعال في التعدي وذكر من أقسامه ما لا يتعدى))[3] .

وكان ابن حمزة العلوي من المعترضين على هذا التقسيم[4] .

ومن دفاعه عن منهجه أيضاً ، في الباب نفسه قوله متحدثاً عن (ظن) وأخواتها :((واعترض بعض المتأخرين على أبي القاسم بأنه ذكر (ظننت) في هذا الباب وكان يجب عليه أن يذكر في هذا الباب أيضاً (كان) وأخواتها ... الجواب : إن هذا الباب إنما وضعه لكل فعل رفع الفاعل حقيقة ثم طلب بعد فاعله ما ينصبه ويتعدى إليه حقيقة أو اتساعاً ، وأمّا (كان) فليس رفعها للفاعل حقيقة ، وإنما رفعت المبتدأ لشبهه بالفاعل ونصبت الخبر لشبهه بالمفعول .. فليس (كان) داخلة تحت ما يريد ذكره في هذا الباب))[5] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 449/1 ، وينظر : الكتاب 19/1 ، والجمل ص 30

(2) المصدر نفسه 709/2 ، وينظر : الكتاب 71/1 ، والجمل ص 45 ، وإصلاح الخلل ص 151

(3) المصدر نفسه 412/1

(4) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 109

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 433/1 ، وينظر: الجمل ص 28و29

ومن ذلك دفاعه عنه عند ذكره لأنواع الخبر بقوله: ((رأيت بعض من تكلم على هذا الموضع يقول : إنما كان ينبغي أن يقول ، إن المبتدأ يخبر عنه بأحد ثلاثة أشياء : مفرد وجملة ومجرور ، والمفرد ينقسم ثلاثة أقسام ... والجملة تنقسم ثلاثة أقسام ... أمّا المجرور فينقسم إلى ثلاثة أقسام ....

الجواب : أنه أراد التقريب ، فبيّن هنا أن الجملة تكون اسمية وفعلية ولم يحتج إلى بيان أنّ الجملة تكون مركبة من جملتين ... وسيقسم أبو القاسم الظرف إلى ظرف زمان وإلى ظرف مكان ... وأمّا تقسيم المفرد فسيذكر في آخر الباب))[1] .

أما الشراح الآخرون فلم أعثر على دفاع صريح لهم عن الزجاجي بردّ الاعتراضات الموجهة اليه بالحجة والدليل بل اكتفوا بالاعتذار له واستحسان آرائه .

القسم الثاني: الاعتذار للزجاجي واستحسان آرائه

اعتذر الشراح للزجاجي في مواضع مختلفة ، وفي الآتي أمثلة توضحها:

يقول ابن بابشاذ في باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر يعتذر له على تسميته الأفعال حروفاً: ((فأمّا تسميته لهذه الأفعال حروفاً ففيه تسامح ، وليس ذلك بصحيح من قبل أنها تتصرف تصرف الأفعال ويصح فيها علامات الفعلية ، والعذر له أنه لما رآها غير دالة على الحدث وإنما تدل على الزمان المجرد من معنى الحدث ضعفت عن حكم الأفعال ونقصت وهي أفعال غير حقيقية لأنّ الفاعل فيها هو المفعول فسمّاها حروفاً))[2] .

واعتذر ابن الضائع وابن أبي الربيع وابن حمزة للزجاجي في هذه المسألة فذهبوا الى أنه سماها حروفاً لأنها تشبه الحروف ، وأن الحرف قد يطلق ويراد به الكلمة[3] .

وأشير هنا الى أن سيبويه سمى الأسماء والأفعال حروفاً[4]

ويعتذر له ابن عصفور لتسميته أدوات الجزاء حروفاً بقوله: ((قوله : وحروف الجزاء كذا، سمّى أدوات الجزاء حروفاً ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف ، لأحد أمرين : إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف، وإمّا أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف))[5].

واعتذر ابن الضائع وابن حمزة للزجاجي في هذه المسألة [6].

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 547/1 ، وينظر :الجمل ص 36 ، و إصلاح الخلل ص 124

(2) شرح جمل الزجاجي ص 46 أ

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 116/2 ، والبسيط 661/2 ، والمنهاج ص 149و150

(4) ينظر: الكتاب 52/1

(5) شرح جمل الزجاجي 195/2، وينظر: الجمل ص 211

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي 16/2 ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 249

ويقول ابن عصفور في باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع: ((هذه الترجمة ظاهرها التناقض ، وذلك أنها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء لأنَّ المبتدأ معرّى من العوامل اللفظية فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون معرّى من العوامل اللفظية عامل فيه لفظ قبله .

وهذا الاعتراض مندفع بأن يكون فاعلٌ (ترفع) ضمير المخاطب كأنه قال : ترفع أيُّها المخاطب ما بعدها بالابتداء والخبر ... وقصده في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وقوع المبتدأ والخبر بعدها وليست الكلمة المتقدمة لازمة للكلام بل يجوز إسقاطها فيبقى ما بعدها كلاماً مستقلاً بنفسه))[1] . واعتذر له ابن حمزة في الموضع نفسه[2] .

وأكثر ابن حمزة العلوي من استحسان آراء الزجاجي ومن ذلك قوله في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر يقول: ((فأمّا قول أبي القاسم إنّ المضمر إذا كان منفصلاً بالمرفوع فإنه لا يجوز تقديمه فهو جيد وضابط حسن))[3] .

وعند حديثه عن أحكام (إنَّ) وأخواتها يقول: ((الحكم الأول أنه لا يجوز تقدم شيء من أخبار هذه الأحرف عليها ... قال أبو القاسم : وإنما لم يجز ذلك كما جاز في (كان) لأن (كان) متصرفة تقول : كان يكون فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب ، وهذا كلام جيد))[4] .

مما تقدم تبين لنا أن شراح الجمل دافعوا عن الزجاجي وردّوا عنه اعتراضات مختلفة ، وهذا الأمر وجدته عند ابن الضائع وابن أبي الربيع .

وتبين أيضاً أنهم اعتذروا له واستحسنوا آراءه ، وكان ابن حمزة العلوي ممن وصف كثيراً من آراء الزجاجي بالجودة والحسن .

وعلى الرغم من هذا الدفاع فهناك مواضع اعترضوا فيها عليه ، وهذا ما أبينه في المباحث الآتية.

---

(1) شرح جمل الزجاجي 403/2 ، وينظر: الجمل ص 302

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 686

(3) المصدر نفسه ص 264 ، وينظر : الجمل ص 118 ،و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 12/2

(4) المصدر نفسه ص163 ، وينظر: الجمل ص 52 ، وارتشاف الضرب 2/ 132

المبحث الثاني
استدراكات الشراح على الزجاجي

استدرك الشراح على الزجاجي في بعض المسائل ، على أنواع مختلفة ، فكانت بإضافة وجه أهمله أو جملة تركها أو شرط تجاوزه ، فأكملوا ما رأوه غير تام وأضافوا ما وجدوا له حاجة إلى إضافة ، ووجهوا ما احتاج إلى توجيه .

فابن بابشاذ استدرك في (11) موضعاً ، وابن عصفور في (9) مواضع ، وابن الضائع في (19) موضعاً ، وابن أبي الربيع في (11) موضعاً ، وابن حمزة في (14) موضعاً ، أمّا ابن هشام فلم يستدرك على الزجاجي ، وفيما يأتي أمثلة توضحها: :

ففي باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية استدرك ابن بابشاذ بقوله: ((جملة ما يتعدى إليه ....خمسة أشياء : المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال والمفعول له والمفعول معه . ولم يذكر أبو القاسم هاهنا المفعول له ولا المفعول معه لأنه رأى المفعول معه لا يتعدى الفعل إليه إلا بواسطة ... ورأى المفعول له يتعدى تارة باللام وتارة بغير اللام .. فلذلك لم يذكر هذين القسمين ، وإنما وجب أن تتعدى الأفعال المتعدية وغير المتعدية إلى هذه الأشياء التي ذكرناها من قبل أنها تقتضيها وتدل عليها))[1] .

ولم يستدرك الشراح الآخرون في هذا الموضع بل تابعوا الزجاجي واعتذروا له[2] .

وعند حديثه عن علامات الاسم يقول: ((فأمّا قول أبي القاسم رحمه الله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها والنعت والتصغير والنداء ، فهو كما ذكر إلا أنها تنفرد بأكثر من ذلك وقد مضى الكلام على ذلك))[3].

وكان ابن بابشاذ قد ذكر علامات الاسم قبل استدراكه هذا بقوله: ((وعلاماته كثيرة ولا تخلو من أربعة أقسام إمّا من أوله وإمّا من آخره وإمّا من جملته وإمّا من معناه))[4].

وتابع ابن حمزة العلوي ابن بابشاذ في ذكره لهذه العلامات وأشار إلى أن الزجاجي لم يذكرها[5].

أمّا الشراح الآخرون فلم يستدركوا في هذا الموضع .

وفي باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، يتحدث عن تقديم اسم (كان) عليها ، والأوجه الإعرابية في ذلك فيستدرك بقوله: ((وفي المسألة وجه آخر لم يذكره أبو القاسم هاهنا وهو رفع الاسمين

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 30 أ

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 354/1 ، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 83/2، والمنهاج ص 118

(3) شرح جمل الزجاجي ص 7 ب

(4) المصدر نفسه ص 2 ب

(5) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص

نحو قولك : زيدٌ كان قائمٌ ، على إلغاء (كان) وزيادتها لأنها قد زيدت كثيراً بين المبتدأ والخبر وفي باب التعجب))[1] .

وكان الزجاجي قد ذكر أن اسم (كان) إذا تقدم عليها رُفِعَ بالابتداء وصارت (كان) خبره واستتر اسمها فيها ، كقولك : زيدٌ كان قائماً[2] .

وهذا الوجه الذي ذكره بان بابشاذ لم يذكره أحد من الشراح الآخرين .

ويستدرك عليه أيضاً في باب الترخيم بقوله: ((قال أبو القاسم : وكذلك كل مرخم يحذف آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته . هذا كما ذكر إلاّ أنه ينبغي أن يحترز ويقول : على حركته أو سكونه))[3] .

وهذا الاحتراز لا حاجة للإتيان به لأنّ ما قبل المحذوف في الترخيم يبقى على الحركة التي كان عليها قبل الترخيم .

وفي الباب نفسه يقول: ((قال:وإذا كان في آخر الاسم زيادتان زيدتا معاً حذفتهما معاً . هذا يحتاج إلى تحريز، وهو أن يقول : إذا كان في آخر الاسم الزائد على الثلاثة حرفان زيدا معاً حذفتهما معاً وإن لم يقل ذلك بطل عليه بقولك:يدان ، إذا سميت به ، فإنك لا تحذف النون والألف معاً لبقاء الاسم على حرفين فهما زائدتان زيدا معاً ولم يحذفا معاً))[4] .

وما ذهب إليه ابن بابشاذ هنا من الاحتراز لا يحتاج إليه لأن الزجاجي ذكر في بدء الكلام عن الترخيم شروط الاسم المرخم بقوله: ((ولا يرخم من الأسماء إلاّ ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، لأن الثلاثة اقل الأصول))[5] .

ثم إنه يتحدث عن الاسم الذي في آخره زيادتان ويستشهد عليه بـ (عثمان وسلمان ومروان) فاكتفى بهذه الأمثلة الثلاثة من دون حاجة إلى تكرار ما اشترطه في بدء حديثه عن الترخيم .

ويستدرك عليه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف بقوله: ((قال أبو القاسم : فمن ذلك (أفعل) إذا كانت نعتاً نحو : أحمر وأصفر ، لا ينصرف . وهذا يحتاج إلى احتراز وإلاّ انتقض ، وهو أن يقول : (أفعل) إذا كان نعتاً وله مؤنث على (فعلاء) أو كان معه (من) لفظاً أو تقديراً ولم تحذف همزته أو شيء منه فإنه حينئذ لا ينصرف للوصف ووزن الفعل))[6] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 48 أ ، وينظر : الجمل ص 41و42

(2) ينظر : الجمل ص 44

(3) شرح جمل الزجاجي ص 129 ب ، وينظر: الجمل ص 168

(4) المصدر نفسه ص 131 أ ب ، وينظر : الجمل ص 170 ،و إصلاح الخلل ص 239

(5) الجمل ص 168

(6) شرح جمل الزجاجي ص 154 ب ، وينظر : الجمل ص 218

وهذان الاستدراكان استدرك بهما ابن السيد البطليوسي وكأنه متأثر بابن بابشاذ[1] . ودافع ابن الضائع عن الزجاجي في الاستدراك الثاني[2] .

وفي الباب نفسه يستدرك بقوله: ((ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدّد فإنه لا ينصرف إلا ما كان في آخره هاء التأنيث .

هذا الفصل يحتاج إلى شرائط أكثر مما ذكرها وهو أن يقول : كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وليس الأخير حرف علة ، منقوصاً ولا ياء نسبة ولا تاء التأنيث فإنه لا ينصرف))[3]

وذكر ابن عصفور وابن حمزة الشروط التي ذكرها ابن بابشاذ من دون استدراك على الزجاجي[4] في حين دافع ابن الضائع عن الزجاجي في هذه المسألة[5] .

وفي باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال يقول: ((قال أبو القاسم رحمه الله : اعلم أنَّ كل اسم علم معرف تصفه بـ(ابن) وتضيفه إلى اسم علم فإنك تحذف منه التنوين ... وينبغي أن يقال : متى وقع (ابن) صفة بين علمين وما أقيم مقامهما من كنيتين او لقبين متفقين كانا أو مختلفين اسماً كان ذلك لأب أو أم ، ولم يكن (ابن) مثنى ولا مصغراً ولا الموصوف مثنى ولا مجموعاً فحينئذ ينحذف (الألف) من (ابن) والتنوين من الموصوف))[6]

وذكر ابن عصفور وابن حمزة هذه الشروط التي ذكرها ابن بابشاذ من دون أن يستدركا [7] .

وفي باب الفرق بين (إنَّ و أنَّ) يقول ابن بابشاذ: ((فقول أبي القاسم أنها تكسر في أربعة مواضع ليس من حيّز الاختصار ولا حيّز الإكثار لأنها تكسر في أكثر من ذلك ، فلا فائدة في تخصيص هذه الأربعة))[8] .

واستدرك ابن حمزة العلوي على الزجاجي في هذا الموضع أيضاً بقوله: ((وجملتها ستة ... فهذه المواضع الستة من مواضع المكسورة لا تقع المفتوحة فيها ، ولم يذكر أبو القاسم إلا الأربعة الأول منها))[9] .

---

(1) ينظر : إصلاح الخلل ص 269

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 748/3

(3) شرح جمل الزجاجي ص 157 أ ، وينظر: الجمل ص 219

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 216/2 ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 467

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 771/3

(6) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 228 أ ، وينظر: الجمل ص 314

(7) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 418/2 ، والمنهاج ص 728 و 729

(8) شرح جمل الزجاجي ص 60 أ ب ، وينظر: الجمل ص 57

(9) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 171 ، وينظر : شرح الكافية الشافية 483/1 ، ارتشاف الضرب 139/2

أمّا ابن الضائع وابن أبي الربيع فدافعا عن الزجاجي وبيّنا الوجه الذي يُحمل عليه كلامه[1] ، في حين اكتفى ابن عصفور بالشرح من دون استدراك أو اعتراض[2].

ومن استدراك ابن عصفور قوله في باب الابتداء : ((وينبغي عندي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل))[3] .

واكتفى الشراح الآخرون بذكر شروط الابتداء بالنكرة من غير استدراك على الزجاجي .

وفي باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول: ((قوله : فأمّا ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، فذلك اثنا عشر جنساً ... منها : كل اسم أعجمي، ينبغي أن يزيد في هذا الفصل: ما لم تكن عجمته جنسية لكنه استغنى عن هذا بالمثال))[4] .

ويلاحظ أن ابن عصفور استدرك على الزجاجي لكنه التمس العذر له بأنه قد أتى بمثال استغنى فيه عن شرط عدم كون عجمته جنسية .

وكان ابن الضائع قد استدرك على الزجاجي في هذا الموضع بقوله: ((قال الزجاجي : منها كل اسم أعجمي ... الفصل ، إذا استعمل الأعجمي نكرة قبل العلمية لم تؤثر عجمته كاللجام والديباج والفيروز والزنجبيل))[5] .

أمّا ابن حمزة العلوي فاكتفى بذكر الشروط المتعلقة بمنع الصرف للاسم الأعجمي وهي أن يكون أصله علماً وأن يكون زائداً على الثلاثة وأن يكون متحرك الوسط [6] .

وفي الباب نفسه يقول ابن عصفور: ((قوله : ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً ... الصواب أن يقول بعد هذا : ولم يتضمن معنى الحرف ، فإن تضمن معنى الحرف بُني ، مثل : خمسة عشر ، إلا انه استغنى بالمثال عن ذلك))[7] .

فهو يلتمس العذر للزجاجي في النص المتقدم ، وأشار ابن الضائع إلى هذه المسألة بقوله: ((اعلم أن التركيب يكون في الأسماء الأعلام ، وهو المراد هنا ، ويكون أيضاً في الأعداد وفي الأحوال وفي الظروف وفي النداء وفي غير ذلك))[8] .

---

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 160/2 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 828/2

(2) شرح جمل الزجاجي 460/1

(3) المصدر نفسه 341/1 ، وينظر : الجمل ص 36و37

(4) المصدر نفسه 222/2 و 223 ، وينظر : الجمل ص 220

(5) شرح جمل الزجاجي 794/3 ، وينظر : إصلاح الخلل ص 273

(6) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 472 ، وارتشاف الضرب 438/1 ، 439 ، وحاشية الصبان 256/3

(7) شرح جمل الزجاجي 227/2 ، وينظر: الجمل ص 222

(8) شرح جمل الزجاجي 835/3

ثم وضح هذه المركبات من دون استدراك على الزجاجي ولم يختلف ابن حمزة عن ابن الضائع إذ ذكر أنواع المركبات وأشار إلى ان منها لا يجري في باب ترك الصرف[1] .

ويستدرك ابن عصفور في الباب نفسه بقوله: ((قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف ونون ... وهذا صحيح إلا أنه ينبغي أن يزيد فيه : ولم يجمع على (فعالين) ولا صُغّر على (فعيلين)))[2]

و ردّ ابن الضائع على ابن عصفور في هذه المسألة بقوله (وزعم ابن عصفور أن الزجاجي يحتاج أن يزيد : ولم يجمع على (فعالين) ولا صُغِّر على (فعيلين) ... وهذه غفلة منه فقد نص سيبويه على منع صرف (سرحان) وإن كان يجمع ويُصَغَّر : سَراحين وسُرَيحين))[3] .

وفي الباب نفسه يستدرك عليه متحدثاً عن المذكر يسمى بالمؤنث والمؤنث يسمى بالمذكر فيقول: ((وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أبين أحكامها ، فمن ذلك أن نسمي رجلاً بالفعل مع علامة التأنيث مثل : ضربتْ))[4] .

ولم يشر ابن الضائع وابن حمزة إلى استدراك في هذه المسألة .

ومن استدراك ابن الضائع ، في باب العطف قوله:((العطف حمل اسم على اسم أو فعل على فعل في الإعراب أو جملة على جملة بتوسط حرف من هذه الحروف العشرة ، وقد مثّل ذلك المؤلف في الأسماء ، ومثاله في الأفعال قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾[5]))[6]

وفي الباب نفسه يستدرك على قول الزجاجي بأنَّ الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض[7] بقوله: ((هذا ما ذكر وينقصه الضمير المرفوع المتصل بأنه أيضاً لا يجوز أن يعطف عليه حتى يؤكد أو يقع فصل))[8] .

ولم يستدرك أحد من الشراح الآخرين بهذا الاستدراك .

وفي باب الابتداء يتحدث عن أقسام الخبر بقوله: ((قال : واعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة أشياء باسم هو هو ... كان ينبغي أن يزيد : أو باسم منزل منزلته، وإن لم يكن إيّاه في أصل الوضع ، وذلك الخبر المشبه به المبتدأ ، كقولنا : زيدٌ الأسد ، وقد استدرك المؤلف هذه المسألة في آخر الباب لما شعر أنها تنقصه))[9] .

---

(1) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 476
(2) شرح جمل الزجاجي 224/2 ، وينظر: الجمل ص 221
(3) شرح جمل الزجاجي 802/3 ، وينظر : الكتاب 11/2
(4) شرح جمل الزجاجي 229/2
(5) سورة البقرة 284
(6) شرح جمل الزجاجي 49/2 ، وينظر : الجمل ص 17
(7) ينظر : الجمل ص 18
(8) شرح جمل الزجاجي 53/2
(9) المصدر نفسه 98/2 ، وينظر : الجمل ص 36

ويلاحظ هنا أنَّ ابن الضائع حاول الاعتذار عن الزجاجي ، في كونه تدارك نقصه .

ويستدل عليه في باب النداء بقوله: ((قال : كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد ، كان ينبغي أن يقول إلا المفرد المعرفة سواء كان تعريفه بالعلمية أو الإقبال ، نحو: يا رجلُ الكريم ونحوه))[1].

ولم يشر أحد من الشراح إلى هذا الاستدراك .

وفي باب الترخيم يستدرك قائلاً: ((قال أبو القاسم : الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة .. فكان ينبغي أن يزيد بعد الأعلام : أو التي في آخرها تاء التأنيث))[2] .

واستدرك ابن حمزة في هذا الباب بقوله: ((قال الزجاجي أبو القاسم : الترخيم حذف آخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة ، وهذا جيد وأحسن منه أن يقال : الترخيم حذفٌ في آخر الاسم المنادى ، إمّا على جهة التمام أو على جهة النقصان))[3] .

وقول ابن حمزة العلوي (على جهة التمام أو على جهة النقصان)،فالتمام هو بناء الاسم المرخم على الضم وكأن الكلمة صارت مستقلة بنفسها من غير نظر إلى آخرها، وتسمى (لغة من لا ينتظر) ، وأمّا النقصان فهو بناء الاسم المرخم على حركة ما قبل الحرف المحذوف فتكون الكلمة غير مستقلة بنفسها وإنما يراعى فيها أواخرها وتسمى (لغة من ينتظر) ، و أشار الزجاجي إلى ذلك [4] .

ويقول ابن الضائع في باب النفي بـ(لا) : ((قال أبو القاسم ، وقد يجوز ألا تعمل (لا) فتلغيها وترفع ما بعدها بالابتداء .. كان ينبغي أن يقيد فيقول : بشرط أن تكون مكررة كما تقدم من مذهب سيبويه))[5] .

ولا بدَّ أن نذكر هنا أن المبرد لا يشترط تكرارها .[6]

وفي الباب نفسه يستدرك بقوله: ((قال أبو القاسم : وقد يجوز أن تجري (لا) مجرى (ليس) ، قال : إلاّ أنها لا تعمل إلا في النكرة ، نقصه الشرط الثاني ، وهو اتصال النكرة بـ(لا) فلا تعمل عمل (ليس) إلا في الموضع الذي تعمل فيه عمل (إنَّ)))[7] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي375/2 ، وينظر: الجمل ص 147

(2) المصدر نفسه 433/2 ، وينظر : الجمل ص 168

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 362

(4) ينظر : الجمل ص 170

(5) شرح جمل الزجاجي 1044/3 ، وينظر : الكتاب 355/1 ، والجمل ص 237

(6) ينظر : المقتضب 360/4

(7) شرح جمل الزجاجي 1045/3 ، وينظر: الجمل ص 237

واستدرك ابن أبي الربيع على الزجاجي عند حديثه عن الفعل المستقبل بقوله: ((قوله : وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ... يجب أن يقيد هذا الموضع بأن يقال : كل فعل في أوله همزة تدل على المتكلم وحده او نون تدل على المتكلم ومعه غيره او ياء تدل على الغيبة او تاء تدل على الخطاب او التأنيث))[1]

ويتحدث عن (النون) في التثنية والجمع بقوله: ((قوله : ونون الاثنين مكسورة أبداً ، ونون الجمع مفتوحة أبداً ، لم يتكلم فيما قبل الياء من التثنية ولا فيما قبل الياء في الجمع))[2]

وفي باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر يقول مستدركاً: ((قوله : وصار ... لم يذكر ما هو بمعنى (صار) والذي بمعناه غدا وراح وعاد))[3] .

ويستدرك عليه أيضاً عند حديثه عن (اسم الفاعل) بقوله: ((قوله : إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كان فيه وجهان ... لم يذكر الاعتماد ولا ذكر الصفة ولا التصغير ، وقد تقدم ان سيبويه يشترط في عمل اسم الفاعل أربعة شروط))[4] .

ويستدرك أيضاً على الزجاجي عند حديثه عن تخليص الفعل المضارع للاستقبال بقوله: ((ويتخلص للاستقبال بثلاثين كلمة: النواصب كلها ... والجوازم كلها ما عدا لم ولمّا .. والنون الخفيفة والنون الشديدة ولا النافية الأكثر فيها أن تنفي المستقبل .. ولم يذكر أبو القاسم من هذه المخلصات إلا السين وسوف لأنهما لا معنى لهما إلا التخليص للاستقبال وما ذكرته من المخلصات له معنى زائد على التخليص))[5] .

وهذه الاستدراكات التي ذكرها ابن أبي الربيع لم يشر إليها أحد من الشراح الآخرين .

أمّا ابن حمزة العلوي فأكثر من الاستدراك على الزجاجي ، ومن ذلك قوله متحدثاً عن خواص الاسم :((فإنّ من مفهوم الاسم ومعقوله كونه فاعلاً ومفعولاً ومنكراً ومعرفاً ومنعوتاً ، ولم يذكر الزجاجي في كتابه من الخصائص المعنوية إلا كونه فاعلاً ومفعولاً ، اختصاراً منه وإيجازاً))[6] .

ويقول في باب علامات الإعراب متحدثاً عن (أولو عشرون): ((وهذان الاسمان أعني (أولو عشرون) لم يعدّهما الزجاجي فيما يعرب بالواو في حال رفعه ولا بدّ ولا بد من ذكرهما))[7] .

وأشير هنا الى أن الزجاجي ذكر (الواو) علامة لرفع الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ، وهذه التي ذكرها ابن حمزة تدخل في جمع المذكر السالم لكونها ملحقة به .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 225/1 ، وينظر: الجمل ص 7

(2) المصدر نفسه 255/1 ، وينظر : الجمل ص 9

(3) المصدر نفسه 668/2 ، وينظر : الجمل ص 41

(4) المصدر نفسه 1023/2 ، وينظر : الكتاب 29/2 ، والجمل ص 85

(5) المصدر نفسه 242/1 ، وينظر : الجمل ص 8

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص12 ، وينظر: الجمل ص 1

(7) المصدر نفسه ص32 ، وينظر: الجمل ص 3

كذلك يستدرك عليه لأنه لم يدخل (اثنان واثنتان) فيما يكون الألف علامة رفعه بقوله: ((يكون معرباً بالألف في حال رفعه وليس مثنى قولهم : اثنان واثنتان ، وهذا أيضاً لم يذكره الزجاجي ولا بدَّ من ذكره))[1] .

وفي ما يكون متعدياً إلى مفعولين يقول مستدركاً: ((ما يكون متعدياً إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصاد على أحدهما دون الآخر ، وهذه هي أفعال القلوب وهي ثمانية : حسبت وظننت وعلمت وخلت وزعمت ورأيت ونبئت وأنبأت ، ولم يذكر منها (وجدت) ولا بد من ذكره لأنه منها))[2] .

وفي نهاية حديثه عن الأفعال المتعدية يستدرك قائلاً: ((فهذا هو الكلام على ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم في تعدية الأفعال وكان من حقه عند ذكر الأفعال المتعدية أن يذكر أسباب التعدية ، لأن ذكرها هاهنا أخلق من غيره ، وجملتها ثلاثة ، أولها الهمزة .... وثانيها : تثقيل الحشو ... وثالثها حرف الجر))[3] .

وكان ابن أبي الربيع قد ذكر أسباب التعدية من دون إشارة إلى استدراك على الزجاجي[4] .

ويستدرك عليه عند حديثه عن مواضع (كان) بقوله: ((اعلم أنه لم يذكر إلا (كان) لكونها أمّ الباب ، وكان ينبغي إيراد كل واحد من هذه الأفعال وذكر كل ما يستعمل فيه)) ثم ذكر متابعته له بقوله: ((ولكن أورده هكذا فتبعناه حذراً من الإطالة))[5] .

ويستدرك عليه أيضاً في باب النعت ، إذ لم يذكر معنى المعرفة واكتفى بذكر أقسامها بقوله: ((الفائدة الثانية ، في بيان معنى المعرفة : ولم يذكرها أبو القاسم ، وحقيقتها : ما دل على شيء بعينه))[6]

ويبدو أنَّ الزجاجي اكتفى ببيان معنى النكرة ، لأن المعرفة ستكون عكسها .

وذكر العلوي ستة من أحكام الحال ، ثم قال: ((ولم يذكر أبو القاسم من أحكامها إلا أنها نكرة ، وجواز تقديمها إذا كان عاملها لفظياً وكونها لا تأتي إلا بعد تمام الجمل فكل هذا قررناه))[7] .

وفي باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز يقول مستدركاً:((لم يذكر أبو القاسم المضمر في كتابه إلا بهذه النكتة وهي شافية،فلنذكره بأتم مما ذكره))[8]

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص32 ، وينظر: الجمل ص 3

(2) المصدر نفسه ص 112 ، وينظر : الجمل ص 28

(3) المصدر نفسه ص 117 ، وينظر: الجمل ص 27

(4) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي 417/1

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 158 ، وينظر : الجمل ص 42و43

(6) المصدر نفسه ص 73 ، وينظر : الجمل ص 14

(7) المصدر نفسه ص 135 ، وينظر: الجمل ص 14و15

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 255

وكان ابن حمزة قد ذكر المضمر ثم تقسيمه ، وبين مواقع الاتصال والانفصال فيه ثم ذكر خلاف النحويين في المضمرات وأصولها[1] .

ممّا تقدم يتبين أنّ الشراح استدركوا على الزجاجي في قسم من المسائل ، فأضافوا أحكاماً أهملها وجملاً تجاوزها ، وقيّدوا عبارات أطلقها ، وكان ابن الضائع من أكثر المستدركين على الزجاجي ثم ابن حمزة العلوي ثم ابن بابشاذ وابن أبي الربيع ثم ابن عصفور .

وكان من الألفاظ التي استخدموها في ذلك قولهم: (هذا يحتاج إلى احتراز) ، و(هذا الفصل يحتاج إلى شرائط) ، و(ينبغي أن يقال)، و(ينبغي أن يزاد) ، و(الصواب أن يقول) .

(1) ينظر : المصدر نفسه ص 256 و 258 و 261

المبحث الثالث
اعتراضات الشراح على الزجاجي

وقف الشراح من الزّجاجي موقف الناقد، فاعترضوا عليه في مسائل مختلفة، وتتبعوا سقطاته وزلاّته في تعريفاته وتمثيلاته، وجمله وعباراته، كما اعترضوا على منهجه والأحكام النحوية التي عرضها، حتى بدا بعضهم متعصباً ومفرطاً في الاعتراض عليه.

فابن بابشاذ يعترض عليه في(32) موضعاً، وابن عصفور في(44) موضعاً، وابن الضائع في(57) موضعاً، وابن أبي الربيع في (45) موضعاً، وابن حمزة في(61) موضعاً، أمّا ابن هشام فلم أعثر على اعتراض له، بل اكتفى بشرح موجز مختصر، وبسبب تنوع تلك الاعتراضات ، رأيت قسمتها على الآتي :

القسم الأول: الاعتراض على المنهج

اعترض الشراح على منهج الزجاجي في تبويبه للموضوعات وتقسيمها وترتيبها ، واعترضوا على تكراره لبعض المسائل وإهماله بعضها ، وفي الآتي أمثلة توضح هذا الأمر:

يقول ابن بابشاذ في باب ما يتبع الاسم في إعرابه: ((وقد بوّب صاحب الكتاب أربعة، وكان حقه أن يقدّم التأكيد المعنوي، لأنها تخص المؤكد في التسمية، وكذلك من قبل أن التأكيد أولاً، ويؤخر العطف أخيراً وإنما كان كذلك من قبل أن التأكيد المعنوي لا يخالف المؤكد في التسمية لأنه هو هو...والعطف يخالف المعطوف عليه وهو بواسطة، فإذا كان التابع مع المتبوع كالشيء الواحد وجب تقديمه، وإذا كان غير هذا وجب تأخيره))[1].

وبنحو هذا الكلام اعترض ابن حمزة العلوي على الترتيب الذي أورده الزجاجي للتوابع فهو يقول: ((وكان الترتيب اللائق في هذه التوابع، البداية بالتوكيد لما فيه من كثرة المطابقة، ثم النعت أيضاً لأنه ينحط عن التأكيد لدخول الوصف بالجمل فيه، وعطف البيان لأنه تلْوه، والبدل لأنه ينحط عنه لدخول بدل الغلط فيه، والعطف بالحرف لأنه بواسطة الحرف ولكنا نوردها على ما ذكره ليكون مطابقاً))[2].

أمّا الشراح الآخرون فلم يعترضوا في هذا الباب بل اكتفوا بالشرح.

وفي باب أقسام المفعولين، يقول ابن بابشاذ: ((قال المفسر: جملة هذا الباب قد تقدّمت عقوده وأصوله فلا حاجة الى إعادة ذلك، وقد كان ينبغي له أن يقدّم ذكر ذلك مع المفعولات،

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 18أ ، وينظر : الجمل ص 13

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 67، وينظر: الأصول 19/2، وحاشية الصبان 58/3.

وإذا كان كذلك فلا بدَّ من أن يغلق على كل فصل من هذه الفصول شيئاً مما لم يتقدم ذكره))[1].

يعترض ابن بابشاذ هنا على تكرار الزجاجي الحديث عن المفاعيل إذ تحدث عنها في باب أقسام الأفعال في التعدي، فتحدث عن المفعول به باعتبار التعدي واللزوم، وتحدث عن المفعول فيه باعتبار تقسيمه الى مختص وغير مختص، وتحدث عن المفعول المطلق وبيّن أنواعه. ثم أعاد الحديث عن هذه المفاعيل في باب أقسام المفعولين. أما المفعول له والمفعول معه فلم يذكرهما فيما سبق.

ويمكن القول أن هذا من عيوب منهج الزجاجي في كتابه الجمل.

ولم يعترض الشراح الآخرون في هذا الموضع بل نجد ابن حمزة العلوي يدافع عن الزجاجي ويبين لنا سبب التكرار لهذا القسم[2].

ويعترض ابن عصفور على الزجاجي في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز فيقول: ((ومما ينبغي أن يبين في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر متصلاً من الموضع الذي يكون فيه منفصلاً، لأنَّ أبا القاسم لم يجعل لذلك باباً فينبغي أن يلحق بهذا الباب))[3].

ويبدو أنَّ الزجاجي لم يكن محتاجاً الى هذا الإسهاب في شرحه للمضمرات إذا اكتفى بالحديث عمّا يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز، فهو يقول: ((والوجه الثاني: وهو الذي قصدناه في هذا الباب، مضمر تقدم لفظاً وهو مؤخر في المعنى، وقد عُلم أنَّ موضعه متأخر فجاز لذلك تقديمه))[4].

ويعترض عليه في باب المخاطبة بقوله: ((غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الإشارة بالنظر الى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وقد بيّن ذلك في باب النعت فلا يحتاج إليه. وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء الإشارة بالنظر الى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو الكاف، وحكمه في ذلك حكم الكاف التي هي ضمير، وقد تَقدّم تبيين الضمائر فلا يحتاج أيضاً الى إعادة شيء منها))[5].

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 229أ ، وينظر : الجمل ص 316

(2) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 731.

(3) شرح جمل الزجاجي 16/2.

(4) الجمل ص 118

(5) شرح جمل الزجاجي 339/2.

والذي أراه هنا أنَّ ابن عصفور لم يكن دقيقاً في اعتراضه في هذا الموضع ، فالزجاجي ذكر أسماء الإشارة في باب النعت بقوله: ((والمبهم نحو: هذا وهذان وهؤلاء وذلك وذانك وتانك وأولئك))[1].

فهو لم يذكر استعمالها كما فعل في باب المخاطبة، فالحديث مختلف في الموضعين.

ويعترض على منهجه أيضاً في باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره بقوله: ((وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه ومن ذلك: حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحباً، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل ويجوز إظهاره. من ذلك: كلّمته مشافهةً ولقيته فجأةً وكفاحاً وقتلته صبراً...وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال))[2].

وفي الباب نفسه يعترض ابن حمزة العلوي بقوله: ((فأما قوله: أهلاً وسهلاً ومرحباً فليس من باب المصادر المتروكة أفعالها وإنما هو من المفاعيل المحذوفة أفعالها))[3].

ويعترض ابن الضائع على منهج الزجاجي في باب المعرفة والنكرة عند حديثه عن أعرف المعارف بقوله: ((وقد كان الأولى بأبي القاسم أن يبين هذه المراتب في باب النعت إذ من أجله بُيّنت))[4].

يقول الزجاجي: ((وأعرف المعارف: أنا ثم أنت ثم زيد ثم هذا))[5] .

ويبدو أنه لم يبيّن أعرف المعارف في باب النعت لأنه جعل باباً خاصاً بالمعرفة والنكرة، وما ذهب إليه ابن الضائع صحيح لأنَّ تحديد أعرف المعارف في باب النعت هو الأولى ، لأنّ النعت لا بدّ أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً.

وفي الباب نفسه يعترض عليه بقوله: ((قال: ومما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة: مثلك وشبهك وغيرك...وقد تقدم هذا الفصل فلا معنى لأعادته))[6]. وكان الزجاجي قد تحدث عن هذا في باب اسم الفاعل[7].

ويعترض عليه عند تقسيمه لمواضع (كان) بقوله: ((قال: وأعلم أنَّ لـ(كان) أربعة مواضع...هذه الأربعة ثلاثة في الحقيقة لأنَّ التي فيها ضمير الأمر والشأن هي الناقصة))[1].

---

(1)الجمل ص 34

(2)شرح جمل الزجاجي 423/2 ، وينظر : الجمل ص 305

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 700، وينظر: الكتاب 148/1، والمقتضب 218/3.

(4) شرح جمل الزجاجي 482/2.

(5) الجمل ص 178.

(6) شرح جمل الزجاجي 492/2.

(7) ينظر: الجمل ص90.

ذكر الزجاجي أنّ لـ(كان) أربعة مواضع: ناقصة وتامة وزائدة ويكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن مثل: كان زيدٌ قائمٌ، والتقدير كان الأمرُ زيدٌ قائم[2]

وما ذهب إليه ابن الضائع صحيح، فالقسم الرابع يكون اسمها مستتراً فيها فهي (الناقصة) وليست قسماً مستقلاً بذاتها، فاسم (كان) مستتر فيها، وخبرها الجملة الاسمية.

وأشار ابن عصفور الى أن (كان) تنقسم ثلاثة أقسام من دون إشارة الى اعتراض على الزجاجي فيقول: ((وينبغي أن تعلم أنَّ (كان) تنقسم ثلاثة أقسام: تامة وناقصة وزائدة))[3].

أما ابن أبي الربيع فلم أعثر على اعتراض له على الزجاجي في المنهج وهو يتابعه في ذلك.

واعترض ابن حمزة العلوي على منهج الزجاجي في بعض الأبواب ، ومن ذلك اعتراضه على إهماله عطف البيان فيقول: ((قد ذكرنا من قبل أنَّ أبا القاسم أهمل ذكره ولا عذر له في إهماله))[4].

وكان ابن الضائع وابن أبي الربيع قد اعتذروا للزجاجي في هذا الموضع[5].

والذي أراه، أنَّ سبب تأخير الحديث عن عطف البيان وعدم ذكره مع التوابع يعود الى أنه لا يختلف عن البدل في شئ إلا في مسألتين في باب اسم الفاعل وباب النداء. وتحدث الزجاجي عنه في باب النداء.

ويعترض عليه أيضاً في باب أقسام الأفعال في التعدي بقوله: ((اعلم أنَّ ظاهر كلام أبي القاسم في التقسيم خطأ، وبيانه أنه أورد تقسيم الأفعال باعتبار تعديها ثم ذكر من جملتها اللازم، وهذا يضعف عند النظّار، لأنَّ من حقّ مورد التقسيم أن يكون شاملاً لجميع الأقسام وهذا كمن يريد تقسيم الحيوان، ثم يقول بعد ذلك، الحيوان ينقسم الى: إنسان وحجر، فكما أنَّ هذا خطأ في التقسيم فهكذا ما ذكره))[6].

ويبدو أنّ الزجاجي قسّم الأفعال ليستخرج ما يتكلم فيه، فهو يقسمها الى فعل لا يتعدى الى مفعول وفعل يتعدى الى مفعول واحد وفعل يتعدى إلى مفعولين . وهو تقسيم صحيح لا يتنافى مع عنوان الباب الذي وضعه.

---

(1) شرح جمل الزجاجي 133/2

(2) ينظر : الجمل ص

(3) شرح جمل الزجاجي 408/1.

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 81، وينظر:الجمل ص 13 ، و إصلاح الخلل ص67، والمفصل 14/2، وشرح المفصل 71/3.

(5) ينظر: شرح ابن الضائع 36/2، والبسيط 295/1.

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 110، ينظر: الجمل ص 27.

وفي باب الجمع بين (إنَّ وكان) يقول: ((هذا الباب كان ينبغي إدراجه في باب (كان) من غير حاجة إلى إفراده بباب على حياله))[1].

وما ذهب إليه ابن حمزة العلوي صحيح لأنَّ هذا الموضع متعلق بـ(كان) فالأولى إدراجه مع الموضوع نفسه.

وفي باب أفعال المقاربة يقول: ((وأعلم أنه كان ينبغي من أبي القاسم إيراد هذه الأفعال على إثر الكلام في الأفعال الناقصة لأنها منها، فهذه منه إساءة في النظم والترتيب))[2].

وما ذهب إليه ابن حمزة العلوي صحيح لأنَّ أفعال المقاربة تعمل عمل الأفعال الناقصة.

وفي باب المعرب والمبني يقول: ((اعلم أنَّ هذا الباب من أهم أبواب العربية وأوسعها مجالاً لاشتماله على مسائل كثيرة وتفاصيل متيسرة، وقد أورده على هذه الهيئة من غير ترتيب لمسائله ولا تلخيص لأسراره، ولم يتكلم على كل واحد من المعرب والمبني على حياله بل أوردهما جميعاً، فبينا هو يتكلم في المعرب، إذ يتكلم في المبني، وهذا يغيّر وجه المراد ويمنع المعاني عن الإذعان في المحصول والانقياد))[3].

وما ذكره ابن حمزة العلوي صحيح فالزجاجي لم يتكلم عن المعرب والمبني كل على حياله بل نجده يعرّف (المعرب) ويضرب له أمثلة، ثم يعرف (المبني) ويضرب له أمثلة، ثم يعود للحديث عن الإعراب والبناء مبيناً أصلهما في الاسم والفعل، ثم يبين معنى (الإعراب) في اللغة.

ويضرب الأمثلة على ذلك ثم يتحدث عن علامات البناء من ضم الى فتح الى سكون في الأسماء والأفعال[4].

وهذا بلا شك ارتباك واضح في منهجه.

وفي باب المذكر والمؤنث يقول: ((ورابعها: أسماء مفردة استعملتها العرب على جهة التأنيث كالنار والحرب...وقد أورد أبو القاسم في كل واحد منها باباً على حياله وليس وراءه كثير فائدة لأمرين:

أمّا أولاً: فلأنَّ موضعه إنما هو كتب اللغة لكونه أمراً مسموعاً يقرّ في مواضعه فلا ينبغي إيراده في الكتب القياسية النحوية.

---

(1) المصدر نفسه ص 307، وينظر: الجمل ص141.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 415.

(3) المصدر نفسه ص 584.

(4) ينظر: الجمل ص 260 و 261 و 262.

وأمّا ثانياً: فلأن إيراده أحق مما يتعلق بالأمور المعنوية والمعاني الأعرابية، ولكنه جرى على عادته في إيراد ما لا حاجة إليه))[1].

وما ذكره ابن حمزة العلوي غير صحيح، لأنَّ الزجاجي لم يقتصر كتابه (الجمل) على المسائل النحوية وإنما تحدث فيه عن قضايا صرفية ولغوية. ومن ذلك باب أحكام الهمزة في الخط وباب الإمالة وباب الهجاء والمقصور والممدود.

وهذه الاعتراضات التي ذكرها ابن حمزة العلوي على منهج الزجاجي لم يذكرها غيره من الشرّاح.

القسم الثاني: الاعتراض على الحدود والتعريفات

يقول ابن بابشاذ معترضاً على حدّ المقصور: ((قال أبو القاسم –رحمه الله–، المقصور: ما كانت في آخره ألف ساكنة. قال المفسّر: ليس بكافٍ في حدّ المقصور، وحدّه أن يقال: المقصور كل اسم معرب آخر ألف لفظاً))[2] .

عرّف الزّجاجي المقصور بقوله: ((اعلم أنّ الاسم المقصور هو ما كانت في آخر ألف ساكنة ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض لأنّ الألف لا تتحرك ولكن يلحقها التنوين وتسقط ألفه في اللفظ))[3].

ويبدو أن ما اعترض به ابن بابشاذ قد ذكره الزجاجي بقوله: ((وتسقط ألفه في اللفظ))

ويعترض ابن حمزة العلوي على الحدّ نفسه بقوله ((فأما قول أبي القاسم في تعريف المقصور بأنه ما كان آخر ألف ساكنة فهو وإن كان موصلاً الى فهم المقصور، لكنه يفسد لأمرين:

أما أولاً: فلأنه قال فيه: ما كان آخر ألف ساكنة والألف لا تكون إلا ساكنة بكل حال اذ لا سبيل الى تحريكها، فقوله: ساكنة، فضل لايحتاج إليه، فيكون حشواً.

وأمّا ثانياً. فلأنه لم يشر الى التلخيص الذي ذكرناه أن المقصود إنما يكون في المعربات وإنما أطلق إطلاقاً، لهذا كان ما قلناه في تعريفه أحق وأولى))[4].

وما اعترض به ابن حمزة العلوي بكون الألف لا تكون إلا ساكنة، فالزجاجي يريد أن يبين أن الإعراب في المقصور هو إعراب تقديري فلا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض لأن الألف لا تتحرك.

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 657 ، وينظر : الجمل ص 293

(2) شرح جمل الزّجاجي ص 198 أ.

(3) الجمل ص 283.

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 629و630.

أما الشراح الآخرون فلم أعثر على اعتراض لهم على هذا الحد.

ويقول ابن عصفور معترضاً على حدّ الاسم: ((قوله[1] : فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً او مفعولاً او دخل عليه حرف من حروف الجر...وهذا الحدّ الذي حدّ به الاسم فاسد، لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحدّ ان يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذّ منها شيء، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود. والدليل على أنه ليس بجامع أن (أيمن) التي هي اسم في مذهبنا، اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حروف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة))[2].

ويعترض عليه في حدّه للفعل بقوله: ((قول أبي القاسم: والفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل....وهذا الحدّ أيضاً فاسد من وجهين: احدهما: أنه أورد في الحد لفظ (ما) و (أو) وقد تقدّم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود، والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحدّ من الأفعال ما هو حال...ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب))[3].

ويعترض عليه كذلك عند حدّه للحرف بقوله: ((قوله[4] : والحرف ما دلَّ على معنى في غيره. ليس بحد صحيح لأنه ليس بمانع لأنَّ الأسماء قد تدلّ على معنى في غيرها ألا ترى أنّك إذا قلت: قبضت بعض الدراهم، أدّت (بعض) من المعنى في الدراهم ما تؤديه (من) إذا قلت:من الدارهم، فلا بدَّ أن يقول في حد الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها))[5].

وردّ ابن أبي الربيع الاعتراضات التي أوردها ابن عصفور[6].

وذكر ابن حمزة العلوي آراء كثيرة في حد الاسم والفعل والحرف ومنها الحدود التي ذكرها الزجاجي إلاّ أنه وصف جميع الأقوال بالضعف والركاكة، فهو يقول بعد ذكر الأقوال المختلفة في حدّ الاسم:((فهذا ملخص ما وجدته لهذه الفرق في ماهية الاسم وأكثرها انما هو خوض في خاصية الاسم دون ذكر ماهيته، والذي حملهم على إيراد هذه الحدود الركيكة هو عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحدّ والخاصة والفرق بينهما ظاهر، فإنَّ الحد يجب أن يكون شاملاً

---

(1) يعني الزجاجي ، ينظر : الجمل ص 1

(2) شرح جمل الزجاجي 90/1.

(3) المصدر نفسه 95/1و95 ، وينظر : الجمل ص 1

(4) يعني الزجاجي ، ينظر : الجمل ص 1

(5) شرح جمل الزجاجي 100/1و 101.

(6) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 160و 161.

لجميع أجزاء المحدود بحيث لايخرج عنه شيء منها بحال، بخلاف الخاصة فإنها إنما تكون حاصلة في بعض مفردات المحدود دون بعض...وأكثر هذه الحدود التي ذكرناها خطأ والكلام على ضعفها يطول...وأحق ما قاله هؤلاء ما أثر عن عبد القاهر، وهو أن الاسم: هو اللفظ الدال على معنى في نفسه، العاري عن الدلالة على الزمان من طريق الوضع))[1].

وبعد ذكر الأقوال المختلفة في حدّ الفعل يقول: ((وهذه التعريفات التي ذكرها النحاة ضعيفة كلها، ووجه ضعفها هو أنهم اكتفوا بذكر الخصائص من غير إيراد التعريفات الموصلة الى فهم حقائق الأفعال))[2].

ثم يحدّ الفعل بقوله: ((كلّ لفظ دال على معنى في نفسه صالح للدلالة على الزمان من طريق الوضع))[3] .

ويعترض على النحويين في حدّهم للحرف فيقول: ((فهذه أقوال النحاة كما ترى وأكثرها ضعيف...والاحسن عندنا في تحديد الحرف أن يقال فيه: ما دلَّ على معنى في غيره يأصل وضعه))[4].

وما اعترض به ابن عصفور وابن حمزة العلوي في حدّ الاسم والفعل والحرف لا حاجة إليه، فحدّ الاسم عند الزجاجي: ((هو ما جاز أن يكون فاعلاً او مفعولاً او دخل عليه حرف من حروف الجر)) ، ما هو إلا رسم رسم به الاسم على وجه التقريب والتمثيل، ثم إنَّ أكثر النحويين المتقدمين قد فعلوا هذا. فما ذكره الزجاجي إنما هو خواص الاسم التي يمكن من خلالها ان نميزه من الفعل والحرف.

وما ذكره ابن عصفور أنَّ حد الفعل لايدخل تحته ما هو حال فلم يكن دقيقاً فيه اذ أن الزجاجي قد ذكر (المستقبل) الذي يدل على الحال والاستقبال.

وحدَّ الحرف: ((ما دلَّ على معنى في غيره)) ، لم يكن الزجاجي منفرداً به، فالزمخشري يذكر الحدّ نفسه[5]. وكذا فعل ابن هشام[6].

ويعترض ابن الضائع على حدّ النكرة بقوله: ((قال [7] : النكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر. تصحيح هذا الرسم ان تقول: هي الاسم الموضوع على أن يكون

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 8و9، وينظر: المقتصد 70/1، والمفصل 14/1

(2) المصدر نفسه ص 15.

(3) المصدر نفسه ص 15، وينظر: الكتاب 2/1، والمقتصد 76/1، والكافية 189 .

(4) المصدر نفسه ص 19.

(5) ينظر: المفصل 176/2.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب ص14.

(7) يعني الزجاجي ، ينظر : الجمل ص 178

شائعاً في جنسه إن اتفق أن يكون له جنس، فشمس نكرة....وليس لها جنس تكون شائعة فيه حتى لا يختص بواحد دون آخر. وان شئت أن تقول: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى وذلك المعنى لا يمتنع من حيث يتصور ان يوجد فيه أكثر من شخص واحد))[1].

ويقول ابن حمزة العلوي معترضاً على الحد نفسه: ((الاسم النكرة ومعناه: ما دلَّ على شيء لا بعينه، وهذا التعريف خير مما ذكره أبو القاسم لأنه قال: كل اسم شائع في جنسه ، لأمرين:

أمّا الأول: فلأن النكرة مناقضة المعرفة، فيجب أن يكون حدها على عكس المعرفة، فإذا كانت المعرفة دالة على شيء بعينه فالنكرة على عكس ذلك.

وأمّا ثانياً: فلأنّ هذا ينتقض باسم الجنس في مثل قولك: الإنسان والرجل، فإنه اسم شائع في جنسه وليس نكرة ففسد ما قاله الزجاجي))[2].

ويبدو أنّ ابن حمزة العلوي أخذ هذا الحد من ابن الحاجب إذ حدَّ النكرة بقوله: ((ما وضع لشيء لا بعينه))[3].

وأورد العلوي اعتراضات على الحدود لم يذكرها غيره من الشراح الآخرين، ومن ذلك قوله في حدّ الماضي: ((الماضي: هو اللفظ الدال على زمان قبل زمانك في أصل وضعه، فأما ما قاله أبو القاسم بأنه ما حَسُن فيه امس فهو تقريب لأن قولنا: لم يُضربْ زيدٌ أمسِ، هو مضارع وإن اتصل به أمس، فإذاً التعويل على ما ذكرناه في ماهيته))[4].

وحدّه ابن عصفور وابن أبي الربيع بقولهم: ((الماضي ما وقع وانقطع وحَسُن معه أمس))[5].

والذي أراه أن المثال الذي اعترض به ابن حمزة على الزجاجي من قولهم: لم يُضرب زيدٌ أمس، وأنَّ (أمس) دخلت مع المضارع ، غير صحيح ، لأن المضارع هنا تحوّل معناه الى الماضي بدخول (لم) عليه، فصار ماضياً في المعنى[6].

ومن الاعتراضات التي انفرد بها ابن حمزة أيضاً، اعتراضه على حدّ المعرب بقوله: ((فأمّا قول أبي القاسم إن المعرب هو ما تغير آخره بدخول العوامل عليه، فإن أراد به التعريف فهو فاسد، لأنه يبطل بنحو قولنا: هذان وهذين واللذان واللذين، فإنها تختلف بدخول العوامل

---

(1) شرح جمل الزجاجي 462/2.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 72.

(3) الكافية ص 166.

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 46 ، وينظر : الجمل ص 7

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 129/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 219/1.

(6) ينظر: الأصول 157/2، والمقتصد 1091/2، والمرتجل ص 211، والغرّة المخفية 154/1.

في أولها وهي مبنية كما ترى، وإن أراد أن هذا من حكم المعرب اختلاف آخره باختلاف العوامل فهو جيد.))[1].

ولم يكن الزجاجي منفرداً في حدّ المعرب، فالإعراب عند النحويين تغير الأواخر لدخول العوامل فكل كلمة يتغير آخرها إذا دخلت عليها العوامل فهي معربة، وإذا لم يتغير آخرها بدخول العوامل فهي مبنية وأمّا (هذان وهذين واللذان واللذين) فهناك من يذهب الى أنهما معربان، إذ ذكرهما ابن هشام مع المعربات في كتابه (شرح شذور الذهب)[2].

أما ابن أبي الربيع فلم يعترض على الحدود التي أوردها الزجاجي ، بل كان مدافعاً عنه،وكذا الأمر عند ابن هشام فهو يكتفي بالتوضيحات من دون اعتراض.

القسم الثالث: الاعتراض على الألفاظ والعبارات

اعترض الشراح على الزجاجي في قسم من ألفاظه وعباراته ، فبينوا اللفظ والعبارة التي ينبغي أن يوردها .

يقول ابن بابشاذ معترضاً على الزجاجي في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ((قال[3] : وأمّا ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنساً منها: كل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابراهيم وإسرائيل وإسماعيل...وعقد هذا الفصل ان يقال: كل اسم أعجمي زائد على الثلاثة فنقول علماً فانه لاينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة))[4].

وما ذهب اليه ابن بابشاذ لايحتاج اليه الزجاجي اذ ذكر: إبراهيم وإسرائيل وإسماعيل. فهي أعلام منقولة من اللغة الاعجمية استعملتها العرب، وهذا ما ذكره ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (ابراهيم واسماعيل) ((إن العلمية في هذين الاسمين لم تفارق العجمية بحال بل هما توءمان نقلا جميعاً))[5].

ويعترض على ألفاظه عند حديثه عن المفعول معه بقوله: ((وأمّا قول أبي القاسم في هذا الباب، وقد قال: ما أنت وقصعة من ثريد...إنَّ النصب باضمار الملابسة فالملابسة والمصدر لا يعمل ويحذف وإنما ينبغي أن يقول: النصب باضمار فعل))[6].

وتابعه ابن عصفور في ذلك [1].

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 586و 587 ، وينظر : الجمل ص 260

(2) ينظر: شرح شذور الذهب ص46

(3) يعني الزجاجي ، ينظر : الجمل ص 220

(4) شرح جمل الزجاجي ص 159أ.

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 471و 472، وينظر: المقتصد 1032/2، وشرح الكافية الشافية 1469/3.

(6) شرح جمل الزجاجي ص 231أ.

ويعترض على عبارته في باب الإمالة بقوله: ((وأمّا قوله: إنَّ الإمالة أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة فحقه أن يقدم الكلام على الفتحة لأنه إذا أمال الفتحة نحو الكسرة جنحت الألف نحو الياء لأنه إنما يُبتدأ بمعالجة الأضعف))[2]

وهذا لا يحتاج اليه لأن الألف اذا مالت نحو (الياء) فالفتحة معها تميل نحو الكسرة.

وكذا الأمر عند ابن عصفور فهو يعترض على الزجاجي عند حديثه عن التوابع بقوله: ((باب ما يتبع الاسم في إعرابه: وهو أربعة أَشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل. ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصة بالاسماء وليس كذلك، لانها تنقسم قسمين: قسم تنفرد به الاسماء وهو النعت والتوكيد...وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبدل))[3].

والذي أراه أنَّ الزجاجي عندما ذكر الفاعل والمفعول واعرابهما أراد أن يبين أنه يعرب بإعرابهما أشياء تتبعها ولها أحكام فأخذ يبينها فلم يكن قصده من ذكر هذه التوابع أن يخصها بالأسماء دون الافعال، والدليل على ذلك أنه يقول في باب العطف: ((فإن عطفت على مرفوع فارفع وعلى منصوب فانصب وعلى مخفوض فاخفض وعلى مجزوم فاجزم))[4]. فذكره للجزم دليل على أنه لايحصر التوابع بالأسماء فقط.

ويقول ابن الضائع معترضاً على تقدير الفعل عند حديثه عن قطع الصفة في قولهم: مررتُ بأخوتك الظرفاء الكرام العقلاءَ: ((قال المؤلف [5] : تقديره: أعني العقلاءَ، والأَولى أن يكون الفعل المضمر من معنى الصفة المعطوفة إن كانت صفة مدح فالفعل المضمر (أمدح) وما في معناه، وإن كانت صفة ذم فالمضمر (أذم) وما في معناه، وإن كانت صفة ترحم فالمضمر (أرحم) وما في معناه، وأمّا (أعني) فظاهرها البيان وليس كذلك))[6].

وهذا ما ذكره ابن عصفور من دون اعتراض على الزجاجي[7] .

والذي أراه أنَّ قطع الصفة عن الموصوف يدلّ على المبالغة في المدح أو الذم أو الترحم بترادف الجمل وتخالفها، وأنَّ التقدير للفعل المضمر، أعني أو أذم أو أمدح، لا يغير من المدح أو الذم الذي يريده المتكلم شيئاً، فلا حاجة لاشتراط التناسب بين الفعل المضمر والصفة المذكورة.

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 452/2.

(2) شرح جمل الزجاجي ص 270 ب ، وينظر : الجمل ص 394

(3) شرح جمل الزجاجي 192/1.

(4) الجمل ص13.

(5) يعني الزجاجي ، ينظر : الجمل ص 15

(6) شرح جمل الزجاجي 46/2.

(7) شرح جمل الزجاجي 207/1.

ومن اعتراضات ابن الضائع على الزجاجي قوله في باب دخول ألف الإستفهام على (لا): ((قال أبو القاسم: فالتحضيض يجوز فيه التنوين..كان ينبغي أن يقول: لا يجوز إلاّ التنوين، لأنه لا يكون الأسم مع (إلاّ) التي للتحضيض إلا محمولاً على فعل))[1].

يقول الزجاجي: ((والتحضيض يجوز فيه التنوين...وتقول في التحضيض: الا زيداً والا عمراً))[2].

فنصب (الا زيداً) على اضمار فعل، لأنَّ (ألا) للتحضيض تكون محمولة على فعل، وما ذهب اليه ابن الضائع من أنه: لا يجوز فيه إلا التنوين غير صحيح لأنَّ المضاف مثلاً لا ينوَّن كأن نقول: ألا عبدَ الله، بتقدير: ألا تكرم عبدَ الله ، فلا يلزم تنوينه، لذلك قال ابن عصفور في الاسم بعد (ألا) للتحضيض: ((ولزم تنوين الاسم بعدها إنْ كان ممّا ينوّن))[3] ، فيفهم من كلامه أن ما ينوَّن يلزم تنوينه وما لا ينوّن فلا يلزم .

ويقول ابن الضائع في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ((قال الزجاجي: ومنها كل اسم في آخره هاء التأنيث..هذه تاء التأنيث وهذه التسمية أحق بها لأنَّ قلبها هاء تغييرٌ))[4].

واعترض ابن أبي الربيع على الزجاجي في طائفة من عباراته ، فعند حديثه عن علامات الإعراب يقول: ((قوله [5] : في تثنية الأفعال وجمعها ومخاطبة المؤنث...هذا الكلام منه مسامحة فإنَّ الافعال لاتثنى ولا تجمع لأنَّ مدلالوتها أجناس، والجنس لا يثنى ولايجمع لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه))[6]. وما ذهب إليه أبن أبي الربيع صحيح، فالأفعال لا تثنى ولا تجمع.

وعند حديثه عن الفرق بين (إنَّ وأنَّ) يقول معترضاً على عبارة الزجاجي: ((قوله: وإذا كان في خبرها اللام...أحسن من هذه العبارة أن يقول: إذا كان معها اللام، وإلاّ فقد تقدّم أنَّ هذه اللام تدخل على الخبر وتدخل على الاسم، وتدخل على معمول الخبر))[7].

وما ذكره ابن أبي الربيع صحيح في كون (اللام) تدخل على الاسم وعلى الخبر إلاّ أنها تأخرت الى الخبر كراهة الجمع بين حرفي تأكيد في بدء الكلام وهذا ما ذكره الزجاجي بقوله: ((

---

(1) شرح جمل الزجاجي 1070/3.

(2) الجمل ص 240.

(3) شرح جمل الزجاجي 279/2.

(4) شرح جمل الزجاجي 806/3 ، وينظر : الجمل ص 221

(5) يعني الزجاجي ، ينظر: الجمل ص5و6

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 216/1.

(7) المصدر نفسه 824/2.

هذه اللام لام الأبتداء وإنما كانت مقدّره قبل (إنَّ) فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين ففرق بينهما وجعلت (اللام) مع الخبر))[1].

وفي باب ما لم يُسمَّ فاعله يقول: ((قوله[2] : ضُمَّ أولهُ وفتح ثالثه..أحسن من هذا أن يقول: وفتح ما قبل آخره، ألا ترى أنَّك إذا قلت: استخرج زيدٌ المال، ثم قيل لك رُدَّه الى مالم يُسَّم فاعله، لم تجد الثالث مفتوحاً لأنك تقول: استُخرِجت الدراهم))[3].

ويبدو أنَّ ابن أبي الربيع لم يكن دقيقاً هنا لأنَّ الزجاجي قيّد الفعل الذي يضم أوله ويفتح ثالثه بالمستقبل، والمثال الذي جاء به ابن أبي الربيع هو ماضٍ ولو قال: (يُستَخرَجُ) لكان ثالثه مفتوحاً.

وعند حديثه عن اسم الفاعل يقول: ((قوله[4] : اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً الى ما بعده...هذا اللفظ ليس بمحرّر وإنما ينبغي أن يقال: اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي لا ينصب ما بعده))[5].

وذكر الزجاجي أنّه لا يجوز نصبه معتمداً على المثال الذي ذكره[6].

واعترض ابن حمزة العلوي على الزجاجي في طائفة من عباراته، فعند حديثه عن بدل بعض من كل يقول: ((قال أبو القاسم: وإنما قلت بدل البعض من الكل على استعمال الجماعة مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة أن يقال: بدل الشيء من الشيء هو بعضه[7]. اعلم أن أبا القاسم اعتذر من إطلاق هذه العبارة وهي الجارية على ألسنة العلماء))[8].

فالزجاجي يعتذر عن إدخال (أل) على (بعض وكل)، ويذهب ابن حمزة العلوي الى أنه لا حاجة للاعتذار لأنَّ هذا الامر جار ومستخدم عند العلماء ، فقد أثبته ابن جني والزمخشري وأبو البركات الأنباري وأبو البقاء العكبري[9]

---

(1) الجمل ص 57.

(2) يعني الزجاجي ، ينظر: الجمل ص 77

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 959/2.

(4) يعني الزجاجي .

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1010/2.

(6) ينظر: الجمل ص 84.

(7) الجمل ص25،24.

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 103، وينظر: المفصل 3/2.

(9) ينظر : اللمع في العربيَّة ص 87، والمفصل 13/2، وأسرار العربيَّة ص 264، واللباب في علل البناء والإعراب 413/1

القسم الرابع : الاعتراض على المسائل والقواعد النحوية

أورد الزجاجي في كتابه أحكاماً وقواعد نحوية ، فاعترض الشراح على مسائل منها ، فصوَّبوا ما رأوه محتاجاً الى تصويب ، وفي الآتي توضيح ذلك :

يقول ابن بابشاذ في باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: ((فأمّا قوله: واعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها، فكلام يحتاج الى تحقيق أيضاً، وهو ان يقول: ما دام الناصب مؤخراً لا مقدَّماً الى جانب معموله، فالذي لايجوز : كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لأنَّ (الطعام) ليس منصوباً بـ(كان) وإنما هو منصوب بخبر (كان) فقد فصلت بين (كان) و (زيد) بغير اسمها وبغير خبرها، والذي يجوز: كان طعامَك آكلاً زيدٌ. لأنك قد قدَّمت الخبر بأسره فلم يُعتد بهذا الفصل لأن عامله الى جانبه، ويجوز: كان في الدار زيدٌ آكلاً (ففي الدار) من صلة (أكل)))[1].

ففي هذه المسألة يذهب الزجاجي الى منع: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لوجود اسم أجنبي بين (كان) واسمها وهو (طعامك)، وهذا الوجه هو المقصود بقوله: ((واعلم أنه لا يلي (كان وأخواتها) ما انتصب بغيرها))[2].

وهو يتابع في ذلك سيبويه الذي منع المسألة نفسها وذلك لأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر[3]. وعلى هذا لا يجوز عنده ((كان طعامَك آكلاً زيدٌ، وهي الحالة التي يجوزها ابن بابشاذ ، فسيبويه يسوّي بين: كان طعامك زيدٌ آكلاً وكان طعامك آكلاً زيدٌ، في الامتناع لأنَّ معمول الفعل أولى أن يليه من معمول معموله وهو عام في المسألتين.

وجوَز أبو علي الفاسي قولهم: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، لأنَّ (الطعام) عنده ليس بأجنبي عن (أكل)[4]. وتابع ابن حمزة العلوي الزجاجي في هذه المسألة[5]

واكتفى الشرّاح الآخرون بذكر الآراء في هذه المسألة من دون اعتراض على الزجاجي[6].

ومن المسائل التي اعترض بها ابن بابشاذ على الزجاجي دخول (كان) في باب التعجب إذ يقول: ((وهاهنا قول آخر اعتمد عليه صاحب الجمل وليس بشيء يعوّل عليه، وذلك أنه

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 48ب.

(2) الجمل ص 45.

(3) ينظر : الكتاب 1/ 70

(4).ينظر: الإيضاح 107/1.

(5) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 155.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 126/2، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 705/2.

جعل (كان) في قوله: ما كان أحسن زيداً خبر (ما) واسمها مضمراً فيها و (أحسن) خبر (كان) وهذا ساقط من وجوه: منها أنه جعل خبر (ما) في التعجب على غير وزن (أفعل) وهو لا يكون قط إلا كذلك، وجعل خبر (كان) فعلاً ماضياً وليس معه (قد) ملفوظاً بها مقدّرة وأثبت لـ (كان) إسماً وخبراً فهذا مردود وإن كان قال به قوم))[1]. واعترض ابن عصفور وابن حمزة على الزجاجي بنحو ما اعترض به ابن بابشاذ[2]

والذي أراه أنَّ (كان) هنا زائدة، وذلك لأنها لا اسم لها ولا خبر ، وهو أولى من البحث عن تأويلات لها.

ويعترض ابن بابشاذ علىالزجاجي في باب ما يجزم من الجوابات بقوله: ((قد ذكر في هذا الباب الجحد وجعله من جملة ما يكون جوابه مجزوماً، وقد ذكرنا أن جواب الجحد لا يكون مجزوماً وأنَّ جوابه إنما يكون بالفاء النصب والرفع))[3].

واعترض ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة بنحو ما اعترض به ابن بابشاذ[4].

ويلاحظ هنا أنَّ الزجاجي لم يذكر مثالاً للجحد المجزوم جوابه[5].

ويعترض ابن عصفور في باب (كم) بقوله: ((وزعم الزجاجي أنه لا يجوز حمل الإستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية وأجاز الخفض في تمييز الإستفهامية على إضمار (من)...فقوله في الإستفهامية صحيح، وأمّا الخبرية فمذهبه فيها فاسد، لانَّ سيبويه رحمه الله حكى نصب تمييز (كم) الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية))[6].

يذهب الزجاجي الى أن (كم) الاستفهامية ينتصب مميزها ويخفض على إضمار حرف الجر (من) فتقول: بكم درهماً اشتريت ثوبك ؟ على النصب ، وبكم درهم اشتريت ثوبك ؟ على الجر، وأن (كم) الخبرية مميزها مجرور ، وينصب لقبح الفصل بينها وبين مميزها ، إن حصل فصل ، ولم يشر الزجاجي الى ما أشار اليه ابن عصفور من امتناع حمل الاستفهامية على الخبرية أو الخبرية على الاستفهامية[7]

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 82أ ، وينظر : الجمل ص 103

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي 585/1 ، و المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 230.

(3) شرح جمل الزجاجي ص 150أ.

(4) ينظر : شرح ابن عصفور 192/2و شرح ابن الضائع 669/2،والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 439.

(5) ينظر: الجمل ص 210.

(6) شرح جمل الزجاجي 49/2، وينظر: الكتاب 293/1.

(7) ينظر: الجمل ص 135

وفي باب النفي بـ(لا) يقول ابن عصفور متحدثاً عن اسم (لا) معرب أم مبني: ((واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء ،فذهب الزجاجي الى أنها حركة إعراب وسقط التنوين تخفيفاً لأنّ (لا) جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً فطال الأسم فخفف بحذف التنوين ، وذلك فاسد لأنها لو كانت إعراباً لم يجز نعت الأسم على اللفظ وعلى الموضع كما لم يجز ذلك في (إنّ)وأخواتها ،فدلّ ذلك على أنها حركة بناء))[1]، ولم أعثر في كتاب الجمل على ما يدل أنه رأي للزجاجي في هذه المسألة ،ويبدو أنّ هذا الرأي للزجاج وليس للزجاجي ،وهذا ما ذكره ابن الضائع[2]،ونسبه ابن هشام في (المغني) الى السيرافي والزجاج[3]

ويقول ابن عصفور متحدثاً تنوين (جوار): ((في مذهب الزجاجي أنّ التنوين جعل عوضاً من الحركة المحذوفة من(ياء) جوار في الرفع الخفض للاستثقال ، ثم عوض التنوين من الحركة ،فاجتمع ساكنان :التنوين والياء ،فحذفت (الياء) لالتقاء الساكنين فصار: (جوار) وهذا الذي ذهب اليه فاسد ،لأنّ التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف ،لأنّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة))[4]

ولم أعثر على هذا الكلام في كتاب الجمل ،وذكره ابن حمزة من دون ان ينسبه للزجاجي .

ويعترض ابن الضائع على الزجاجي عند حديثه عن عامل الرفع في الأبتداء بقوله: ((وزعم المؤلف أنّ رافعه شبهه بالفاعل ،وقد ردّ عليه بأنه ليس هذا أولى من أن يقال :أنّ رافع الفاعل شبهه بالمبتدأ))[5]

وكان ابن عصفور قد أشار الى هذا الرأي وأبطله[6].

ويعترض ابن الضائع أيضاً على مجيء (مكون) من(كان) إذ يقول: ((قوله :فهو كائن ومكون ... أما (كائن) فتقول:زيد كائن أخاك ،وأما (مكون) فيظهر أنه لا يقال ،لأنّ هذه الأفعال مرفوعها ومنصوبها مبتدأ وخبر والفائدة في ذكرهما معاً ...ومكون اسم مفعول من (كين) ولا يقال(كين) حتى يحذف مرفوعها كما يحذف الفاعل))[7]

---

(1) شرح جمل الزجاجي 270/2

(2) ينظر:شرح جمل الزجاجي 1039/3

(3) ينظر:مغني اللبيب 238/1

(4) شرح جمل الزجاجي219/2،وينظر: 270/2 و 400و 424 و 455.

(5) شرح جمل الزجاجي97/2 ، وينظر: الجمل ص 36

(6) شرح جمل الزجاجي 355/1

(7) شرح جمل الزجاجي 144/2 ، وينظر : الجمل ص 52

ويتفق ابن حمزة معه بقوله: ((إن قوله (مكون): لا وجه لذكره فإن اسم المفعول لا يبنى إلا منفعل يصح أن يبنى لما لم يسم فاعله ،فكما لا يصح أن تقول : كين زيد ،لا يصح أن تقول: مكون ،وقد وقع في كلام سيبويه))[1]

وما اعترض به ابن الضائع وابن حمزة وجد في كلام سيبويه بقوله: ((وتقول:إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم ،كما تقول:إذا لم نضربهم فمن يضربهم ...فهو كائن ومكون ،كما تقول: ضارب ومضروب))[2]

فالزجاجي إذن متابع لـ(سيبويه) في هذه المسألة.

ويعترض ابن الضائع على قول الزجاجي ((ومن العرب من ينصب ب(حاشا) ويجعلها فعلاً وكذلك (خلا)))[3] بقوله :((يظهر منه أنّ النصب بخلا مثله ب (حاشا) ،وذلك خطأ ،فإنّ سيبويه قد نصّ على أنّ النصب بـ(خلا) أكثر من الخفض بها ،فلذا ذكرها مع الأفعال مطلقة ،وذكرها مع الحروف وقيدها ببعض اللغات ... والعجب من ابن السيد الذي تعرض لتتبع غلطاته وغلط هنا بغلطه وغفل عنه وهو أحق بالتنبيه من كثير مما ذكر))[4].

ولابدّ لي هنا من ذكر الخلاف الذي وقع بين النحويين في (حاشا)، فمنهم من يجعلها حرفاً، وهو قول سيبويه[5] والزمخشري[6] وابن الحاجب[7] ومنهم من يجعلها فعلاً ، وهو قول الكسائي وجماعة من الكوفيين[8]، ومنهم من يجعلها حرفاً تارة وفعلاً تارة أخرى، وهو قول المبرد[9]

وأمّا (خلا) فهي فعل عند سيبويه والمبرد وأكثر البصريين، وقد تأتي حرفاً في مواطن قليلة.

مما تقدم يتبين أنَّ الجر بـ(حاشا) وجعلها حرفاً أكثر من النصب بها وجعلها فعلاً ، وأن النصب بـ(خلا) وجعلها فعلاً أكثر من الجر بها وجعلها حرفاً، وهذا قول سيبويه ومَنْ تابعه.

ولم يذكر أحد من الشرّاح اعتراضاً على الزجاجي في المثالين السابقين، بل اكتفوا بالشرح من دون اعتراض.

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 163،وينظر:الكتاب21/1

(2) الكتاب21/1

(3) الجمل ص 232

(4) شرح جمل الزجاجي 978/3

(5) ينظر: الكتاب 377/1

(6) ينظر: المفصل 197/1

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 367/1

(8)ينظر: الإنصاف278/1

(9) ينظر: المقتضب 319/4

واعترض ابن أبي الربيع على الزجاجي في بعض المسائل ومن ذلك حديثه عن رافع المضارع بقوله: ((قوله: وهو مرفوع أبداً حتى يدخله ناصب أو جازم. يقتضي بظاهره أنّ الرفع عنده في الفعل أوجبه التعدي وهو مذهب الكوفيين، والبصريون يذهبون إلى أنّ الرافع للفعل الوقوع موضع الاسم وهو الصحيح))[1].

وما ذكره ابن أبي الربيع لم يكن دقيقاً فيه، إذ أنَّ الزجاجي يتابع البصريين في هذه المسألة فهو يقول: ((وهو مرفوع أبداً لمضارعته لاسم الفاعل ووقوعه موقعه سواء حتى يدخل عليه ناصب أو جازم))[2].

ويعترض على قول الزجاجي: ((ولو قلت: جاءني زيدٌ راكبٌ، على أن تجعل (راكباً) نعتاً لـ(زيد) لم يجز، ولكن إن جعلته بدلاً جاز))[3] ، يقول ابن أبي الربيع ((في البدل قبح لأنه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، لأن البدل على تقدير تكرار العامل والمشتق لا يلي العوامل))[4].

وكان الزجاجي قد ذكر أن النصب على الحال أجود[5].

وما ذكره ابن أبي الربيع من اعتراضات لم يذكرها أحدٌ من الشرّاح الآخرين.

وذكر ابن حمزة العلوي اعتراضات لم أجدها عند غيره من شرّاح الجمل ومن ذلك حديثه عن الأسماء الستة إذ يقول: ((الستة الأسماء، وقد عدَّها الزجاجي خمسة، وأهمل منها ذكر (الهنُ) ولم يعدّه من جملتها ، وهذا فاسد، لأنه إن كان أهمل ذكرها من حيث إنه لم يسمع من كلام العرب إعرابها بالحروف فهو خطأ لأنَّ إعرابها بالحروف قد ورد في لغة العرب... وإن كان أهمل ذكرها لأنه قد سمع فيه لغة أخرى وهي إعرابها بالحركة ... فهذا خطأ أيضاً فإن (الحمو) قد ورد فيه لغات كثيرة ، مهموز ومقصور ، فكان ينبغي أن لا يورد على زعمه ، وقد أورده فإذاً لا وجه لتركه لإيراد لفظ (الهن) كما قررناه))[6] .

ويبدو أن الزجاجي أهمل ذكر (الهن) لأنه اقتصر على ما اشتهر في كلام العرب ، فالفصيح في (هن) أن يعرب بالحركات الظاهرة . أما الأسماء الأخرى فالأشهر فيها إعرابها بالحروف ، وما ذكره ابن حمزة : أن (الحمو) قد ورد فيها لغات ، صحيح ، ولكن الأشهر والأكثر ما ذكره الزجاجي .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 229/1، وينظر: معاني القرآن للفرّاء 53/1، والإنصاف 550/2

(2) الجمل ص 7.

(3)المصدر نفسه ص 15.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 313/1.

(5) ينظر : الجمل ص 15

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 31 ، وينظر : الجمل ص 3

يقول ابن هشام في ذلك : ((وأقول : الهن : يخالف : الأب والأخ والحم ، من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت ثلاثة أحرف ... وأما (الهن) فإذا استعمل مفرداً نقص وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه))[1] .

وفي باب العطف يعترض عليه بقوله : ((وثالثها : أم ، قال أبو القاسم : وهي للاستفهام ، وطابقه على أنها للاستفهام ابن بابشاذ ، وهذا فاسد ، فإن (أم) لا تكون موضوعة للدلالة على الاستفهام بحال ، وإنما هي حرف من حروف العطف ، وسبب الوهم في كونها دالة على الاستفهام أنها لما كانت تقع كثيراً مع الهمزة ، توهموا من هذا أنها للاستفهام والحقيقة خلاف ذلك))[2] .

ويبدو أن هذا الإطلاق الذي أطلقه الزجاجي على (أم) من كونها للاستفهام لم يكن منفرداً به ، إذ ذكر كثير من النحويين أنها تقع للاستفهام[3] ، ومنهم ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع[4] .

وفي باب اسم الفاعل يتحدث عن جواز نصب (عمرو) وجره ، في قولهم : هذا ضارب زيد الآن وعمرو ، بقوله ((فأما قول أبي القاسم : إن النصب إنما يكون جائزاً بإضمار فعل فلا وجه له لأن العطف على المحل كاف من غير حاجة الى تقدير فعل فيكون ناصباً له ، لأن ذلك إنما وجب في اسم الفاعل لمل مضى لمّا كان غير عامل))[5] .

وما ذكره الزجاجي من نصب (عمرو) بإضمار فعل ، إنما تابع فيه سيبويه الذي يقول : ((وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً ، أو ضارب عمراً))[6] .

وذهب ابن أبي الربيع الى أن إضمار الفعل أحسن ، لأن الحذف أكثر في كلام العرب من توهم ما ليس موجوداً[7] .

واكتفى الشراح الآخرون في هذه المسألة بذكر الآراء المختلفة من دون اعترض على الزجاجي[1] .

---

(1) شرح شذور الذهب ص43

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 85و 86 ، وينظر : الجمل ص 17

(3) ينظر : الكتاب 482/1 ، والمقتضب 22/1 ، والأصول 57/2 ، وارتشاف الضرب 2/ 632

(4) ينظر : شرح ابن بابشاذ ص 23أ ، وشرح ابن عصفور 236/1 ، وشرح ابن الضائع 54/2 ، والبسيط 1/ 339

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 208 ، وينظر : الجمل ص 88

(6) الكتاب 169/1

(7) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1033/2

ويعترض ابن حمزة على الزجاجي في باب التعجب بقوله : ((فأما قول أبي القاسم : إن المنصوب في قولنا : ما أحسن زيداً ، هو فاعل في الحقيقة ، فهذا يخالف ما حكيناه عن سيبويه وجماهير البصريين ، فإنهم قالوا : إن معنى قولنا : ما أحسن زيداً : شيء حسّن زيداً ، فهو مفعول كما ترى في اللفظ ، فأما ما قاله أبو القاسم، فإنه وإن كان منصوباً من جهة اللفظ فلأنه مرفوع من جهة المعنى ، وما قاله البصريون أولى ، لأن ما قالوه يشهد له اللفظ والمعنى عليه ، وما قاله أبو القاسم يخالف ظاهر الصيغة من كونه مفعولاً))[2] .

والذي أراه أن ابن حمزة بالغ في اعتراضه على الزجاجي في هذه المسألة ، إذ إن الاسم المنصوب هو فاعل في الحقيقة قبل دخول همزة النقل على الفعل الثلاثي : حسُن أو كرُم ، وكذلك تقديرهم : شيء حسّن زيداً ، فـ(زيداً) فاعل في الأصل ، لأن (حسّن) تعدّت بالتضعيف ، كما تعدت (أحسن) بهمزة النقل. وهذا ما ذكره ابن عصفور وابن الضائع[3] .

القسم الخامس : الاعتراض على الشواهد والأمثلة

اشتمل كتاب الجمل على طائفة من شواهد العربيَّة ، وظهر في قسم منها ما يحتاج الى التعقيب والرد ، وهذا ما دفع الشراح الى الاعتراض .

يقول ابن بابشاذ في باب من مسائل ما لم يسم فاعله : ((وأما قول أبي القاسم – رحمه الله – في ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[4] ، فليس في باب الفاعل ، وإنما هي من باب المبتدأ والخبر))[5] .

ورد ابن حمزة العلوي على ابن بابشاذ اعتراضه على هذا الشاهد[6] .

ويعترض عليه أيضا عند حديثه عن (كان) الزائدة بقوله : ((فأما بيت الفرزدق الذي جعله أبو القاسم شاهداً على زيادة (كان) ، فليس (كان) عند المحققين فيه زائدة لوجود الاسم والخبر في البيت وهو قوله[7] :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فـ(كرام) من نعت (جيران) و(لنا) خبر مقدم ، والتقدير : وجيران كرام كانوا لنا ، وإذا أمكن حمل الفعل على غير لزيادة كان أولى))[1] .

---

(1) ينظر : شرح ابن عصفور 556/1 ، وشرح ابن الضائع 214/2

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 227 ، وينظر : الجمل ص 100

(3) ينظر : شرح ابن عصفور 581/1 ، وشرح ابن الضائع 256/2

(4) الأعراف59

(5) شرح جمل الزجاجي ص 71 أ ، وينظر: الجمل ص 80

(6) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 201

(7) البيت للفرزدق ، ينظر : ديوانه ص 835

وتابع ابن حمزة العلوي ابن بابشاذ في هذه المسألة بقوله : ((فأما المبرد فإنه يذهب الى أنها غير زائدة فيه لأنها لا تزاد مع ضميرها ، وهو رأي جماعة من النحاة ، وما أراه بعيداً عن الصواب ، فالضمير هو : اسمها ، وخبرها : الجار والمجرور ، من غير حاجة الى زيادتها))[2]

وأشير هنا الى أن (كان) في هذا البيت زائدة عند سيبويه[3] ، وناقصة عند المبرد[4] .وتابع الشراح الآخرون الزجاجي في هذه المسألة[5] .

وفي باب اسم الفاعل يقول ابن بابشاذ : ((وفي هذا الباب مواضع لم يحققها صاحب الكتاب ، وفيها ضرب من السهو ، منها أنه قال في قولك : هذا ضارب زيد غداً وعمراً ، أن تقدير : ويضرب عمراً ، وأنشد عليه[6] :

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون ابن مخراق

وهذا لا حاجة إليه لأن الإضافة في نية الانفصال ، فالعطف على الموضع أسهل من تكلف الإضمار))[7] .

وتابعه في هذا الاعتراض ابن حمزة بقوله : ((فإنما أورده شاهداً على جواز نصب قوله : أو عبد رب ، على إضمار فعل ، ولا حاجة الى هذا الإضمار ، وإنما يكون عطفاً على المحل في (دينار)))[8] .

وذهب ابن الضائع وابن أبي الربيع الى جواز النصب بإضمار فعل والعطف على الموضع[9]

ويعترض ابن عصفور على الزجاجي في باب دخول ألف الاستفهام على (لا) بقوله : ((وقوله[10] :

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 51 ب ، وينظر : الجمل ص 49

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 159

(3) ينظر : الكتاب 289/1

(4) ينظر: المقتضب 4/ 117

(5) ينظر : شرح ابن عصفور 409/1 ، وشرح ابن الضائع 136/2 ، والبسيط 741/2

(6) ينسب البيت الى : تأبط شراً وجرير و جابر بن رألان ، وقيل : إنه مصنوع ، ينظر : خزانة الأدب 215/8

(7) شرح جمل الزجاجي ص 74 أ ، وينظر : الجمل ص 88

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 210

(9) ينظر : شرح ابن الضائع 1/ 218 ، والبسيط 36/2

(10) قائله : حسان بن ثابت ، ينظر : ديوانه ص 254

ألا طعان وألا فرسان غادية إلا تجشؤكم عند التنانير

أورده أبو القاسم على أن (لا) فيه للتمني ، وذلك فاسد من طريق المعنى بل (لا) فيه باقية على نفيها ، والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ))[1]

واعترض ابن الضائع على الشاهد نفسه ، بقوله : ((غير أن الخطأ البين في إنشاد البيت ... فإنه جاء به على التمني ، وليس المعنى على ذلك))[2]

وذهب ابن حمزة الى أن الزجاجي أورد هذا البيت شاهداً على بقاء الاسم مبنياً مع (ألا) وإن دخلت عليه همزة الاستفهام فإنها لا تغير حكمه [3] .

ومن ذلك أيضاً قول ابن عصفور في (أمس) ((وزعم الزجاجي أبو القاسم : أن (أمس) إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح ، واستدل على ذلك بقوله :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا .....[4]

وهذا لا حجة فيه لأن (أمس) ليس بظرف ، وإنما هو اسم بدليل دخول حرف الجر عليه ، لأن دخول حرف الجر ينقله عن الظرفية))[5] .

ويقول ابن هشام :((وقد وهم الزجاجي فزعم أن من العرب من يبني (أمس) واستدل بهذا البيت))[6]

ويعترض ابن الضائع على الزجاجي على طائفة من شواهده ، ومن ذلك اعتراضه في باب القبائل والأحياء بقول الفرزدق[7] :

منهنَّ أيامُ صدق قد عُرفتَ بها أيام واسط والأيام من هجرا

إذ يقول:((وخطأه ابن السيد من وجهين:أحدهما : نسبته الى الأخطل،وإنما البيت للفرزدق، والثاني: أنه أنشده (عرفتُ) بضم (التاء) ، وإنما هي مفتوحة... قلت : هذا الرد صحيح يلزم أبا القاسم أنه شافه راوي الكتاب عنه بضم (التاء)))[8]

وأشار ابن حمزة العلوي الى الاعتراض نفسه على هذا الشاهد [9] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي 280/2 ، وينظر : الكتاب 1/ 359 ، والجمل ص 240 ، وخزانة الأدب 459/1

(2) شرح جمل الزجاجي 1068/3

(3) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 526

(4) تمامه : عجائزاً مثل السعالي خمسا ، مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب 2/ 44

(5) شرح جمل الزجاجي 401/2، وينظر:الكتاب 44/2،والجمل ص299،والنوادر ص 57 خزانةالأدب219/3

(6)شرح شذور الذهب ص100

(7)ديوانه ص 291

(8)شرح جمل الزجاجي 881/3و882 ، وينظر: اصلاح الخلل ص

(9) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 488و489

وفي باب الاستثناء المنقطع يعترض على استشهاد الزجاجي بقوله تعالى ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1] وبقوله تعالى ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[2] ، إذ يقول : ((قال أبو القاسم : قال الله عزّ وجلّ : وجاء بالآيتين ، وسوى بينهما في النصب وفي البدل على مذهب بني تميم ...و سيبويه كما تقدم قد فرّق بينهما ، ولم ينتبه ابن السيد للرد عليه ، هذا على ولوعه بالرد عليه ، ألا ترى أن سيبويه جاء بالآية المتقدمة فيما يختار فيه النصب ، وهو الذي يجوز فيه البدل على مذهب بني تميم ، وجاء بالآية الأخرى فيما لا يكون إلا على معنى (لكن) ... أي: لا عاصم اليوم من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم))[3] .

ولم يكن ابن أبي الربيع يعترض على شواهد للزجاجي ، إلا أنه ذكر اعتراضاً واحداً عند حديثه عن العطف على الموضع في باب الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر فيقول: ((ثم أتى بقوله سبحانه﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[4] وكذلك جاء سيبويه بهذه الآية[5] ، وهذه الآية قرئت بفتح(إن) وكسرها إلا أنها لم تقرأ في السبع إلا بالفتح ، وقرئت في غير السبع بالكسر[6]، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة الكسر وإن لم يكن في السبع فلا إشكال، وإن كان أتيا بها بالفتح على قراءة الجماعة ففيها إشكال لأن العطف على الموضع على توهم الإسقاط، والإسقاط يتعذر في(أن) المفتوحة ،لأنها إذا دخلت صارت الجملة بدخولها في تأويل المصدر))[7] .

وتابع ابن حمزة العلوي الزجاجي في هذه المسألة بقوله: ((والحق جواز العطف على محل المفتوحة إذا كانت في محل جملة))[8] .

وأورد ابن حمزة العلوي اعتراضات على شواهد الزجاجي في قسم من الأبواب ، ففي باب من مسائل الفاء يقول: ((إيراد الآية في قوله﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ﴾[9] ، أورد (الواو) في باب (الفاء) وكان ينبغي إيرادها في باب (الواو) لأن الاحتجاج على شيء إنما هو بنظيره لا

---

(1) النساء 157

(2) هود 43

(3) شرح جمل الزجاجي 1018/3و1019 ، وينظر: الكتاب 365/1 و366،والجمل ص 235

(4) التوبة 3

(5) الكتاب285/1

(6) وهي قراءة الحسن ومجاهد وابن يعمر ، ينظر : البحر المحيط 6/5 ، وإتحاف فضلاء البشر 87/2

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 804/2 ، وينظر: الجمل ص 55و56

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 166

(9) الأنعام 27

بما يخالفه ، فإن كان إيرادها على جهة السهو والذهول فسبحان من لا يجري على علمه الذهول والإغفال ولا يعتري حفظه الضياع والإهمال ، وإن كان على جهة العمد فهو خطأ))[1].

وما ذهب اليه ابن حمزة العلوي صحيح ، لأن الزجاجي جعل باباً مستقلاً للواو وآخر للفاء ، فكان ينبغي ذكر هذه الآية في باب الواو[2] .

وفي باب الأفعال المهموزة يعقب على تمثيل الزجاجي بقوله : ((واعلم أن الشيخ أبا القاسم أورد في هذا الباب ألفاظاً من الأفعال المهموزة وكلها صحيحة لا غبار عليها ما خلا كلمتين ففيهما نظر وخلاف ، الأولى منهما : خذأت فلاناً ، أي: خضعت له ، وقد حكى الجوهري عن الكسائي أنه يقال فيه : خذيت لفلان،وخذأت له ، فجوّز الهمز وتركه ... اللفظة الثانية : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاه﴾[3] مهموزاً ، قال أبو عمرو بن العلاء :هو مهموز، وقال تعالى ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّه﴾[4]))[5]

فابن حمزة يشير هنا الى أن (خذأ) و(أرجأ) تأتيان بالهمز ومن غير همز .

ومن ذلك قوله في باب شواذ الإدغام ((قوله[6] : ومن الشاذ قولهم: ست . واعلم أن إيراد هذا في الإدغام الشاذ لا وجه له ، لأنه قال : إن الأصل فيه: سدس ، بدليل قولهم: أسداس وسديس ، ولكنهم أبدلوا من السين تاء وأدغموا فيها الدال ، وبعد أن صارت السين تاء كما قال . ليس معدوداً من الإدغام الشاذ لأن الدال والتاء فيهما من التقارب ما لا يخفى ، فإدغامهما فيها جار على القياس ، فحصل من هذا ،أنه لا وجه لعدّ هذا من الإدغام الشاذ كما زعم))[7] .

واعترض على ألفاظ أخرى في هذا الباب ، وذكر أنها ليست من الإدغام الشاذ في شيء[8] .

وهذه الاعتراضات التي أوردها العلوي لم يذكرها غيره من الشراح .

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 406،وينظر: الجمل ص 194، وإصلاح الخلل ص 254

(2) ينظر: الجمل ص 187

(3) الأعراف 111،والشعراء 36

(4) التوبة 106 ، قرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص (مرجون) و(ترجي) بغير همز ، وقرأ الباقون بالهمز ، ينظر: السبعة في القراءات ص 87 و88 ، والبحر المحيط 97/5

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 676 ، وينظر: الصحاح 46/1 ، والجمل ص 297

(6) يعني الزجاجي ، ينظر: الجمل ص 417

(7) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 826

(8) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 827 ، والجمل ص 417و418

مما تقدم يتبين أن الشراح اعترضوا على الزجاجي في مسائل مختلفة شملت قسماً من حدوده وتعريفاته وألفاظه وعباراته ، ومنهجه الذي اتبعه والأحكام والقواعد التي عرضها ، وشواهده وأمثلته ، وكان أكثرهم اعتراضاً عليه ابن حمزة العلوي ثم ابن الضائع ثم ابن أبي الربيع وابن عصفور ، وأخيراً ابن بابشاذ .

وتبين أنهم اتفقوا في بعض المواضع على الاعتراض عليه ، ومنها قوله في (كان) في التعجب ، وقوله في جزم جواب النفي وجواب النهي .

الفصل الرابع
أدلة الصناعة النحوية في الشروح

أقام النحويون قواعدهم على أدلة يحتجون بها ، ويردون على من يخالفهم ، وهذه الأدلة هي: أصول النحو التي يعرفها السيوطي بقوله :((علم يبحث فيه عن الأدلة النحوية من حيث هي أدلته ،وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل))[1].

وهذه الأدلة هي : القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال ،ووضعت هذه الأصول على غرار أصول الفقه بغية الاستدلال واثبات الحكم بالنسبة للمحكوم عليه .

واستدل شراح الجمل بهذه الأصول في توضيح آرائهم واثبات قواعدهم وهذا ما أبينه في هذا الفصل الذي اقتضى منهج الدراسة فيه تقسيمه على وفق الآتي :

المبحث الأول :أصول النحو في الشروح

المبحث الثاني :التعليل في الشروح

1

المبحث الثالث:العامل

النحوي في الشروح

---

(1) الاقتراح ص27 ،وينظر :لمع الأدلة ص 80 و81

المبحث الأول
أصول النحو في الشروح

أوضح في هذا المبحث أربعة أدلة اعتمد عليها الشراح وهي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال على وفق الأتي :

أولا–السماع والقياس:

السماع: يعرفه أبو البركات الأنباري (577 هـ)بقوله: ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة))[1]

ويعرفه السيوطي (911 هـ)بقوله: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم او كافر))[2]

وأولى علماء العربية السماع عناية كبيرة فهو أصل ثابت من الأصول النحوية وهو الطريق الصحيح إلى فهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها .وهو أصل تنطلق منه سائر أصول النحو ، إذ اعتمد عليه أهل اللغة في جمع مادتهم اللغوية وتحليلها .

أما القياس فيعرفه ابن برهان (456 هـ)بقوله: ((القياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول))[3]

ويعرفه أبو البركات الأنباري بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه))[4]

فالسماع هو الأصل الذي يقيس عليه النحويون .تقول الدكتورة خديجة الحديثي: ((كانوا يعدون السماع الأصل وإن وجد القياس ،فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة أخذوا بكل منهما ، وإن اختلف السماع والقياس فيها فضلوا السماع على القياس وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا ، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها))[5]

وبعد هذا العرض الموجز أبين اعتماد شراح الجمل على السماع والقياس في إثبات المسائل النحوية والرد على النحويين ،وموقفهم منهما ، ولتوضيح ذلك اقسم هذا الموضوع على وفق الآتي:

1– اعتماد السماع والقياس في إثبات المسائل النحوية :

اعتمد شراح الجمل السماع والقياس في إثباتهم للمسائل النحوية ودعمهم للآراء التي يتابعونها.

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (الواو)في العطف: ((والدليل على أنها لا ترتب السماع والقياس ،فالسماع قوله سبحانه ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً﴾[6] وفي البقرة ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا

---

(1) لمع الأدلة ص 28 ، وينظر:الإغراب في جدل الأعراب ص 45

(2) الاقتراح ص 36

(3) شرح اللمع 6/1

(4) الأغراب في جدل الأعراب ص 45

(5) المدارس النحوية ص 98

(6) الأعراف 161

حِطَّة﴾[1] والقصة واحدة .والقياس أن العطف بالواو نظير التثنية ، فكما أن التثنية لا توجب ترتيبا فكذلك الواو))[2].

وكون (الواو)لمطلق الجمع مذهب سيبويه والبصريين[3] وذكر ابن الخباز الموصلي أن الفراء وثعلب يذهبان إلى أن (الواو) دالة على الترتيب[4] وهذا كلام غير دقيق فالفراء وثعلب يقولان بقول جماهير النحويين[5] وما ذهب إليه ابن بابشاذ تابعه فيه الشراح الآخرون[6].

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن تثنية المعتل الآخر: ((وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعي ،وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في تثنية :حبارى وجمادى على مذهب البصريين :حباريان وجماديان ،وعلى مذهب الكوفيين: حباران وجمادان ، والصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله[7] :

أصبح زيد خفش العينيين علته لا تنقضي شهرين

شهري ربيع وجماديين

فقال :جماديين))[8]

وذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ...وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :إنه لا يحذف منها شيء ،لأن التثنية إنما وردت على لفظ واحد فينبغي ألا يحذف منه شيء ،قلّت حروفه أو كثرت))[9].

ثم رجح رأي البصريين ،ورد محمد محي الدين عبد الحميد على أبي البركات الأنباري بقوله: ((ونحب أن ننبهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف في تثنية الاسم الذي كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء))[10]

وتابع الشراح الآخرون ابن عصفور في هذه المسألة .

---

(1) البقرة 58

(2) شرح جمل الزجاجي ص22 ب

(3) ينظر : الكتاب 228/1،والمقتضب 10/1 ،وشرح اللمع 238/1 و240

(4) ينظر :الغرة المخفية 283/1

(5) ينظر :معاني القران 396/1،ومجالس ثعلب ص 386

(6) ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 286/1 ،وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 50/2،49 والبسيط في شرح جمل الزجاجي 334/1 ،والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 84

(7) لم أقف على قائله . وهو من شواهد خزانة الأدب 338/3

(8) شرح جمل الزجاجي 142/1

(9) الأنصاف 756/2 ،757

(10) الأنصاف 756/2 (الهامش)

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن حذف حرف القسم من دون عوض: ((فإذا لم يكن حرفاً لقسم ولا عوض منه فالقياس النصب ولا يجوز الرفع إلا حيثما سمع ،إنما كان القياس النصب لأنه مجرور حذف منه حرف الجر فينبغي أن ينصب، فمن هذه الأسماء الله لأفعلن ،وعليه ينبغي أن يحمل قوله[1]:

أن عليّ الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

أي:أن عليّ والله))[2]

وذهب ابن أبي الربيع إلى ما ذهب إليه ابن الضائع بقوله: ((اعلم أن كل مقسم به وصل الفعل إليه بحرف الجر لك أن تحذف منه حرف الجر، فإذا حذفته نصبته ...فقالوا :الله لأفعلنّ ،ولا يكون هذا إلا مع حذف الفعل))[3]

ويستدل ابن أبي الربيع بالسماع والقياس في جواز حذف المفعول به بقوله: ((تقول :أضربت الفحل ، وتحذف (الناقة) وتقول :أضربت الناقة وتحذف الفحل ، لأن كل واحد منهما فضلة لم يبن (اضرب) له وكل ما هو فضلة يجوز حذفه .

ويدلك على صحة جواز الحذف أنك تدري أن (زيدا) اضرب الفحل ولا تدري أي ناقة أضربها، وقد تدري الناقة ولا تدري أي فحل نزا عليها فتخبر بما عندك ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين النحويين الا السهيلي (رحمه الله) فانه قال : يجوز حذف الثاني وإبقاء الاول ولا يجوز حذف المفعول الاول وإبقاء الثاني لأنه كان قبل النقل فاعلاً فلا يجوز حذفه مراعاة للأصل . وهذا القول يبطل من جهة القياس والسماع .

أما القياس : فقد ذكرته وهو: أن (اضرب) لا يطلب ببنيته (الفحل) ولا (الناقة) وما لا يطلبه الفعل ببنيته فيجوز حذفه . وأما السماع فقوله سبحانه وتعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[4] المعنى : يبين الله لكم الآيات ان تضلوا . والأصل : بانت الآية ويبينها الله ، فالآية فاعلة بـ(بانت) وهي مفعولة بـ(بينها الله) وقد حذفت (الآية) في قوله : ﴿ يبين الله لكم ان تضلوا﴾ وهي فاعلة في الأصل))[5]

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثا عن جواز ترخيم المضاف إليه: ((وذهب الكسائي والفراء[6] وغيرهما من نحاة الكوفة إلى جواز ذلك ،وهذا هو المختار ويدل عليه أمران :

أما أولا: فقياسي :وهو أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد فلهذا جاز ترخيم المضاف إليه كما لو كان مفرداً مرخماً في نفسه ،فلهذا تقول :يا أبا حمز بحذف (التاء)من (حمزة)،كما تقول :يا حمز إذا رخمته مفرداً.

وأما ثانياً :فما أنشده الكسائي وهو قوله[1] :

---

(1)

(2) شرح جمل الزجاجي

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 930/2و931

(4) النساء 176

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 429/1

(6) ينظر :شرح المفصل 20/2

خذوا حظكم يا آل عكرم ... .

وأراد :عكرمة))[2]

يلاحظ هنا أن ابن حمزة العلوي يتابع الكوفيين في هذه المسألة ،وهي من المسائل الخلافية إذ ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف إليه غير جائز، وردوا قياس الكوفيين وسماعهم .

يقول أبو البركات الأنباري: ((أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على أنه حذف (التاء)لضرورة الشعر،والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ...وأما قولهم :إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد ،قلنا :هذا فاسد ،لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ،فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه))[3]

ويعتمد ابن هشام على السماع والقياس في إثبات المسائل وتوضيحها ،ففي باب المقصور والممدود يقول: ((والمقصور والممدود على ضربين :ضرب منه يدرك قياسا وضرب منه يدرك سماعا))[4] ، ثم يذكر أمثلة على ما يدرك بالسماع وعلى ما يدرك بالقياس .

2- موقف الشراح من القياس على ما هو مسموع :

أقام النحويون قواعدهم على ما كثر من كلام العرب الموثوق بهم وردوا ما كان قليلاً أو نادراً أو شاذاً ، فالكثرة تعد سبباً في اطراد القاعدة النحوية واختيارها، ومن ثم القياس عليها ،

ويعرف الدكتور تمام حسان الاطراد في السماع والقياس بقوله: ((أما الاطراد في السماع فمعناه: كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلاً أو نادراً أو شاذاً، وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال))[5]

فالكثرة والقلة والندور والشذوذ معايير وضعها النحويون للمسمع من كلام العرب ، يقول بدر الدين العيني (ت 855 هـ) : ((فإن سئل عن الشاذ والقليل والنادر ... أجيب بأن الشاذ: ما يكون وجوده كثيراً ولكن يكون على خلاف القياس ، والقليل: ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة ، والنادر: ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس))[6]

فالمسموع الكثير المطرد من كلام العرب هو الذي تبنى عليه القواعد ، وما ورد على جهة القلة أو الشذوذ أو الندور مما لا يقاس عليه ،وفي الصفحات الآتية أبين موقف الشراح من القياس على ما هو مسموع .

---

(1) هو زهير ،ديوانه 157 ، وتمامه : ...واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص363

(3) الإنصاف 346/1

(4) شرح جمل الزجاجي ص 355

(5) الأصول ص180

(6) شرح المراح ص 41

فابن بابشاذ يتحدث عن الضمير (إيا) بقوله: ((قال الخليل –رحمه الله – : إيا :اسم مضمر مضاف إلى ما بعده ،واستدل على إضافته بقول العرب :إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ،فأضاف إلى (الشواب)وجرها ،وبعض الناس يرويه :فإياه و إيا الشوات ....وعلى كلا الروايتين فليس فيهما دليل قاطع على كونه مضمراً بل هو دليل لمن جعله مظهراً مضافاً إلى ما بعده ،وعلى كل حال فلم تكثر هذه الرواية ولم تطرد في القياس فيقاس عليها ،ألا ترى أنهم يقولون :دمث ودمثر و سبطر وسبط ، وليس يدل إسقاط (الراء)من أحد المثالين على أنها من حروف الزيادة))[1]

وذكر ابن عصفور الآراء في (إيا)، ثم وصف قول العرب بأنه: شاذ وقليل فلا يقاس عليه ، ثم قال: ((فالصحيح إذن أن (إيا)اسم مضمر والكاف والهاء والياء من:إياك وإياه حروف لاحقة تفصل ما بين المتكلم والمخاطب والغائب))[2]

وأنبه هنا أن هذه من المسائل التي اختلف فيها النحويون فالذي ذهب إليه سيبويه[3] والأخفش[4] والزمخشري[5] وابن الحاجب[6] : أن (إيا)اسم مضمر، والحروف التي بعدها لواحق للدلالة على المخاطبين .

والذي ذهب إليه الكسائي والفراء وابن كيسان[7] إلى أن(الكاف) اسم مضمر وما قبلها من هذه الأحرف عماد لها.وذكر أبو البركات الأنباري أن الرواية التي رويت عن الخليل هي رواية شاذة لا يعتد بها [8] .

فابن بابشاذ إذن يرد هذه الرواية لكونها لم تكثر ولم تطرد في القياس فلا يعتمد عليها .

والذي أراه أن (إيا) اسم مضمر ، وما بعده لواحق تدل على المخاطبين .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن دخول (اللام)في خبر(إن): ((وأما أهل الكوفة فإنهم جوزوا دخول (اللام) في خبر (لكن) حيث يجوز في خبر (إن)،واستدلوا على ذلك بقوله[9]:

..... ولكنني من حبها لعميد

فأدخل (اللام)في خبر (لكن) ،وهذا لا دليل فيه لأنه لم يسمع إلا في هذا فيمكن أن تكون (اللام) زائدة))[10]

فابن عصفور لا يعتد بهذا الشاهد لأنه لم يرد سواه ،فقلة وروده لا تجعل منه قاعدة متبعة.

---

(1) شرح جمل الزجاجي 98 أ.
(2) شرح جمل الزجاجي 21/2
(3) ينظر :الكتاب 141/1 و381
(4) ينظر:شرح المفصل 98/3 ،وارتشاف الضرب 474/1
(5) ينظر :الفصل 20/2
(6) ينظر :الإيضاح في شرح المفصل 462/1
(7) ينظر:شرح المفصل100/3
(8) ينظر الإنصاف 697/2 ، واللباب في علل البناء والإعراب 480/1
(9)
(10) شرح جمل الزجاجي 430/1

ودخول اللام في خبر(لكن) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون ، فاستدل الكوفيون على جوازه بالشاهد المذكور ، وذهبوا الى أنها مركبة من (لا) و (إن) والكاف زائدة ، والهمزة محذوفة ، وقياس ذلك أن تكون نقلت كسرة الهمزة الى (الكاف) وحذفت بعد نقل حركتها .

ويذهب الفراء الى أن أصلها (لكن) الساكنة و (إن) المشددة المفتوحة ، فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) لالتقاء الساكنين[1] .

وذهب البصريون الى أن ما ورد في الشعر فهو شاذ لا يؤخذ به ، ولو جازت (اللام) مع (لكن) لتقدمت عليها لأن موضعها صدر الجملة وإنما أخرت في (إن) لئلا يتوالى حرفا تأكيد ، و(لكن) ليست للتوكيد بل للاستدراك[2] .

ووصف أبو البركات الأنباري الشاهد بأنه شاذ ولم يكثر في كلامهم[3] ،ويذهب ابن يعيش الى أن قول الكوفيين حسن لندرة البناء وعدم النظير[4] .

والذي يظهر لي أن القول بتركيب (لكن) دعوى لا دليل يثبتها ، والأولى أن تكون غير مركبة ، فنأخذها كما وردت عن العرب من دون بحث عن أصل لها ، ودخول اللام في خبرها لم يكثر عند العرب ولم يرد منه شيء في القرآن الكريم فالأجود ألا يقاس على ما ورد منه .

ويقول ابن الضائع في باب الإغراء بالظرف والجار والمجرور: ((واعلم أن الصحيح في هذه الأسماء وهذه الظروف والمجرورات الوقوف على ما سمع منها وترك القياس إلا ما ظهر من العرب طرده لمجيئه كثيراً ...فلا يجوز أن يقال قياسا على قولهم :عليك زيدا :فوقك زيدا ولا غيرها من الظروف ولا من المجرورات فإن هذا لم يكثر في كلامهم وما حكي عن الكوفيين من قياسه لا ينبغي أن يؤخذ به))[5].

وكان الكسائي قد أجاز الإغراء في جميع الظروف والمجرورات إلا ما هو على حرف واحد من حروف الجر نحو:بك ولك ، فيجوز عنده أن تقول :فوقك زيداً وتحتك محمداً[6]

ورد ابن عصفور على الكسائي بقوله: ((وهذا فاسد لأن وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها فلا ينبغي أن تجاوز بها ما يسمع))[7]

ولم يختلف ابن أبي الربيع عن الشراح الذين سبقوه فهو لا يقيس على السماع القليل ،ومن ذلك حديثه عن الألف واللام،إذ يقول: ((أن تكونا بمنزلة (الذي) وهذه لا أذكرها جاءت إلا في الشعر وهي فيه قليلة قال[1]:

---

(1) ينظر: معاني القرآن 430/1

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 217/1و218

(3) الإنصاف 214/1

(4) ينظر: شرح المفصل 79/8و80

(5) شرح جمل الزجاجي 1101/3

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 286/2 .

(7) المصدر نفسه 286/2 . وينظر: المقرب لابن عصفور 149

والألف واللام إذا كانتا بمنزلة (الذي) فلا يوصلان إلا باسم الفاعل واسم المفعول على هذا كلام العرب ،والشاذ القليل لا يعتد به ولا يبنى عليه))[2]

ويحدد ابن أبي الربيع الكثرة التي يمكن القياس عليها وجعلها أصلا بقوله: ((ينبغي أن يدعى فيما كثر وفشا عند عامة العرب وفصحائها أنه الأصل وما كثر عند بعضهم لا يدعى أصلا))[3]

فالكثير عنده هو الذي يستعمله عامة العرب أما ما استعمل عند بعضهم فلا يعده كثيراً ولا أصلا معتمدا ،فيقول: ((ومن ذلك :أمرت زيدا بالخير هذا هو الأصل ،ومن العرب من يسقط(الباء) فيقول :أمرت زيداً الخير اتساعاً ،والدليل على أن الأصل حرف الجر الاطراد والكثرة))[4] ، ثم يقول: ((إن الذي يستدل به على أن الأصل حرف الجر في هذا الباب ثلاثة أشياء :أحدها:الكثرة عند جمهور العرب أو عند فصحائهم وأكثرهم .الثاني الاطراد .الثالث .النظير ،نحو :سميت ولدي زيدا))[5]

فابن أبي الربيع يعد الكثرة هي الأساس في ما نجعله أصلًا نبني عليه الأقيسة المختلفة في تقعيد القواعد وتوضيحها ،فعند حديثه عن (اختار)في التعدي يقول: ((قولهم :اخترت الرجال زيدا،الأصل :اخترت من الرجال زيدا والدليل على أنه الأصل كثرته ،فإن ما كثر في كلام العرب وفشا ينبغي ألا يدعى أنه ثان))[6].

وكذا الأمر عند ابن حمزة العلوي ،إذ يقول متحدثا عن النسب: ((أن يصاغ من المضاف والمضاف إليه اسم برأسه فينسب إليه ،كقولك :عبد ري وعبقسي ،في النسبة إلى :عبد الدار وعبد القيس ، وهذا إنما يأتي على جهة الندور والقلة بحيث لا يقاس عليه ،وإنما يأتي على جهة السماع لا غير))[7].

فالنسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبنى منهما اسماً واحداً موقوف على ما سمع ولا يقاس عليه لقلته وندوره.

ويذهب أبو البقاء الى أن ذلك يسمع ولا يقاس عليه[8] .

وفي باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات (الياء) يقول: ((فأما قول العرب :يا ابن أمي ويا ابن عمي فإنهم قد جوزوا فيه لكثرة استعماله لغات أربعاً :الأولى :يا ابن أمي ،ويا ابن عمي ،وهذه هي الأكثر والجارية على القياس المطرد في نحو :يا غلام غلامي .الثانية :يا ابن أم ويا ابن عم،بحذف الياء

---

(1) تمامه : ولا الأصيل ولا ذو الرأي والجدل ، ينسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد ،الإنصاف 521/2 ، وخزانة الأدب 14/1

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 178/1 و179 ، وينظر: أوضح المسالك 20/1و165، وشرح ابن عقيل 157/1

(3)المصدر نفسه 426/1

(4)المصدر نفسه 426/1

(5)المصدر نفسه 427/1و428

(6)المصدر نفسه 423/1 ، وينظر: المقتصد 613/1و614

(7)المنهاج في شرح جمل الزجاجي 573 ، وينظر: الكتاب 88/2 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 313/2

(8) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 156/2و157

والاجتزاء بالكسرة عنها .الثالثة :يا ابن أم ويا ابن عم بقلب الكسرة فتحة للخفة .الرابعة :يا ابن أما ويا ابن عما ،بقلب (الياء)ألفا كما قلناه في نحو :يا غلاما))[1] .

فاللغة الأولى جارية على القياس المطرد لكثرتها عند ابن حمزة العلوي .يقول الزجاجي: ((وإثباتها أجود كما ذكرت لك ، فيقال : يا ابن أمي ويا ابن عمي))[2]، ويذهب ابن هشام وابن عقيل الى أن الأكثر الاجتزاء بالكسرة[3].

ويذهب ابن هشام إلى أن الأفصح ما كثر في كلام العرب ،ومن ذلك قوله في الترخيم: ((وفي ترخيم :ثبة وعضة وعدة ،يا ثب ويا عض ويا عد ،ومن العرب إذ رخم اسماً حذف الحرف الأخير منه وضم الاسم وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فيقول في :جعفر :يا جعف ،وفي حارث يا حار ،وفي مالك :يا مال ، فبنى الاسم على الضم كما بنى الاسم المفرد المنادى ،والأول أفصح وأكثر في كلام العرب))[4]

3- موقف الشراح من القياس على ما لم يرد به سماع

تبين لنا في الصفحات السابقة أن الشراح اعتمدوا على السماع الكثير ، وردوا ما كان قليلاً أو نادراً أو شاذاً ، ولابد من معرفة موقفهم من القياس على ما لم يرد به سماع .

يقول ابن بابشاذ : ((إن بدل الغلط لا يقاس عليه لأنه يقع على غير قصد ، والأولى في مثل هذا إذا وقع في كلام الانسان أن يأتي بـ(بل) ليعلم أنه غالط))[5]

وذهب ابن عصفور الى أن بدل الغلط والنسيان جائزان في القياس وإن لم يرد بهما سماع[6]

ويرد ابن عصفور على ابن درستويه لعدم ورود السماع برأيه، عند حديثة عن التعدي بقوله: ((وزعم ابن درستويه ان: نصحت لزيد،من باب ما يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، وان الأصل: نصحت لزيد رأيه ، واستدل على ذلك بانه منقول من قولك : نصحت لزيد ثوبه ، بمعنى : خطته ، فشبه اصلاح الرأي لـ(زيد) بخياطة الثوب ، لان (الخياطة) اصلاح للثوب في المعنى ، فكما أن : (نصحت) من قولك : نصحت لزيد ثوبه ، بمعنى : خطته ، من باب ما يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر فكذلك ما نقل منه ، ثم حذف المفعول الذي يصل اليه بنفسه لفهم المعنى ..... وهذا فاسد لأنها دعوى لا دليل عليها ولو كان كما ذهب اليه لسمع في موضع من المواضع :نصحت لزيد رأيه . فتوصل (نصحت)إلى منصوب بعد المجرور ،فإذ لم يسمع ذلك دليل على فساده))[7]

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 350

(2) الجمل ص 162

(3) ينظر: أوضح المسالك 40/4 ، وشرح ابن عقيل 275/2

(4) شرح جمل الزجاجي ص 253

(5) شرح جمل الزجاجي ص 28أ

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي 282/1

(7) شرح جمل الزجاجي301/1

فما ذكره ابن درستويه إنما هو بالقياس الذي لم يرتضه ابن عصفور لعدم ورود السماع به.

والذي يظهر لي أن (نصح) تتعدى الى مفعول واحد بحرف الجر أو من غير حرف جر ولا حاجة الى حملها على معنى آخر .

ويحدد ابن الضائع منهجه في قبوله بالقياس أو عدمه بقوله: ((إذا صح السماع لم يلتفت إلى قياس ،فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب فإذا ثبت الكلام، فأي معنى للقياس))[1].

فيقول متحدثا عن(عمان)في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ((فإن قيل :فقد زعم المبرد أن التذكير في (عمان)جائز وهو إمام في اللغة .قلت:ليس في كلامه نص أنه عن العرب ،وكثيرا ما يعتمد على القياس حتى أنه يرد في مواضع على السماع فلا تثبت اللغة هكذا))[2] .

يقول المبرد: ((وعمان ودمشق فالأكثر فيها التأنيث ،يراد :البلدتان والتذكير جائز ،يراد البلدان))[3] .

ويبدو أن ابن الضائع يتابع سيبويه في تأنيث (عمان).يقول سيبويه: ((ومنها لا يكون إلا على التأنيث نحو :عمان والزاب))[4] .

وذكر ابن عصفور أن(عمان)مما يستعمل مذكراً ومؤنثاً ،إذ يقول: ((وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث وهما :فارس وعمان))[5] .

وهو ما ذكره الزجاجي بقوله : ((فأما أسماء البلدان فالغالب عليها التأنيث وترك الصرف نحو : عمان))[6] .

ولم يختلف ابن أبي الربيع عن من سبقه من الشراح فهو يحدد متى يعتمد على القياس بقوله: ((إن الإقدام على إنشاء كلام بالقياس ولم يثبت عند العرب بالسماع لا يقدم عليه))[7] .

فلا يأخذ ابن أبي الربيع بقياس لا يثبت بالسماع فهو يقول: ((إن العرب إذا استغنوا عن شيء بغيره فلا سبيل لك أن تستعمل ما رفضوه ،ألا ترى انهم استغنوا عن(وذر) بـ(ترك)، فلا تقوله وإن كان القياس يقتضيه))[8] .

ويتحدث عن (كل وبعض) في البدل بقوله: ((ونقل عن أبي علي انه أجاز الكل والبعض ،لأن (بعضاً) بمنزلة (جزء) فكما يصح أن يقال : الجزء ، يصح أن يقال:البعض،و(كل)بمنزلة (جميع) فكما يقال :الجميع يقال :الكل ، وهذا الذي ذهب إليه طريق قياسي وليس منقولا عن العرب ،المنقول عن

---

(1) شرح جمل الزجاجي 810/3

(2) المصدر نفسه 883/3

(3) المقتضب 358/3

(4) الكتاب 24/2

(5) شرح جمل الزجاجي 238/2

(6) الجمل ص 226

(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 409/1

(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي 364/1

العرب أن (كل وبعضا)لا يستعملان إلا مضافين ،وقد تفرق العرب بين الشيئين وإن كانا بمعنى واحد وتستغني بأحدهما عن الآخر))[1].

وكان الزجاجي قد استعمل (أل) مع(كل وبعض) واعتذر عن ذلك [2] .

ويقول ابن هشام : ((وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كل)))[3] ولم يلتزم ابن هشام بهذا الأمر بل نجده يستعمل (كل وبعض) مقترنة بـ(أل)[4] .

والذي يظهر لي جواز إدخال (أل) على (كل وبعض) ، وذلك لأنه جار على ألسنة النحويين، ومنهم : ابن جني[5] والزمخشري[6] وأبو البركات الأنباري[7] وأبو البقاء العكبري[8]، وجوزه ابن حمزة العلوي دخول (أل) قياسا على :النصف والربع والخمس[9].

ولم يلتزم ابن أبي الربيع بموقفه الذي ذكرناه ، بل نجده يقيس على ما لم يرد به سماع ، ومن ذلك قوله : ((سبحان الله : بمعنى : براءة الله من السوء ، فكما يصح أن يكون (براءة الله) فاعلة ، يصح من جهة القياس أن يكون : سبحان الله ، فاعلاً ، وإن كانت العرب لم تستعمل ذلك ، ألا ترى أنك تقول : صحّت براءة الله من السوء ... وإن كانت العرب رفضت ذلك ، فليس رفض العرب ذلك بالمزيل حقيقة الشيء))[10] .

يقول سيبويه : ((هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرناه من المصادر ، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام ، وذلك قولك : سبحان الله ... فنصب هذا على : أسبح الله تسبيحاً ... زعم أبو الخطاب أن : سبحان الله ، كقولك: براءة الله من السوء ، وكأنه يقول: أبرئ براءة الله من السوء))[11] .

فـ(سبحان الله) عند سيبويه لا تتصرف في الكلام فلا تقع في موضع الجر والرفع ، ولا يدخلها الألف واللام ، والذي أراه هنا أن (سبحان الله) لا تقع فاعلة لملازمتها النصب والإضافة .

---

(1)المصدر نفسه 401/1

(2) ينظر: الجمل ص

(3) شرح قطر الندى ص 309

(4) ينظر: شرح شذور الذهب ص 440 ، وأوضح المسالك 3/ 203

(5) ينظر: اللمع في العربيَّة ص 87

(6) ينظر: المفصل 13/2

(7) ينظر : أسرار العربيَّة ص 264

(8) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب 413/1

(9) ينظر :المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 103

(10) البسيط في شرح جمل الزجاجي 165/1

(11) الكتاب 162/1و163

وقاس ابن حمزة على غير المسموع عند حديثه عن جواز استعمال (الكل والبض) قياساً على: الربع والنصف والخمس ، وقد مرّ الحديث عن ذلك ، إلا أن موقفه الذي يبدو أكثر وضوحاً عدم قبوله إلا ما ورد عن العرب .

ومن ذلك حديثه عن جواز إجراء الوصف على محل اسم (إن) قياساً على العطف بقوله: ((هذه مسألة خلاف ، فالذي عليه جماهير النحاة أن ذلك غير جار في الصفة بحال ، وزعم أبو إسحاق الزجاج : أنه جار فيها ... والمختار ما قاله النحاة ، لأنا قضينا بجواز العطف على المحل في العطف لما كان وارداً عن العرب ، فأما الصفة فإنها غير واردة ، فلهذا بقيت على الأصل في المنع))[1]

فالوصف على محل اسم (إن) أجازه الزجاج ، مستدلاً بقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2] ، فـ(علام) صفة لـ(ربي) على المحل[3] ، وأجاز ذلك الجرمي ، ونقل عن الكوفيين منهم الفراء والكسائي أنهم يجيزون ذلك في جميع التوابع[4] .

وذكر النحاس ومكي بن أبي طالب أوجهاً متعددة في إعراب : (علام الغيوب) ، منها أن يكون : خبراً بعد خبر ، أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أو بدلاً من الضمير في (يقذف) أو نعتاً لـ(رب) على الموضع[5] .

والذي يظهر لي جواز الوصف على محل اسم (إن) قياساً على العطف .

أما ابن هشام فلم يصرح بقبوله أو رفضه بالقياس على ما لم يرد به سماع بل كان يكتفي بذكر ما ورد قياساً أو سماعاً وبإشارات سريعة لا تبين موقفه منه .

4- تأويل ما ظاهره مخالف للأقيسة المطردة :

تبين لنا في الصفحات السابقة أن السماع الكثير مقدم عند شراح الجمل وعليه يكون بناء القواعد وقياس الأبنية ،وما كان قليلاً أو نادراً أو شاذاً فلا يقاس عليه و يتوقف على ما سمع منه وعرفنا موقفهم فيما لم يرد به سماع .إلا أن الشراح يلجأون إلى تأويل ما ورد منه وتوجيهه بصورة تتسق مع الأصول والقوانين التي وضعوها .

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (الفاء)في العطف: ((وإذا جاءت الفاء في موضع من المواضع ظاهرة لا تدل على الترتيب فينبغي أن تتأول على معنى يحفظ عليها أصلها ،مثل قوله سبحانه ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[6] ،والبأس من قبل الهلاك))[7]

ولم يشر ابن بابشاذ إلى الوجه الذي تخرج عليه هذه الآية واكتفى بما ذكرناه .

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 168
(2) سبأ 48
(3) معاني القرآن وإعرابه 257/4
(4) ينظر : شرح المفصل 69/8
(5) ينظر: إعراب القرآن 3/ 242، و مشكل إعراب القرآن 590/2
(6) الأعراف 4
(7) شرح جمل الزجاجي ص 23أ

فالبصريون يذهبون إلى أن (الفاء) للترتيب في كل موضع، و وافقهم الفراء في ذلك إلا في الفعلين الذين أحدهما سبب للآخر ، ويذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن ،وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أنها لا ترتب بمنزلة (الواو)[1]

ووجه ابن عصفور الآية الكريمة بعد أن ذكر آراء النحويين في ذلك بقوله: ((واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[2]، وبقوله جل ذكره ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[3] فقدم الإهلاك على مجيء البأس وقدم القراءة على الاستعاذة ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى ...ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون (قرأت) بمعنى: (أردت أن تقرأ)فيكون ا لتقدير :فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله ، وتكون إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .وأما قوله تعالى ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ فيحتمل أمرين:

أحدهما :أن تكون كما تقدم ،كأنه قال :أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، والآخر :أن يريد بقوله: أهلكناها ،أنه أهلكها هلاكا من غير استئصال فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال ،وعلى مثل هذا يتخرج ما جاء من هذا النوع))[4] ، ثم يقول بعد ذلك: ((والصحيح أن الفاء قد استقر لها الترتيب فمهما أمكن إبقاؤها إلى ما استقر لها كان أولى)).

ويقول ابن الضائع في المسألة نفسها: ((فمعنى (الفاء) تشريك الثاني مع الأول فيما حكم عليه وتأخر الثاني عن الأول في ذلك فإذا قلت :قام زيد فعمرو فقد شركت (عمراً) مع (زيداً) في القيام ، ودلت أن قيام (عمرو) متأخر عن قيام (زيد). فأما قوله تعالى ﴿ فإذا قرأت القران فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ، فالمراد :فإذا أردت قراءة القران فاستعذ بالله))[5]

ويقول ابن أبي الربيع في الآية نفسها: ((إن هذه الآية بمنزلة الآية التي في النحل وهي قوله تعالى ﴿ فإذا قرأت القران فاستعذ بالله ﴾ ،المعنى :فإذا أردت قراءة القران فاستعذ بالله ،فكذلك هذه الآية ،المعنى وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا))[6]

وهذا ما وجه به ابن هشام الآية الكريمة في رده على الفراء[7]

فالشراح لجأوا إلى تأويل هذه الآية لتتسق مع القاعدة التي وضعت للفاء في العطف في كونها دالة على الترتيب ، وهو الصحيح فيها .

ويحدد ابن أبي الربيع منهجه في قبول السماع ،فكل سماع يحتمل التأويل لا تثبت به قاعدة .فعند حديثة عن (اختار)في التعدي يقول: ((قولهم :اخترت الرجال زيداً ،الأصل اخترت من الرجال زيدا ... واستدل أبو القاسم على أن العرب تقول :اخترت الرجال زيداً بقوله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 1/ 161 ، وهمع الهوامع 131/2
(2) النحل 98
(3) الأعراف4
(4) شرح جمل الزجاجي 229/1و230 ، وينظر: معاني القرآن للفراء 371/1
(5) شرح جمل الزجاجي 50/2
(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 336/1
(7) ينظر :مغني اللبيب 161/1

سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾[1] .فقال: تأويله :من قومه ،وهذا الذي ذكره هو البين في الآية ،وإذا صحَّ فإن العرب تقول :اخترت الرجال عمراً ، بما أنشده سيبويه ، فينبغي ألا يعدل عنه في الآية لأنه الظاهر، ولو لم يثبت في كلام العرب لم تكن الآية دليلة عليه،لأنها محتملة للتأويل وكل ما يحتمل التأويل فلا تثبت به قاعدة))[2] .

يشير ابن أبي الربيع في كلامه إلى أن الآية الكريمة تحتمل التأويل فلا تبنى عليها قاعدة لو لا ما أنشده سيبويه من قول الفرزدق[3]:

منا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً اذا هب الرياح الزعازع

أي :منا الذي اختير من الرجال .

ويذكر ابن أبي الربيع أن النصب في قولك :زيداً اضربه ،أحسن من رفعه على الابتداء ،فـ(زيد) منصوب بفعل مضمر.والرفع يضعف في (زيد)لأن الخبر أصله أن يكون مفرداً ،ثم يذكر أن المبرد يرى أن الرفع أحسن مستدلاً بقوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[4] فرفع (السارق) أحسن من نصبه .

ويرد ابن أبي الربيع على المبرد بقوله: ((مضى الكلام في تأويل هذه الآية وما أشبهها ،وهو أن(السارق) مبتدأ والخبر محذوف تقديره :ومما يقص عليكم حكم السارق ،وكذلك قدر في قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[5]، ولا يرد القياس الصحيح بسماع يقبل التأويل))[6]

فالقياس أن الاسم إذا وقع بعده فعل دال على الطلب كالأمر والنهي والدعاء فيجوز رفعه ونصبه ، والراجح النصب لأن الإخبار بالجملة الطلبية خلاف الأصل لكونها لا تحتمل الصدق والكذب ، والخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب[7] ، كذلك لم يجوز سيبويه دخول الفاء في الخبر[8]،وما ورد في الآيتين برفع(السارق) و(الزاني) فليست جملة(فاقطعوا)و(فاجلدوا) خبراً عنهما ، وإنما الخبر مقدر ، وهذا ما أراده ابن أبي الربيع بقوله : ((ولا يرد القياس الصحيح بسماع يقبل التأويل)).

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثا عن (مذ ومنذ): ((قال أبو القاسم :لو قلت :ما رأيته من يومين كان قبيحاً ،وهذا كما قال ،لأن هذا من مواضع (مذ) لأن (مذ) في الزمان من غير مكان .فأما قوله

---

(1) الأعراف55

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي423/1

(3) ديوانه 418/1 ،وينظر:الكتاب 39/1

(4) المائدة 38

(5) النور2

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 634/2 ، وينظر: الكتاب71/1و72 ، وإعراب القرآن للنحاس 267/1

(7) ينظر: شرح ابن عقيل 526/1 (الهامش)

(8) ينظر: الكتاب

تعالى ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1]، فإن التقدير فيه .تأسيس أول يوم ،ليوفر عليها ما يقتضيه وضعها ، فلهذا تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وخرجت من الدار))[2] ثم يوجه قول زهير[3]:

لمن الديار بقنة الحجر أقو ين من حجج ومن دهر

فيقول: ((وأما موضع الشاهد فيه، فإنما أورده شاهداً على ما زعمه أهل الكوفة ،الكسائي والفراء من جواز دخول (من)في الزمان .وقد تؤول على وجوه ثلاثة :إما بأن الرواية فيه: مذ مر حجج ،وإما بأن (من)زائدة وهذا هو تأويل الأخفش))[4]

ثانياً–الإجماع :

وهو كما يعرفه السيوطي بقوله: ((توافق العلماء على حكم بلا استثناء يعتد به))[5] ويأتي على نوعين :

الأول : إجماع البصريين والكوفيين ،ويعد حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص[6]. يقول ابن جني: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ،فأما أن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه))[7].

والثاني: إجماع العرب ، وهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم يقول ابن جني: ((واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما أجمع عليه ... فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة))[8] ، ويقول السيوطي: ((إجماع العرب حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه))[9]

واعتمد شراح الجمل الإجماع أصلا من الأصول النحوية في إثبات طائفة من المسائل وفي الرد على النحويين إلا أنه لم يصل إلى ما وصل إليه السماع والقياس من القوة والاعتماد

وسأعرض في هذه الصفحات هذا الأصل عندهم، بنوعيه السابقين :

1–إجماع النحويين :

اعتمد الشراح عليه في عرض طائفة من المسائل وإثباتها واستخدموا ألفاظاً تدل على ذلك ،منها: (أجمعوا) ،و(أجمعنا) ،و(اتفق أهل البصرة وأهل الكوفة) .و(لا خلاف بين البصريين والكوفيين)

---

(1) التوبة 108 والآية ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 303

(3) ديوانه ص 114

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 305 ، وينظر:معاني القران 337/1، وشرح اللمع 193/1و194

(5) الاقتراح ص 66

(6) ينظر:المصدر نفسه ص 66

(7) الخصائص 190/1

(8) المصدر نفسه 125/1 و 126

(9) الاقتراح ص 67

،و(جميع النحويين) و(كلهم أجمعوا)،و(جماهير النحويين) ،و(هذا قول النحويين من البصريين والكوفيين).

يقول ابن بابشاذ متحدثا عن عطف النعوت: ((مررت بأخوتك الظرفاء والكرام والعقلاء ،فالصفتان الثانيتان معطوفتان على الصفة الأولى وليست بمعطوفة على الموصوف لأنها لو كانت عطفاً على الموصوف لكانت غيره ،لأن الشيء لا يعطف على نفسه ،ومن هاهنا أجمعوا على أنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف ، ولا تقول :مررت بأخوتك والظرفاء ،وأنت تريد وصفهم))[1]

وأشار ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة إلى هذه المسألة من دون ذكر للإجماع فلا يجوز عطف الصفة على موصوفها لأن الصفة هي الموصوف نفسه ولا يجوز عطف الشيء على نفسه[2].

ويقول ابن بابشاذ متحدثا عن توكيد المتعجب منه: ((واختلف في تأكيده فأجمعوا أنه لا يجوز قبل ذكر المتعجب منه ،من نحو :ما أحسن نفسه زيداً ، واختلفوا إذا وقع بعد المتعجب منه ، من نحو: ما أحسن زيدً نفسه ، فمذهب الأكثر وعليه المعول أنه لا يجوز أن يكون تأكيدا كذلك المضمر))[3] ولم يتطرق الشراح الآخرون لهذه المسألة .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن العطف على الموضع في باب (إن)وأخواتها: ((فإن كان العطف على سائر أخوات (إن ولكن) فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة))[4]

يجوز النحويون في قولنا :إن زيداً قائم وعمرو، في (عمرو)النصب بالعطف على (زيد) والخبر محذوف ، والتقدير :إن زيدا قائم وعمرا قائم ، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على الضمير المرفوع المستتر في الخبر والتقدير : إن زيدا قائم وعمر قائم ،أو أنه معطوف على (زيد) على الموضع[5].

وهذه الأوجه تجوز في(إن ولكن)أما : كأن وليت ولعل .فلا يجوز فيها إلا النصب على اللفظ ولا يجوز الرفع على الموضع.

وهذا ما أشار إليه ابن عصفور في كونه أمراً متفقاً عليه بين النحويين .

يقول ابن الضائع: ((فأما الثلاثة الباقية فقد غيرت معنى الابتداء فلا تشبه الحروف الزوائد فيعطف على الموضع ...فإذا قلت :ليت زيداً منطلق وعمرو، فإذا رفعت (عمراً) بالابتداء فليس داخلا في جملة التمني فكأنك قلت مبتدئاً :عمرو ،ولا خبر له))[6] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 21 أ

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 209/1 ،وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 45/2 والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 77

(3) شرح جمل الزجاجي ص 79 أ

(4) شرح جمل الزجاجي 457/1 ، وينظر: الكتاب 286/1 ، والمقتضب 114/4

(5) ينظر:البسيط في شرح الزجاجي 793/2

(6) شرح جمل الزجاجي 157/2

وأشار الشراح الآخرون إلى هذه المسألة ولم يذكروا إجماعاً فيها .

ويقول ابن عصفور متحدثا عن تعريف العدد: ((وأما الوجه الثاني وهو:الثلاثة رجال ،بدخول الألف واللام على الأول وأضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة الى النكرة ، فأما الوجه الثالث :وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتعرف به الأول نحو قولك : ثلاثة الرجال ،فهو جائز بإجماع من أهل البصرة والكوفة))[1]

ويقول ابن الضائع في المسألة نفسها: ((لم يجز أحد ،الخمسة أثواب وكأنهم شبهوا الخمسة الأثواب بالحسن الوجه))[2] .

وذكر ابن حمزة العلوي الإجماع في هذه المسألة بقوله: ((هاهنا مسائل ثلاث: فمسألة لا خلاف في جوازها، وهي تعريف الاسم الثاني كما ذكرناه، ومسألة لا خلاف في فسادها ،وهي تعريف الأول وتنكير الثاني نحو:الثلاثة أثواب ،ومسألة مختلف فيها ،وهي تعريفهما جميعا))[3] ويعتمد ابن الضائع على الإجماع متابعاً السيرافي عند حديثه عن صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط مثل (هند وجمل) فيقول: ((قال السيرافي :لا خلاف بين من مضى من البصريين والكوفيين في جواز صرفه ،قال: وعندي أنه لم يجمعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب ...قلت :كلام السيرافي صحيح))[4].

يقول سيبويه :((أنت بالخيار إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود))[5] .

وذكر ابن حمزة العلوي أن في (هند وجمل)لغتين للعرب :الصرف ومنع الصرف ، ولم يشر إلى إجماع فيهما[6]

وكذلك نجد لابن أبي الربيع اعتماداً على الإجماع في إثبات المسائل وتوضيحها فعند حديثه عن امتناع العطف على عاملين يقول: ((ومما يؤكد عندك امتناع العطف على عاملين أن (الواو) موصلة للفعل إلى الاسم على حسب ما تقدم ، ولم نجد قط حرفاً يوصل فعلين ،فقد صح بما ذكرته أن العطف لا يجوز على عاملين ، ومما يقوي لك امتناعه أنهم كلهم اجمعوا على أنه لا يجوز: إن زيداً في الدار وعمراً السوق ، لأنهم لو قالوا هذا ، لكنت كأنك فصلت بين حرف الجر والمجرور))[7] .

وذكر الشراح الآخرون امتناع العطف على عاملين من دون الإشارة إلى الإجماع الذي ذكره ابن أبي الربيع.

---

(1) شرح جمل الزجاجي 37/2 وينظر :الكتاب 105/1 والمقتضب 175/2

(2) شرح جمل الزجاجي 326/2

(3) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 283. وينظر :المفصل 109/2

(4) شرح جمل الزجاجي 810/3 ،وينظر :حاشية الكتاب 22/2

(5) الكتاب 22/2

(6) ينظر:المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 474

(7)البسيط في شرح جمل الزجاجي 354/1و355

ولا بد من أن نذكر أن جمهور النحويين منعوا العطف على عاملين[1] ونسب الى الأخفش جوازه . ومثال ذلك أن تقول :ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو ، بجعل (خارجاً)معطوفا على (قائم)، وشركت (الواو)بين (خارج)و(قائم)في الباء ،وجعل (عمرا)معطوفا على (زيد)وشركت (الواو) أيضاً بينهما في (ليس).

ورد ابن أبي الربيع على ذلك بقوله: ((إنه يبعد إن يشرك في شيئين ليسا بعاملين ويمتنع التشريك في عاملين ،لأنك إذا قلت :ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ،شركت بالواو في عاملين ،فقد جعلت الواو كأنها خفضت ورفعت ،من حيث وصلت الخافض والرافع ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض ،فإذا لم يكن ذلك في أصول العوامل فكيف يكون فيما تنزل منزلة العامل))[2] .

ونقل ابن هشام الإجماع على منع العطف على عاملين ثم قال: ((وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين))[3] .

وكان ابن حمزة العلوي من المعتدين بالإجماع في إثبات المسائل والاستدلال بها .ومن ذلك حديثه عن (من)إذ ذكر أربعة أنواع لها: فتكون استفهامية وجزائية وموصولة ونكرة موصوفة ، ومثل لكل نوع من هذه الأنواع ثم قال: ((فهذه الوجوه الأربعة كلها متفق عليها بين جماهير النحاة من أهل البصرة والكوفة ،لا يختلفون فيها .وهي في جميع أوجهها واقعة على أولى العلم))[4] .

وذكر ابن عصفور أنواع (من) ، ولم يشر إلى الإجماع الذي ذكره ابن حمزة العلوي[5].

ويقول ابن حمزة في باب حكايات الجمل: ((فأما تأبط شراً وشاب قرناها، وغير ذلك من المسميات بالجمل ، فإنها لا يجوز أن تثنى ولا تجمع ولا يدخله إعراب كما فصلناه من قبل ، وهذا هو قول النحاة من علماء البصرة والكوفة فإنهم متفقون على أن هذه الجمل لا يدخلها إعراب بحال))[6] .

وهذا ما ذكره ابن عصفور من دون الإشارة إلى إجماع[7]

ولم يتناول ابن هشام هذا الإجماع كما تناوله الشراح الآخرون فهو يكتفي بإشارات سريعة إليه ،ومن ذلك حديثه عن إضمار حرف الجر مع (كم) إذ يقول: ((وإن شئت قلت :بكم اشتريت ثوبك، فتخفض (الدرهم) بعد (كم) بإضمار (من)كأنك قلت بكم من درهم اشتريت ثوبك ولا يجوز إضمار حرف خفض إلا في هذا الموضع خاصة ،إذا أدخلت على (كم) حرف خفض فإن العرب تكلمت به ، ولا اختلاف بين النحويين في ذلك))[8] .

---

(1) ينظر: الكتاب 31/1و32و333 ، والمقتضب 70/2 ، وشرح المفصل 27/3

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 354/1 و355

(3)مغني اللبيب 488/2

(4)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 747

(5)شرح جمل الزجاجي 458/2 وينظر:شرح المفصل 10/4 ،11،ومغني اللبيب 327/1 و 329

(6)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 770 ،771

(7)ينظر :شرح جمل الزجاجي ص 216

(8)شرح جمل الزجاجي ص 216

2-إجماع العرب :

اعتمد شراح الجمل على إجماع العرب في استدلالاتهم وسأذكر مثالاً لكل شارح يبين استدلاله بهذا الأصل :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن (هناه): ((ومن ذلك قول العرب :يا هناه أقبل ...ولا تستعمل في غير النداء ولا يجوز: جاءني هناه ، ولا مررت بهناه ،لأنه مما ألزمته العرب النداء كما ألزمته (اللهم) وغيره من الأشياء التي لا تستعمل إلا في النداء))[1] .

فابن بابشاذ يشير هنا إلى أن هذه اللفظة لا يجوز استعمالها في غير النداء مستدلا بإلزام العرب لها على هذه الحالة ، وهو ما ذكره الشراح الآخرون ،

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن ترخيم (خمسة عشر): ((إنك ولابد تحذف العجز فتصير :يا خمسة ، فقياس من نوى أن يقول إذا وقف : يا خمسة بالتاء المفتوحة، لأنه في نية الوصل ،لكن اتفقوا على أنك تقول :يا خمسه بالهاء الساكنة ...عند الوقف فإنك كيفما كنت واقف ولا بد ،والعرب لا تقف على اللغة الشهرى بالتاء ولا تقف بالحركة وصلاً، فلهذا لم تراع المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا ، فالأحرى هذا .إذا أدى رعيه إلى الخروج عن مهيع كلام العرب))[2]

فابن عصفور هنا يشير إلى اتفاق العرب بالوقوف على (يا خمسه) بالهاء من دون مراعاة للمحذوف ولم يشر الشراح الآخرون إلى ما ذكره ابن عصفور .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عما جاء من المعدول على فعال: ((المعدول وهو المراد بهذا الباب خمسة أقسام :أحدهما :المعدول في الأمر عن (افعل) ، وهو كثير في الفعل الثلاثي كـ(نزال ونظار) أي :أنزل وانظر ....القسم الثاني (فعال)في النداء ، وهو أيضا مطرد كـ(فعل)في النداء في المذكر نحو :يا فجار ويا فاسق تريد: يا فاجرة ويا فاسقة ...القسم الثالث (فعال)المعدولة عن المصدر ك(فجار ويسار) .. . القسم الرابع (فعال) المعدولة عن صفة غالبة كـ (جعار وقثام) للضبع ... هذه الأقسام الأربعة كلها مبنية لا خلاف في بنائها بين جميع العرب ...القسم الخامس: (فعال)المعدولة في الأسماء الأعلام نحو:حذام وقطام ورقاش))[3] .

فابن الضائع يشير إلى أن الأقسام الأربعة الأولى مبنية عند جميع العرب وذكر ابن بابشاذ وابن عصفور وابن حمزة وابن هشام الأقسام من دون ذكر للإجماع[4] الذي ذكره ابن الضائع .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثا عن أفعال تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ومنها (شكرت ونصحت): ((الحق عندنا في هذه الأفعال أن فيها لغتين :إحداهما تعديها بنفسها ،والأخرى :تعديها

---

(1)شرح جمل الزجاجي ص 123 أ

(2)شرح جمل الزجاجي 118/2و119 و120

(3)شرح جمل الزجاجي 896/3 و912

(4)ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 124 و125 ،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 242/2 والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 495 ،وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص 307

بحرف الجر ولم يعرف لها أصل لا في التعدي ولا في اللزوم وإنما تكلمت العرب على هذين الوجهين من غير حاجة إلى النظر في الأصالة منها))[1] .

فابن حمزة يبين أنه لا يمكن أن نبين أصل هذه الأفعال مادامت العرب تكلمت بوجهين لها، وكان ابن أبي الربيع قد ذكر أن(شكرت ونصحت):الأصل فيها التعدي بحرف الجر مستدلاً لذلك بكثرة استعمالها مع حرف الجر في كلام العرب[2]

ويقول ابن هشام متحدثا عن (كم) : ((وإن شئت قلت :بكم درهم اشتريت ثوبك ،فتخفض (الدرهم)بعد (كم)بإضمار (من) كأنك قلت :بكم من درهم اشتريت ثوبك ...ولا يجوز إضمار حرف الخفض إلا في هذا الموضع خاصة إذا أدخلت على (كم) حرف خفض فإن العرب تكلمت به ولا اختلاف بين النحويين في ذلك))[3] .

ثالثاً –استصحاب الحال :

وهو في الاصطلاح: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[4] .

ويعرفه أبو زكريا الشاوي(1096 هـ) بأنه: ((إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل))[5] .

ويعد الاستصحاب من الأدلة التي يعتمد عليها النحويون ،يقول ابو البركات الأنباري: ((اعلم ان استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ،والمراد به استصحاب حال الأصل ،مثل :استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ،حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الأعراب))[6].

فالاستصحاب إذن من الأدلة المعتبرة عند النحويين إلا أنه من أضعفها عندهم فهم يلجأون إليه عندما لا يجدون دليلاً آخر من سماع أو قياس[7].

واعتمد شراح الجمل على هذا الدليل إلا أنه لم يصل إلى مرتبة الدليلين السابقين ، يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن أسماء الأفعال: ((وما بنى منها على السكون فعلى الأصل ،وما بنى منها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين))[8] .

فابن بابشاذ يشير إلى أن أسماء الأفعال إن بنيت على السكون فهي جارية على الأصل لأن أصل البناء السكون ، يقول ابن عصفور: ((وأصل البناء السكون وذلك أن الإعراب ضد البناء والإعراب بابه

---

(1)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 116
(2)ينظر :البسيط في شرح جمل الزجاجي 460/1
(3)شرح جمل الزجاجي ص 216
(4)الأعراب في جدل الأعراب 46 ،وينظر :الاقتراح ص 113
(5) ارتقاء السيادة ص 197
(6)لمع الأدلة ص86
(7)ينظر :الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 448
(8)شرح جمل الزجاجي ص 3 ب

أن يكون بالحركات فيكون البناء بضده الذي هو السكون فعلى هذا فما وجد من الأفعال والحروف مبنيا على السكون فلا سؤال فيه لأن أصلهما البناء وأصل البناء السكون))[1] .

والذي يبنى على الكسر يقول فيه ابن عصفور: ((والحركة التي تكون في المبني لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا ،فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنها لا توهم للإعراب ،ألا ترى أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو ما عاقبه من الإضافة والألف واللام ، وأيضاً فإن الكسرة نظير السكون كما أن الخفض نظير الجزم ، فلما اضطررنا الى الحركة حركناه بما يناسبه))[2] .

ويقول ابن بابشاذ متحدثا عن (الواو) العاطفة: ((فأما جعل (الواو) في معنى (ثم) أو غيرها من حروف العطف أو زائدة فلا يسلمه المحققون من أصحابنا بل إذا جاء شيء من ذلك تؤول على ما يرده إلى أصله))[3] .

والواو أصلها أن تكون للجمع بين شيئين من غير ترتيب ولا مهلة وما ورد خلافا لذلك فيخرج له وجه يحفظ عليه أصله.وممن ذهب الى زيادة (الواو) الكوفيون والأخفش وابن مالك ، ومذهب البصريين أن (الواو) لا تزاد[4] .

وتابع الشراح الآخرون ابن بابشاذ في هذه المسألة[5] .

وكان ابن عصفور من المعتدين بهذا الأصل في عرضه للمسائل التي يناقشها ومن ذلك قوله متحدثاً عن الوصف بالمصدر: ((والوصف عندنا من قبيل ما هو في حكم المشتق ،وله في الوصف طريقان :أحدهما :أن ترد المبالغة ، والثاني :أن لا تريدها ، فإن لم ترد المبالغة فهو عندنا على حذف مضاف نحو :مررت برجل عدل ، تريد :ذي عدل ، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو :مررت برجل ضرب ،تريد أن الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ...خلافا لأهل الكوفة فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون (ضرباً وعدلًا) واقعين موقع :ضارب وعادل ، وذلك إخراج للمصدر عن أصله ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى ومما يبين أنه باق على أصليته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث))[6] .

ولم يتطرق الشراح الآخرون لهذه المسألة بل اكتفوا بالقول أن المصدر لا يثنى ولا يجمع .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 332/2

(2) شرح حمل الزجاجي 332/2

(3)شرح جمل الزجاجي ص 22 ب

(4) ينظر: الجنى الداني ص 193و194

(5)ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 226/1 ،وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 49/2 ،والبسيط في شرح جمل الزجاجي334/1

(6)شرح جمل الزجاجي 198/1

وأشار ابن عقيل إلى النعت بالمصدر بقوله: ((والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه ،وهو مؤول : أما على وضع (عدل) موضع (عادل) أو على حذف مضاف ، والأصل :مررت برجل ذي عدل ، ثم حذف (ذي)وأقيم (عدل) مقامه))[1] .

وعقب محمد محي الدين عبد الحميد على ما تقدم بقوله: ((إن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ،وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات:أولها أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق ...وثانيها :أنه على تقدير مضاف وهو على هذا مجاز بالحذف ،والثالث :أنه على المبالغة ولا مجاز في هذا))[2] .

ويقول ابن عصفور متحدثا عن حرف القسم: ((والأصل في حروف القسم: الباء، وذلك أن فعل القسم هو :أقسم وأحلف ،وهما لا يصلان إلا بالباء ، فدل ذلك على أن (الباء)هي الأصل))[3].

وهذا ما ذكره ابن الضائع بقوله: ((الباء :وهي أصل لأن بها يتحقق وصل الفعل إلى المقسم به ولذلك لا يذكر فعل القسم الذي هو الأصل إلا معها خاصة فإذا حذفته فحينئذ يجوز أن تأتي بغيرها من الحروف .ويدل أيضاً على أن (ا لباء)أصل، دخولها في القسم على المضمر :تقول :بك يا رب لأفعلن كذا ، وما عداها لا يجر في القسم إلا الظاهر فقط))[4] .

ويقول ابن أبي الربيع في المسألة نفسها: ((فأما الباء فتدخل على كل محلوف به ظاهراً كان أو مضمراً ...ولا أعلم بين النحويين في هذا خلافاً أن الأصل (الباء)وأن (الواو)بدل من الباء))[5].

وتابعهم ابن حمزة العلوي في ذلك بقوله: ((الباء وهي الأصل في حروف القسم ، ولأجل أصالتها تستبد عن أخواتها بثلاثة أمور .أما أولا :فلأنها تدخل على الظاهر والمضمر ...وأما ثانيا :فلأن الفعل يظهر معها فتقول :حلفت بالله وأقسمت بالرب ،ولا يظهر مع غيرها ،وأما ثالثا :فلأنها تستعمل في الاستعطاف كقولك :بالله أخبرني))[6] .

ويتحدث عنها ابن هشام بقوله: ((القسم :وهو أصل أحرفه))[7] .

فالشراح متفقون على أن (الباء)هي الأصل في حروف القسم ولهذه الأصالة كان لها ميزات لم تكن لغيرها من الحروف .

ويعتمد ابن الضائع على هذا الأصل في إثبات طائفة من المسائل ومن ذلك قوله في ظرف المكان المبهم ((ونعني بالمبهم :ما هو في أصل وضعه لا يختص بمكان دون مكان كالجهات الست ...وما في معناها فإنها تتناول جميع الأمكنة مراعى فيها تلك النسب ولا يراعى في ذلك إلا أصل الوضع ،إذ

---

(1)شرح ابن عقيل 201/2

(2)المصدر نفسه 201/2 (هامش رقم (1))

(3)شرح جمل الزجاجي 524/1

(4)شرح جمل الزجاجي 185/2

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي 925/2

(6)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 188

(7)مغني اللبيب 105/1

قد تتعرف بالألف واللام والإضافة فما هو في أصل وضعه دال على أمكنة مخصوصة لا ينتصب ظرفا كالدار والسجن))[1] .

يشير ابن الضائع هنا إلى أن ظرف المكان المختص لا ينتصب ظرفا فلا يستعمل إلا بـ(في) ملفوظاً بها مثل :جلست في الدار ،ولا يجوز جلست الدار وأما ظرف الكان المبهم وهو لا يختص بمكان دون مكان مثل :فوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال فإنه ينصب على الظرفية .والمراعى في ذلك الأصل الذي هي عليه . وإن دخلت الألف واللام أو الإضافة على المبهم فلا يعتد بذلك .

وهذا ما ذهب إليه ابن أبي الربيع بقوله: ((المبهمات والمقدرات ،فهذان النوعان ينصبهما كل فعل ،فتقول :جلست خلفك ومشيت أمامك وجلست يمينك ، فهذا هو المبهم لأنه صالح أن يقع على كل مكان ...وإنما يقع الاختصاص فيها بالإضافة أو بالألف واللام ،وهذا عارض لا يعتد به ،وإنما يعتد بما يفهم من اللفظ من أصل وضعه قبل طروء الطوارئ عليه))[2] .

فابن أبي الربيع يستدل بهذا الأصل لإثبات أن المبهم من ظروف المكان لا يتخصص بالتعريف الطارئ عليه لأن المراعى في ذلك أصله الذي هو عليه .

واكتفى ابن حمزة العلوي ببيان تقسيمات ظرف المكان من دون ذكر لما ذكرناه[3] وكذا الأمر عند ابن هشام[4].

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن صيغة الأمر: ((فهذه مبنية على السكون ولا سؤال في هذا ،لأن أصل الفعل البناء وأصل البناء السكون))[5] .

وعرض ابن حمزة العلوي لهذه المسألة بقوله: ((والمبني ما كانت (اللام)غير ظاهرة فيه كقولك للمخاطب :قم واقعد .وهذا مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة، فالذي ذهب إليه الجماهير من البصريين كالخليل و سيبويه[6] واختاره الزمخشري[7] وابن الحاجب[8] والخوارزمي[9] أنه مبني على الوقف ،وزعم الكسائي والفراء[10] أنه معرب على تقدير (اللام) فإذا قلت :قم واقعد ،فأصله :لتقم ولتقعد ،والمختار ما قاله البصريون لأن الأصل في الأفعال إنما هو البناء))[11] .

فابن أبي الربيع وابن حمزة يستدلان بهذا الأصل على أن فعل الأمر مبني .

ويقول ابو البركات الأنباري: ((إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ،والأصل في البناء أن يكون على السكون ،وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على

---

(1)شرح جمل الزجاجي 90/2

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 492/1

(3)ينظر :المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 128

(4)ينظر : شرح جمل الزجاجي ص 131

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي 174/1

(6)ينظر: الكتاب 2/1

(7)ينظر :المفصل 150/2

(8)ينظر :الإيضاح في شرح المفصل 48/2

(9)ينظر:المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 434

(10)ينظر: الإنصاف 524/2

(11)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 434 و435

فتحة لمشابهة ما بالأسماء ،ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقياً على أصله في البناء))[1] .

ويقول ابن حمزة متحدثاً عن علامات الإعراب: ((وأصل الإعراب أن يكون بالحركات لأمرين :أما أولاً :فلأن الحركة هي إعراب المفرد في الأصل ،والحرف إنما هو إعراب لما عدا المفرد ،فلما كان المفرد أصلاً لغيره كانت حركته أصلاً أيضاً ،وأما ثانياً :فلأن الأصل في الإعراب أن يثبت وصلاً ويزول وقفاً ،وهذا إنما يكون مختصاً بالحركات لا غير فلهذا كانت هي الأصل))[2].

و أشار ابن عصفور إلى أن الأعراب بابه أن يكون بالحركة من دون ذكر لما أورده ابن حمزة[3].

مما تقدم تبين أن شراح الجمل اعتمدوا على استصحاب الحال ،إلا أن اعتمادهم اقتصر على مناقشة بعض المسائل النحوية فلم يصل إلى مرتبة الأصول المتقدمة .

---

(1)الإنصاف 534/2

(2)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 29 و30 ،وينظر :المقتصد 102/1 ،103 ، وشرح المفصل 51/1 وهمع الهوامع 61/1

(3)ينظر :شرح جمل الزجاجي 331/2

المبحث الثاني
التعليل في الشروح

العلة هي تفسير للظاهرة اللغوية أو النحوية والنفوذ إلى ما وراءها ،وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[1] ، فلم يكتف النحويون الأوائل بتسجيل الظواهر اللغوية والنحوية بل راحوا يعللون ويؤولون ، فاصطنعوا الحجج والبراهين للاحتجاج للقواعد التي يصوغونها وللرد على معارضيهم .

وكان ابو القاسم الزجاجي صاحب كتاب (الجمل) من النحويين الذين عرفوا باهتمامهم بالتعليل ،إذا ألف كتابا في ذلك سماه (الإيضاح في علل النحو)، قسم فيه العلل على ثلاثة أقسام : علل تعليمية وعلل قياسية وعلل نظرية جدلية[2] وعرض فيه مجموعة من العلل مثل: علة وقوع الإعراب في آخر الاسم ، وعلة دخول التنوين في الكلام ، وعلة ثقل الفعل وخفة الاسم[3] .

أما شراح الجمل فكان لهم اهتمام بالعلل في مواضع مختلفة ،وسأذكر مجموعة من العلل تبين ذاك الاهتمام على الوجه الآتي :

1-علة الشبه :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن علة مجي الحال نكرة: ((وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد مفرد ، وذلك قولك :جاء زيد راكباً، وانطلق عبد الله مسرعاً ، فقد اجتمع فيه ما ذكره ،وإنما استحقت أن تكون نكرة من جهة أنها فضلة في الخبر ،وتشبه التمييز في البيان))[4] .

ويذهب أبو البركات الأنباري الى أن الحال تجري مجرى الصفة للفعل ، وهو نكرة فكذا وصفه[5] .

والذي يظهر لي أن الحال لو كانت معرفة لكانت مساوية لصاحبها ، ولكان الإتباع أولى من نصبها على الحال ، لذا اشترط النحويون تنكير الحال وتعريف صاحبها ، وما ورد خلافاً لذلك تأولوه ولم يتعرض الشراح الآخرون لعلة تنكير الحال .

ويتحدث ابن عصفور عن علة تصغير فعل التعجب بقوله: ((واعلم ان التصغير لا يكون في فعل من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين :شبه عام وشبه خاص .

فالشبه العام :أنه لا مصدر له ولا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أن الاسم كذلك ، والشبه الخاص :أنه لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل))[6] .

وأشار ابن أبي الربيع الى أن علة تصغير فعل التعجب شبهه بأفعل التي للتفضيل[7] ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذا التعليل .

---

(1)ينظر :الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص60 و63

(2)ينظر:الإيضاح في علل النحو ص64

(3) ينظر: المصدر نفسه ص 76و97و100

(4)شرح جمل الزجاجي ص 35 ،وينظر المصدر نفسه ص 19 أ و20 ب و33 أ

(5) ينظر: أسرار العربيَّة ص 178و179

(6)شرح جمل الزجاجي 113/1 ،وينظر : 105/1 و108 و115

(7)ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 180/1

ويقول ابو البركات الأنباري: ((إنما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل)التي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ...فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز :ما أحيسن زيدا))[1] .

ويقول ابن هشام: ((ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو: اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل))[2] .

والذي يظهر لي أن فعل التعجب لما لزم صيغة واحدة في عدم تصرفه دخله بعض أحكام الأسماء ، ومنها : تصغيره ، كما دخل الإعراب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء في بعض أحكامها .

ويقول ابن الضائع في باب ما لم يسم فاعله: ((تقول: سير بزيد يومان فرسخين ،في هذه المسألة مجرور وظرفان ،فالأولى إقامة ظرف الزمان لأنه يشبه المفعول به في النصب))[3] .

ولم يشر الشراح الآخرون إلى هذا الشبه الذي ذكره ابن الضائع بل جوزوا إقامة أي واحد منها ، من دون ذكر للأولى .

يقول ابن فلاح النحوي(680هـ) : ((وأما إذا كان المفعول به ضعيفاً لأجل الواسطة نحو: سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، فقيل : إنها مستوية المراتب ، فالمتكلم بالخيار أيُّها شاء أقام مقام الفاعل))[4].

ويقول ابن أبي الربيع متحدثا عن منع الأسماء من الصرف: ((الأسماء التي لا تنصرف منعت الخفض والتنوين لشبهها بالفعل))[5] .

وذكر الشراح الآخرون هذه العلة ،والمشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل في كون الفعل فرع على الاسم[6] وهذا مذهب سيبويه والمبرد[7] .

ويتحدث ابن حمزة عن إعمال اسم الفاعل بقوله: ((وإما إعماله :فاعلم أن أصل العمل للأفعال بالأصالة كما أن الإعراب للأسماء بالأصالة ثم دخل كل واحد من هذين الصنفين على ما هو مستحق لصاحبه بالأصالة ،فأعربت الأفعال لمشابهتها للأسماء ،وأعملت الأسماء لأجل مشابهتها للأفعال توفيرا على كل واحد منهما حظه من المشابهة))[8] وذكر الشراح الآخرون التعليل نفسه[9] .

---

(1)الأنصاف 141/1

(2) مغني اللبيب 682/2

(3)شرح جمل الزجاجي 206/2

(4) المغني في النحو 214/2 ، وينظر: أسرار العربيَّة ص 95 ، وشرح المفصل 76/7

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي 182/1

(6)ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص 153 ب ،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 126/1 ،وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 740/3 والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 460

(7)ينظر الكتاب 2/2 و4 والمقتضب 3/ 309

(8)المنهاج في شرح جمل الزجاجي 460

(9)ينظر :شرح ابن بابشاذ ص 72 وشرح ابن عصفور 55/1 وشرح ابن الضائع 213/2 و214 والبسيط 1012/2

يقول الزجاجي : ((ضارب : تعمل عمل : يضرب ، كما أن : يضرب ، أعرب لأنه ضارعه ، فكذلك : ضارب ، يعمل عمله لمضارعته إياه ، فحمل كل واحد منهما على صاحبه))[1] .

فالمضارع معرب لمشابهته اسم الفاعل ، وهذه المشابهة هي كونه يجري على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وأنه يدخله (الواو) و(النون) كما يدخلان على اسم الفاعل ، وأنه يشاركه في دخول لام التأكيد في خبر(إن) ، ولهذه المشابهة أعمل اسم الفاعل ، وهذا ما يراه البصريون ، ويذهب الكوفيون الى أن علة إعرابه توارد المعاني المختلفة عليه ، فإعرابه بالأصالة لا بالمشابهة[2] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن الفعل الماضي: ((وأما الأفعال الماضية فكان حقها أن تكون ساكنة لأنها لم تضارع الأسماء لكنها ضارعت الأفعال المستقبلة خاصة ...فوقع فعل الماضي في موضع المستقبل فأشبهه ووقع أيضا في موضعه في قولك :مررت برجل أكل .فصار في موضع المستقبل وهو قولك :مررت برجل يأكل ،فأعطي الماضي لشبهه المستقبل حركة ، فحرك بالفتح))[3]

وهذا ما ذكره ابن عصفور وابن أبي الربيع وابن حمزة العلوي[4] .

أشير هنا الى أن الماضي ضارع الفعل المستقبل بوقوعه موقعه في الصفة كقولنا: مررت برجل قام ، والصلة كقولنا: مررت بالذي قام ، والحال مثل: مررت بزيد قد قام ، والخبر مثل: زيد قام ، فلما ضارعه بهذه المضارعة بني على حركة[5] .

يقول سيبويه : ((ولم يسكنوا آخر:فعل ، لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول: هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة))[6] .

2- علة الثقل :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن الأسماء المعربة: ((وضرب يدخله النصب والتنوين أو ما قام مقامه ، ولا يدخله رفع ولا جر ، وذلك يكون في الأسماء الناقصة التي آخرها ياء قبلها كسرة ،لأن الكسرة والضمة يستثقلان على الياء المكسور ما قبلها))[7] .

وذكر ابن حمزة التعليل نفسه[8] .

فكل ما اعتل آخره بالياء نحو: القاضي والداعي ، لا يدخله رفع ولا جر للثقل ، لأن الكسرة على الياء ثقيلة ، والياء بكسرتين وقبلها كسرة فيصير في التقدير أربع كسرات ، واجتماع الأمثال ثقيل ، وأما الضمة فهي أثقل من الكسرة وحذفها أولى[9] .

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص 135

(2) ينظر: المقتصد 506/1 ، والغرة المخفية 479/2 ، وشرح المفصل 68/6

(3)شرح جمل الزجاجي ص 104

(4)ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 333/2 ،والبسيط 220/1 والمنهاج ص

(5) ينظر: الكتاب4/1 ، والمقتضب 2/2 و80/4 ، وشرح المفصل 5/7

(6) الكتاب 4/1

(7)شرح جمل الزجاجي ص 7 ،وينظر : ص 14 و69 و119 و258 أ

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 39

(9) ينظر: أسرار العربيَّة ص 39 ، وشرح المفصل 1/ 56

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن تنوين العوض: ((ومن تنوين العوض التنوين اللاحق كل اسم معتل اللام على مثال (مفاعل) الذي لا ينصرف في حال الرفع والخفض نحو:غواش وجوار ،تقول :هذه جوار ومررت بجوار ،وذلك أنه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال ،ثقل الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلة وثقل البناء حذفت الياء بحركتها وعوض منها التنوين))[1] .

الأصل في (غواش وجوار) : غواشي وجواري ، فاستثقلت الضمة في الياء المكسور ما قبلها ، وكذلك الكسرة ، فأسكنت ، فأدى ذلك الى نقص البناء فيها ، فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء ، فسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها فصارت غواش وجوار[2] .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن همزة (أيمن الله): ((وعندي في فتح الهمزة أن الأصل الكسر على ما ثبت في همزات الوصل ،وقد نطق بهذا الأصل ،فمن فتح استثقل الخروج من كسر بعده ياء إلى ضمتين ، كما استثقل الخروج من كسر إلى ضم في الفعل في (أقتل) بضم الهمزة لكن استثقل هنا الضم))[3] .

ولم يشر الشراح الآخرون لما أشار إليه ابن الضائع .

و(أيمن) عند البصريين مفرد وهمزته للوصل ، وفتحت على خلاف الأصل لكثرة الاستعمال لأن الفتحة أخف من الكسرة ، وعند الكوفيين جمع لا مفرد ، وهمزته همزة قطع ، وصلت لكثرة الاستعمال[4] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن علة امتناع جر الفعل: ((إن المجرور قد تقرر مع جاره كالشيء الواحد ،فلو جر الفعل لكان مع جاره كالشيء الواحد والفعل ثقيل والثقيل لا يحتمل الزيادة))[5] .

وأشار سيبويه الى أن الأفعال أثقل من الأسماء بقوله: ((واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول ، وهي أشد تمكناً))[6] .

ويذهب الزجاجي الى أن الأفعال لا تخفض لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، والإضافة الى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض[7] .

ولم أعثر على هذا التعليل عند الشراح الآخرين .

ويقول ابن حمزة متحدثاً عن الإعراب التقديري: ((وقد يكون ذلك للتعذر تارة وللاستثقال أخرى ...وأما الاستثقال ففي نحو :العصا والحبلى ،فهذا إنما بطل إعرابه لكونه ثقيلاً على حرف العلة))[1] والصحيح هنا أن الإعراب لا يظهر للتعذر وليس للثقل .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 1 /109 ،وينظر :الكتاب

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص 97و98

(3)شرح جمل الزجاجي 194/2 ،ينظر :الأنصاف 404/1

(4) ينظر: الكتاب 147/2 ، وشرح المفصل 36/7 ، وشرح الكافية الشافية 865/2

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي 186/1

(6) الكتاب 6/1

(7) الإيضاح في علل النحو ص 108

ويقول ابن هشام متحدثاً عن (أبو): ((والأصل في قولك :أبو :أبو .تحركت الواو بالضم وإسكان الباء قبلها ،والعرب تستثقل في كلامها الضم ،والكسر في الواو والياء لثقلهما وإذا استثقلوا الشيء حذفوه فحذفوا الضمة من(الواو) وألقوها على (الباء) قبلها لتدل على ذهاب (الواو) وبقيت الواو ساكنة))[2]

ولم أعثر على هذا التعليل عند الشراح الآخرين .

3-علة الخفة :

يقول ابن بابشاذ في باب ما لم يسم فاعله: ((وإن كان الفعل الماضي معتل (الفاء) بالواو من نحو :(وعد) و (وزن) و(وهب) ،فإنه يجوز فيه إذا بني لما لم يسم فاعله وجهان :همز الواو طلبا للخفة وتركها على أصلها مضمومة مثل :وعد وأعد ،ووهب وأهب))[3] .

ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذه المسألة .

وأشير هنا الى أن حكم (الواو) و(الياء) في باب المثال إذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح ، أي: أنها لا تحذف ولا تقلب ولا تغير ، وذلك لقوة المتكلم عند الابتداء[4] .

ويقول ابن عصفور : ((ونون الجمع مفتوحة أبداً ، فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف فإن الكسرة مع (الواو) و(الياء) مستثقلة ،وقد حكي فتح نون الاثنين مع (الياء) ، وهذا ما يقوي ما ذكرنا ، من أن نون الجمع فتحت طلبا للتخفيف))[5] .

خصت(نون) الجمع بالفتح ، و(نون) التثنية بالكسر ، لأن الجمع أثقل من التثنية ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الأخف بالأثقل والأثقل بالأخف طلباً للتعادل ، ونون الجمع تقع بعد (واو) مضموم ما قبلها أو (ياء) مكسور ما قبلها ، فيؤدي كسرها الى توالي ثقل الأمثال مع (الياء) أو ثقل الخروج من ضم مع (الواو) الى كسر[6] .

ولم يذكر الشراح الآخرون هذا التعليل .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن إضافة اسم الفاعل: ((وإنما كانت إضافته غير محضة لأن الأصل فيها الانفصال ، فإذا قلت: هذا ضارب زيد غداً ، فالمعنى معنى :ضارب زيدا غداً ،وإنما أضفته تخفيفاً ، أي :طلباً لخفة اللفظ ، لأن في النصب زيادة حرف وهو التنوين))[7] .

وهذا ما ذكره ابن أبي الربيع وابن حمزة العلوي[8] .

---

(1)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 40

(2)شرح جمل الزجاجي ص 86

(3)شرح جمل الزجاجي ص 69 أ ،وينظر: سر صناعة الإعراب 92/1 ، واللباب في علل البناء والإعراب 290/2

(4) ينظر: شرح المراح ص 199

(5)شرح جمل الزجاجي 150/1 ينظر : سر صناعة الإعراب 488/2 ، وأسرار العربيَّة ص 70

(6) ينظر: المغني في النحو 61/2

(7)شرح جمل الزجاجي 223/2

(8)ينظر :البسيط في شرح جمل الزجاجي 1031/2 ،والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 208

وإضافة اسم الفاعل إضافة غير محضة فلا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، وإنما تفيد التخفيف ، وفائدتها ترجع الى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية[1] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثا عن علة بناء الماضي على الفتح ((وخص بالفتح لأن الفتح أخف الحركات ،ومتى وجب الانتقال في المبني إلى الحركة فالأولى أن ينتقل إلى الفتح))[2] .

وأشار ابن عصفور وابن حمزة إلى هذه العلة[3] .

فالفتح أخف الحركات بدليل مناسبته للسكون ، فالعرب تخفف الكسرة والضمة دون الفتحة ، يقول العيني : ((علة بناء الماضي على الفتح دون الضم والكسر ، وذلك لأن الفتحة أخ السكون ، لأن الفتحة جزء الألف لأنها بالاتباع تصير ألفاً ، والألف ساكن دائماً))[4] .

ويقول ابن حمزة العلوي في باب ما لم يسم فاعله : ((يفتح ما قبل آخره في الفعل المضارع ، سواء كان ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ، نحو قولك : يُضرَب ، ويُنطَلَق به ، ويُستَخرَج المتاع ، وإنما وجب لأجل الخفة))[5] .

والذي أراه أن فتح ما قبل آخر المضارع هنا لئلا يلتبس بالمضارع الرباعي في المعلوم نحو: يُكرم .

ويقول ابن هشام في باب العدد: ((إن المذكر أخف من المؤنث لأن التأنيث فرع داخل على التذكير ، وأن العدد أثقل من الواحد لأن العدد فرع داخل على الواحد، فلما اجتمع في عدد المؤنث ثقلان :ثقل التأنيث وثقل العدد ، خففوه بأن أسقطوا منه (الهاء)على عدد المذكر لأنه أخف من المؤنث))[6] .

وأشير هنا الى أن المؤنث في كلام العرب على ضربين: ضرب منه فيه علامة تأنيث ، نحو : قائمة وذاهبة ، وضرب لا علامة فيه ، نحو: شمس وعين ، والعدد مؤنث كله ، لمذكر كان أو لمؤنث ، فما جاء منه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علم التأنيث ، وما جاء منه بغير هاء التأنيث ، بمنزلة مؤنث لا علم فيه للتأنيث[7] .

4-علة القوة :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن إعراب الأسماء: ((وإعراب الأسماء ثلاثة أيضاً ، رفع ونصب وجر ولا جزم فيها ، فقد صار لكل واحد منها ثلاثة ، إلا أن الأسماء أقوى ، وأصل الإعراب لها ، فلذلك خصت بحركة الجر ، لأن الحركة أقوى من السكون ، فهي كالحي والسكون كالميت))[8] .

---

(1) ينظر: المفصل 243/1 ، والغرة المخفية 375/1 ، وشرح الكافية الشافية 2/ 910

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 221/1

(3)ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 333/2 والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 598

(4) شرح المراح ص 49 ، وينظر: المغني في النحو 144/1

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 196 ، وينظر: شرح المفصل 106/2 ، والغرة المخفية 56/2

(6)شرح جمل الزجاجي ص 206 ، وينظر: المفصل 106/2 ، والغرة المخفية 561/2

(7) ينظر: الجمل ص 125

(8)شرح جمل الزجاجي 7 أ ب

ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذا التعليل عند مناقشتهم لهذه المسألة .

فالاسم أقوى من الفعل لأنه يستقل بالإفادة من غير فعل ، وأما الفعل فيفتقر الى الاسم في الإفادة ، والفعل مشتق من الاسم عند البصريين[1] ، فلذلك أعطي أقوى الحركات وخص بها.

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن علة امتناع تصغير الأسماء العاملة : ((وإنما لم تصغر الأسماء العاملة لأن تصغيرها يقوي فيها جانب الاسمية ، فلا يجوز أن تعمل))[2] .

فالأسماء العاملة عملت لمشابهتها الفعل ، فإذا صغرت ابتعدت عن شبهها بالفعل ، فيقوى فيها جانب الاسمية فحينئذ يزول الموجب لعملها .

يقول سيبويه: ((واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويرب زيداً ، وهو ضويرب زيد))[3] ويقول: ((إن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء لأنها لا توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة))[4] .

ويقول أبو علي الفارسي : ((من أعمل اسم الفاعل نحو: هذا ضارب زيداً ، إذا صغر فقال: ضويرب ، لم يستحسن إعماله في المفعول به ، كما لا يستحسن إعماله إذا وصفه ، فقال: هذا ضارب ظريف غداً))[5] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن علة تقديم (كل) على (أجمع) في التوكيد: ((فإن جئت بهما قدمت (كلاً)على (أجمع)فتقول :جاءني القوم كلهم أجمعون ...ولا تقول: جاءني القوم أجمعون كلهم ، لأن (كلاً) أقوى من (أجمع) وذلك أن (أجمع) لا يستعمل إلا تابعاً ، و(كل) تستعمل تابعة وتستعمل مبتدأة ... فكان تقديمها أولى من تقديم ما لا يستعمل إلا تابعاً ، وتأخير ما هو أقوى منه في الكلام))[6] .

ولم يشر الشراح الآخرون إلى هذا التعليل .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن تأثير حرف الشرط في فعل الشرط وجوابه ((فحرف الشرط أدخل في تأثيره في الجزأين جميعاً ، لكونه مختصاً بهما جميعاً ، أكثر من اختصاص الابتداء في حق المبتدأ والخبر لا محالة ،لأن هذا أمر لفظي وذاك أمر معنوي واللفظي لا محالة اقوى من المعنوي))[7] .

---

(1) ينظر: الكتاب 20/1 ، والخصائص 121/1

(2) شرح جمل الزجاجي 291/2

(3) الكتاب 136/2

(4) المصدر نفسه 2/ 135

(5) التكملة ص 196

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 380/1

(7)المنهاج في شرح جمل الزجاجي 450 ،451 ، وينظر: المفصل 68/1 ، والإيضاح في شرح المفصل 246/2

يذهب ابن حمزة هنا الى أن (إن) الشرطية جزمت فعل الشرط وجوابه لأنها عامل لفظي ، كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والخبر، وهو عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، فقوة حرف الشرط أجبت تأثيره في الجزأين .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن النعت: ((والمعارف كلها تنعت بالمعارف إلا الأسماء المضمرة فإنها لا تنعت لأنها أقوى المعارف ،وذلك أنك لا تضمر الاسم إلا بعد ما تذكره فقد تكرر ذكره قبل الضمير وتكرر بإعادة الضمير ، فكأنه ذكرته مرتين فلذلك صار المضمر أقوى من المظهر))[1] .

فالمضمر لا يوصف لأن الصفة إنما ترد للإيضاح ، وهو وضح في نفسه لا يحتاج الشيء يوضحه ، يقول سيبويه: ((واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدّث قد عرف من تعني))[2] .

5-علة الضعف :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن حرف القسم: ((ويجوز حذف حرف القسم ،وإذا حذف كان الأولى أن يعوض منه حرف آخر ،ويبقى الجر على حاله لأنه ليس لحروف الجر من القوة ما يبقي عملها مع حذفها ،فلذلك ضعف قولك :الله لا فعلن))[3]

فحرف الجر ضعيف فلم يبق له عمل عند حذفه فرجع الى النصب لأنه هو الأصل فيه .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن علة عدم إضمار الجازم وإبقاء عمله: ((وإنما لم يجز إضمار الجازم وإبقاء عمله لأن عوامل الجزم أضعف من عوامل الجر ،وعوامل الجر لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها ،فالأحرى أن لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه))[4] .

يقول سيبويه : ((والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار))[5] .

والذي يظهر لي أن حذف الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلا ما ورد منه في الشعر للضرورة ، لأن المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فرفعه هو الأولى .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن علة تأخير (اللام)في خبر (إن): ((فمجيئهم باللام مع (أن) توكيد بعد توكيد ...غير أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد فأخروا الأضعف منهما وهو (اللام)لأنها ليست بعاملة ولأنها أيضا على حرف واحد لا يستقل))[6] .

---

(1)شرح جمل الزجاجي ص 112 ، وينظر: المقتصد 923/2 ، والمفصل 8/2

(2) الكتاب223/1

(3)شرح جمل الزجاجي ص 66 ب

(4)[شرح جمل الزجاجي 328/2

(5) الكتاب 1/ 409

(6)شرح جمل الزجاجي 148/2

وذهب ابن فلاح النحوي الى أنهم لو أخروا (إن) وهي عاملة لقدموا معمولها عليها ، وهي غير متصرفة في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فوجب أن يقولوا : إن زيداً لقائم[1] .

ولم يشر الشراح الآخرون إلى هذا التعليل عند مناقشتهم لهذه المسألة .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن نون المثنى والجمع : ((إن المفرد آخره متحرك منون ، فإذا ثنيت أو جمعت بالواو والنون صار الآخر غير محرك ولا منون ، فضعف لذلك آخر التثنية وآخر الجمع عن آخر المفرد ، فألحقوهما النون لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه ، فصارت النون لذلك كأنها عوض من الحركة والتنوين))[2] .

وهذا ما ذهب اليه سيبويه بقوله: ((وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون))[3] .

فالنون هي عوض من الحركة والتنوين لأنها تناسبهما ، وإنما قامت مقامهما لقوتها وضعفهما[4] ولم يشرح الشراح الآخرون هذه المسألة .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن (كم) الاستفهامية: ((فأما قول أبي القاسم :إنه لا خلاف بين النحاة في الجر بإضمار الحرف هاهنا ،فهو فاسد ،فأنه كما ترى يضعف من جهة النظر لضعف إضمار حرف الجر))[5] .

يقول الزجاجي : ((وإنما جاز إضمار (من) هاهنا ، وإن كانت حروف الخفض لا تضمر ، لأنه قد عرف موضعها وكثر استعمالها فيه ، فجاز إضمارها لذلك كما أضمروا (رُب)))[6] .

والزجاجي يتابع سيبويه في هذه المسألة ، يقول سيبويه: ((فأما الذين جروا ، فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان))[7] .

ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذا التعليل في هذه المسألة .

ويقول ابن هشام متحدثا عن (إذن):((فهي إذا توسطت ملغاة لا غير، لأنها شبهت من عوامل الأفعال بالظن من عوامل الأسماء ،والظن إذا توسط أو تأخر جاز إعماله وإلغاؤه ،وإذا توسطت (إذن) كانت ملغاة لا غير ،لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء))[8] .

---

(1) ينظر: المغني في النحو 166/3

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 256/1 ، وينظر: المقتضب 5/1 و 155/2 ، وأسرار العربيَّة ص 54

(3) الكتاب 1/ 4

(4) ينظر: المغني في النحو 2/ 57

(5)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 294 ، وينظر: المقتضب 3/ 55و56

(6) الجمل ص 135

(7) الكتاب 293/1

(8)شرح جمل الزجاجي ص 277 ،وينظر :

(إذن) من الأدوات الناصبة للفعل المضارع ، وليس في نواصب الأفعال ما يقدم ويؤخر عن الفعل غيرها ، لذا شبهت بما يلغى من عوامل الأسماء وهي (ظن وأخواتها) ، لكنها لا تعمل إلا مصدرة ، فإذا توسطت او تأخرت وجب إلغاؤها ، لأن عوامل الأفعال ضعيفة ، وأما (ظن) وأخواتها فيجوز إعمالها وإلغاؤها إن توسطت ، لأن عوامل الأسماء قوية . ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذا التعليل عند مناقشتهم لهذه المسألة .

6 – علة أمن اللبس :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن علة تسكين آخر الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل: ((وانما خصت (اللام) من الفعل بالسكون دون أولها ووسطها من قبل ان تسكين أولها يؤدي الى الابتداء بساكن ، وتسكين ووسطها يذهب معرفة وزنها ، فلم يبق إلا تسكين لامها ، ولا يجوز تسكين الضمير، لأنه على حرف واحد ويلتبس بتاء التأنيث))[1] .

فالعلة في تسكين (لام) الفعل ، امتناع تسكين غيره ، أما فاؤه فلأن حركتها ضرورية فلا يمكن تسكينها ، وأما عينه : فبها يعرف وزن الكلمة ، وأما الضمير فلأنه اسم على حرف واحد ، فلا بد من تقويته بالحركة ، فلذلك تعيّن سكون اللام[2] .

ولم يشر الشراح الآخرون لهذا التعليل في هذه المسألة .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن شروط الابتداء بالنكرة: ((لو قلت : رجل في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور ، فينبغي أن يحمل على الصفة ، لأن النكرة لإبهامها محتاجة الى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا ألا يجوز : زيد القائم ، لئلا يؤدي الى اللبس ، لأنه يحتمل أن يكون (القائم) نعتاً ، فالجواب : إن النكرة أحوج الى النعت من المعرفة ، فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه الى غيرها))[3] .

يقول سيبويه: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت: كان رجل منطلقاً ، أو كان إنسان حليماً ، كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس))[4] .

وأشير هنا الى أن من شروط الابتداء أن يكون معرفة ، وقد يأتي نكرة بمسوغات عديدة منها : أن تكون النكرة مؤخرة والخبر ظرف أو جار ومجرور ، فلا يجوز أن يقال: رجل في الدار ، على الابتداء بالنكرة لأنه يؤدي الى التباس الخبر بالصفة ، لأن النكرة محتاجة للوصف ، فإذا تقدم الجار والمجرور تمخض للخبرية ، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فيزول اللبس[5] .

---

(1)شرح جمل الزجاجي ص 10 أ

(2) ينظر: المغني في النحو 10/2

(3) شرح جمل الزجاجي 343/1

(4) الكتاب 22/1

(5) ينظر: شرح المفصل 86/1

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن تقديم الفاعل: ((ويلزم أيضاً تقديم الفاعل على المفعول حيث لا يظهر إعراب ، لا في الفاعل ولا في المفعول ، ولا ما يقوم مقام الإعراب في بيان الفاعل من المفعول ، لا من اللفظ ولا من المعنى ، نحو : ضرب موسى عيسى ، فلا يجوز إلا تقديم الفاعل لئلا يلتبس على المخاطب))[1] .

ولم يتعرض الشراح الآخرون لهذا التعليل .

ويجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف اللبس ، فلم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، يقول ابن مالك[2] :

وأخّر المفعولَ إن لبس حُذر أو أضمر الفاعل غير منحصر

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول ((فإذا كان منصوباً فيجوز حذفه بشرطين: أحدهما: أن يكون متصلاً ، الثاني: ألا يوقع حذفه لبساً ، وذلك نحو قولك: الذي ضربته زيد ، ويجوز أن تقول: الذي ضربت زيد ... فإن قلت: الذي ضربه في داره زيد ، لم يجز حذف هذا الضمير ، لأنك لو قلت: الذي ضربت في داره زيد ، لم يعلم أن (زيداً) هو المضروب ، وأنت تريد بيان أن المضروب (زيد) وأنه ضرب في داره))[3] .

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن الحروف التي تربط القسم والمقسم عليه: ((أن تكون الجملة منفية ،إما بـ(ما) كقولك: والله ما قام زيد ، واما بـ(لا) كقولك : والله لا قام احد ، ويجوز حذفهما جميعاً ، لما كان اللبس مأموناً كقولك : والله يقوم زيد ، لأنه لو كان موجباً ، لوجب فيه لزوم اللام والنون))[4] .

فابن حمزة يشير الى جواز حذف حرف النفي مع القسم ، لأن اللبس فيه مأموناً ، لأن القسم مع غير المنفي تلزمه اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة ، في آخر الكلمة ، والقسم مع النفي لا تلزمه اللام والنون .

يقول سيبويه: ((اعلم أن القسم تأكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع ، لزمته اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : والله لأفعلنَّ ... وإذا حلفت على فعل منفي ، لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك: والله لا أفعل ، وقد يجوز لك، وهو من كلام العرب ، أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها ، وذلك قولك: والله أفعل))[5] .

ولم يشر الشراح الآخرون الى هذا التعليل .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 26/2 ، وينظر: المغني في النحو 175/2 ، وشرح ابن عقيل 487/1

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 486/1

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 283/1 ، وينظر: شرح ابن عقيل 169/1

(4) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص190 ، وينظر: الغرة المخفية 200/1 ، وشرح الكافية الشافية 834/2

(5) الكتاب 454/1

ويقول ابن هشام متحدثا عن لام المستغاث به: ((فإن عطفت على لام المستغاث به بلام مستغاث به ، كسرت اللام لأنه قد ذهب اللبس بالعطف))[1] .

وذكر ابن عصفور وابن الضائع التعليل نفسه[2] .

وأشير هنا الى أن الأصل في(لام) المستغاث به أن تكون مفتوحة ، فتقول : يا لله للمسلمين، وإنما فتحت للتفرقة بينها وبين (لام) المستغاث لأجله ، لأنها مكسورة ، وإذا عطف على المستغاث به فإنها تكسر ، فتقول : يا لَزيد ولعمرو لبكر ، فتكسر (لام) المعطوف لزوال اللبس ، هذا إذا لم تتكرر (يا) ، فإن تكررت لزم فتحها ، نحو : يا لَزيد ويا لعمرو لبكر[3] .

يقول سيبويه : ((وتقول: يا لزيد ولعمرو ، وإذا لم تجئ بـ(يا) الى جنب (اللام) كسرت ، ورددت الى الأصل))[4] .

7-علة الحمل على النظير:

يقول ابن بابشاذ: ((إن (كم)على ضربين: تكون استفهاماً فتقتضي جواباً وتكون خبراً فلا تقتضي جواباً ... وانهما يشتركان في لزومهما صدر الكلام، فلا يتقدم عليهما عامل سوى حرف الجر ،لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ، وانما لزما صدر الكلام لأنهما في الاستفهام بمنزلة ألفه، وفي الخبر بمنزلة (رب) لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره))[5] .

فابن بابشاذ يشير الى أن (كم) تلزم صدر الكلام ،والعلة في ذلك أن الاستفهامية بمنزلة الهمزة، والخبرية بمنزلة (رب) وكلاهما له الصدارة في الكلام .

يقول ابن برهان : ((والخبرية لها الصدر ، لأنها نقيضة (رب) و(رب) للتقليل))[6] .

ويذهب ابن حمزة العلوي الى أن الاستفهامية لها صدر الكلام ، لأنها بمنزلة همزة الاستفهام ، والخبرية محمولة عليها ، فلهذا كانا مصدّرَين جميعاً [7] .

ولم يشر الشراح الآخرون الى هذا التعليل .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن علة إعراب الأسماء الستة: ((فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدى ذلك الى خروجها عن نظائرها من المفردات ، فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف وهو الصحيح قياسا على نظائرها من الأسماء المفردة))[8] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي ص 250

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 109 ، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع 425/2

(3) ينظر: المقتضب 255/4 ، وشرح ابن عقيل 281/2

(4) الكتاب 321/1

(5)شرح جمل الزجاجي ص 108ب ، وينظر: الكتاب 291/1 ، والمقتضب 55/3 ، والغرة المخفية 575/2

(6) شرح اللمع 427/2

(7) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 293

(8)شرح جمل الزجاجي122/1، وينظر: المقتضب 155/2 ، وارتشاف الضرب 485/1

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على أقوال كثيرة ، منها : أن حروفها حروف إعراب ، والإعراب عليها مقدر ، وهو مذهب جمهور البصريين[1] ، ومنهم من ذهب الى أنها معربة من مكانين : بالحركات على ما قبل حروف العلة ، وبحروف العلة[2] ، ومنهم من ذهب الى أن هذه الحروف زيدت دليلاً على الإعراب ، ونسب هذا القول للأخفش[3] .

والذي أراه أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وذلك لأنها في الإفراد تعرب بالحركات فكذا في الإضافة .

ولم يشر الشراح الآخرون الى هذا التعليل .

ويقول ابن أبي الربيع: ((يضربان :في الفعل نظير "الزيدان "وقد كان منصوب (الزيدين) يحمل على مخفوضه ،فجعلوا "يضربان"في النصب محمولاً على الجزم لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، لمكان الاختصاص ، فيلزم على هذا ان يقال في الرفع :يضربان ، وفي النصب: لن يضربا ، وفي الجزم :لن يضربا))[4] .

يقول سيبويه : ((ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ... وذلك قولك : هما يفعلان ، ولم يفعلا ، ولن يفعلا))[5] .

ويقول ابن حمزة العلوي في المسألة نفسها : ((إنا كما حملنا النصب على الجر في الأسماء، وجب أيضاً حمل النصب على الجزم في الأفعال ، والجامع بينهما ، أن كل واحد من الجر والجزم مختص بنوع من المعربات ،و قبيل منها ، فإذا حمل النصب على أحدهما ، وجب حمله على الآخر توفقة بينهما))[6] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن عمل اسم الفاعل الدال على الماضي: ((وانما لم يجز لأن اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه ، وهو المستقبل، كما ان الفعل المستقبل إنما أعرب لمضارعته اسم الفاعل ، وكل واحد منهما محمول على صاحبه ، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة ، فلذلك لم يعرب الفعل الماضي ، ولا عمل فيه اسم الفاعل))[7] .

فاسم الفاعل يعمل عمل المستقبل ، لأنه شابهه وحمل عليه ، فأما الماضي فلا مضارعة فيه ، فلهذا لم يكن عاملاً ، لأن اسم الفاعل لا يشبه الفعل الماضي ، وهذا ما ذهب اليه البصريون ، والفراء من الكوفيين ، وجوز الكسائي إعماله ، وإن كان دالاً على الماضي[8] وتابعه ابن حمزة العلوي[1] .

---

(1) ينظر: شرح المفصل 52/1

(2) ينظر: أسرار العربيَّة ص 44 ، وشرح المفصل 52/1

(3) ينظر: شرح المفصل 52/1

(4)البسيط في شرح جمل الزجاجي 204/1 ، وينظر: المقتضب 82/4 ، وشرح المفصل 8/7

(5) الكتاب 5/1

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 36

(7)شرح جمل الزجاجي ص 170

(8) ينظر: الكتاب 82/1 ، والمقتضب 119/2 ، والمفصل 121/2 ، والغرة المخفية 481/2

يقول سيبويه : ((قولك : هذا ضارب زيداً غداً ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيداً غداً ... فهذا أجري مجرى الفعل المضارع في العمل))[2] .

8- علة الحمل على النقيض :

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن تصغير الظروف: ((وأما ما كان من الظروف غير متمكن فلا يجوز تصغيره مثل :عند ،وذات مرة . فلا يجوز :عُنيد ،لان المراد بتصغير الظروف القرب ،و(عند) في غاية القرب ،فلا فائدة في تصغيرها ، حملاً على نقيضه وهو (أمس)لان (أمس)غير متمكن بما تضمنه معنى الحرف))[3] .

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ، فلا تصغر المبنيات إلا ما ورد شاذاً ، يقول سيبويه: ((وأمس وغد ، لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء فكرهوا أن يحقروهما ، كما كرهوا تحقير (أين)))[4] .

ولم يشر الشراح الآخرون الى هذا التعليل .

ويقول ابن عصفور في باب النفي بـ(لا): ((فإن دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً او مطولاً او غير ذلك ، فان كان مضافاً او مطولاً جاز فيه وجهان :ان تعمل (لا)عمل (إن) فتنصبه ، وأن تعملها عمل (ليس) فترفعه . لأن (لا) نقيضة (إن)لأنها للنفي ، و(إن) للإثبات، والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره))[5] .

فـ(لا) تعمل عمل (إن) بنصب الاسم ورفع الخبر ، وإنما عملت هذا العمل لأنها محمولة على (إن) فكلاهما يدخلان على المبتدأ والخبر ، و(لا) تفيد النفي،و(إن) تفيد الإثبات.

و أشار ابن الضائع وابن حمزة الى هذا التعليل في المسألة نفسها [6] .

ويقول ابن أبي الربيع متحدثاً عن علة إعراب (أي) الموصولة: ((أعربت لشبهها بـ (كل وبعض) لأنها نقيضة (كل) ونظيرة (بعض) ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ... ووجه الشبه ان (أيا) تستعمل مضافة وغير مضافة على معنى واحد ، وكذلك (كل وبعض) تستعملان مضافتين وغير مضافتين))[7] .

ولم يشر الشراح الآخرون الى هذا التعليل .

مما تقدم تبين أن الشراح اعتمدوا على التعليل في مناقشة مجموعة من المسائل ، ولم يختلفوا عن النحويين الآخرين فيها .

---

(1) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 207

(2) الكتاب 82/1

(3)شرح جمل الزجاجي ص 180 ب ، وينظر : المقتضب 271/2 ، والمفصل 99/2

(4) الكتاب 136/2

(5) شرح جمل الزجاجي 270/2 ، وينظر: أسرار العربيَّة ص 223و 224 ، والغرة المخفية 454/2

(6)ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن الضائع 1031/3،والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 518

(7)البسيط في شرح جمل الزجاجي 281/1 ، وينظر: أمالي ابن الشجري 297/2 ، والإنصاف 712/2

المبحث الثالث
العامل النحوي في الشروح

يعرفه الشريف الجرجاني بأنه : ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب))[1] .

وظاهرة الإعراب شغلت النحويين منذ وضع النحو فكانت تلك التغيرات التي تطرأ على الكلمة من رفع الى نصب الى جزم محور اهتمامهم ، لذا عرفوا الإعراب بانه: ((اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل))[2] .

وتركوا مؤلفات تهتم بالعوامل ، منهم :عبد القاهر الجرجاني له كتاب (العوامل المائة) وهو مطبوع متداول .

وكان الغرض من الاهتمام بهذا الموضوع،تيسير المسائل النحوية وتوضيحها وتقريبها من الفهم . وهذا ما أشار اليه ابن الضائع بقوله: ((إن معنى : هذا عامل في هذا ، ضبط القوانين فقط))[3] .

وقسموه على قسمين : لفظي ومعنوي ، يقول ابن جني: ((وانما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك ان بعض العمل يأتي مسبباً من لفظ يصحبه كـ: مررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم))[4] .

فالعوامل إذن : لفظية وهي ثلاثة أنواع :أفعال و أسماء وحروف ، ومعنوية وتشمل : عامل الابتداء ، ووقوع الفعل موقع الاسم وهو عامل الرفع في الفعل المضارع ، وغيرها .

وشراح الجمل شأنهم شأن غيرهم ، اهتموا بمسألة العامل ونبهوا على مواضعه ، ولذا كان هذا المبحث مختصاً ببيان موقفهم منه ، وليتبين هذا الأمر قسمته على قسميه ، وهما العوامل اللفظية والعوامل المعنوية .

القسم الاول : العوامل اللفظية:

وتأتي على ثلاثة أنواع :

النوع الأول / الأفعال

وتعد من أقوى العوامل ، إذ أصل العمل لها ، وما عمل من غيرها فهو محمول عليها .

---

(1) التعريفات ص 189

(2) شذور الذهب ص 33

(3) شرح جمل الزجاجي 377/2

(4) الخصائص 110/1

يقول ابن عصفور: ((العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها الا ما أشبه الأفعال))[1] .

وكان للشراح اهتمام في بيان عمل الأفعال إذ لم يختلفوا عن النحويين في ذلك ،

يقول ابن بابشاذ: ((ومرتبة الفعل أن يكون أولاً ، لأنه عامل في الفاعل الرفع وفي المفعول النصب ، ولذلك بدأ به أبو القاسم (رحمه الله) ، فقال : قام زيد ، وضرب زيد عمراً ، ومرتبة المفعول أن يكون آخراً لأنه فضلة في الكلام يأتي بعد التمام ، ومرتبة الفاعل أن يكون وسطاً ، لأنه لما ثبت للفعل التقدم لكونه عاملاً ، وثبت للمفعول التأخير لكونه فضلة ، لم يبق للفاعل الا أن يكون وسطاً))[2] .

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن العوامل الفعلية: ((وغير المتصرف من العوامل الفعلية الواصلة الى المنصوب هو: ليس وعسى ،وفعل التعجب ،فإنه لا ينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولاً ، إلا هذه الأفعال))[3] .

ويقول متحدثاً عن ناصب المفعول به: ((وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب الى أنه انتصب بالفاعل...وذلك فاسد ، فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه ...ومنهم من ذهب الى انه انتصب بالفعل والفاعل ،وذلك فاسد بدليل انه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع ...ومنهم من ذهب الى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه وهو الصحيح))[4] .

أما القول الأول فنسبه أبو البركات الأنباري لبعض الكوفيين ، ثم قال : ((ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي : على أنك إذا قلت : ظننت زيداً قائماً ، تنصب (زيداً) بالتاء ، و(قائماً) بالظن))[5] ونسب القول الثاني للكوفيين ، والقول الثالث للبصريين[6] .

والذي أراه أن الناصب للمفعول هو الفعل ، لأن الأصل في العمل للأفعال .

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن العامل في المنادى:((وزعم اكثر النحويين انه منصوب بفعل مضمر تقديره عندهم :أنادي ،فقولهم :ياعبدالله ، في تقدير:أنادي عبد الله ...وهذا أولى من أن يقال: انه منصوب بالمعنى أو على التنبيه، لأن ذلك الذي تقدم له نظائر في الكلام ولم

---

(1)شرح جمل الزجاجي 422/1

(2)شرح جمل الزجاجي ص 15أ وينظر : ص 36ب

(3)شرح جمل الزجاجي 164/1

(4)المصدر نفسه 1 /166 ، وينظر: 1 /165و261

(5) الإنصاف 78/1و79

(6) ينظر: المصدر نفسه 78/1

يثبت المعنى ناصباً ،ولا يقال انه منصوب بـ(يا) ،لأن هذا الحرف لو كان ناصباً ، لاتصلت ضمائر النصب به كما تتصل بـ(أنك وأنه)))[1] .

وذكر النحويون في عامل المنادى آراء مختلفة ، فمنهم من ذهب الى أن العامل فيه فعل مضمر لا يجوز إظهاره ، وأن (يا) عوض عنه ، وهو قول البصريين كالخليل وسيبويه[2] ،وهو ما ذهب اليه الزمخشري[3]، وابن الحاجب[4] . ومنهم من ذهب الى أن العامل فيه هو حرف النداء ، وهو مذهب لبعض البصريين[5] ، ومنهم من ذهب الى أن حرف النداء ليس حرفاً ، وإنما هو اسم للفعل ،و المنادى منصوب به[6] .

والذي أراه أن العامل في المنادى هو الفعل المضمر ، دلّت عليه (يا) لأنها نابت عنه .

و يقول ابن أبي الربيع: ((اتفق الناس على أن العامل في الحال يكون على وجهين :أحدهما : أن يكون فعلاً ، الثاني: أن يكون فيه معنى الفعل بوضعه ...فاذا كان العامل منها فعلاً ، جاز لك فيها تقديم الحال على العامل لقوته وتصرفه في نفسه ،فنقول : جاءني زيد ضاحكا ، وضاحكا جاءني زيد))[7] .

فالحال يجوز تقديمها على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو كان محمولاً على الفعل المتصرف ، وأما إن كان فعلاً غير متصرف فلا يجوز تقديمه عليه ، مثل: فعل التعجب ، فتقول :ما أحسن زيداً ضاحكاً ، ولا تقول: ضاحكاً ما أحسن زيداً [8] .

ويقول ابن حمزة متحدثا عن المفعول معه: ((ثم اختلف النحاة في العامل فيه النصب ،فمنهم من قال : العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ، وهذا قول الجماهير البصريين كالخليل و سيبويه ...ومنهم من قال :العامل فيه المخالفة ، ويريدون بالمخالفة :هو انه ليس عطفاً على ما قبله وهذا هو قول الكسائي والفراء ، ومنهم من قال : العامل فيه فعل مقدر تقديره : استوى الماء ولابس الخشبة، وهذا قول الزجاج ، ومنهم من قال العامل فيه انه منصوب بانتصاب (مع) وهذا هو مذهب الأخفش))[9] .

---

(1)شرح جمل الزجاجي2/377،376

(2) ينظر: الكتاب 147/1 ، والمقتضب 202/2 ، واللمع ص 196

(3) ينظر: المفصل 105/1

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 249/1

(5) ينظر: أسرار العربيَّة ص 206و206

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 249/1 و252

(7)البسيط في جمل الزجاجي 526/1،525، وينظر : المفصل 177/1 ، والغرة المخفية 268/1

(8) ينظر: شرح ابن عقيل 647/1

(9)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 736 ، وينظر:الكتاب 150/1، والمفصل 163/1 ،وأسرارالعربيَّة ص 170و 171 واللباب في علل البناء والإعراب 279/1و280 ، والإيضاح في شرح المفصل 323/1

والذي أراه أن الفعل المتقدم هو العامل في المفعول معه النصب بواسطة (الواو) وذلك لأن الفعل هو الأولى في العمل من غير حاجة تقدير فعل .

يقول سيبويه : ((والواو : لم تغير المعنى ، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها))[1] .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن (ظن) وأخواتها: ((وفعل يتعدى الى مفعولين ولا يجوز حذف أحدهما وهو مثل : ظننت وعلمت وحسبت ...فهذه الأفعال اذا ابتدأت بها كلامك نصبت مفعولين كقولك :ظننت زيداً عالماً ... واذا جعلت هذه الأفعال وسطاً في كلامك ،جاز ان تعملها فتنصب مفعولين ، وجاز ان تلغيها فترفع الاسمين بعدهما بالابتداء والخبر))[2] .

أشير هنا الى أن (ظن) وأخواتها ، لها ثلاثة أحوال :التقدم والتوسط والتأخر ،فإذا تقدمت مثل: ظننت زيداً عالماً ، فذهب جمهور النحويين الى إعمالها ،فتنصب مفعولين ،وإذا توسطت ،مثل: زيداً علمت عالماً ، فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، وإذا تأخرت فالأرجح إلغاؤها ، مثل: زيد عالم ظننت ، ويجوز إعمالها .

واختصت هذه الأفعال بالإلغاء دون غيرها من الأفعال ، لأنها إذا ألغيت ، استقلت الجملة بالفائدة فلم تتأثر بحذفها[3] .

النوع الثاني/ الحروف :

يرى النحويون أنه لا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصاً، يقول السيوطي: ((وللحروف المختصة أصالة في العمل ، من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه))[4] .

ويقول ابن فلاح النحوي : ((وأما العامل فهو مندرج في جملة الأقسام ، وهو كل حرف اختص بشيء ولم يتنزل منزلة الجزء منه))[5] .

ويحدد ابن بابشاذ الحروف العاملة وغير العاملة بقوله : ((وجملة الحروف على ثلاثة أضرب :حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ، وأخرى لا تعمل على صفة ، فالحروف العاملة ثمانية وثلاثون حرفاً ، منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ... ومنها تسعة تنصب الفعل المستقبل ...ومنها ثمانية عشر تجر الاسم ... ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل))[6] .

---

(1) الكتاب 150/1

(2)شرح جمل الزجاجي ص 126 ، وينظر: المفصل 154/2 ، والمقتصد 154/2

(3) ينظر: المغني في النحو 318/3-322

(4)الأشباه والنظائر 242/1

(5) المغني في النحو 181/1

(6)شرح جمل الزجاجي ص 5أب

ويقول ابن عصفور متحدثاً عن الحروف العاملة: ((كل حرف يليه الاسم مرة والفعل أخرى، فبابه أن لا يعمل ، وما انفرد بأحدها ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به ، وتحرزت بقولي: ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف ، ألا ترى أن (اللام) تنفرد بها الأسماء ، ولا تعمل مع ذلك فيها ، لأنها تنزلت منزلة الجزء منها ... وكذلك : قد والسين وسوف ، تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه ...وحروف الجر انما عملت في الأسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما عملت في الأفعال لانفرادها بها ،وما لم ينفرد نحو: همزة الاستفهام وما أشبهها فانه غير عامل))[1] .

ثم يذكر ابن عصفور السبب الذي عملت لأجله(ما) مع أنها غير مختصة بقوله:((و (ما) لم تختص ، فكان القياس فيها أن لا تعمل ، إلا أنها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص ، فشبهها العام : شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعال ، وشبهها الخاص : شبهها بـ(ليس) وذلك أنها للنفي ، كما أن (ليس) كذلك))[2] .

وأشير هنا الى أن (ما) فيها لغتان : الأولى : اللغة التميمية ، وهي ترك العمل بها ، وإبقاء الجملة الاسمية بعدها على حالها ، فتكون جارية على قاعدة ترك العمل للحرف غير المختص ، والثانية: اللغة الحجازية : وهي عاملة في المبتدأ والخبر ، حملاً على (ليس)[3]

ويقول ابن الضائع متحدثاً عن (ان) وأخواتها: ((وهذه الحروف مختصة بالدخول على الأسماء ،وكل حرف مختص بما يدخل عليه فأصله ان يعمل فيما اختص بالدخول عليه ...وانما كان عملها على خلاف الأصل في عمل الفعل ليفرق بينها وبين (كان) وأخواتها تنبيهاً على ان عمل (كان) اقوى من عمل هذه الحروف))[4] .

ويقول ابن أبي الربيع في المسألة نفسها : ((فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية وجب لها بالاختصاص العمل ، لأن الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ولا تجد حرفاً مختصاً غير عامل الا قليلاً...وكانت هذه الحروف في العمل اضعف من (كان) وأخواتها ،شبهوا هذه الحروف بالفعل))[5] .

فـ (إن) وأخواتها عملت لاختصاصها بالأسماء ، وعملت عمل الأفعال رفعاً ونصباً تشبيهاً بها في المعنى واللفظ .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 591/1،

(2) المصدر نفسه 591/1

(3) ينظر: الكتاب 28/1 ، ومعاني القرآن للفراء 42/2 ، والمقتضب 188/4 ، والمقتصد 430/1 ، والغرة المخفية 429/2

(4)شرح جمل الزجاجي 142/2،141، وينظر : 494/2و699

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي769/2،768 ، وينظر: أسرار العربيَّة ص 148

ويقول ابن حمزة العلوي متحدثاً عن عامل الجر في المضاف اليه: ((والمختار أن العامل فيه هو الحرف بواسطة نيابة الاسم الأول ، لأن الحرف لا يعمل وهو مضمر ، وإنما عمله لنيابة هذا الاسم عنه))[1] .

وأشير هنا الى أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أوجه : أولها : أن تكون بمعنى (اللام) نحو: كتاب زيد ، والتقدير: كتاب لزيد ، وثانيها: أن تكون بمعنى (من) ، نحو: خاتم ذهب ، أي: من ذهب ، وثالثها: أن تكون بمعنى (في) نحو: مكر الليل ، أي : في الليل .

واختلف في عامل الجر في المضاف اليه : فمنهم من قال : العامل فيه الاسم الأول ، ومنهم من قال : العامل فيه أمر معنوي كالمبتدأ ، ومنهم من قال : العامل هو الحرف[2] .

والذي أراه أن العامل فيه هو الاسم الأول من دون حاجة الى إعمال حرف مقدر .

ويقول ابن هشام متحدثاً عن الفعل المضارع: ((ثم اتحدت له حروف تنصبه كما اتحدت للأسماء حروف تنصبها مثل (ان) المشددة تنصب الأسماء ، وأن المفتوحة الألف تنصب الأفعال المستقبلة ، واتحدت للأفعال المستقبلة حروف تجزمها عوضاً من الحروف التي تخفض الأسماء إذ الأفعال لا تخفض))[3] .

فالحرف المختصة بالفعل المضارع على نوعين : حروف ناصبة ، وشبهها ابن هشام بـ(إن) الداخلة على الأسماء ، وحروف جازمة ، وشبهها بالحروف الخافضة .

النوع الثالث/ الأسماء

الأصل في الأسماء ألا تعمل الا ما كان منها محمولاً على الفعل ، يقول السيوطي: ((الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة))[4] .

ويحدد ابن بابشاذ الأسماء العاملة بقوله : ((جملة الأشياء التي تعمل عمل الأفعال خمسة: أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة باسم الفاعلين ، والأسماء المقدرة بأن والفعل ، وأسماء الأفعال))[5] .

واخترت ثلاثة من الأسماء العاملة التي ناقشها شراح الجمل لتوضيح اهتمامهم بعوامل الأسماء ، وهي : المصدر، واسم الفاعل، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، وفي الآتي توضيح ذلك :

---

(1)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 180، وينظر: الكتاب 209/1 ، والمفصل 243/1 ،وشرح المفصل117/1

(2) ينظر: الغرة المخفية 361/1 ، وشرح المفصل 117/2

(3)شرح جمل الزجاجي ص 104

(4)الأشباه والنظائر 241/1

(5) شرح جمل الزجاجي ص 72 أ

يقول ابن بابشاذ متحدثاً عن المصدر: ((المصدر العامل لا يخلو من ثلاثة أقسام :أما أن يكون منوناً وهو الأصل ،وأما أن يكون مضافاً ،وأما أن يكون معرفاً بالألف واللام))[1] .

وناقش الشراح الآخرون هذه المسألة ، وذهبوا الى أن المصدر العامل ينقسم علىثلاثة أنواع: فيأتي منوناً ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[2] ، ويأتي مضافاً ، نحو قوله تعالى ﴿ لا يَسْأَمُ الْأِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[3] ، ويأتي معرفاً بالألف واللام ، وهو أقلها[4] .

يقول ابن حمزة العلوي : ((وإنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل ، وفيه أحرفه موجودة ، فلهذا كان عاملاً))[5] .

وذهب الشراح الى أن المصدر المنون هو الأصل في العمل .

وناقش الشراح عمل اسم الفاعل ، يقول ابن بابشاذ : ((فالذي يعمل من هذه الثلاثة هو الذي يراد به الحال والاستقبال دون الماضي ، لأنه يضارع المستقبل من ثلاثة أوجه: وهي دخول لام الابتداء عليها ، وجريانه عليه في حركاته وسكناته ، وكونه على مثل عدد حروفه ، فلما ضارعه هذه المضارعة كلها عمل عمله ... وقد كان الكسائي يعمله وهو بمعنى المضي))[6] .

ورد ابن بابشاذ على الكسائي وأثبت أنه لا يعمل عمل الفعل إلا ما كان للحال أو الاستقبال .

ويقول ابن عصفور: ((واسم الفاعل من جنس الأسماء فينبغي ان ينظر ما الموجب لعمله ، وفي ذلك خلاف بين النحويين : فمنهم من ذهب الى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ... ومنهم من ذهب الى أن سبب ذلك أنه في معنى الفعل ، ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضي، وهو مذهب الكسائي))[7] .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 99 ب ، وينظر : الكتاب 97/1 ، والمقتصد 553/1 ، والمفصل 116/2 ، والغرة المخفية 497/2 ، والإيضاح في شرح المفصل 635/1

(2) البلد 14 و15

(3) فصلت 49

(4) ينظر: شرح ابن عصفور 24/2و25 ، وشرح ابن الضائع 302/2 ، والبسيط 626/2

(5) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 269

(6) شرح جمل الزجاجي ص 72 أ ب

(7)شرح جمل الزجاجي 550/1 ، وينظر : الكتاب 82/1 ، والمقتضب 119/2

وعرض الشراح الآخرون هذه المسألة متابعي رأي البصريين ، ومبطلي رأي الكسائي ، إلا ابن حمزة العلوي فهو يتابعه في هذه المسألة ، فجوّز إعمال اسم الفاعل وإن كان دالاً على الماضي[1] .

ومن المسائل التي ناقشها الشراح في هذا الجانب ، الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، يقول ابن بابشاذ : ((جملة الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل خمسة: ثلاثة لا خلاف في إعمالها ، وهي : فعول وفعّال ومفعال ، واثنان في إعمالها خلاف ، وهما : فَعل و فعيل ، ومذهب سيبويه إعمالها إذا كانا من أفعال متعدية ، كأعمال الثلاثة الأُوَل))[2] .

وذكر الشراح الآخرون ما ذكره ابن بابشاذ في إعمال هذه الصيغ[3] .

وأشير الى أن هذه الصيغ على وجهين : أحدهما : متفق على إعماله ، وهي : فعول وفعّال ومفعال[4] ، وثانيهما : مختلف في إعماله ، وهما : فعل وفعيل ، فذهب المبرد الى أنهما غير عاملين[5] ، وذهب سيبويه الى إعمالهما ، وتابعه ابن الحاجب[6] .

وتابع الشراح سيبويه في هذه المسألة .

تبين مما تقدم ان العوامل اللفظية عند شراح الجمل ثلاثة أنواع : أفعال وحروف وأسماء . وأن أصل العمل للأفعال ، وما عمل من الحروف والأسماء ، انما هو بالحمل على الأفعال ، كذلك اتفقوا على أن الحروف العاملة هي المختصة والتي لم تكن كالجزء مما عملت فيه ، وما كان غير مختص أو كالجزء من الكلمة فلا يعمل .

وتبين كذلك أن الأسماء العاملة هي المشتقة من الأفعال فتعمل بالحمل عليها ، وليس لها أصالة في العمل ، ومنه : اسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وصيغ المبالغة ، وأسماء الأفعال ، وعرضت ثلاثة منها للتمثيل .

القسم الثاني : العوامل المعنوية

العامل المعنوي : ما ليس له صورة ظاهرة ملموسة ، يعرفه الجرجاني بقوله:((هو الذي لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب))[7].

لذا فهو اضعف من العامل اللفظي ويمكن أن أتحدث في الآتي عن هذه العوامل :

---

(1) ينظر: شرح ابن الضائع 213/2 ، والبسيط 999/2 ، والمنهاج ص 206 ،وشرح ابن هشام ص 17

(2) شرح جمل الزجاجي ص 75 أ

(3) ينظر: شرح ابن عصفور 560/1 ، وشرح ابن الضائع 228/2 ، والبسيط 1053/2 ، والمنهاج ص214

(4) ينظر: الكتاب 56/1

(5) ينظر: المقتضب 114/2 و115

(6) ينظر: الكتاب 56/1 ، والإيضاح في شرح المفصل 639/1

(7) التعريفات ص 189

النوع الاول/ عامل الرفع في المبتدأ

يقول ابن بابشاذ في باب الابتداء: ((اما الابتداء فمعنى لا لفظ ...والابتداء عامل ، والمبتدأ معمول ، والابتداء تقدير والمبتدأ لفظ .. فـ(زيد قائم) وعبد الله منطلق ، فـ(زيد) ونحوه مرفوع ، ولابد له من رافع ، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيء قبله وبعده ، فاقتضى أن يكون العامل معنوياً ، وهو الابتداء))[1] .

وذكر ابن عصفور آراء كثيرة في هذه المسألة ، إذ يقول: ((ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال :فمنهم من ذهب الى أن الرافع له التهمم والاعتناء ... وذلك باطل ، لأن التهمم معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع ، ومنهم من ذهب الى ان الرافع له ، شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ، ولا يستغني عن الخبر ، كما لا يستغني الفاعل عن خبره ، وهو الفعل ، وهذا باطل لأن الشبه معنى ، والمعاني كما تقدم لم يثبت لها العمل ... ومنهم من ذهب الى انه ارتفع بالخبر ، وذلك فاسد أيضا ، لان الخبر قد يرفع الفاعل ... ومنهم من ذهب الى انه ارتفع لتعريته من العوامل اللفظية وهو الصحيح عندي))[2] .

ويقول ابن الضائع في الموضع نفسه: ((واختلف في رافعه اختلافاً كثيراً ، والأقرب أن العامل فيه هو الابتداء))[3] .

ويقول ابن أبي الربيع:((الابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية والإسناد اليه ، ومجيئه يستند اليه هو الذي أوجب رفعه وهو العامل ، والتعرية شرط في العمل ، لأن التعرية عدم ، والعدم لا يؤثر ولا يوجب شيئا))[4] .

ويقول ابن حمزة العلوي: ((الابتداء : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية على شريطة الإسناد اليه . فقولنا: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية .نحترز به عن كل ما كان معمولاً لعامل لفظي))[5] .

ويقول ابن هشام: ((فلما أشبه المبتدأ الفاعل ، وضارعه في هذه المضارعة ، رفع وأعرب بإعراب الفاعل))[6] .

تبين مما سبق أن عامل الرفع في المبتدأ عند ابن بابشاذ وابن الضائع الابتداء ، وعند ابن عصفور وابن حمزة العلوي التعرية من العوامل اللفظية ، وذهب ابن أبي الربيع الى أن

---

(1)شرح جمل الزجاجي ص 38

(2)شرح جمل الزجاجي 356/1

(3)شرح جمل الزجاجي 96/2

(4)البسيط في شرح جمل الزجاجي 535/1

(5)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 137

(6)شرح جمل الزجاجي ص 132

العامل فيه هو الإسناد اليه ، وأن التعرية شرط في العمل وليست هي العاملة ، والتعرية عدم والعدم لا يؤثر ولا يوجب شيئاً .

أما ابن هشام فتابع الزجاجي في كون عامل الرفع في المبتدأ شبهه بالفاعل ومضارعته له

وأشير هنا الى أن عامل الرفع في المبتدأ من المسائل التي اختلف فيها النحويون ، فمنهم من ذهب الى أن الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر ، فكل واحد منهما رفع الآخر ، وهو قول الكسائي والفراء ، ومنهم من قال : إن الابتداء يعمل في المبتدأ،وهو رأي جمهور البصريين ، ومنهم من قال: تجرده عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر اليه ، ومنهم من قال: العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار وهو رأي يروى عن الزجاج[1] .

النوع الثاني / عامل الرفع في الفعل المضارع :

يقول ابن بابشاذ: ((وإنما وجب له الرفع لعلة معنوية ، من قبل أنه يقع موقع الأسماء، فاذا قلت : زيد يقوم ، ورأيت رجلاً يقوم ، ومررت برجل يقوم ، فهو في هذا كله وما يجري مجراه واقع موقع الاسم))[2] .

ويقول ابن عصفور: ((واختلف النحويون في الرافع له ، فمذهب أهل البصرة ، أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً ، ولذلك لا يرفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها ...وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل ، وذلك فاسد ، لأن التعري من عوامل الأسماء والمبتدآت ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال))[3] .

وأشير هنا الى أن الفراء ذهب الى أن التعري هو عامل الرفع في المضارع ، وذهب الكسائي الى أنه ارتفع بالزوائد في أوله[4] .

وذكر ابن الضائع رأي سيبويه بقوله: ((وزعم سيبويه وجماعة أن الرافع للفعل هو وقوعه موقع الاسم ،لأن نواصب الأفعال وجوازمها مختصة بالدخول على الأفعال،فلا يتصور وقوع الأسماء بعدها فصارت الأفعال المرفوعة أكثرها واقعة موقع الأسماء فنسبوا الرفع لذلك المعنى))[5] .

---

(1) ينظر: الكتاب 278/1 ، والمقتضب 49/2 و12/4 و 26 ، وأسرار العربيَّة ص 79 ،واللباب في علل البناء والإعراب 125/1و126

(2)شرح جمل الزجاجي ص 12 أ

(3)شرح جمل الزجاجي 130/1 و131 ،وينظر: الكتاب 409/1 ، والمقتضب 5/2 ، والمفصل 138/2

(4) ينظر: أسرار العربيَّة ص 48 ، والإنصاف 2/ 550 ، واللباب في علل البناء والإعراب 25/2

(5)شرح جمل الزجاجي 494/2 ، وينظر : الكتاب 3/1

ويذكر ابن أبي الربيع رأي البصريين ويرجحه في هذه المسالة بقوله: ((البصريون يذهبون الى أن الرافع للفعل الوقوع موقع الاسم ،وهو الصحيح لأمرين:أحدهما:أن التعري عدم ، والعدم لا ينسب له شيء ...الثاني : أن التعري عن العوامل لو جاز أن يكون عاملاً ، لم يصح أن يكون في الفعل عاملاً ، لأنه قد صحت مراعاته في رفع المبتدأ ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ، لأن عوامل الأسماء مخالفه لعوامل الأفعال))[1] .

ويذهب ابن حمزة العلوي الى ان الرافع للفعل المضارع هو تجرده عن العوامل اللفظية بقوله : ((وإعرابه بالرفع اذا لم يكن هناك ناصب أو جازم ، وإنما كان معرباً بالرفع على هذا الوجه ، لأن إعراب الأفعال لا يكون إلا بهذه الأوجه الثلاثة ، فلما كان النصب والجزم لا يكونان إلا بعامل لفظي ، وجب له الرفع لا محالة ، ورفعه إنما يكون بعامل معنوي وهو تجرده عن العوامل اللفظية))[2] .

ويقول ابن هشام: ((فلما ضارع الفعل المستقبل الأسماء ،أي:أشبهها بوقوعها مواقعها في بعض المواضع مثل قولك : مررت برجل يضرب ، فوقع (يضرب) في موضع(ضارب) وهو اسم ، أعرب الفعل المستقبل))[3] .

تبين مما تقدم ان شراح الجمل اتفقوا على أن الرافع للفعل المضارع ، وقوعه موقع الاسم ، ما عدا ابن حمزة العلوي ، فإنه ذهب الى أن الرافع له تجرده من العوامل اللفظية.

وبعد بيان أنواع العوامل عند الشراح،اتضح لي أنهم لم يختلفوا عن النحويين في أخذهم بالعامل والاعتماد عليه ، وما سبق من الأمثلة يوضح ذلك ، ثم إنهم اتفقوا على أن العوامل على قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية ، وأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

ولابد من أن أذكر أنهم ناقشوا مجموعة من المسائل المتعلقة بالعامل النحوي ، وتفاوتت آراؤهم في تحديد العامل في قسم من المسائل .

واخترت في الآتي مسألتين ،توضح هذا الأمر :

المسألة الاولى : العامل في الخبر :

يقول ابن بابشاذ: ((إن أقوى الأقوال أن الابتداء والمبتدأ ،عملا جميعاً في الخبر))[4]

ويقول ابن عصفور: ((وفي الرافع للخبر أربعة أقوال : فمنهم من ذهب الى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ ، وهذا باطل ، لأنه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء ،وأيضاً فإنه

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 329/1 ،330، وينظر : الإنصاف 550/2

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 48

(3) شرح جمل الزجاجي ص 104

(4) شرح جمل الزجاجي ص 150ب

يؤدي الى إعمال عامل واحد وهو الابتداء في معمولين رفعاً ... ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرافع للخبر ، وذلك باطل ...ومنهم من ذهب الى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذلك أيضا فاسد لانه أيضا يؤدي الى منع تقديم الخبر ... ومنهم من ذهب الى ان الرافع له تعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم))[1] .

وعامل الخبر عند ابن أبي الربيع هو المبتدأ فهو يقول: ((ان العامل بحق الأصل شيئان : الفعل والمبتدأ ، وكل ما يعمل من الأسماء غير المبتدأ فإنما يعمل بالحمل على الفعل والإجراء مجراه))[2] .

ويذكر ابن حمزة آراء مختلفة في هذه المسألة بقوله:((فمنهم من قال : إنهما يترافعان جميعاً ، بمعنى أن كل واحد منهما رافع للآخر، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء[3] ،ومنهم من قال : إن الابتداء يعمل في المبتدأ ،وهما جميعاً يعملان في الخبر،وهذا هو قول الخليل[4] وأبي علي الفارسي[5] ومنهم من قال: إن الابتداء عامل فيهما جميعاً ، وهذا قول بعض البصريين ، ومال اليه الزمخشري[6] ومنهم من قال: إن العامل في المبتدأ هو الابتداء والمبتدأ على حده عامل في الخبر ، وهذا مذهب أبي الفتح ابن جني[7] .

والمختار عندنا من هذه الأقاويل :أن الابتداء عامل فيهما جميعاً ،لأنه قد تناولهما تناولاً واحداً فلهذا عمل فيهما))[8] .

ولم يتعرض ابن هشام لهذه المسألة في شرحه .

تبين لي أن شراح الجمل اختلفوا فيما بينهم في العامل في الخبر ، فابن بابشاذ يذهب الى أن العامل هو الابتداء والمبتدأ ، وذهب ابن عصفور الى أن العامل هو تعريته من العوامل اللفظية ، واتفق ابن الضائع وابن أبي الربيع على أن المبتدأ هو العامل في الخبر ، في حين ذهب ابن حمزة العلوي الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والخبر .

---

(1)شرح جمل الزجاجي 357/1،وينظر الكتاب 278/1 ، والإنصاف 44/1

(2)البسيط في شرح جمل الزجاجي 580/1و 581

(3)ينظر : الإنصاف 51/1و44

(4)ينظر : شرح اللمع 34/1

(5)ينظر الإيضاح

(6)ينظر :المفصل 68/1

(7)

(8)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 138 ، وينظر : أسرار العربيَّة ص 67 و71

وخلاصة القول في عامل الخبر أنه ذكرت فيه أقوال عديدة : منها :أن الابتداء عامل في الخبر،وهو قول الأخفش والرماني والصيمري والزمخشري،وهو مذهب جمهورالبصريين[1] والقول الثاني : أن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر ، وهو قول المبرد وابن السراج[2] والقول الثالث : أنه مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع به ، وهو مذهب الكسائي والفراء[3] والقول الرابع : أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ، وهو قول سيبويه وأبو علي الفارسي وابن جني[4] ، والقول الخامس: أن العامل فيه هو التعري من العوامل اللفظية ، وهو قول السيرافي[5] .

المسألة الثانية :عامل النصب في ما بعد (الا) في الاستثناء :

يقول ابن بابشاذ في باب الاستثناء: ((قبل ان نشرع في الباب يجب ان نقدم معرفة العامل ، وفي ذلك أربعة أقوال : أصحها ، أن العامل الفعل المذكور أو معنى الفعل بتوسط (الا) فاذا قلت :قام القوم إلا زيداً ، العامل (قام) بتوسط (الا) المقوية للفعل .... وقال ابو العباس[6] :العامل معنى (الا) ومعناها : استثنى ، كأنك قلت : قام القوم أستثنى زيداً ، وهو ضعيف ... وقال الفراء : إلا مركبة ، فان نصبنا ، فالنصب بأن ، وإن رفعنا فالرفع بـ(لا) بمنزلتها في العطف . وقال الكسائي : النصب بإضمار(أن)، فاذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : إلا أن زيداً لم يقم . وهذا أعجب من الذي قبله))[7] .

وذكر ابن عصفور الآراء نفسها التي ذكرها ابن بابشاذ ثم قال: ((ومنهم أيضا من ذهب الى انه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح ، وهو في ذلك بمنزلة التمييز))[8] .

وذكر ابن الضائع الآراء نفسها ثم قال:((فأولى هذه بالنظر الى المعنى أن يكون انتصابه كما تقدم أولاً على التشبيه ، وقد يكون ذلك كالتمييز))[9] .

ويذكر ابن حمزة العلوي الآراء نفسها ثم يقول: ((إن العامل في المستثنى النصب هو (إلا) بواسطة الفعل المتقدم)) [10] .

---

(1) ينظر: أسرار العربيَّة ص 79 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 357/1 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 194/1 ، وشرح المفصل 85/1

(2) ينظر: المقتضب 49/2 و 12/4 ، وشرح المفصل 85/1 ، وشرح الأشموني 194/1

(3) ينظر: أسرار العربيَّة ص 79 ، وشرح المفصل 84/1

(4) ينظر: الكتاب 278/1 ، والإيضاح

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 357/1

(6)هو ابو العباس المبرد ، ينظر : المقتضب 390/4

(7)شرح جمل الزجاجي ص 161 أ ، وينظر الخصائص 276/2

(8)شرح جمل الزجاجي ص 252/2 و 253 و 254

(9)شرح جمل الزجاجي 953/3

(10)المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص 502 ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل 362/1

والخلاصة في ذلك أن النحويين اختلفوا في الناصب للمستثنى ، فيذهب سيبويه الى أنه انتصب كما انتصب (الدرهم) في : عشرون درهما[1] ، وذهب السيرافي والفارسي الى أنه انتصب بالفعل المتقدم[2] ،وذهب المبرد الى أنه انتصب بما في (إلا)من معنى الاستثناء[3] ، وذهب الكسائي الى أنه انتصب لمخالفته الأول[4] ، في حين ذهب الفراء الى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ثم خففت نون (إن) وأدغمت ، فصارت كالكلمة الواحدة فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)[5] .

واختلف الشراح في الترجيح لهذه الآراء فابن بابشاذ وابن حمزة العلوي ذهبا الى أن عامل النصب هو (الفعل) المذكور بتوسط (إلا) ، وابن عصفور وابن الضائع ذهبا الى أنه انتصب عن تمام الكلام كانتصاب التمييز .

والذي أراه أن العامل هو الفعل المذكور بتوسط (إلا) .

أما ابن أبي الربيع فلم يكن هذا الموضوع ضمن شرحه لأن فيه نقصاً في الأجزاء المحققة في هذه الدراسة ، في حين لم يتطرق ابن هشام لهذا الموضوع .

وكان لشراح الجمل مسائل أخرى اختلفوا في عاملها مثل : عامل العطف [6] وعامل جواب الشرط[7] .

---

(1)ينظر: الكتاب 360/1 و 369

(2)نظر: المسائل البصريات 702/1 ، والبغداديات ص 593

(3)ينظر: المقتضب 390/4 ، والكامل 89/2

(4)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 77/2

(5)ينظر: الأصول 367/1 ، وشرح المفصل 76/2 و 77

(6)ينظر:شرح ابن بابشاذ ص 23ب ، وشرح ابن عصفور 261/1 ،والبسيط 329/1 ،والمنهاج ص 92

(7)ينظر شرح ابن بابشاذ ص 150أ ، وشرح ابن الضائع 697/2 ، والمنهاج ص 449و 450

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف الخلق أجمعين:

بعد جولة في ستة من شروح جمل الزجاجي ، توصلت الى نتائج يمكن إيجازها بما يأتي :

1- تبين أن كتاب الجمل حظي بمنزلة كبيرة عند النحويين ، فأقبلوا عليه بالشرح والتوضيح والتعقيب .

2- التزم شراح الجمل بمنهج الزجاجي التزاماً كاملاً ، وحرصوا على متابعته ، فكانوا يستهلون الفصول بإيراد كلامه أو إيراد بعض منه ، وقد يهملونه في بعض المواضع .

3- استخدم شراح الجمل أساليب متنوعة في عرضهم للمادة العلمية ، ومنها: ابتداؤهم بالمقدمات ، وتبويب الفصول وتقسيمها ، وربط الموضوعات بعضها ببعض ، واستعمال طريقة الحوار، والاهتمام بالمعاني اللغوية ، والحدود ، وتعدد الأوجه الإعرابية ، والمسائل الخلافية .

4- أكثر الشراح من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، إذ احتلت الشواهد القرآنية المرتبة الأولى ، كذلك استشهدوا بمجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية ، وكان استشهادهم بالحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم ولغاتهم قليلاً .

5- اعتمد الشراح على موارد نهلوا منها مادة دراستهم ، متخذين طرائق متعددة في الانتفاع منها ، وشملت في معظمها المصنفات التي ذكروا مؤلفيها غالباً ، وأسماءها قليلاً ، وتفاوت النقل في ما بينهم عن هذه الموارد قلة وكثرة ، واحتل سيبويه المرتبة المتقدمة في عدد المواضع التي ذُكر فيها ، واتفق جميعهم على الانتفاع من آرائه .

وأكثر ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع من النقل عن العلماء الأندلسيين ، ولعل السبب يعود الى أن الثلاثة من الأندلس .

6- كان للشراح السابقين تأثير في الشراح اللاحقين ، وذلك بالاقتباس مع ذكر عنوان المصدر أو مؤلفه أو كليهما ، فابن بابشاذ(469 هـ) صرح باسمه ثلاثة من الشراح اللاحقين له ، وهم ابن عصفور وابن الضائع وابن حمزة ، وابن عصفور صرح باسمه ابن الضائع في(84) موضعاً ،وقد يكون الاقتباس من دون التصريح باسم المصدر او مؤلفه ، ويظهر ذلك من خلال التشابه بين النصوص عند الشراح .

7- كان للشراح موقف واضح من الزجاجي ، فهم يعترضون عليه حيناً ، ويستدركون عليه حيناً ، وكان ابن حمزة من أكثرهم اعتراضاً عليه ، ثم ابن الضائع ، ثم ابن أبي الربيع ثم ابن عصفور ،ثم ابن بابشاذ ،أما ابن هشام فخلا شرحه من الاعتراض أوالاستدراك

وشملت الاعتراضات مسائل مختلفة ، منها: الحدود و التعريفات ، والألفاظ والعبارات ، والمنهج ، والأحكام والقواعد النحوية ، والشواهد والأمثلة .

ولكنهم اتفقوا في الغالب مع الزجاجي ، فدافعوا عنه ، وانتصروا له .

8-لم يختلف شراح الجمل عن النحويين في موقفهم من أدلة الصناعة النحوية ، فأخذوا بالسماع والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال . واهتموا بالتعليل والعامل النحوي، بنوعيه : اللفظي والمعنوي .

واحتل السماع والقياس المرتبة الأولى عندهم ، فاعتمدوا على الكثير الشائع ، والمطرد المشهور من كلام العرب ، ورفضوا القليل والنادر.

المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد الدمياطي (1117هـ) ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، بيروت 1987م**
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أثير الدين محمد بن يوسف ، أبو حيان الأندلسي (745هـ) تحقيق: د – مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1984م ،**
- **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي(1096هـ) ، تحقيق: د–عبد الرزاق السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، الرمادي 1411هـ**
- **أسرار العربيَّة ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ) تحقيق: د–فخر صالح قداره ، بيروت ، 1995م**
- **الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ) ، حيدر آباد الدكن ، ط2 ،1359هـ**
- **إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، عبد الله بن السيد البطليوسي (521هـ) ، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي ، 1979م**
- **إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق (244هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، 1970م**
- **الأصول ، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، د– تمام حسان ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، 1981م**
- **الأصول في النحو ، محمد بن السري ، ابن السرج (316هـ) ، تحقيق: د– عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1987م**
- **أصول النحو العربي ، د– محمد خير الحلواني ، مطبعة الشرق ، حلب ، 1979م**
- **إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، ابن النحاس (338هـ) ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م**
- **الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م**
- **الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(911هـ) ، تحقيق: د–أحمد عبد الحليم الحمصي ، و د– محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، 1988م**
- **أمالي السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (583هـ) ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، 1970م**

- الأمالي الشجرية ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن الشجري(542هـ) تحقيق: حبيب عبد الله العلوي ، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، 1349هـ
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسين ، علي بن يوسف القفطي(646هـ) جـ2/ 1952 و جـ3 / 1955م ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، كمال الدين أبو البركات الأنباري (577هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، 1987م
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن محمد الفارسي (377هـ) ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، الرباط ، ط2 ، 1988م
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب عثمان بن عمر (646هـ) ، تحقيق: د-موسى بناي العليلي ، بغداد ، 1983م
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(337هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، مطبعة المدني ، 1959م
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله بن هشام (761هـ) ، بيروت ، 1979م ، ط5
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (745هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر، 1328هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد (688هـ) ، تحقيق: د- عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1986م
- البغداديات ، أبو علي الحسن بن محمد الفارسي (377هـ) تحقيق: صلاح الدين عبد الله سنكاوي ، بغداد ، 1983
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري (577هـ) تحقيق: طه عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1969م
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، عبد الله بن الحسين (616هـ) ، تحقيق: على محمد البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر، 1976م
- التصريح بمضمون التوضيح مع شرح ياسين الحمصي ، خالد بن عبد الله الأزهري(905هـ) المطبعة الأزهرية ، ط3 ،1925
- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، علي بن محمد بن علي (816هـ) ، تحقيق: إبراهيم الإبياري ، بيروت ، 1405هـ

- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ) تصحيح : أحمد عبد العليم البردوني ، ط2 ، 1952
- التكملة ، أبو علي الفارسي (377هـ) ، تحقيق: د-كاظم بحر المرجان ، الموصل ، 1981م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن القاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق : د-عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط2، (ب ، ت)
- الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي(337هـ) ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، بيروت ، ط4 ، 1988م
- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله (395هـ) ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، مصر، 1964م
- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق: د-طه محسن ، بغداد ، 1976م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (1206هـ) ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر، (ب،ت)
- الحجة في القراءات السبع ، أبو علي الفارسي(377هـ) ، تحقيق: علي النجدي ، و د- عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، 1983م
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د- محمد ضاري حمادي ، بغداد ، 1982م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1979م ، 1986م
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت (ب،ت)
- دراسات في العربيَّة وتأريخها ، محمد الخضر حسين (1378هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط2، دمشق ، 1960م
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د- فاضل السامرائي ، بغداد ، 1971م
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق: محمد جبار المعيبد ، النجف ، 1969م
- ديوان الأخطل ، تحقيق: د- فخر الدين قباوه ، حلب ، 1971م
- ديوان الأعشى ، تحقيق : د- محمد محمد حسين ، القاهرة ، 1950
- ديون أمية بن أبي الصلت ، تحقيق:د- عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ، 1974م

- ديوان جرير ، تحقيق: نعمان أمين طه ، دار المعارف ، مصر، (ب ، ت)
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : د- وليد عرفات ، بيروت ، 1974م
- ديوان الحطيئة ، تحقيق: نعمان أمين طه ، مطبعة المدني ، 1987م
- ديوان الحماسة (بشرح التبريزي) ، المطبعة التجارية ، القاهرة ، 1938م
- ديوان حميد بن ثور ، صنعة : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، 1951م
- ديوان ذي الإصبع العدواني ، تحقيق: عبد الوهاب العدواني ، و محمد نايف الدليمي ، الموصل ، 1973م
- ديوان ذي الرمة ، تحقيق: د- عبد القدوس أبو صالح ، دمشق، 1972م ،1973م
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب) تحقيق: وليم آلورد ، لايبزك ، 1903م
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، طبعة دار الكتب العلمية ، 1363هـ
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ، 1975م
- ديوان العجاج ، تحقيق: عزة حسن ، دار الشرق ، بيروت ، 1971م
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1960م
- ديوان الفرزدق ، جمعه : محمد أحمد الصاوي ، مصر، 1936م
- ديوان كثير ، تحقيق: د- إحسان عباس ، بيروت ، 1971م
- ديوان كعب بن مالك ، تحقيق: د- سامي مكي العاني ، بغداد ، 1966م
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق: د- إحسان عباس ، الكويت ، 1962م
- ديوان النابغة الذبياني ، صنعه: ابن السكيت ، تحقيق: د- شكري فيصل ، بيروت ، 1968م
- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ، د- عبد الحسين مبارك ، مطبعة جامعة البصرة ، 1982م
- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، أحمد بن موسى (324هـ) ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، 1980م
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق: حسن هنداوي ، دمشق، ط2 ، 1993م
- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني (275هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت، (ب،ت)

- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث (275هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، (ب، ت)
- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي (279هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر ، بيروت ، (ب،ت)
- السنن الكبرى للبيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مكة المكرمة ، 1994م
- السنن الكبرى للنسائي ، أحمد بن شعيب (303هـ) ، تحقيق: د- عبد الغفار سليمان ، وسيد كسروي حسن ، بيروت ، 1991م
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د- خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، 1974م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر، ط14 ، 1964م
- شرح أشعار الهذليين ، الحسن بن الحسين السكري (275هـ) ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، ومحمود محمد شاكر ، القاهرة ، 1965م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين علي بن محمد الأشموني (929هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1955م
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (905هـ) ، البابي الحلبي ، مصر (ب،ت)
- شرح جمل الزجاجي ، ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (469هـ) ، مصورة في المجمع العلمي العراقي عن نسخة المكتبة الظاهرية ، رقم (1106 ق1 ،و ق2)
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي (669هـ) ، تحقيق: صاحب أبو جناح ، جامعة الموصل ، 1980م
- شرح جمل الزجاجي ، ابن الضائع ، علي بن محمد الإشبيلي (680هـ) ،تحقيق: يحيى علوان البلداوي ، أطروحة دكتوراه ، (مطبوعة على الآلة الكاتبة) ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربيَّة ، 1986م
- شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (761هـ) ، تحقيق: د- علي محسن مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، 1985 م
- شرح الحماسة للمرزوقي ، تحقيق: أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة ، 1951م
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (762هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة ، 1982م

- شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، عبد الواحد بن علي (456هـ) ، تحقيق: د- فائز فارس ، الكويت ، 1984م
- شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ) ، تحقيق: د- عبد الستار جواد ، بغداد ، 1990م
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش بن علي (643هـ) ، دار الكتب ، بيروت ، (ب،ت)
- شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (469هـ) ، تحقيق: خالد عبد الكريم جمعة ، الكويت ، 1977م
- شعر النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح ، دمشق، 1964 م
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، د- عبد الجبار علوان النايلة ، بغداد ، 1976م
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (هـ) تحقيق وتعليق:محمد فؤاد عبد الباقي ،عالم الكتب ، بيروت ط3،1983
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس أبو الحسين أحمد (395هـ) ، تحقيق: مصطفى الشويمي ، بيروت ، 1963م
- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،مصر، 1377هـ
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ) ، تحقيق: د-مصطفى ديب البغا ، بيروت ،ط3، 1987م
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج (261هـ)،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي بيروت،(ب،ت)
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي(231هـ) تحقيق:محمود محمد شاكر، مصر ، 1974م
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د- خليل أحمد عمايره ، جامعة اليرموك ، الأردن (ب،ت)
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، تحقيق: مهدي المخزومي ، و د-إبراهيم السامرائي ، مطبعة الرسالة ، الكويت ، 1980م
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ابن الخباز أبو العباس أحمد بن الحسين (639هـ) ، تحقيق: حامد محمد العبدلي ، بغداد ، 1990م
- غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام (هـ) ، حيدر آباد الدكن ، 1964م
- الفاخر ، المفضل بن سلمة (291هـ) ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، مصر ،1960م
- الفهرست ، ابن النديم محمد بن إسحاق (380هـ) ، القاهرة ، (ب ، ت)

- الكافية في النحو ، ابن الحاجب عثمان بن عمر (646هـ) ، تحقيق:طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء ، جدة ، 1986م
- الكامل في اللغة والأدب ،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، وسيد شحاته ، دار النهضة ، مصر، (ب، .)
- الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ) ، بولاق ، 1316هـ
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، (ب،ت)
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي(437هـ) ، تحقيق: محيي الدين رمضان ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، 1981م
- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، دمشق ، ط2 ، 1985م
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري (616هـ) تحقيق: غازي مختار ، دمشق ، 1995م
- لسان العرب ،ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (ب،ت)
- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري (577هـ) ، تحقيق:عطية عامر، بيروت ، 1963م
- اللمع في العربيَّة،أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ،تحقيق:حامد المؤمن، بغداد 1982 م
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ) ،تحقيق: د-محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ب، ت)
- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) ،تحقيق: عبد السلام هارون ، مصر، ط2 ،1960م
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (518هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط3 ، 1972م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، و د- عبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، 1966م ، 1969م
- المخصص ، ابن سيده أبو علي بن إسماعيل (458هـ) ، بيروت ، 1978م

- المدارس النحوية ، د- خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، ط2 ، 1990م
- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، 1968م
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (768هـ) ، حيدر آباد ، (ب،ت)
- المرتجل ، ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد (567هـ) ، تحقيق: علي حيدر، دمشق ، 1983م
- المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي (377هـ) ، تحقيق: محمد الشاطر أحمد ، مصر، 1985م
- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل (241هـ) ، (ب،ت)
- مسند أبي يعلى ، أبو يعلى أحمد بن علي (307هـ) ،تحقيق:حسين سليم أسد ، دمشق،1984م
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ، تحقيق: د- حاتم صالح الضامن ، بغداد ، 1975م
- مصنف ابن أبي شيبة ، ابن أبي شيبة الكوفي أبو بكر عبد الله بن محمد (235هـ) ،تحقيق: كمال يوسف الحوت ، الرياض ، 1409هـ
- معاني القرآن ، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (215هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، الكويت ، ط3 ، 1981م
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، القاهرة ، 1955م
- المعجم الأوسط ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ) ، تحقيق: طارق بن عوض الله ، وعبد المحسن بن إبراهيم ، القاهرة ، 1415هـ
- المعجم الكبير ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ) ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، الموصل ، 1983م
- المغني في النحو ، ابن فلاح النحوي (680هـ) ، تحقيق: د-عبد الرزاق السعدي ، بغداد 1999م – 2000م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري(761هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ب، ت)
- المفصل في علم العربيَّة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، (ب ، ت)

- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (473هـ) ، تحقيق: د- كاظم بحر المرجان ، بغداد ، 1982
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ) ،تحقيق: عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب بيروت ، (ب ، ت)
- المقدمة المحسبة ،ابن بابشاذ طاهر بن أحمد(469هـ)، تحقيق:حسام النعيمي،مطبعة العاني ، بغداد ، 1970م
- المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن (669هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971م
- المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر، 1960م
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي (749هـ) ، حققه : هادي عبد الله ناجي ، أطروحة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد 1999م
- الموطأ ، مالك بن أنس (179هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ، (ب، ت)
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، د-خديجة الحديثي ، دار الرشيد ،1981م
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، كمال الدين أبو البركات الأنباري (577هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، (ب ، ت)
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (هـ) ، تصحيح الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، (ب ، ت)
- النوادر في اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (215هـ) ، تحقيق: محسن عبد القادر أحمد ، بيروت ، 1981م
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (911هـ) ، تحقيق: د- عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، 1980م
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد (681هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (ب ، ت)